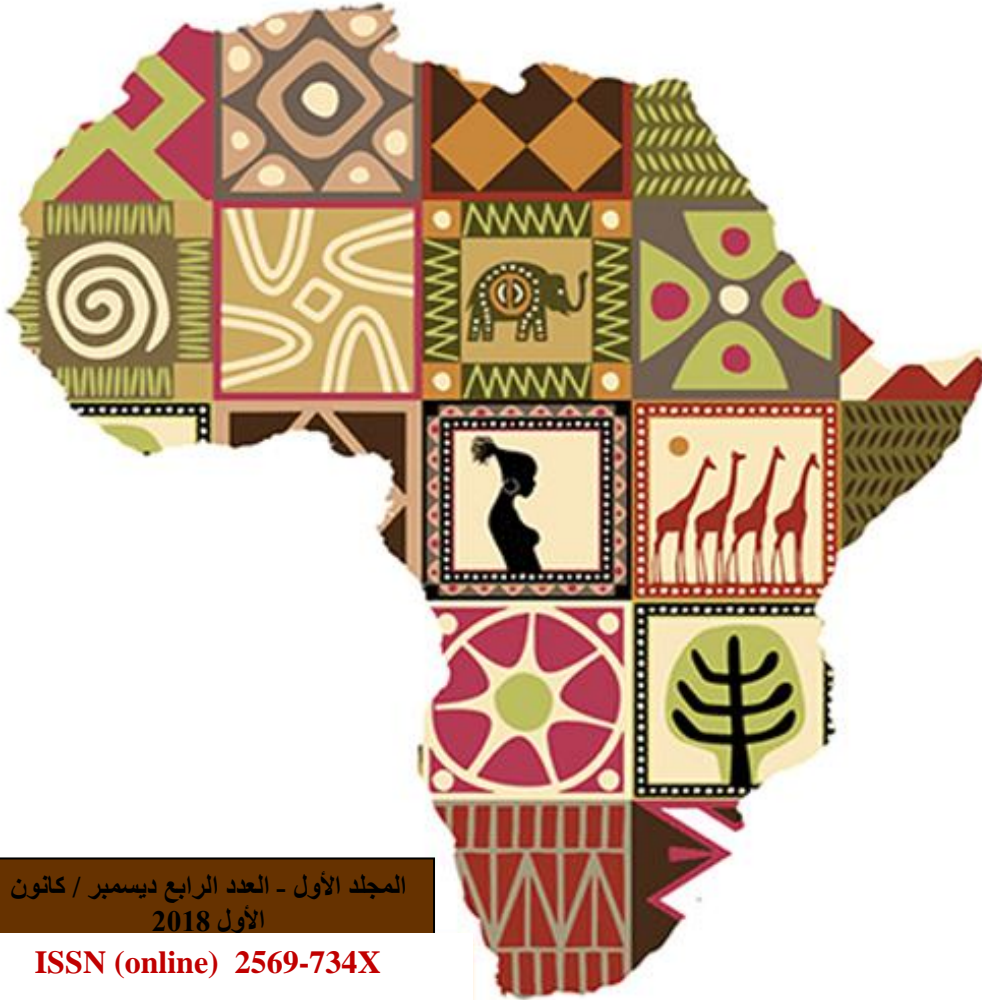




الدراسات الإفريقية وموض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة



المجلد الأول - العدد الرابع ديسمبر / كانون
الأول 2018

ISSN (online) 2569-734X

مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل

مجلة دورية دولية محكمة

صادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
تعنى بنشر البحوث والدراسات في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، الإقليمية، الاقتصادية
والقانونية. متخصصة في الشأن الأفريقي وحوض النيل والأمن في المتوسط

المجلد الأول-العدد الرابع: ديسمبر/ كانون الأول 2018

حاصلة الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

رقم الايداع القانوني:

VR 3373_6325B

المركز الديمقراطي العربي

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

تخلي إدارة المركز الديمقراطي العربي وهيئة تحرير مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل مسؤوليتها
عن أي إنتهاك لحقوق الملكية الفكرية، كما لا تعبر الاراء الواردة في هذا العدد عن رأي المركز
جميع الحقوق محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

ب.د محمد سنوسي-قسم الدراسات الدولية(تخصص الدراسات الأفريقية)/ جامعة الجزائر3

مدير التحرير:

أ. محمد نايف شطناوي دكتوراه إعلام واتصال جامعة البحر الأبيض/ تركيا

مدير التحرير(مساعد)

ب.د يوسف بوغرارة حقوق الانسان و الأمن الإنساني-جامعة وهران2/الجزائر

أمانة(سكرتير) التحرير:

أ. عبد الهادي خربوش. جامعة المنار/ تونس

التنسيق والمراجعة اللغوية:

اللغة الفرنسية: أ. محمد مكاوي. جامعة معسكر/الجزائر

اللغة الإنجليزية: أ. مريم مجاهد. جامعة معسكر/الجزائر

رئيس اللجنة العلمية:

د. محمد حسان دواجي أستاذ العلوم السياسية جامعة مستغانم/ الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د. بلقاسم تروزين

أستاذ قانون دولي وعلاقات سياسية دولية/ المركز الجامعي عين تموشنت(الجزائر)

أ.د. بدران بن الحسن

أستاذ الدراسات الإسلامية/ جامعة حمد بن خليفة(قطر)

د. لطفي صور

أستاذ علوم السياسية وعلاقات دولية/جامعة معسكر(الجزائر)

د. بن علي لقرع

أستاذ العلاقات الدولية والنظم السياسية المقارنة/جامعة مستغانم(الجزائر)

د. أروى عبد الكريم الجعبري

دكتوراه في التاريخ المعاصر والعلاقات السياسية/الجامعة الأردنية(الأردن)

د. دالع وهيبة

دكتوراه في العلوم السياسية- قسم العلاقات الدولية- (جامعة الجزائر 03)

د. بونوار بن صايم

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية /جامعة تلمسان(الجزائر)

د. رمضان إيزول

أستاذ التاريخ السياسي والعلاقات الدولية/ Akdeniz Üniversitesi.Türkiye

د. زديك الطاهر

أستاذ القانون الدولي والعلاقات السياسية الدولية/جامعة الأغواط(الجزائر)

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلاً معدّ خصيصاً للمجلة، وألا يكون جزءاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
4. أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني: africa@democraticac.de
5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
9. يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
10. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

رقم الايداع القانوني:

VR 3373_6325B

11. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
12. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
13. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
14. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
15. لغات المجلة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.
16. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

عنوان جهة الباحث

- الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراتته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مديلا بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الاصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

-ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائياً في القائمة حسب اسم المؤلف وفقاً للآتي:

أ- إذا كان المرجع بحثاً في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتاباً، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يرأى عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن ننشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

-نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic

-حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

-حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

-نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال ، 9 عادي للملخص والهوامش.

-يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.

والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الاكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة اصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

الفهرس

الصفحة	عنوان المقال	إسم الباحث
09	الإفتتاحية	رئيس التحرير ب.د محمد سنوسي / جامعة الجزائر 3
10	الأمن البيئي في إفريقيا	د. بن صايم بونوار - جامعة تلمسان/الجزائر ب.د بوشامة محمد - جامعة تلمسان/الجزائر
25	جدلية التأصيل النظري لعملية بناء الدولة في أفريقيا	ب.د سمية رمجوم - جامعة الجزائر 3
37	التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية	د. نرمين صلاح الدين القماح - جامعة عين الشمس/مصر
65	مخاطر الإفلات من العقاب بين سيناريوهات العدالة التصالحية والعدالة العقابية: أية مقارنة لتجربة العدالة الانتقالية في تونس	أ. بو جعبوط المصطفى
88	ماهية البينة وقضاياها في الوطن العربي	ب.د نوال منصور/ جامعة الجزائر 3
105	مسارات التغيير: العلاقات الإثيوبية-الإريتيرية وانعكاساتها على القرن الإفريقي	ب.د مصطفى درديق - معهد البحوث والدراسات الإفريقية/مصر
120	تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطة	ب.د خالد بركة - جامعة محمد الخامس/ المغرب
149	الإصلاح السياسي عند الاخوان المسلمين: بين الطموح والواقع	د. بوجحفة رشيدة - جامعة مستغانم/الجزائر
173	أثر العولمة على أنماط الهوية الإفريقية بين الواقع والمأمول، دراسة حالة الجزائر كدولة فرانكوفونية و نيجيريا كدولة أنجلوفونية	ب. محمد جابر - جامعة أسبوط /مصر
200	برامج التعويضات في العدالة الانتقالية: جنوب أفريقيا نموذجا	م.م محمد كريم جابر الخاقاني - جامعة بغداد/العراق
213	انعكاس عملية المصالحة الوطنية على النازحين داخليا في ليبيا تاورغاء نموذجا	د. محمد عبد الحفيظ الشيخ - جامعة الجفرة/ ليبيا
238	الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضايا الإقليمية	ب.د بلحميتي أمال ب.د بوحدادة سارة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية/ الجزائر
255	تحديات الإصلاح التنموي في المغرب	ب. محمد المستاري - جامعة ابن طفيل/ المغرب
268	الهاليون ودورهم في تأسيس سلطنة المسبغات في كردفان أواخر العصر الوسيط	د. إسماعيل حامد إسماعيل علي - معهد البحوث والدراسات الإفريقية/مصر

الافتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرّ هيئة التحرير و اللجنة العلمية لمجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين/ألمانيا، أن تضع بين أيديكم العدد الرابع لشهر ديسمبر-كانون الأول 2018، و في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نشكر جميع الباحثين و الأساتذة المشاركين في هذا العدد على المقالات و الدراسات القيّمة و التي عالجة إشكاليات عديدة تعنى بها القارة الافريقية، و تستمر مجلة الدراسات الأفريقية و حوض النيل تعمل على انتقاء الدراسات و الأبحاث التي تعالج معظم إنشغالات الدارسين و المهتمين في حقل دراسات المناطق و بالأخص القارة الافريقية و المقررين و المتابعين لشؤونها.

حيث أن هدف المركز الديمقراطي العربي بصفة عامة و مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل بصفة خاصة هو التحول إلى منبر علمي دولي شامل يعالج شتى القضايا و الإشكاليات الدولية و الإقليمية و كون مجلتنا متخصصة في أفريقيا، لتفتح آفاقا رحبة للبحث العلمي في مجالات لها أهميتها البالغة في تنمية المنطقة وتقدمها، ونحن نأمل منكم دعمها وإثراءها بأبحاثكم ودراساتكم الجدية الرصينة و التي تعتبر مكسب أكاديميا للبحث العلمي، وكما نرحب دوما بمقترحاتكم و تصويبيكم الذي نعتبره تقييما دوريا يقوم به القارئ و المتابع لإصدارات المجلة و نشاطات المركز و أعماله، وهذا لكي يكتب لها النجاح والاستمرار وتتمكن من القيام بدورها الذي أوجدت من أجله.

ب.د محمد سنوسي/جامعة الجزائر 3

رئيس التحرير

الأمن البيئي في إفريقيا

Environmental Security in Africa

*د.بن صايم بونوار، أستاذ محاضر أ، جامعة تلمسان.

**بوشامة محمد، طالب سنة ثانية دكتوراه، جامعة تلمسان.

ملخص:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة استكشاف مشاريع التنمية المحلية والإقليمية الإفريقية، والسعي لفهم وتحليل مدى وجود البعد البيئي ضمن إستراتيجية التنمية الإقليمية بإفريقيا، من خلال الإستعانة بإحصائيات ومعطيات بيئية خاصة بالمنطقة، وكذا محاولة الوقوف عن الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي ضمن هذه الاستراتيجية من جهة وعلى الجهود المبذولة من طرف الهيئات الإقليمية والدولية لتحقيق الأمن البيئي، وعليه فإن هذه الدراسة تدرج ضمن البحوث الوصفية، التي تسعى إلى جمع أكبر قدر من البيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، البيئة، أفريقيا، التنمية الإقليمية.

Abstract :

The importance of this study highlighted by: Environmental security in Africa is to prospect local and regional development projects in an attempt to understand and analyze the extent of the environmental dimension within the regional development strategy in Africa, by studying the most important environmental statistics and data in the region .On the one hand, and on the efforts exerted by regional and international bodies to achieve environmental security. Therefore, this study falls within descriptive research, by collecting the most quantitative and qualitative data from the studied phenomenon.

Keywords: Security, Environment, Africa, Regional Development.

مقدمة:

تسببت العلاقة السلبية بين الإنسان والبيئة الممكن ملاحظتها بشكل بارز في العصر الحديث، في بروز مجموعة من الظواهر البيئية الخطيرة التي جذبت اهتمام العالم أجمع، رغبة في مواجهة هذه المشكلات ودراستها للحد من أخطارها وآثارها الضارة على الإنسان والبيئة على السواء.

كما حازت المشاكل البيئية على اهتمام دولي بارز نتيجة آثارها على المجموعة الدولية، وآثارها على التنمية الاقتصادية السليمة عامة وفي القارة الإفريقية على وجه الخصوص، و قد ترتب على ذلك التكفل بالإنشغالات البيئية بشكل فعال على المستويات المختلفة: الدولية والإقليمية والوطنية، حيث تجلى ذلك بوضوح في تبوء موضوع البيئة مكانة مرموقة في العمل الدولي متعدد الأطراف، كإقامة المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، فقد دعت مثلا الدورة العادية السادسة عشر لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المعني بالبيئة بلدان إفريقيا إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التدخلات المبتكرة والاستثمار فيها بهدف التحسين المستدام لإنتاجية رأس المال الطبيعي في أفريقيا؛ وتشجيع تخصيص نسبة مئوية كافية من الإيرادات الوطنية أو دون الوطنية المتأتية من الأصول الرأسمالية الطبيعية في إعادة الاستثمار في مجال الحلول البيئية المبتكرة.

وقد استهدفت الدورة السادسة عشر فصح المجال لوزراء دول القارظلتداول بشأن الكيفية التي يمكن بها للبيئة من خلال استراتيجيات وخطط واستثمارات عملية أن تساهم في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كانشغال رئيسي للمجموعة الدولية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- هل وفقت الجهود الإقليمية والدولية في تحقيق الأمن البيئي في إفريقيا؟

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الجدل الذي أثارته التهديدات البيئية بين الأوساط الأكاديمية في ظل تزايد تداعياتها السلبية على الأمن والتنمية، وفي كون القارة الإفريقية إحدى أهم الفضاءات الجيوسياسية التي يتجسد فيها هذا التهديد وتداعياته، ما جعل هذا الموضوع مجالا خصبا للباحثين، حيث أمكن ملاحظة مجموعة من الدراسات النوعية المختصة في التلوث والأمن البيئي في إفريقيا، ومن أهمها:

- دراسة إيريك فان جيسون Eric van de Giessen الصادرة عن معهد الأمن البيئي عام 2011 والمعنونة بـ " القرن الإفريقي: تقييم الأمن البيئي Horn of Africa: Environmental Security Assessment"، حيث ركزت هذه الدراسة على تناول مختلف أشكال التهديدات البيئية التي تعيشها منطقة القرن الإفريقي، ومحاولة تسليط الضوء على مظاهر تأثيرها على مجتمعات القرن الإفريقي.

بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمعنونة بـ " توقعات البيئة العالمية، GEO 1, GEO2, GEO3 " والتي اهتمت بتشخيص قضايا البيئة في إفريقيا.

ولمعالجة الموضوع ركزت الدراسة على مقارنة الأمن الإنساني على اعتبار كونها مقارنة أمنية شاملة تجعل من الفرد وحدة أساسية في أي عملية أمنية أو اقتصادية أو حتى ثقافية اجتماعية، وتعد مقارنة الأمن الإنساني إحدى أشهر المقاربات النظرية التي سعت إلى توسيع مفهوم الأمن، وتصنيف التهديدات البيئية كأخطار أمنية تتهدد الفرد والجماعات والدولة والمجتمع الدولي على السواء، وهو ما يعطي لها القدرة على تفسير قضايا البيئة في إفريقيا، حيث ترتبط فكرة الأمن الإنساني بمفاهيم أخرى متمحورة حول الإنسان، لاسيما تلك المتعلقة بالتنمية البشرية.¹

أولاً: الأمن البيئي: إطار مفاهيمي

يمكن اعتبار مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي المعاصر، ذلك أنه مفهوم يتسم بالنسبية والتغير والتركيب، ولأنه متعدد الأبعاد والمستويات، ولأنه يتعرض أيضاً لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة، تتباين من حيث مصادرها ودرجتها وكميتها وتوقيتها، ومن حيث المرجعية الواجب الإعتداد بها منهجياً في التحليل: الفرد أو الجماعة أو الدولة أو النظام الإقليمي أو العالمي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية التي اتسمت بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى.²

ويتضمن المعنى الواسع لأمن الإنسان ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، حيث يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد والتنمية، وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتفادي النزاعات والتحرر من العوز وضمان حقوق الأجيال المقبلة في أن تترث بيئة طبيعية صحية، وتلك هي اللبنة المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن الوطني والعالمي.

وقد حدد محرراً تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن الأمن الإنساني في 1994 وهما الباكستاني محبوب الحق والهندي امارتيا سان amartiya sen أبعاد الأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية في العناصر الآتية:

1 أمارتيا سن، تر: روز شوملي مصلح، السلام والمجتمع الديمقراطي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 8.
2 سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديده"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 9.

- ✓ الأمن الاقتصادي: ويعني ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد.
- ✓ الأمن الغذائي: ويتضمن توفير الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
- ✓ الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد.
- ✓ الأمن البيئي: أي حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية، والحفاظ على البيئة من الإستنزاف والتدمير الذي يسببه الإنسان.
- ✓ الأمن الفردي: ويعني حماية الإنسان من العنف المادي الذي يمارس ضده من طرف الدولة/الدول/الفواعل عبر الدولية.
- ✓ الأمن المجتمعي: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي/الطائفي.
- ✓ الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان.¹

1/ تبلور مفهوم الأمن البيئي:

يمكن القول بأن مفهوم الأمن الإنساني برز بشكل لافت مع تعالي الأصوات الأكاديمية الناقدة لمفهوم الأمن القومي، لاسيما تلك التيارات التي رأت بإخفاق مشروع الحداثة الذي خاضته المعارف الوضعية، من حيث إخفاق التصورات المبنية على مركزية الدولة لوحدها في صياغة المفهوم العام للأمن في تحقيق حياة أفضل للشعوب؛ فقد تزامن بروز منظور الأمن الإنساني مع تحولات نوعية شهدتها العالم: الإعلان عن نهاية الحرب الباردة والإيدان بنظام دولي جديد، الإبتكار المضطرد في تكنولوجيا الاتصالات، الزيادة المستمرة في المبادلات الاقتصادية، التغيرات البيئية الملموسة وعوامل أخرى كلها جعلت من الصعب الجزم بتحقيق الأمن، يضاف إليها تحوّل طبيعة النزاعات الدولية إلى الطابع الداخلي/الطائفي، وهذا ما أثار التساؤل حول المرجعية الأنسب الواجب الإعتداد بها لدراسة الظواهر الأمنية، أي بصيغة مبسطة: "أمن من؟"، الأمر الذي سنح بتجاوز الخطاب المهيمن للأمن القومي مفسحا المجال لفضاءات جديدة لدراسة معان بديلة ومرجعيات أمنية أخرى ومنه استراتيجيات بديلة لتحقيق الأمن.

حيث برز إذاك الإهتمام بالعمليات التي يمكن أن تهدد الأمن أو أن تقوّضه في الكثير من مناطق العالم، بما في ذلك الفقر، نقص التزود بالطاقة، اختلال الميزان التجاري، التغير البيئي والتغير في نمط الغذاء

1 كسرى مسعودي وطارقي الصديق، "أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، جامعة الجزائر3: مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014، ص 81.

وغير ذلك من المواضيع التي أضحت تدرج ضمن التحليل الأمني، ومنه تم الابتعاد عن مركزية الدولة والقطاع العسكري والحرب وأصبح هناك توجه نحو الفرد والأخطار المتنوعة التي يجب إدارتها. وعلى هذا النحو أصبح الأمن الإنساني - وبشكل متزايد - مفهوما عاما في العلوم الاجتماعية رغم وجود تباين في المواقف حوله في العلاقات الدولية، حيث واجهت الإجهادات المرافعة لصالح تبني مفهوم الأمن الإنساني رفضا من قبل بعض المفكرين المتمسكين بالاتجاه التقليدي للأمن، والذين اعتبروا أفكار الأمن الإنساني بمثابة انحراف عن شواغل الأمن القومي ومن بينهم "ماكفارلين Mac Farlan" وفونغ كونغ Foong Khong واللذان جادلا بأن الأمن الإنساني ينبغي أن يقتصر على التهديدات التي تواجه السلامة الجسدية للأشخاص (الأمن الشخصي) وهو الاهتمام الأكبر للمقاربة الكندية حول الأمن الإنساني.¹

بينما ينظر آخرون مثل "كارولين توماس" (2001) إلى الأمن الإنساني نظرة أوسع، من زاوية أنه يشمل الأشياء الضرورية للمشاركة الفعالة في حياة الجماعة، ومن حيث أنه يشير إلى فكرة أعمق وأوسع بكثير من الانشغال التقليدي المهيم للأمن القومي بخطر الغزو العسكري، إذ لم يعد من الممكن تمييزه في مجال العلاقات الدولية تبعا لتوسع وتعمق مداه وكذلك لاستخدامه في دراسات التنمية، إن هذا التقارب الفكري ليس مستغربا، ذلك أنه في الوقت الذي استخدمت فيه الدراسات الأمنية النقدية الإنسان كمرجعية بهدف توجيه انتقادات للأمن القومي برزت التنمية والأمن الإنساني كتعبير عن التوجه نفسه في نظريات وسياسات التنمية.

ويرجع في الواقع مفهوم الأمن الإنساني إلى تقرير التنمية الإنسانية عام 1994 الذي عرّفه بأنه "يتعلق بحياة وكرامة الإنسان" ما أدى إلى بلورة مقترح جديد للأمن من خلال تحديد المكونات الأساسية للأمن الإنساني (اقتصادي، غذائي، شخصي، بيئي، صحي، اجتماعي، سياسي) مع التركيز على الفرد- الإنسان كموضوع مرجعي.

وباختصار، يمكن القول أن هناك أربع عناصر تميز أمن الإنسان عن أمن الدولة:

1- التركيز على مسألة (ماذا ومن نؤمن؟) من خلال تغيير التركيز على الوحدات السياسية والإدارية المحددة جغرافيا، إلى التركيز على الكائن البشري، بغض النظر عن الزمان والمكان الذي يعيش فيه.

2- توسيع معاني الأمن من التركيز على بقاء الدولة، إلى التركيز على بقاء وكرامة الإنسان.

1 سمرة، بوسطيلة، "الأمن البيئي- مقارنة الأمن الإنساني". مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الاستراتيجية و الأمنية، 2012-2013، ص 47.

3- بقاء وكرامة الإنسان تتطلب التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، وليس فقط التحرر من الخوف الذي يقترن بأمن الدولة.

4- اعتبار حماية وتعزيز حقوق الإنسان تعزيزاً لحقوق وأمن الدولة أيضاً (السيادة الإقليمية).¹

2/ تعريف الأمن البيئي:

يمكن القول أن الأمن البيئي مفهوم جديد نسبياً، استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي؛ لذلك نجد أن المنظمات الدولية والدول ركزت جهودها على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي، ما نتج عنه وضع عدة تعاريف، لعل أهمها: "الأمن البيئي بأنه متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة".²

و حسب نيلز بيتر غليديتش **Nils Peter Gleditsch** من معهد الدولي بحوث السلام في أوسلو فإن الأمن البيئي هو "التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد".³

ويقصد بالأمن البيئي حصول الاطمئنان على البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل ولا يتحقق هذا إلا إذا شعر الإنسان بالسلام مع نفسه وأدرك أهمية دوره في الحياة ودور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية لحياته.⁴

وهناك مجموعة العناصر التحليلية المتصلة بتعريف الأمن البيئي، يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام، في تلافى المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب العمليات والجهل والحوادث وسوء الإدارة والأخطاء الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات والتي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية.
- ✓ الأمن البيئي وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية، والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية.

1 خلاف محمد عبد الرحيم وسمرة بوسطيلة، "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع (09)، جويلية 2016، ص ص 61-62.

2 أحمد جلال، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية. القاهرة: دار خالد للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص133.

3 Eric Van de Giessen, Horn of Africa: Environmental Security Assessment, The Hague, The Netherlands, Institute for Environmental Security, 2011, P. 21

4 طواهرية منى، "نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017، ص161.

✓ الأمن البيئي دليل لنجاعة أساليب إدارة الموارد الطبيعية وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي.

✓ الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية.

وبناء على ما سبق، فإن مفهوم الأمن البيئي لا يزال موضوع محاولات أكاديمية جادة لحصره وتعريفه، وعلى الرغم من عدم اتفاق المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في تبني مفهوم محدد ودقيق له، إلا أن جملة التقارير الصادرة عنها وعن غيرها قد أشارت إلى أهميته وإلى خطورة المشاكل البيئية التي يعيشها العالم، حيث أشارت كذلك إلى الارتباط الشديد بين مفهوم الأمن البيئي ومفهوم حماية البيئة، حيث تقع حماية البيئة ضمن مجال حماية التنمية المستدامة والأفراد من المخاطر البيئية والصحية كالتلوث والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة التي تغذي هذه المخاطر، واتخاذ الإجراءات المؤسسية والتشريعية لحماية البيئة ومواردها من التدهور من أجل حياة أفضل للبشر.¹

ثانياً: توصيف الوضع البيئي في إفريقيا

تتفق مجمل التقارير الدولية في حصر أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها دول القارة الإفريقية في تدهور الأراضي، ونقص التنوع الجيولوجي، وإزالة الغابات، والمواد الكيميائية والمبيدات كآفات خطيرة متداولة في التجارة الدولية، وعدم الربط بين إدارة المواد الكيميائية بصحة البشر والتنوع البيولوجي والتصحر، وزيادة عدد التحديات البيئية التي تواجه إفريقيا وضعف القارة إزاء تغير المناخ عالمياً، وازدياد الحاجة إلى بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا وعدم كفاية الموارد المالية والتقنية لمواجهة هذه التحديات، كما أن إفريقيا تعاني أكثر من غيرها من آثار التدهور المناخي رغم أنها تسهم بأقل قدر في أسبابه.²

وقد خلص تقرير الهجرة والتغير البيئي العالمي لسنة 2011 إلى أن التغير البيئي يؤثر كذلك على الهجرة حاضراً ومستقبلاً بشكل خاص، من خلال التأثير على مجموعة من قوى الدفع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر بدورها على الهجرة؛ ويوضح التقرير أن نطاق التفاعلات وتعقيدها بين قوى الدفع هذه يعني أننا قلما نستطيع تمييز الأفراد الذين تشكل العوامل البيئية قوة الدفع الوحيدة بالنسبة لهم (المهاجرون بسبب العوامل البيئية)، وعلى الرغم من ذلك هناك مؤشرات واضحة على حدوث تغير بيئي

1 مسعودي رشيد، "الرشادة البيئية"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، السنة الجامعية: 2012-2013، ص ص164-165.
2 أسامة عبد الرحمن ابوبكر، دور الاتحاد الإفريقي في المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة. جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص3.

في المستقبل بالنسبة للهجرة وللأشخاص ولصناع السياسات على حد سواء، الأمر الذي يتطلب تبني مقارنة استراتيجية حين وضع أي سياسة تفر الفرص التي يمكن أن توفرها الهجرة في بعض الحالات.¹ ويقول سيمون دالبي، الخبير بجامعة كارلتون بكندا: "مثلما كانت النزاعات من قبل من أجل السيطرة على طرق التجارة، يقف اليوم النفط والمعادن وراء الحروب والنزاعات المتصاعدة... وبسبب الخيارات السياسية الخاطئة، أصبح الإنسان تابعا للتغيرات وليس موجها لها، لقد انتهى العصر الذي كان يصنعه الإنسان بأيدولوجياته وأفكاره ليعيش منذ الآن في حلقة مفرغة ثلاثية الأضلع: نفط فتغيرات مناخية فنزاعات من أجل مزيد من النفط، وهذا ما يغتال السلام والأمن في العالم"

ولم تخرج نتائج البحوث الميدانية التي أجراها باحثون عاملون لصالح مؤسسة "سويسرا من أجل السلام" في منطقة القرن الإفريقي وبلدان آسيا الوسطى عن هذا التوجّه، فقد أعدّ موغس شيفيرا دراسة حول النزاعات الداخلية في بلده الأصلي إثيوبيا لصالح المركز الوطني السويسري للبحوث شمال - جنوب، وخلص إلى أنّ "سوء الإدارة واحتكار الثروة المائئة من أصحاب النفوذ، يمنع المزارعين من استغلال الثروة المائئة المتاحة بطريقة عادلة وحكيمة، فتتفجر النزاعات والصراعات."²

كما أضحى من السهل ملاحظة ارتفاع الفاتورة الإقتصادية التي يكلفها تدهور البيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآثار هذا الإرتفاع على منظومة المالية العامة لدول المنطقة، والقدرة التنافسية لاقتصادياتها، والقدرات والميزانيات المعيشية للأسر، ناهيك عن انعكاساتها السلبية على العدالة وحقوق الأجيال المتعاقبة في العيش في بيئة سليمة مثلما التمتع بالثروة الإقتصادية.

وتشير الدراسات والتقارير الإستشرافية من جهة أخرى إلى أنّ الموارد المائية ستصبح أكثر ندرة وشحاً بشكل متزايد، فقد حذرت من انخفاض نصيب الفرد سنويا من الموارد المائية المتجددة من مستواه البالغ 1045 مترا مكعبا في العام 1997 إلى 740 مترا مكعبا عام 2015، وامكانية استمرار هذا الإلتخفاض في المستقبل، كما أن توسع المناطق الحضرية والزيادات السكانية فيها تضيف تحديات جديدة، حيث أنه يتم تخصيص 88 بالمئة من الموارد المائية في المتوسط لقطاع الزراعة في هذه المنطقة، بينما لا تتجاوز النسبة المخصصة للاستهلاك المنزلي 7 في المائة، وسوف تؤدي زيادة استهلاك المناطق الحضرية والصناعية، بسبب تغير مستويات المعيشة، إلى هبوط كميات المياه المتاحة لأغراض الري،

1 فورسايت، الهجرة والتغير البيئي العالمي: التحديات والفرص، 2011، تقرير المشروع النهائي: الملخص التنفيذي، المكتب الحكومي للعلوم، لندن، ص 6.
النزاعات الدولية-سببها-الإنسان-وليس-البيئة/359230/ara/www.swissinfo.ch 2

ناهيك عن مشكل التدهور المتزايد في نوعية المياه، والذي يساهم بدوره في تفاقم معضلة شح الموارد المائية.¹

وقد أصدرت الجمعية الإفريقية للمياه مؤلفا جماعيا تحت عنوان "إفريقيا والماء" سنة 2014، تحت إدارة كلود جاماتييه بمعية 28 خبيرا، يعالج قضية بالغة الأهمية بالنسبة لما يزيد على 40% من سكان الأرض، بحيث سعى الخبراء من خلاله إلى تسليط الضوء على أزمة المياه في إفريقيا، من خلال تجاربهم الميدانية في 14 بلدا إفريقيا، بل وإلى قرع أجراس الإنذار حول الخطر المتفاقم والمتعلق بالهدر المتواصل للثروة المائية وتبديدها بسرعة من دولة إلى أخرى، بحيث بات يفقد 600 مليون شخص في إفريقيا المرافق الضرورية لتسيير الموارد المائية؛ كما تدور الأبحاث المنشورة أساسا حول مستقبل القارة السمراء في وجه المخاطر الأمنية والتحديات الإستراتيجية التي تتعلق باستغلال المصادر المائية، والسبل الكفيلة بإنهاء مهددات الأمن المائي.²

ويوجز المؤلف التحديات الكبرى التي تعترض الإستغلال الأعدل لموارد القارة المائية في:

1- المستوى المتسارع للتخضر والكثافة السكانية: حيث من المنتظر أن يبلغ تعداد سكان القارة

المليارين بحلول سنة 2050، مما سيعقد إدارة الزيادات المعتبرة للوسط الحضري الذي سيبلغ بحلول 2025 حدود 750 مليون نسمة، وهو رقم يمثل أزيد من مجموع سكان القارة الأوروبية.

2- تبقى إفريقيا إحدى أكثر القارات هشاشة أمام ظاهرة التغيرات المناخية نتاج تفاوت نسب

هطول الأمطار في المكان و الزمان؛ كما تنتفشى في القارة ظاهرتا الجفاف والفيضانات معا؛ ويعيش ما يزيد على 40% من سكان إفريقيا في أجزاء واسعة من الأراضي شبه القاحلة و

الأراضي الجافة أو الرطبة، إذ يتجاوز التصحر نسبة الـ 50 بالمئة في 16 دولة إفريقية.

3- تواضع نتائج العمل التي أقرتها برامج أهداف الألفية، فقد أبرزت الدراسة عن مستوى من

الرضى في 26 دولة إفريقية، بينما تعاني الدول المتبقية من تجسيد الأهداف، خاصة ما تعلق

ببرامج الصرف الصحي.³

لقد خضعت دراسة الوضعية البيئية الإفريقية لمقاربات متعددة، حيث تجدر إلى منهجية جديدة طورها

باحثون في مؤسسة دارا*، أطلقوا عليها مؤشر الحد من المخاطر، وهو مؤشر قد يساعد الدول في تقييم

آثار المخاطر والكوارث الطبيعية والحد منها؛ حيث يسعف المؤشر في تقييم القدرات والظروف المتاحة

1 تقرير مركز الجزيرة للدراسات، البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة، بوحية قوي، 27 جويلية 2016، ص5-6.
2 <http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2015/06/201562484230900908.html>

3 المرجع نفسه.

* وهي مؤسسة غير ربحية مقرها مدريد في إسبانيا تعمل في مجال البحوث الإنسانية التطبيقية.

للحد من مخاطر الكوارث مثل الموارد البشرية والقوانين والمعايير الاجتماعية، ويفحص تصورات المجتمع المحلي المتعلقة بالمخاطر الكامنة؛ وجاءت التقييمات التي تمت في ست دول من غرب إفريقيا باستخدام هذا المؤشر منبهة للغاية، حيث خلصت إلى وجود مخاطر كثيرة وقدرات محدودة لمواجهةها.

كما قد تم استخدام المؤشر لإنشاء خريطة المخاطر لأجزاء مختلفة من منطقة غرب إفريقيا؛ فقد سجّلت غينيا وموريتانيا ونيجيريا وسيراليون أقل من 4.0؛ مما يشير إلى أنها غير مجهزة للتعامل مع مخاطر الكوارث الطبيعية، وسجلت كل من جمهورية الرأس الأخضر وغانا والسنغال ما بين 5 و 5.9؛ مما يعني أنها حققت بعض التقدم في الحد من مخاطر الكوارث؛ ولم تسجّل أية دولة في المنطقة أعلى من 6.0، مما يدلّ على ضعف أنظمة إدارة الكوارث وطرق توقع الأزمات وهو ما يعظّم من حجم الخسائر التي تسببها الكوارث حال وقوعها في إفريقيا¹.

وقد أصدر بهذا الخصوص مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ملاحظة فنية بشأن البيانات والمنهجية المستخدمة في تقدير الوفيات الناجمة عن الكوارث على مستوى العالم لقياس تحقيق الغاية للحد من مخاطر الكوارث، وقد تمثل الغرض من الوثيقة في تقديم الدعم للدول الأعضاء لأجل تفعيل المؤشرات العالمية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات العالمية لإطار سندي وغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.²

كما قدّرت الأمم المتحدة عبر مكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية عدد الأفراد المعرضين لخطر الجوع بحوالي 18 مليون شخص العام 2016، كما أن المخاطر المناخية كالجفاف والفيضانات أثّرت على أزيد من 34 مليون إفريقي عام 2012، وتسببت في خسائر اقتصادية تقدر بأكثر من 1.3 مليار دولار في الفترة بين عامي 2011 و 2012، ووفقا للبيانات الصادرة عن إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (UNISDR) فإن الدول الإفريقية تحتاج في سعيها للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، إلى التصدي لتعقيدات عملية معالجة عوامل الخطر الكامنة، مثل إدارة الأراضي والمخاطر الصحية، ثم تطوير استراتيجيات أكثر شمولاً للحد من المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج مؤشر الحد من المخاطر في غرب إفريقيا سنة 2011، في غرب إفريقيا، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والحكومات المحلية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة؛ حيث قام الباحثون بتقييم تصورات المجتمع

1 تقرير مركز الجزيرة للدراسات، البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة، مرجع سبق ذكره، ص7.
2 تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إرشادات تقنية للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق الغايات العالمية لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، نوفمبر 2017، ص4.

للمخاطر واقتروا سبلا لتحسين استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وتمت مناقشة نحو 60 عاملا من عوامل المخاطر، بما في ذلك تلوث الهواء وإزالة الغابات وندرة المياه، وانتشار الأمراض والوصول إلى الخدمات الصحية والفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين ونوعية السكن والرقابة على وسائل الإعلام والصراع والفساد، ومن بين النتائج الرئيسية التي توصل إليها الباحثون فيما يتعلق بغرب إفريقيا وجود تأثير ملحوظ للبيئة والمناخ على أنماط وتصورات سكان إفريقيا، وهذا يشمل قضايا البنية التحتية (مثل شبكات الصرف الصحي)، وبناء المساكن وحالة الطرق في المدن، بينما يتجه سكان الريف إلى الإهتمام أكثر بتغيرات أنماط هطول الأمطار وتدهور التربة وتقلص المساحات الغابية.¹

تعتبر إفريقيا من جهة أخرى من أكثر المناطق تعرضا لمشكلة التصحر، وبخاصة في منطقة الساحل التي تعرضت نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي للعديد من موجات الجفاف، والتي ساهمت بدورها في امتداد الصحاري في شمال أفريقيا مثلما امتدت جنوبا نحو وسط إفريقيا، الأمر الذي دفع حكومات الدول المتضررة إلى تشكيل لجنة تهتم بمشاكل التصحر ومتابعتها؛ ففي إفريقيا يعتمد ما يناهز الـ 650 مليون نسمة على الزراعة بمياه الأمطار، فندرة المياه وتردي حالة الأرض وتغير المناخ، عوامل قد تؤدي إلى تضرر ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة بحلول 2025، بحسب تقديرات منظمة التغذية والزراعة.²

ويرى عيسى مارتين بيكينجا -أحد خبراء شؤون التصحر- أن العالم يفقد نحو 691 كيلو مترا مربعا من الأراضي الزراعية كل عام بسبب التصحر، كما أن حوالي ثلث أراضي الكرة الأرضية معرض للتصحر بصفة عامة؛ وأن مشكلة التصحر التي تؤدي إلى تدهور وفقر الأراضي الزراعية من أهم المشاكل التي تواجه سكان المناطق الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى وتزيدهم فقرا، وذلك لاعتمادهم بشكل أساسي على الموارد الطبيعية والمحاصيل الزراعية في نشاطاتهم السوسيواقتصادية.³

وتشير التقديرات المستقبلية وفقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن هذه المخاطر مرشحة للإزدياد مع توقع بلوغ سكان غرب إفريقيا أكثر من 400 مليون نسمة بحلول عام 2020، ولجوء أكثر من نصف سكان القارة للعيش في المناطق الحضرية بحلول عام 2050، ما سيدكي النقاشات المتعلقة بمستقبل الصراع بين الحضر والريف (المركز والأطراف) في بلدان إفريقيا.⁴

1 تقرير مركز الجزيرة للدراسات، البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

2 فني كنزة، الهجرة البيئية بين الدواعي الإنسانية والتداعيات الأمنية في إفريقيا : إقليم دارفور نموذجا، المركز الديمقراطي العربي، 2017، في الموقع:

<https://democraticac.de/?p=44540>

3 <https://www.youm7.com/story/2017/8/3/3351454>.

4 تقرير مركز الجزيرة للدراسات، البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

ثالثا: خطط واستراتيجيات الحفاظ على البيئة في إفريقيا

انخرطت إفريقيا ممثلة في تكتلها الإقليمي في المساعي العالمية لتجسيد خطط عملية ساعية للحفاظ على البيئة، بحيث يصعب حصرها لتراوحها بين الإستراتيجيات الفردية أو الجهوية أو الإقليمية، وإن كانت تركز بشكل عام على الإتفاقات متعددة الأطراف على الصعيد العالمي، حيث أكد مثلا الاجتماع الثاني للخبراء رفيعي المستوى المنعقد في أديس أبابا في 2009، على مرجعية إتفاق كيوتو وتمسك الدول الإفريقية به كإطار غير قابل للإستبدال أو الدمج، وترى أن البلدان المتقدمة مطالبة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة لديها بنسبة 40% على الأقل من مستوياتها في عام 1990 بحلول 2020، وبنسبة 80-90% من مستويات عام 1990 بحلول 2050.

ولأن إفريقيا هي القارة الأقل إصدارا لانبعاثات الغازات الدفيئة ومن الأكثر تعرّضا لها، فلها الحق في المطالبة بالحصول على دعم كامل لجهودها الرامية إلى التكيف مع التغيرات المناخية، بحيث أن توفير الدعم المالي والتكنولوجي المتعلق ببناء القدرات يعدّ التزاما من جانب البلدان المتقدمة لمراقبة التكيف في البلدان النامية، وذلك بمقتضى الاتفاقية، وينبغي الوفاء به إدراكا بأن تغير المناخ يمثل عبئا إضافيا على كاهل التنمية المستدامة وتحديا أمام إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

ترى المجموعة الإفريقية ضرورة التفرقة في التزامات التخفيف بين البلدان المتقدمة ونظيراتها النامية، وفي نوعية الإلتزامات بين ما يمكن اعتبارها ملزمة قانونا ومحددة كميًا بخفض الانبعاثات، وأخرى بالخفض المطلق للانبعاثات، وثالثة قابله للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها؛ كما أنه ثمة حاجة في إجراءات التخفيف من جانب البلدان النامية إلى ضمان أن تكون طوعية وملاتمة من الناحية الوطنية، وأن تحظى أيضا بإجراءات التخفيف بالدعم الكامل والتمكين من خلال نقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات من طرف البلدان المتقدمة.¹

كما تم عقد الجزء الوزاري من الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر وزراء الاتحاد الإفريقي المعني بالبيئة في ليرفيل في الفترة من 15 إلى 16 جوان 2017، والذي سبقه اجتماع لفريق خبراء في الفترة من 12 إلى 14 جوان 2017، وكانت الدورة تحت عنوان "الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعبيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأجندة 2063 في إفريقيا"، وكان الهدف الرئيسي من الدورة هو إتاحة الفرصة للوزراء للتداول بشأن الكيفية التي يمكن بها للبيئة من خلال استراتيجيات وخطط واستثمارات عملية أن

1 أسامة عبد الرحمن ابوبكر، دور الاتحاد الإفريقي في المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

تساهم في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأجندة 2063، كما استهدفت الدورة التنسيق الإفريقي المشترك في القضايا الرئيسية التي نوقشت في الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المنعقدة في نيروبي ديسمبر 2017، بعنوان "نحو كوكب خال من التلوث".¹

ويجري التأكيد على أهمية ثلاثة مسارات عمل مكملة في المساندة التي يقدمها البنك الدولي لتحسين الاستدامة البيئية؛ وذلك لغرض الحد من المخاطر المترتبة على استمرار التدهور، وتمثل هذه المسارات فيما يلي:

✓ زيادة مستوى الوعي لدى صناع القرار والمواطنين عامة إزاء درجات التدهور البيئي ومخاطره، حيث تسعى الدراسات المعنية بتكلفة التدهور البيئي إلى تحديد القيمة النقدية للخسائر التي يتكبدها البلد المعني ومقارنتها بمقاييس النشاط الاقتصادي (مثل مقدار النمو الضائع)، وبالتالي تغذية السياسة الاقتصادية بالاستراتيجيات ودعوة كافة الهيئات والمصالح إلى مشاركة الهيئة المعنية بالبيئة في تحمل المسؤولية؛ ومن شأن أنظمة الرصد والتقييم أن تقدم معلومات للمواطنين حول مدى نضوب الموارد، ومعدلات التدهور والتلوث البيئي، ومن ثم تهيئة الأساس اللازم لانخراط المواطنين في منظومة العمل الجماعي لتحسين إدارة البيئة.

✓ العمل على تطوير أنظمة الوقاية من تدهور البيئة وتخفيف آثاره عبر تحسين الأطر التنظيمية وتعزيز إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية ذات العلاقة؛ حيث أن تحسين نوعية التقييم البيئي يساعد على تعزيز فعالية البلدان في تخفيف الآثار السلبية لمشاريع التنمية وبرامجها، لأنه سيسهم في الصياغة الفعالة لمجموع القواعد التنظيمية الملائمة المصحوبة بآليات الإنفاذ المناسبة، والتي تؤدي بدورها إلى ردع كل ما من شأنه استنزاف البيئة ونضوب مواردها.

✓ خلق حوافز إيجابية دافعة للممارسات البيئية السليمة والتي تقضي بدورها إلى خلق الفرص الاقتصادية والمالية؛ فبينما يتزايد شحّ موارد البيئة وطاقتها، تعمل الأسواق أو الترتيبات المؤسسية الأخرى على تحديد وتحقيق قيمة للخدمات البيئية، حيث تقوم مثلا آلية التنمية النظيفة التي تم إنشاؤها بموجب بروتوكول كيوتو بتمويل مشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري كتلك المعنية بقطاع النفايات الصلبة؛ كما أنه من شأن الاتجاه المطرد نحو إنتاج واستهلاك المنتجات "العضوية" وزيادة الخصائص "الخضراء" لسلع التبادل التجاري أن يساعد على النفاذ إلى أسواق جديدة وزيادة قيمة المبيعات

1 تقرير الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر وزراء الاتحاد الإفريقي المعني بالبيئة لبيرفيل، الجابون، 12-16 يونيو 2017، ص1.

وخلق حوافز حديثة، كذلك يمكن أن تؤدي زيادة انفتاح الأسواق واستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تهيئة الأوضاع المهمة الملائمة لنقل المزيد من التقنيات السليمة بيئياً ومن ثم خلق حوافز مشجعة على التحلي بالسلوك البيئي المسؤول.

فمن الواضح أن تطبيق الحوكمة البيئية في إفريقيا أصبح يعبر عن ضرورة تتطلب تضافر جهود المؤسسات الوطنية والدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل يحقق متطلبات الاستدامة البيئية ويوقف النزيف البيئي الذي تشهده القارة، خصوصاً في مجالات التصحر وتلوث المياه والهواء وتدهور نوعية التربة، وإعادة صياغة منظومة التوطين أو ما يعرف بـ "تنظيم المستوطنات البشرية بين الحضر والريف"¹.

خاتمة

لقد أدرك القادة الأفارقة المخاطر التي تتعرض لها القارة جزاء التغير المناخي في وقت مناسب، وجاءت تحركاتهم من أجل تلافي المخاطر البيئية متزامنة مع بروز تلك المخاطر، إلا أن مشكلة التمويل تظل العائق الرئيسي الذي يواجههم، ويحول دون تجسيد الخطط الموضوعة على أرض الواقع، حيث يمكن القول أن التفاهات والإستراتيجيات ذات الصلة تلاقى الكثير من الرضى والتشجيع، بينما تعترضها على الصعيد العملي الكثير من العوائق، ما يجعل النتائج بعيدة عما هو مرجو منها.

كما يمكن القول بأنه ورغم تسارع الجهود والنقاشات والخطابات الدولية والإقليمية والوطنية حول قضايا وشؤون البيئة بنوعها الطبيعية والمنشأة في القارة الإفريقية، من أجل وضع وتحديث أدوات وآليات ومن ثم مبادئ لحماية البيئة؛ إلا أن الواقع يبرهن أن هذه الجهود والمبادئ لا تزال رهينة الاعتبارات والحسابات الذاتية لمختلف الفواعل، فالمشكلة كما أشار إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمثل في "افتقاد العالم لإطار عمل واضح ومتعدد الأطراف على المدى البعيد".

كما تتراوح مواقف الدول الإفريقية -من جهة أخرى- ازاء أدوات ومبادئ حماية البيئة بين التدرج بمسؤولية الدول المتقدمة فيما أصاب البيئة ولحقها من تدهور، و التحجج تارة أخرى بضعف الإمكانيات العلمية والتقنية لمواجهة المشاكل البيئية وتطبيق ما جاء في أدوات ومبادئ حماية البيئة.

ومما تجدر إليه الإشارة أن كل هذه التباينات والانقسامات الدولية بين مختلف الفواعل فيما يخص قضايا حماية البيئة، تتم أمام ضغط زحف وتوسع رقعة المخاطر والتهديدات البيئية التي تهدد الأمن البيئي، على

1 تقرير مركز الجزيرة للدراسات، البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

غرار التصحرّ والجفاف والفيضانات نتيجة تغيّرات المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض وما نتج عنها من ذوبان للجليد القطبي، بالإضافة إلى زيادة حدة ظاهرة الهجرة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل وضع بيئي آمن يكفل حماية عناصر البيئة في إفريقيا من أي اعتداء أو تلف، ومع تعدد الهيئات الدولية والإقليمية في هذا المجال وتوسع صلاحياتها في الفترة الأخيرة يبقى الإشكال في تنفيذ توصيات هاته الهيئات والالتزام بالمقاييس الدولية للحفاظ على البيئة، الأمر الذي يستوجب إيجاد آليات فعالة للتنفيذ قابلة للتجسيد، والمرافقة برغبة فعلية وإرادة سياسية لتحقيق هاته الغاية، كما يتوقّف الأمر على توسيع قاعدة المشاركة في زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة والإنخراط في العمل الفعّال لأجل ذلك.

جدلية التأصيل النظري لعملية بناء الدولة في أفريقيا

The Paradox of Theoretical Rooting of the Process of State Building in Africa

ب.د. سمية رموم/ جامعة الجزائر¹

ملخص:

شغلت عملية بناء الدولة في أفريقيا اهتماماً واسعاً من طرف العلماء والباحثين، إذ دار جدل واسع حول طبيعة الدول الأفريقية وتعددت أدوات التحليل بتعدد الخصائص التي وضعها المنظرين للدولة الأفريقية. كما أن لعملية بناء الدولة في أفريقيا خصوصية تميزها عن الدول الغربية، في طبيعة أبنيتها على الرغم من الاختلاف النسبي فيما بينها. إن الطابع المميز للدول الأفريقية جعلها تراوح مكانها في عملية التحول الديمقراطي، ذلك أن اختلال التوازن الدائم بين الحاكم والمحكوم أدى إلى تعثر عملية بناء الدولة الأفريقية منذ استقلالها في الستينيات، لذا فعلى الدول الأفريقية وضع مقاربات جديدة تنطلق من ضبط علاقة الدولة-المجتمع للتأسيس لدولة الحق والقانون. وتوصلت الدراسة إلى أن جدلية بناء الدولة في أفريقيا اتخذت عدة اتجاهات، منها الاعتماد على طبيعة النخب الحاكمة أو المتغير الاقتصادي أو التنوع الإثني، وأن عملية التنظير تعرف تحديات تتجسد أساساً في غياب المنظرين الأفارقة في وضع الأطر التحليلية التي تعطي أهمية لخصوصية الدولة الأفريقية.

الكلمات الدالة: أفريقيا، بناء الدولة، النظرية، الجدل.

Abstract :

The process of state building in Africa knew wide attention by scientists and scholars where a great paradox happened from the nature of African states and the diverse of the analysis tools which depends to the vision of each theorist. The process of state building in Africa has its own distinctiveness from Western countries, in the nature of their structure despite their relative differences. The distinctive character of state building in African states has limited the process of democratic transformation, Because that the permanent imbalance between the governor and the governed has stymied the process of building the African state since its independence in the 1960s. Therefore, African States have to develop serious approaches starting from the control of state-nation relation in order to establish the state of right and law. The results of the study showed that the paradox of state building in Africa have many fields, according to the nature of elites, or economic variable or the diversity of ethnic. And the theorization knows great challenges remain primarily in the absence of African Theorists to make an analysis framework which take in consideration the specificity of the African state.

Keywords: Africa, State Building, Paradox, Theory.

¹ باحثة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

مقدمة:

تعتبر بناء الدولة عملية إنشاء مؤسسات تقوم على دستور وقواعد قانونية، تتميز برشادة الحكم ووجود تفاعل بين الحاكم والمحكوم، وكذا توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لعيش الأفراد، وضمان الحماية وأمن المواطنين والتصدي للتهديدات الخارجية عن طريق برامج وخطط إستراتيجية، إلا أن فشل الدولة في القيام بوظائفها أظهر الخلل في عملية بناءها.

وتظهر أفريقيا إحدى القارات التي تزخر بثرائها الاقتصادي وتنوعها الثقافي والإثني والعربي والهياتي، إذ أظهر التطور السياسي والاجتماعي لأفريقيا الطابع الأفريقي المميز لها فقد عرفت القبائل الأفريقية في مرحلة قبل الاستعمار أنظمة حكم خاصة، إلا أن معاناتها من الاستعمار الغربي الذي طال وجوده واتسعت تداعياته جعلها تتعرض في عملية بناء الدولة منذ استقلالها.

وتشهد الدولة في أفريقيا بذلك أزمة عميقة تمس أبنيتها وتنعكس على وظائفها وأداءها السياسي والاقتصادي، ويتم التشكيك في شرعيتها خاصة في ظل الانقلابات والانتقال غير السلمي للسلطة، وفي ظل مؤثرات البيئة الخارجية وتداعيات النظام العالمي الجديد، ومشروعية التحول الديمقراطي للدول الأفريقية، تفاعلت الشعوب الأفريقية في المطالبة بالتأسيس لأنظمة ديمقراطية تراعي إرادة المجتمعات وتعيد النظر في علاقة الدولة والمجتمع.

ويتطور حقل السياسة المقارنة حاول الباحثين إيجاد أطر نظرية لعملية بناء الدولة في أفريقيا في كل مراحل تطور الدراسات المقارنة، من أجل استكشاف وتحليل الظاهرة السياسية المتنوعة والمعقدة، فقد اختلفت التوجهات النظرية لاتساع الجدل القائم حول طبيعة بناء الدولة في أفريقيا وتكوينها، وفي ظل الثورة العلمية أصبح البحث عن ميكانيزمات بناء الدولة أمر ضروري في أفريقيا. ويتم طرح المشكلة البحثية التالية: فيما يمثل الجدل النظري القائم حول عملية بناء الدولة في أفريقيا؟

ومن أجل الإجابة على التساؤل يتم وضع بعض الفرضيات:

- تتوقف عملية بناء الدولة على الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- هناك علاقة بين التنوع الإثني وتعثر بناء الدولة، ذلك أن تأثير الجماعات الإثنية ينعكس على عملية تكوين مؤسسات الدولة.
- هناك ارتباط بين الضعف الاقتصادي وأزمة بناء الدولة، ويرجع ذلك إلى أن عدم فاعلية الأداء الاقتصادي للدولة يؤدي إلى ضعف أبنيتها السياسية.

إن صياغة نظريات بناء الدولة في أفريقيا يتطلب العودة إلى التأصيل الفكري لها عبر مختلف المراحل الزمنية، ذلك أن عملية التنظير عرفت جدلاً واسعاً بين الباحثين الغربيين، فاختلاف كلاً منهم في تحليل مسألة بناء الدولة. ولذا اقتضى الموضوع استخدام المنهج المقارن من أجل دراسة جوانب التشابه والاختلاف بين المنظرين في معالجة عملية بناء الدولة الأفريقية عبر مختلف الفترات الزمنية.

المحور الأول: مراحل التأصيل النظري لبناء الدولة في أفريقيا

يختلف تعريف الدولة حسب تنوع منظور الدارسين والأكاديميين، كما أن تعدد وظائف الدولة وتطورها من مرحلة إلى أخرى ومن سياق إلى آخر، أعطى تعقيد في تعريف الدولة، ومهما يكن يعرف "ماكس فيبر" Max Weber الدولة على أنها:

"مشروع سياسي منظم ولها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها".¹

يصعب إعطاء تعريف عن الدولة في أفريقيا، فعلى الرغم من أن الدولة هي منظمة داخل المجتمع إلا أنها تتميز بعدد لا يحصى من المنظمات الأخرى في سعيها للهيمنة، ونظرياً يتم التركيز على العلاقة بين الدولة والمجتمع (المجتمع المدني) عند دراسة الدولة في أفريقيا، ووضع "أزاريا فيكتور" Azarya Victor و "ميشال براتون" Bratton Michael تعريف الدولة في أفريقيا عن طريق ثلاث مقاربات: التنظيمية، التكوينية، التفاعلية ويتم التركيز على هذه المقاربات عندما يكون اختلال في طبيعة التفاعلات بين مؤسسات الدولة والمجتمعات خاصة في الدول الأفريقية التي لها ميراث إستعماري.²

يرى بعض الباحثين على عدم وجود الدولة في أفريقيا كـ"جبرين إبراهيم" Jibrin Ibrahim في مقاله: (تطور الدولة النيجرية)، "بيوثر دوتشكيوفيز" Piotr Dutkiewicz، "كافان وليامز" Gavin Williams، ويؤكدون على أن ضعف المقومات السوسيو إدارية عن طريق الفساد والإستبداد هو سبب إنعدام الدولة في أفريقيا أما "ريتشارد ساندبروك" Richard Sandbrook، "روزبرك كارل" Rosberg Carl فيرون أن الدولة في أفريقيا هي موجودة قانونياً وغائبة في الواقع.³ وتتقسم التوجهات النظرية لعملية بناء الدولة في أفريقيا إلى ثلاث مراحل وهي:

¹ مدوني علي، قسور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص. 24.

² Masahisa Kawabata, An Overview of the Debate on the African State, Afrasian Centre for Peace and Development Studies, no. 15, 2006, pp. 1-68.

³ بوالروايح إسماعيل، علالي حكيمة، بناء الدولة في إفريقيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 8، جانفي 2016، ص ص. 230-242.

- المرحلة الأولى: بدأ التفكير في عملية بناء الدولة في أفريقيا منذ استقلال الدول الأفريقية في الستينيات، وتميزت معظمها على القائد السياسي والأحادية الحزبية والقيام بالإنقلابات. إذ خطت الحركات التحررية لعدم الخضوع للاستعمار الأوروبي إلا أن الواقع أظهر امتداد دولة ما بعد الاستعمار بالاستعمار الأوروبي.¹ وغلب التدخل العسكري في الحكم والانقلابات العسكرية وذلك لعدم قدرة الحزب الواحد على تحقيق الوحدة الوطنية لطبيعة الانقسامات الإثنية والعرقية السائدة وقيام المؤسسة العسكرية بدور سياسي من أجل كسب الولاء، ووصل عدد الانقلابات حتى نهاية الستينيات إلى 30 إنقلاب، إلا أن هذه الظاهرة لازالت مستمرة فمثلا جزر القمر عرفت 20 إنقلاباً وجمهورية أفريقيا الوسطى 11 انقلاباً وما بين 5 و6 إنقلابات في كل من بنين ونيجريا وبوركينا فاسو وغانا وأوغندا.² بالإضافة إلى تأثير الحدود الموروثة عن الإستعمار في رسم حدود لا تراعي الإنتماءات الإثنية والهوية والدينية في المجتمعات الأفريقية.

وعرفت أزمة بناء الدولة في أفريقيا جدل واسع في البحث عن أطر لبناء دولة متعددة الأعراق والإثنيات كأمة واحدة، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسة الحزب الواحد: نكروما، سيكوتوري،³ كما انتشرت في هذه المرحلة الموجة الأولى -نظرية السياسة التنموية- في الستينيات والموجة الثانية -نظرية التبعية- في السبعينيات في حقل السياسة المقارنة.⁴ وأصبحت الدول الأفريقية بعد استقلالها تبحث عن تبني النموذج الاقتصادي الأنسب، ويرى البعض في أن معظم الدول الأفريقية أسست نظم ليبرالية من أجل الانطلاقة التنموية لأفريقيا.⁵

وأصبح النظر للدولة القومية في أفريقيا بعد أن استقلت الدول الأفريقية، إذ سعت لتشكيل الدولة والأمة إلا أنه لم يكن نقاش كبير من الستينيات إلى السبعينيات حول الدولة القومية في أفريقيا، وانتشر كتاب "بناء الأمة في أفريقيا" لريفكين Rivkin سنة 1969، وانتقد Chabal سنة 1983 نظرية الدولة القومية عندما سقطت الدولة القومية الأفريقية في أزمة الثمانينيات، كما يرى كل من تيدي Tidy ومازروي Mazrui سنة 1984 أن التحدي الذي تواجهه الدولة الأفريقية هو البحث عن مكونات الأمة، حيث يرى موحود Mawhood سنة 1989 أن بناء الأمة مختلف عن تكوين الدولة، وفي نظرية الدولة الأمة لدافيدسون

¹ المرجع نفسه.

² أميرة عبد الحليم، "الحكم في أفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التحوّل السلمي"، مجلة الديمقراطية، تاريخ الإطلاع: 2018/03/19 في:

<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319>

³ حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، مكتبة مديولي، القاهرة، ط. 1، 2007، ص. 38.

⁴ Kawabata, op.cit., pp.1-68.

⁵ حمدي، مرجع سابق، ص ص. 38-39.

Davidson سنة 1992 في كتابه: (عبء الرجل الأسود) على أن جذور الدولة القومية الموروثة من النظام الإستعماري يسودها الطابع الإستبدادي للحكم ولهذا لم تتجح الدولة القومية في أفريقيا لأنها أخذت النماذج الأوروبية بدلاً من الاعتماد على تاريخ وخبرات أفريقيا الخاصة، ويذكر ديكسون Dixon سنة 2002 على أن المدرسة الإنجليزية فشلت في وضع تصور لدولة ما بعد الإستعمار لأفريقيا على أنها اتخذت شكل دول واستقاليا.¹

- **المرحلة الثانية:** بدأت دراسة الدولة في أفريقيا في بداية الثمانينيات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق "جاكسون روبرت" Jackson Robert و "كارل روسبرغ" Carl Rosberg في مقالهما (لماذا تستمر الدول الأفريقية الضعيفة) سنة 1982، وتم التركيز على دراسة الحالة للدول الأفريقية.

من بداية الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات: انتشر كتاب "يونغ كراوفورد" Young Crawford حول (الإيديولوجيا والتنمية في أفريقيا)، الذي تحدث عن ثلاث مناهج: الماركسية الأفريقية، الاشتراكية الشعبية، الرأسمالية الأفريقية، وكذلك كتاب "فرانك ستارك" Frank Stark حول: (نظريات تكوين الدولة المعاصرة في أفريقيا: إعادة تقييم) سنة 1986، والذي وضع نظريتين للدولة الأفريقية حتى منتصف الثمانينيات هما: نظرية القيادة والنظرية الماركسية.² ومنذ نهاية الثمانينيات ظهرت إقترابات في دراسة النظم السياسية الأفريقية من أجل فهم وتحليل التحولات الجديدة، إلا أنها اعتبرت غير ملائمة ولم تحقق النتائج المرغوبة.³ أهمها نظرية الأبوية الجديدة، الدولة الريعية، الدولة الفاشلة، الدولة المنهارة، .. والتي تقوم على فكرة قيام الدولة الأفريقية في فترة ما بعد الإستعمار على أسس الدولة الإستعمارية.⁴

- **المرحلة الثالثة:** في التسعينيات اضطرت الدول الأفريقية للتغير تماشياً مع عملية التحول الديمقراطي، وقام "درونبوس مارتين" Doornbos Martin في مؤلفه: (الدولة الأفريقية في النقاش الأكاديمي: الماضي والآفاق) سنة 1990، بوضع نظرية الدولة الأفريقية في ثلاث محاور: الدولة والسياسة، الدولة والمجتمع، الدولة والتنمية. ثم درس عوامل المجتمع الدولي والمجتمع المدني التي تؤثر على الدولة الأفريقية. وقام "باتريك شابال" Patrick Chabal في مقال (السلطة في أفريقيا) بالتحليل عن طريق ثلاث مقاربات: المفهوم التنموي، فكرة الماركسية،

¹ Kawabata, op.cit., pp. 1-68.

² Loc.cit.

³ حمدي، مرجع سابق، ص. 45.

⁴ Kawabata, op.cit., pp.1-68.

فكرة الأكثر تطوراً Over-developed ويرى أن الدولة المتطورة ظهرت كرد فعل على قصور المفهوم الماركسي المحدود.¹

ظهر تطور جديد في نظرية الدول الأفريقية مع نهاية التسعينيات، حيث يقدم "ليوناردو فيالون" Leonardo Villalon تفسير ضعف الدولة في أفريقيا إلى خمسة مظاهر: الشخصنة، العميلة، الدولة المركزية، الدولة المستخرجة، واقترح إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة في أفريقيا،² وفي مقال لـ "موايلا تشامبي" Tshiyembél Mwayila سنة 1998 أكد أن نظرية الدولة الأبوية قد فشلت واقترح

إعادة إحياء نظرية دولة ما بعد الاستعمار تقوم على أسس الدولة متعددة القوميات.³ أعطى "نعومي شازان" Naomi Chazan وآخرون في كتاب (مؤسسات الدولة وتنظيم السياسة العامة) سنة 1999 طرح علمي لمفهوم الدولة في أفريقيا وأسسها والاختلاف في تركيبتها، وقدم "بيتير شرايدر" Peter Schraeder في مؤلفه: (السياسات الأفريقية والمجتمع) سنة 2000 تقسيم للدراسات الأفريقية إلى منظورين؛ التقليد الليبرالي والتقليد النقدي. في حين عالج "بال أهلواليا" Pal Ahluwalia سنة 2001 أزمة الدولة الأفريقية والدراسات الأفريقية، وأعطى تصور للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الإستعمار، وفي كتاب (The African State in Social Science Discourse in the Twenty-First Century) سنة 2002 قدم "شا دونغ" Dung Sha تحليل عن دولة ما بعد الاستعمار وقدم تحليل لبداية الدولة الإجرامية، الدولة المشخصنة الجديدة والدولة الكوربوراتية التي نتجت عن الحرب الباردة، وتناول مقال لـ "إريكسان توماس هيلاند" Eriksen Thomas Hylland سنة 2004 نظرية الدولة الأفريقية في أربع مجالات: نظرية المجتمع المدني، النظرية الثقافية، نظرية الاقتصاد السياسي، نظرية الأبوية الجديدة.⁴

تعتبر الخصخصة جوهر الإصلاحات التي فرضت على القارة الأفريقية والمجتمع الدولي، وهي تتعلق بالمؤسسات العامة والخدمات وتعزيز القطاع الخاص وتمثل بناء للسياسة الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد تمييز بين القطاع العام والخاص في أفريقيا، والدولة والسوق، كشركة الموارد الإستراتيجية المرتبطة بجنوب

Loc.cit.¹

Loc.cit.²

Mwayila Tshiyembe, La Science Politique Africaniste et le Statut Théorique de l'Etat Africain : un Bilan Négatif, Politique³ Africaine, no. 71, 1998, pp. 109-132.

Kawabata, op.cit., pp.1-68.⁴

أفريقيا وبريطانيا.¹ ويرجع بعض الباحثين إلى أن حالة عدم استقرار الأنظمة السياسية في أفريقيا في زمن العولمة يعود إلى القوى الكبرى التي تمارس الضغط على المؤسسات الأفريقية.²

ومن جهة أخرى يرى Herbest أن فشل الدولة في أفريقيا مرتبط بفشل التنمية ، ويرى أن الوضعية الهيكلية التي تؤدي إلى مسار بناء الدولة في أوروبا كانت مفقودة في أفريقيا ، وانعدام الخريطة السياسية لأفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار والبيروقراطية السائدة من العوامل التي انعكست على عملية بناء الدولة في أفريقيا.³

كما لا توجد مخططات عن كيفية إجراء تدخلات ناجحة لبناء الدولة في أفريقيا، ويؤكد العديد من المؤلفين على الحاجة إلى تكييف الإصلاحات مع السياق المحلي، على الرغم من تقديم القليل من النصائح القوية حول كيفية القيام بذلك بفاعلية. فعلى سبيل المثال ، يؤكد "جويل مجدال" Joel Migdal سنة 2001 على الروابط المتأصلة بين الدولة والمجتمع ويوضح كيف يؤثر كل منهما على الآخر، وفي هذا الإطار لا يمكن التفكير في بناء الدولة كعملية فنية منفصلة عن سياقه الاجتماعي-السياسي.⁴

إن الأدبيات المعرفية لدراسة عملية بناء الدولة في أفريقيا، انطلقت من النموذج المعرفي الغربي لمفهوم النظرية الكبرى Grand Theory باستعمال التحليل المقارن والاعتماد على الليبرالية الغربية في نقد نظام الحزب الواحد في فترة ما بعد الاستقلال ونظام الأبوية، الشخصية..، ثم انتقاد نظرية التنمية والتحديث وظهور نظرية التبعية،..⁵ حيث على الرغم من اختلاف أدوات التحليل بين المنظرين بين ما يركز على الاعتماد على طبيعة النخب الحاكمة أو المتغير الاقتصادي أو التنوع الإثني، إلا أنها تشترك في فكرة سيطرة الرؤية السلبية على الدراسات الغربية في تحليل الأوضاع بأفريقيا.

¹ Béatrice Hibou, Retrait ou Redéploiement de l'Etat ? Critique Internationale, Presses de Science po, no. 1, 1998, pp. 151-168.

² حمدي، مرجع سابق، ص 55-56 .

³ James A. Robinson, States and Power in Africa by Jeffrey I. Herbest: A Review Essay, Journal of Economic Literature, vol. xl, 2002, pp. 510-519.

⁴ Report of International Development Department, Zoe Scott, Literature Review on State-Building, Governance and Social Development Resource Centre, May 2007, pp. 1-42.

⁵ حمدي، مرجع سابق، ص 40.

المحور الثاني: تحديات نظريات بناء الدولة في أفريقيا

تعرف عملية التنظير لبناء الدولة في أفريقيا عدة تحديات تكونت بفعل متغيرات النظام الدولي في مختلف مراحلها، وسوف يتم معالجة بعض هذه التحديات كآلاتي:

- غياب الرؤية الواضحة عن أسس بناء الدولة الأفريقية في مرحلة ما قبل الاستعمار أي وجود سلطة وكيفية تنظيمها وإدارتها، وربطها بفترة الاستعمار، خاصة وأن أفريقيا عرفت حضارات قديمة قبل مجيء الاستعمار.

- أثبتت الندوات والمؤتمرات حول الديمقراطية فشل فهم الدولة في أفريقيا، لعدم مراعاتها خصوصية السياسة الأفريقية.

- النمط الريفي للإنتاج في الدول الأفريقية الذي يعتمد على إقتصاد معيشي من أجل البقاء L'économie de subsistance وليس إقتصاد تراكمي، إذ يعتبر العامل الأساسي لهذا الإقتصاد هو الأرض، ولها منفعة عامة، فهي غير قابلة للتصرف من طرف رئيس الأرض، إذ أن الإقطاعية لم تكن موجودة في النظم السياسية الأفريقية كما في أوروبا.¹ كما أخفقت البرامج المقترحة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حل أزمة التنمية في أفريقيا عن طريق سياسات التحرر، وتم وضع إستراتيجية بديلة سميت بالبديل الأفريقي للتنمية.² وعلى الرغم من ازدياد معدل النمو الإقتصادي لأفريقيا إلا أنها لازالت تعاني من الفقر ومختلف المشاكل الاقتصادية.

- واجهت بناء الدولة في أفريقيا جنوب الصحراء مشاكل، إذ أن هناك نجاح نسبي في بوتسوانا، والدول التي بقيت ضعيفة ولكنها مستقرة كتنزانيا، غانا، ودول أقل استقراراً ككوديفوار، ودول هشة كجمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى العموم فقد فشلت جهود بناء الدولة إلى حد كبير ذلك لأنه لا يزال الشعور بالأمّة بمعزل عن الشعور بالدولة، ووصف روبرت جاكسون سنة 1990 معظم دول ما بعد الإستعمار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على أنها شبه دول فكانت لها سلطة قانونية ولكن تفتقر إلى التجربة، وعلى الرغم من دعم المجتمع الدولي لهذه الدول إلا أنها لم تستطيع مواجهة التهديدات العسكرية، فتعاني الدول في أفريقيا جنوب الصحراء ليس فقط من الصراعات

¹ Tshiyembe, op.cit., pp. 109-132.

² حمدي، مرجع سابق، ص ص. 54-56.

- إقليمياً أو بين دولتين وإنما أيضاً داخلياً كالحروب الأهلية، فأُنصب التفكير على كيفية منع التقسيم بدلاً من إنشاء هياكل ومؤسسات مركزية.¹
- كما نجد أن الدور القانوني للدولة في أفريقيا يهدف إلى تحصين فواعل جهاز الدولة بدلاً من تحقيق المصالح العامة، الأمر الذي أدى إلى اختلال توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني الذي تعتبر فاعليته محدودة للطابع البيروقراطي السائد.²
- تحتاج أفريقيا لحكم رشيد وديمقراطية والتخلص من الفساد والعنف السياسي وانتخابات عادلة وأن تصبح الدولة بذلك ملكية جماعية لمواطنيها وتعزيز الديمقراطية الشعبية.³
- التنوع والتعدد في طبيعة السياسة الأفريقية ما يؤدي إلى صعوبة التعميم وي طرح مشكلة حول ما إذا يوجد نظم سياسية أفريقية أو نظم سياسية في أفريقيا، فالأبوية الجديدة تعكس صورة تعسفية واحدة، وهذا قد يتنافى مع النظم السياسية الأفريقية المتنوعة.⁴ لذا ينبغي تجنب التعميم في دراسة طبيعة الدولة في أفريقيا خاصة في منطقة جنوب الصحراء، كاختلاف بوتسوانا عن نيجيريا أو أوغندا.⁵
- مشكلة الفهم الغربي للواقع الأفريقي تظهر في جدلية منهج التناول حول الخصوصية الأفريقية، إذ يرى تيار بأنه لا يوجد خصوصية لأفريقيا بينهما يدعو آخرين إلى إعادة النظر في الأطر التحليلية الغربية حول الخصوصية الأفريقية في إقتربات العولمة.⁶ ومنه فيجب دراسة أفريقيا من حيث الإمكانيات المتاحة فالنظريات التقليدية هي نظريات خارجية ويجب تحليل الدولة الأفريقية من أبعاد داخلية.⁷
- قام "روني ديمو" René Dumont سنة 1962 بكتابة مؤلف : (بداية سيئة لأفريقيا السوداء) وانتقد فيها التنمية في أفريقيا، وباحثين آخرون عالجوا أن التخلف ناتج عن رفض الأفارقة للتنمية ومع هذا فأفريقيا في سنة 1960 تختلف عن أفريقيا سنة 2018، فقد بدأت طبقة متوسطة في الظهور، وتحولات على مستوى المؤسسات الأفريقية. وأثبتت الدول الأفريقية وجود ثلاث تحديات: تحدي نظري تمثل في عدم وجود باحثين في القارة كمؤسسي للنظرية التنموية الأفريقية، تحدي

Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Understanding State-¹ Building from a Political Economy Perspective, Overseas Development Institute, September 2007, p. 53.

² بالروايح، مرجع سابق، ص ص. 242-230.

Obah-Akpowoghaha Nelson Goldpin, Theoretical Approaches to the Understanding of Africa's Politics and the Challenges³ of Development, Global Journal of Politics Science and Administration, vol. 1, no. 2, 2013, pp. 1-10.

⁴ حمدي، مرجع سابق، ص ص. 45-38.

Report of International Development Department, op.cit., pp. 1-42.⁵

⁶ حمدي، مرجع سابق، ص ص. 43-42.

⁷ Kawabata, op.cit., pp. 1-68.

تجريبي تمثل في صعوبات تطبيق المعطيات التنموية في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي، وتحدي منهجي تمثل في الآليات والكيفية التي يتم تقييم ونقد لعملية التنمية في أفريقيا.¹ ويرجع البعض إلى أن مسألة بناء الدولة في أفريقيا مرتبطة مباشرة بعملية الاستعمار وإنهاء الاستعمار.²

الخاتمة:

يظهر الجدل النظري لعملية بناء الدولة في أفريقيا في اختلاف رؤية المنظرين للمتغيرات التي أدت إلى تعثر عملية بناء الدولة في أفريقيا، فقد دار الجدل حول من يرجع إلى تحليل طبيعة النخب الحاكمة المتمثلة في الشخصية، ومن يعتمد على متغير الفشل الاقتصادي، ومن يرى أن التنوع الإثني والإنقسامات العرقية هي أساس فشل بناء الدولة ويجب وضع دولة متعددة القوميات، وعليه ينبغي إعادة النظر في الأسس النظرية لعملية بناء الدولة في أفريقيا، بالتركيز على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ذلك أن نموذج الدولة/ الأمة بالمفهوم الغربي لا يتناسب مع خصوصية الدولة الأفريقية.

النتائج:

- يصعب إعطاء تعريف للدولة في أفريقيا في تعقد وظائفها من أجل الهيمنة، وإجماع بعض الباحثين على عدم وجود الدولة في أفريقيا.
- تنقسم التوجهات النظرية لعملية بناء الدولة في أفريقيا إلى ثلاث مراحل: تمتد المرحلة الأولى من استقلال الدول الأفريقية في الستينيات وانتشار نظرية الدولة القومية، والمرحلة الثانية منذ الثمانينيات ركزوا المنظرين على دراسة حالة الدولة وانتشرت نظرية الإشتراكية الأفريقية، نظرية الأبوية الجديدة، ثم المرحلة الثالثة بظهور موجة التحول الديمقراطي والمشروطية السياسية والاقتصادية وتم اقتراح نظرية دولة متعددة القوميات.
- لقد اعتمدت نظريات بناء الدولة في أفريقيا على النموذج المعرفي الغربي في حقل السياسة المقارنة والتي ميزها الطابع السلبي نحو الأبنية السياسية والاجتماعية لأفريقيا.
- هناك تفاوت في عملية بناء الدولة في القارة الأفريقية، بين نجاح نسبي في بوتسوانا واستقرار في غانا واللا استقرار في الكوديفوار وفشل في جمهورية كونغو الديمقراطية.
- ينبغي تجنب التعميم عند دراسة عملية بناء الدولة في أفريقيا وذلك لتجنب القصور النظري، ومنه فالتركيز على دراسة الحالة يمنع الباحثين من الوقوع في العديد من التجاوزات.

¹ Christian Agbobli, "Il Faut se Développer ! : Critique de Cinquante ans de Communication pour le Développement en Afrique," archipel, pp. 199-211, available from : <https://archipel.uqam.ca/5533/> retrieved 15/03/2018
² Tshiyembe, op.cit., p. 109-132.

- إن التحدي النظري لعملية بناء الدولة في أفريقيا يتمثل أساساً في عدم وجود منظرين أفارقة أسسوا للسياسة الأفريقية، وفي هذا الصدد فإنه ينبغي الاجتهاد في التنظير للدولة في أفريقيا التي ننتمي إليها بالتركيز على مقارنة الدولة-المجتمع، بمراعاة متغيرات الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذلك أن خصوصية الدولة الأفريقية تجعلها تضع حدود للجدل النظري القائم على عملية بناء الدولة في أفريقيا.

قائمة المراجع:

- حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟ مكتبة مدبولي، القاهرة، ط.1، 2007.
- بوالروايح إسماعيل، علالي حكيمة، بناء الدولة في أفريقيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 8، 2016، ص ص. 230-242.
- مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
- أميرة عبد الحليم، "الحكم في أفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي"، مجلة الديمقراطية، تاريخ الإطلاع: 2018/03/19 في:

<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319>

- Béatrice Hibou, "Retrait ou Redéploiement de l'Etat ? Critique Internationale," Presses de Science po, no. 1, 1998, pp. 151-168.
- Masahisa Kawabata, An Overview of the Debate on the African State, Afrasian Centre for Peace and Development Studies, no. 15, 2006, pp. 1-68.
- Mwayila Tshiyembe, "La Science Politique Africaniste et le Statut Théorique de l'Etat Africain : un Bilan Négatif," Politique Africaine, no. 71, 1998, pp. 109-132.

- James A. Robinson, "States and Power in Africa by Jeffrey I. Herbst: A Review Essay," Journal of Economic Literature, vol. xl, 2002, pp. 510-519.
- Report of International Development Department, Zoe Scott, Literature Review on State-Building," Governance and Social Development Resource Centre, May 2007.
- Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Understanding State-Building from a Political Economy Perspective, Overseas Development Institute, September 2007.
- Obah-Akpowoghaha Nelson Goldpin, Theoretical Approaches to the Understanding of Africa's Politics and the Challenges of Development, Global Journal of Politics Science and Administration, vol. 1, no. 2, 2013, pp. 1-10.
- Christian Agbobli, "Il Faut se Développer ! : Critique de Cinquante ans de Communication pour le Développement en Afrique," archipel, pp. 199-211, available from : <https://archipel.uqam.ca/5533/> retrieved 15/03/2018

التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية

د. نرمين صلاح الدين القماح

مدرس الأدب العبري الحديث والمعاصر بكلية الألسن – جامعة عين شمس

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الجديدة في القارة الإفريقية والدول العربية، وكيف تعمل السياسة الخارجية الإسرائيلية في صناعة جدار حديدي سياسي ودبلوماسي عازل للدول العربية لتطويقها (كما حدث في السابق من الدول العربية مع إسرائيل)، وتحقيق مكاسب سياسية ودولية لأن الكتلة الإفريقية لا يستهان بها في المحافل الدولية، بالإضافة إلى فتح مجالات جديدة إقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وصنع عمق وإمتداد تاريخي للدولة اليهودية، والأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية من وراء ذلك.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي الإسرائيلي – القارة الإفريقية – الدول العربية – أثيوبيا

Abstract:

This research attempts to shed light on the development of the concept of Israeli national security in the light of the new changes in the African continent and the Arab countries, and how the Israeli foreign policy works in the construction of a political and diplomatic iron wall for the Arab states to encircle them (as in the past with Arab countries). Political and international gains because the African bloc is not insignificant in international forums, in addition to the opening of new areas economically, militarily and culturally, creating a depth and a historical extension of the Jewish state, and the political, economic and cultural goals behind it.

مقدمة:

شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه كحقل علمي أكاديمي بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث والتطورات، ويقتضي التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه في تفسير أي حدث سواء كان دولياً أو إقليمياً أو محلياً. وبارتفاع وتيرة الأحداث الدولية وتسارعها في ظل غياب نظرية شاملة تفسر كل الأحداث، تعددت النظريات المفسرة كنتيجة لتركيز كل واحدة منها على جانب وإغفال جانب آخر، إلا أن أي عملية في تحليل السياسة الخارجية تخضع لثلاث مستويات، تبدأ بالوصف، فالتفسير، فالتنبؤ. وذلك بهدف فرض منهجاً تحليلياً أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثراً وتحكماً في عملية صياغة السياسة الخارجية لدولة ما.

هذا هو الأمر بالنسبة لدراسة السياسة الخارجية لإسرائيل في إفريقيا وذلك في ضوء "نظرية الدور Role Theory In International Relations" لدراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للصهيونية الإسرائيلية في القارة الإفريقية، من خلال دراسة دور الدولة كفاعل ضمن فواعل أخرى في تغير النسق السياسي الدولي. فالدور هنا هو مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق سياستها الخارجية¹.

وهذا يتطلب ثلاثة جوانب رئيسية: الأول: تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وتحديد توجهها هل إقليمي أم عالمي. الثاني: تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية. ثالثاً: توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور.

ومن ثم تكون الإشكالية التي تطرح الورقة البحثية إلى دراستها هو فهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها دولة الكيان الصهيوني من التغلغل في القارة الإفريقية وذلك وفقاً لنظرية علم السياسة "نظرية الدور" ونظرية "الأمن القومي" التي تحكم السياسة الخارجية الإسرائيلية.

وعليه فإن نظرية "الدور" تساعد في فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية والإقليمية.

¹يقوم البحث على نظرية الدور مستمدة من المعلومات التي وردت في:

STEPHEN MCGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG,
International Relations Theory, E-International Relations, Bristol, England, 2017

لكن هذه النظرية لا تعمل إلا في ضوء نظرية أخرى حاکمة لها وهي نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، فالجنرال "يسرائيل تال" في مقال له بعنوان (الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية)، يرى أن "الأمن هو ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية"¹، دون أن يحدد ماهية المصالح الحيوية وكيفية تحقيقها. أما الجنرال "إيجال ألون" يرى أن الأمن القومي يتعدى الدفاع عن الشعب ضد جميع أنواع الأعمال العدائية من الخارج إلى كونه "محصلة اتصالات الدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، والتي تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها على التنفيذ من أجل حماية مصالحها الحيوية، وتحقيق أهدافها وغايتها القومية"².

في تقرير خاص نشره مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي "INSS" حديثاً تحت عنوان "تطوير مفهوم الأمن القومي لإسرائيل" يقول إن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يُصاغ دائماً لتحقيق الرؤية الوطنية التي تم التعبير عنها في إعلان قيام الدولة وهو "الحفاظ على الوطن القومي للشعب اليهودي" وعلى مر السنين يتم إضافة عناصر مختلفة لمفهوم "الأمن القومي"، والتي شملت حتى اليوم خمسة أبعاد هي: الأمن الأجنبي والداخلي، العلاقات الخارجية وموقف إسرائيل الدولي منها، الاقتصاد والموارد الوطنية، درجة الحوكمة وهي القدرة على اتخاذ القرارات وتحقيقها، قوة المجتمع المدني من حيث: التماسك الاجتماعي، والمرونة المجتمعية، والموارد البشرية"³.

تستند استراتيجية الأمن القومي لإسرائيل على المبادئ التي صاغها رئيس الوزراء ووزير الدفاع دافيد بن جوريون في الخمسينيات، الفكرة الرئيسية من وراء مفهوم الأمن هي خلق "الجدار الحديدي" الذي ستنهار عليه كل محاولات العرب في تدمير إسرائيل، وهكذا تبنى بن جوريون المفهوم الذي صاغه منافسه السياسي زئيف جابوتنسكي. أن يكون هدف "الجدار الحديدي" هو صد الهجمات العربية، وإقناعهم في النهاية أنهم لن ينجحوا في هزيمة إسرائيل. وإذا قُدر لهم الوصول إلى هذا الاستنتاج، فقد استطاع بن جوريون أن يجعل العرب يدركون وجود الدولة، ويسعون لبنائها معهم، وربما الوصول إلى اتفاقيات سلام أيضاً⁴.

¹يسرائيل تال، "الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية"، كتاب أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمة مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، 1980، ص 62.

² إيجال ألون، أمن إسرائيل القومي خلال 35 عامًا، إعداد سمير جبور، الطبعة الأولى، قبرص، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983، ص 1.

³أودي دقل وعומר عيנב، تפיסת ביטחון לאומי מעודכנת לישראל، מזכר מיוחד، פברואר 2017، המכון למחקרי ביטחון לאומי، (INSS) תל אביב، עמי 7.

⁴שם، עמי: 8.

لكن هذا التصور تم تحسينه وتطويره على مر السنين، لكن الحكومات المتعاقبة امتنعت عن صياغة نهج كتابي، رسمي، متفق عليه ومُلتزم حتى (2006) عندما قاد دان مريدور لجنة صياغة مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في الكنيست¹.

وهذه هي الأهداف الوطنية المقبولة التي تسعى الدولة الإسرائيلية لصياغتها لتحقيق الأمن القومي لها²:

- 1- ضمان وجود دولة إسرائيل، والدفاع عن سلامة حدودها الإقليمية، وحماية مواطنيها وسكانها.
- 2- الحفاظ على قيم وهوية الدولة: دولة يهودية وديموقراطية والتي تعد موطن الشعب اليهودي.
- 3- ضمان القوة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- 4- تعزيز الوضع الدولي والإقليمي للدولة - بالإضافة لأمر أخرى من خلال السعي لتحقيق السلام مع جيرانها.

ووفقاً للأهداف سالفة الذكر، فالدولة اليهودية ترى الأمن في الواقع هو مُنتج، نوع من أنواع الخدمة التي تقدمها الدولة لسكانها الذين يتطلعون إلى الاستقرار وروتين حياة آمن وسلمي. هو منتج يتمتع به عامة الناس. ويشمل توفير الأمن الخارجي - ضد الحروب والإرهاب والتخريب والعزلة والمقاطعة - إلى جانب الأمن الداخلي - الذي يشمل التعامل مع الجريمة وانتهاكات النظام العام والكوارث الطبيعية. ويوكل الرد فيه إلى الأمن الداخلي إلى الشرطة، ووكالات الإغاثة والإنقاذ، والوزارات الحكومية والسلطات المحلية³.

فرضية الدراسة:

تحاول هذه الورقة البحثية الربط بين نظرية الأمن القومي الإسرائيلي والعلاقات الإفريقية، والأهداف المرجوة من وراء ذلك على المستوى السياسي والإقتصادي والثقافي، في محاولة لصناعة حصن سياسي أفريقي داعم للسياسات الصهيونية في المحافل الدولية.

المنهج المستخدم:

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لرصد تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا خلال فترات زمنية متباينة، واستحضار وقائع تاريخية تفيد في تفسير السلوك الإسرائيلي تجاه اللاعب الجديد في السياسة الخارجية الإسرائيلية (القارة الأفريقية) بعد سنوات العزلة والمقاطعة.

¹ שם, עמ' 7.

² שם, עמ' 7.

³ שם, עמ' 9.

وتفاد الدراسة من المنهج التحليلي الاستنباطي باستخدام نظرية الدور والأمن القومي في السياسة الخارجية الإسرائيلية لفهم التحركات الإسرائيلية تجاه الدول الأفريقية والتنبؤ بالخطوات القادمة في السياسة الدولية.

هدف الدراسة:

هدف الدراسة هو رصد وسائل وآليات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، للوصول إلى الحد الأقصى من الإنجاز السياسي والثقافي والعسكري في القارة الإفريقية.

عناصر الدراسة:

- مقدمة: تتناول فكرة الدراسة وفرضيتها والمنهج المستخدم.
- المبحث الأول: خلفية تاريخية عن العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية.
- المبحث الثاني: أهداف التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا.
- المبحث الثالث: العوامل المساعدة في زيادة النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا.
- خاتمة: تعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة السمراء

ترتكز السياسة الخارجية الإسرائيلية - شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في النظام الدولي - على اعتبارات المصالح والقناعات الأيديولوجية، بيد أن الدولة العبرية لها طبيعتها وخصائصها المميزة، بوصفها كياناً دولياً مصطنعاً، يقوم على ركائز توراتية توسعية، ترمي في نهاية المطاف إلى تأسيس ما يُطلقون عليه: "إسرائيل الكبرى - من النيل إلى الفرات".

لقد أضحت القضية المحورية التي تهيمن على الحياة السياسية في الدولة العبرية - داخلياً وخارجياً - هي الحاجة إلى الأمن. وعليه فإن إسرائيل تسعى لتحقيق هدفين متلازمين؛ أولهما: الهيمنة والسيطرة في إطارها - محيطها الشرق أوسطي، وثانيهما: شق العزلة الإسرائيلية مع دول الجوار الإقليمية الكبرى؛ بما يمكنها من تحقيق الاختراق والسيطرة المنشودة.

أرسى الكيان الإسرائيلي لنفسه استراتيجية مستقبلية للتعامل مع الدول الأفريقية مبدأها إقرار التفاعل بينه وبين الدول الأفريقية عبر مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أن لا يقتصر هذا التفاعل على الجهات الرسمية فقط، بل إشراك المدنيين الأفارقة بنفس قدر إشراك الجهات الرسمية في هذا التفاعل. كما سعى إلى تسخير علاقاته مع الغرب وأمريكا لتوفير الموارد المالية لتهيئة الأرض

الأفريقية لحملة موحدة ومنسقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية اليهودية والجمعيات اليهودية الأمريكية للتأثير طويل المدى على القارة الأفريقية.

يتوغل اليهود في أفريقيا هذه الفترة في ظل تجاهل للشعوب الأفريقية الباحثة عن ظروف إقتصادية وصحية وحياتية أفضل، ولذلك فهو يهتم بالسياسة الداخلية ويرحب بالمستثمرين الأجانب أين كانت انتماؤاتهم الفكرية والدينية ومن هنا تكمن الخطورة.

فقد استخدم الخطاب السياسي والإعلامي الصهيوني الموجه لإفريقيا منذ بداية نشأة الدولة العبرية قضية المقارنة بين تجارة العبيد ومحرقه اليهود كإحدى أدوات الاختراق الإسرائيلي لكسب عقول وقلوب الأفارقة. في 17 إبريل 2014 نشرت جريدة هآرتس مقابلة مطولة مع ماركوس ريدكر Marcus Rediker، مؤلف كتاب: "سفينة تجارة العبيد: تاريخ إنساني" والذي تحدث فيه عن معسكرات الاعتقال العائمة وضرورة تذكر المجتمع الأسود لهذه المأساة الانسانية دوماً، وبالطبع استغلت الصحيفة الإسرائيلية هذه المناسبة للترويج لقضية "المحرقة" التي تعرض لها اليهود بما يعني المشابهة بين التاريخين اليهودي والإفريقي¹.

محاولات إسرائيل في التغلغل في القارة السمراء لم تبدأ مع قيام الدولة عام 1948؛ بل مع انعقاد أول مؤتمر صهيوني في أغسطس عام 1897 م في بازل بسويسرا؛ حيث نُقش فيه الخيارات المطروحة ليكون لليهود وطن قومي وظهرت في الصدارة أوغندا بجانب الأرجنتين وفلسطين، عندما فشل هرتزل مع السلطان العثماني وجه مجهوداته نحو بريطانيا التي قدمت دعمها المالي لإقامة مستعمرة في شرق إفريقيا (أوغندا) فانشقت الحركة الصهيونية بين مؤيد ومعارض، واتهم الصهاينة الروس هرتزل بالخيانة ولكنه استطاع أن يسوي الأمر معهم إلا أنه مات. وعندما عقد المؤتمر السابع في عام 1905 رُفضت أوغندا، وشُكلت المنظمة الإقليمية اليهودية التي كان هدفها البحث عن أرض أخرى بدلاً من أرض إسرائيل².

وتشير الأدبيات الإسرائيلية إلى أن "هرتزل" مؤسس الصهيونية قد أشار في كتابه "الأرض القديمة الجديدة" إلى المشابهة بين خبرة الشعب اليهودي والشعب الإفريقي ورغبة كل منهما في الخلاص والتحرر. يقول هرتزل: "لقد كنت شاهداً على خلاص شعبي من اليهود وأرغب في تقديم العون للعمل في خلاص

¹ سفينة العبيد من مغلّمة את סיפור העבדות כולו. ראיון עם ההיסטוריון מרקוס רדיקר, הארץ, 17/4/2014.

<https://www.haaretz.co.il/premium-1.2298952>

² على محمد عبد الله، اليهود من عهد داوود إلى دولة إسرائيل، وكالة الصحافة العربية، الطبعة الأولى، ص 86-87.

الأفارقة"¹. وقد حاول قادة الدولة العبرية بعد تأسيسها عام 1948 تحقيق هذه المثالية السياسية من خلال تقديم إسرائيل باعتبارها نموذجًا يحتذى به في عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة في أفريقيا.

المبحث الأول: خلفية تاريخية عن العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية

كان قيام دولة إسرائيل عام 1948 نقطة الانطلاق الرسمية للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية. وتعتبر ليبيريا أكثر الدول الأفريقية تأييدًا لقيام إسرائيل، حيث بادرت منذ البداية على الموافقة على مشروع التقسيم عام 1947 الصادر من الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فضلاً على أنها أول دولة أفريقية عقدت مع إسرائيل معاهدة صداقة وتعاون، وتبادلت الزيارات، بينما اعتبرت أثيوبيا الدولة الثانية التي أقامت علاقاتها مع إسرائيل وذلك للأسباب الآتية²:

1- الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية الإثيوبية، التي يبلغ نسبة مؤمنيها حوالي 50% من إجمالي السكان، تجمعها روابط طيبة مع الشعب اليهودي. فالمسيحيون الإثيوبيون يعتبرون إسرائيل الأرض المقدسة، ونظرتهم إلى اليهود إيجابية ومشجعة. وترجع هذه الرؤية إلى التراث الإثيوبي القديم الخاص بزيارة ملكة سبأ للملك سليمان في القدس. وتُنسب العائلة القيصرية في إثيوبيا إلى الملك سليمان، والأسد، رمز القيصرية، ذلك لما ورد في التوراة «يهودا جرو أسد». وفي المسيحية الإثيوبية هناك تأثير راسخ لليهودية عليها مثل: وجود الختان؛ واليوم الثامن؛ وتحريم أكل لحم الخنزير؛ والراحة من العمل في يوم السبت³.

2- لجوء الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى القدس عام 1936 عندما قامت إيطاليا باحتلال إثيوبيا، واستمر فيها ما يقارب 6 سنوات.

3- بعد 10 سنوات من قيام الدولة العبرية على أنقاض فلسطين، بادر رئيس الوزراء الأسبق ديفيد بن جوريون إلى وضع "استراتيجية الأطراف والمحيط"⁴ لإقامة علاقات وتحالفات بين إسرائيل والدول "غير العربية" المجاورة، بالتركيز على تركيا وإيران وأثيوبيا، وكانت إسرائيل تعتبر نفسها جزيرة يهودية وسط بحر

¹ Golda Meir, My Life, New York: Dell Publishing Co., 1975, p. 289

² هاني تميم خلاف، العلاقات الأفرو- إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 144، 2001، ص 201.

³ محمد البحيري، "التحالف والانكسار" .. إثيوبيا وإسرائيل في عهد "هيلاسيلاسي"، جريدة المصري اليوم، 2014/1/10

<http://d1y99r0ynoudrd.cloudfront.net/news/details/373589>

⁴ يطلق عليها أيضاً إستراتيجية (شد الأطراف)، وإستراتيجية (حلف الحوار) أو (حلف محيط الدائرة) وتهدف جميعها إلى تمزيق وتشتيت الصف والوحدة العربية، وقد أستبدل على هذه الإستراتيجية "شد الأطراف" في سنوات لاحقة عليها شعار "بتر الأطراف". بحيث تبدو التوجهات الإسرائيلية ماضية في تلبية طموحات الجماعات العرقية الساعية للانفصال، وتشكيل الكيانات المستقلة عن الدول العربية، وهذه السياسة تبنتها إسرائيل لحماية أمنها القومي. شيماء إبراهيم، إسرائيل وشد أطراف الوطن العربي، شبكة الأخبار العربية، 2014/8/14.

عربي، بينما تعتبر إثيوبيا نفسها جزيرة مسيحية في بحر إسلامي. وبذلك رأت الدولتين أهمية كبرى لتعميق علاقتهما. وكان العائق الأساسي لإعلان علاقات رسمية هو العداء العربي لإسرائيل.

في عام 1955، عُقد مؤتمر أفرو أسيوي في باندونج بأندونيسيا، بمشاركة معظم البلدان الإفريقية والآسيوية لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، يقول أرييه أويديد - باحث ورئيس وحدة إفريقيا في معهد ترومان في الجامعة العبرية في القدس - "دعا نهرو رئيس وزراء الهند في ذلك الوقت العديد من الدول العربية والأفريقية والآسيوية وكانت إسرائيل من الدول القلائل الذين لم توجه لهم الدعوة ويرجع ذلك إلى ضغط الدول العربية، على الرغم من جهود وزير الخارجية موشيه شاريت وجهوده مع نهرو، بورما كانت الصديق الحقيقي الوحيد لإسرائيل في المؤتمر، وقد صدرت قرارات معادية لإسرائيل بقيادة جمال عبد الناصر .

وردًا على عزل إسرائيل، اعترف رئيس الوزراء ديفيد بن جوريون وجولدا مائير، التي سبق أن تم تعيينها وزيرة للخارجية، أن بإمكان الدول الأفريقية أن تحصل على الاستقلال وأن تتقدم بين دول العالم، والسماح للأفارقة بذلك بعد أن تم استغلالهم واستعبادهم"¹.

قال عويديد: "في ستينيات القرن الماضي، كانت إسرائيل قوة كبيرة جدا في إفريقيا. كانت إسرائيل تفتح سفارات في 33 دولة أفريقية، بما في ذلك الدول الإسلامية، مثل مالي وكينيا"².

أرسلت إسرائيل مئات الخبراء في الزراعة و المياه إلى أفريقيا، وعشرات الآلاف من الطلاب إلى إسرائيل لدراسة الزراعة، في بعض الدول ساعدوا في زراعة الزهور في أراضي أكبر من مساحة إسرائيل، وساعدوا في تصديرها أيضًا" استمرت هذه العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية لعدة سنوات حتى بدأت عملية التدهور بتدخل الدول العربية. حيث يقول عويديد "كان شهر العسل الإسرائيلي مع أفريقيا حتى حرب 1967، التغيير كان بسبب منظمة الوحدة الأفريقية، حيث كان لمصر تأثير كبير والتي كانت أيضًا واحدة من الدول المؤسسة للاتحاد، وعندما حدثت هزيمة مصر في 1967 طلبوا التضامن من منظمة الوحدة الأفريقية ومنذ ذلك الحين تم اعتماد قرارات معادية لإسرائيل"³.

كان الهدف من هذه الإستراتيجية بالأساس تأسيس سياسة الذراع الطويلة الإسرائيلية في المنطقة لمحاصرة مركز المشروع الوطني العربي في مصر عند منابع النيل. إذ أورد "شمعون بيريز" في مقابلة أجريت معه

¹ 'ש' ניר, יחס דו-ערכי - מה הקשר בין מיליציות רצחניות לנשק מתוצרת הארץ?, דבר ראשון, 6/7/2014.

[/http://www.davar1.co.il/23114](http://www.davar1.co.il/23114)

ש.ש²

ש.ש³

في عام 1966، قائمة أهدافه الثمانية لسياسة إسرائيل الخارجية. وكان الهدف الأول يتضمن إقامة مصر أخرى في أفريقيا أي المساعدة في تمويل قوة أثيوبيا الاقتصادية والعسكرية إلى قوة مضادة لمصر. وقد نجحت الإستراتيجية الإسرائيلية خلال مرحلة ما بين منتصف الخمسينيات وحتى 1967¹.

4- قيام إسرائيل بالمساعدة في إخماد التمرد الذي قام به مجموعة من العسكريين في أثيوبيا خلال زيارة هيلاسيلاسي إلى البرازيل عام 1960، وعلى أثر ذلك تطورت العلاقات السياسية والاقتصادية، ووافق هيلاسيلاسي بفتح قنصلية لإسرائيل في أديس أبابا، وفتح قنصلية لأثيوبيا في القدس عام 1955². يعترف أرييه بالأنشطة التجسسية التي مارستها إسرائيل على منظمة الوحدة الأفريقية، التي يقع مقرها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، فيقول أن حقيقة وجود سفارة إسرائيل في أديس أبابا مقر منظمة الوحدة الأفريقية قد سهل على إسرائيل متابعة نقاشات المنظمة نوعاً ما ومقابلة المبعوثين الأفارقة الذين جاءوا لحضور المؤتمرات³.

5- موقف إثيوبيا من إسرائيل والعرب والقضية الفلسطينية فيظهر جلياً في التصويت في الأمم المتحدة على خطة تقسيم فلسطين، حيث امتنعت إثيوبيا، كما أيدت الحكومة والكنيسة الإثيوبية بشدة انتصارات إسرائيل في حروب 1948، و1956، و1967. وعزز الإسرائيليون ذلك الاتجاه عبر الترويج لادعاء يقول إن من مصلحة أثيوبيا أن تكون إسرائيل قوية، وأنه لو انتصر العرب لكانت إثيوبيا هدفاً رئيساً لها. بعد حرب 1967 واحتلال القدس، قامت إسرائيل بمصادرة "دير السلطان" في القدس الذي ترجع ملكيته إلى الكنيسة المصرية، يعود دير السلطان إلى عصر صلاح الدين الإيوبي، حيث أهدى هذا الدير للأقباط المصريين تقديراً لنضالهم معه ضد الاستعمار، وسمى الدير باسم السلطان نسبة إلى صلاح الدين، وعمل الدير على استضافة الرهبان الأحباش بعدما طردتهم الحكومة المحلية في القدس من أديرتهم وكنائسهم منذ ثلاثة قرون لعجزهم عن دفع الضرائب المقررة عليهم، فاستضافهم القبط حرصاً على عقيدتهم، وتوفير السبيل لهم للبقاء في القدس على أساس أنهم ضمن أولاد الكنيسة القبطية، ومنحته دون

¹ محمد الندوي، إسرائيل في حوض النيل – دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، دار العربي للنشر، 2013، ص 76.
² عبد الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 5، العدد 2، 2010، ص 157
³ محمد البحيري، دبلوماسي إسرائيلي يكشف خبايا العلاقات بين الدولة العبرية وإثيوبيا .. "إسرائيل وأفريقيا"، جريدة المصري اليوم، 2014/11/4.

<http://d1y99r0ynoudrd.cloudfront.net/news/details/563605>

وجه حق للكنيسة الإثيوبية التي انشقت عن الكنيسة المصرية عام 1959، وما زال الأمر محل خلاف بين مصر من جانب وإسرائيل وإثيوبيا من جانب آخر حتى الآن¹.

6- بعد فتح السفارة الإسرائيلية في أثيوبيا تطورت علاقات واسعة بين إسرائيل وإثيوبيا في إطار أنشطة مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، والذي كان غطاء لكل أشكال التعاون الاستخباراتي والعسكري بين إسرائيل والكثير من الدول الإفريقية.

عاشت العلاقات الإسرائيلية / الإفريقية فترات ازدهار وفترات ركود، منذ بداية الخمسينيات كانت فترة ازدهار للعلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع دول القارة كافة، عدا الدول العربية الإفريقية، حتى حرب 1967؛ إذ أدى العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن، واحتلال أرض واسعة من هذه الدول إلى تغيير صورة إسرائيل، من دولة مسالمة تسعى لإقامة دولة بعد الشتات، لدولة ذات طموحات استعمارية عدوانية في نظر الأفارقة. هكذا شكلت حرب 1967 بداية مراجعة بعد الدول الإفريقية لمواقف إسرائيل، وبداية قطع العلاقات الذي شمل آنذاك أربع دول فقط هي غينيا، وأوغندا، وتشاد، والكونغو. أما الدول الإفريقية الأخرى فقد استمرت في علاقاتها بإسرائيل حتى نشوب حرب 1973، حين اتخذ المجلس الوزاري لمنظمة الدول الإفريقية، في نوفمبر 1973، قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية بإسرائيل، ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وقد استجابت لهذا القرار الدول الإفريقية كافة، باستثناء جنوب أفريقيا والدول الخاضعة لها².

في عام 1975 استطاعت المجموعة الأفرو-عربية أن تعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تم إصداره يوم 10 نوفمبر يتهم الصهيونية بأنها نوع من العنصرية وكان لهذا القرار بالغ الأثر على إسرائيل، حيث اعتبرته هزيمة دبلوماسية قاسية لها على المستوي الدولي. وبهذا نجحت الحملة العربية الرامية لعزل إسرائيل ووصفها بالعنصرية، و مساوتها بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا . واستغلت الحملة العربية السلوك الإسرائيلي الواضح في دعم الحركات الانفصالية في أفريقيا خصوصاً في "بيافرا" في نيجيريا وجنوب السودان ، فضلاً عن تأييدها لنظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا³.

¹ سارة علام، تطورات في قضية نزاع الكنيستين المصرية والإثيوبية على دير السلطان القبطي بالقدس، المحكمة العليا الإسرائيلية تحكم في أحقية الأقباط في الدير .. والبابا فضل المفاوضات مع إثيوبيا لعدم توتر العلاقات، اليوم السابع، 2015/12/19.

² كمال إبراهيم، عودة إسرائيل إلى أفريقيا، 1980-1990، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 2، 1990، ص 238.

³ حسن معلوم، الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا، مجلة الوحدة، مراكش، العدد 97، 1992، ص 45-46.

بعد تولي حزب الليكود مقاليد السلطة في إسرائيل عام 1977، رفعت الحكومة الإسرائيلية شعار "عائدون إليك يا أفريقيا"، فقد أوكل إلى ديفيد كمي - الذي يحمل شهادة دكتوراه عن حركات التحرر في آسيا وأفريقيا، وتربطه علاقات وثيقة ومباشرة بالكثير من الزعماء الأفارقة - مهمة إجراء اتصالات مع الدول الأفريقية بهدف افساح الفرصة أمام استئناف العلاقات لإعادة إسرائيل من الأبواب الرئيسة وليست الخلفية.

ولقد اعتبرت زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977 نقطة التحول في التقارب الأفريقي/ الإسرائيلي؛ هذه الزيارة ساهمت في انفراج العلاقات الثنائية، حيث شهدت الثمانينات من القرن الماضي مرحلة إعادة بناء العلاقات، والتي بلغت ذروتها خلال عامي (1985- 1986) بعد زيارة شمعون بيريز إلى بعض الدول الأفريقية.

لهذا يعد نهاية عقد الثمانينات بداية بوادر الانفراج في العلاقات الإسرائيلية/ الأفريقية، بحيث تمكنت إسرائيل منذ مطلع التسعينيات من تكثيف وتوثيق شبكة مصالح متنوعة في أفريقيا¹. المشكلة الحقيقية لإسرائيل هي أن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية) عندما يتم اقتراح قرارات معادية لإسرائيل، تصوت تقريباً معظم الدول الأفريقية ضد إسرائيل. وهذه كانت أحد أهداف نتياهو فيما بعد².

كان الدافع الإسرائيلي لإجراء الاتصالات مع الدول الأفريقية وفقاً لوصف البروفيسور إيتان زار بر يوسف - أستاذ اللسانيات في جامعة بن جوريون - أن إسرائيل بحثت منذ وقت مبكر عن سبل اقتصادية ودبلوماسية مع أفريقيا، في حين وجدت الفرصة في تقديم نفسها باعتبارها حامل رسالة العلم لأفريقيا، فبعد انتهاء الاستعمار، استثمرت إسرائيل قدرًا كبيرًا من الموارد في أفريقيا وأرسلت خبراء واستشاريين لا حصر لهم للدول الأفريقية³.

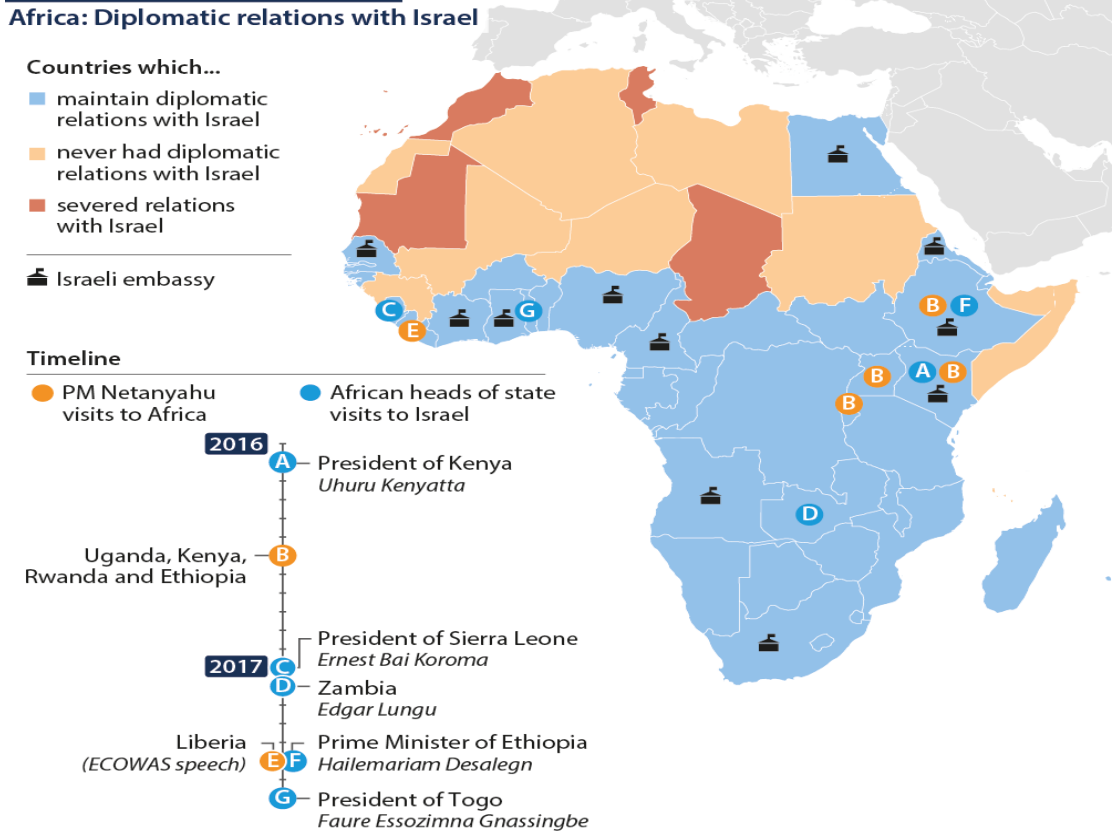
يقول آريه عوديد "كانت نقاط ضعف إسرائيل في علاقتها مع الدول الأفريقية المبدأ الأفريقي بعدم احتلال أراض بالقوة، واستغلتها الدول العربية بعد حرب 1967، عدم قدرة إسرائيل على المنافسة في الموارد المالية العربية؛ ووقوف إسرائيل بمفردها في مواجهة أكثر من عشرين دولة عربية، غياب موطئ قدم لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية. في الوقت الذي تمتعت فيه الدول الأعضاء في الجامعة العربية بعضوية كاملة

¹ عبد الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، 2010، المجلد 5، العدد 2، ص 158.

² ش' نير، 'יחס דו-ערכי - מה הקשר בין מיליציות רצחניות לנשק מתוצרת הארץ?', דבר ראשון، 6/7/2014. ستاذ اللس

שם³.

في المنظمة. وشغلت منظمة التحرير الفلسطينية فيها مكانة مراقب. أدت جميع نقاط الضعف هذه إلى نصر سياسي للعرب وإلى قطع معظم الدول الأفريقية لعلاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي مقابل ذلك فإن نقاط ضعف الدول العربية كانت من العوامل التي سمحت لإسرائيل بتزسيخ مكانتها في القارة بعد فترة الثمانينات وما بعدها ومنذ الثمانينات حتى العودة تدريجيًا إلى أفريقيا¹.



العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية ومستوى التمثيل الدبلوماسي

المبحث الثاني: أهداف التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

1- أهداف اقتصادية

تسعى إسرائيل لتدعيم مركزها الاقتصادي العالمي بالاستفادة من علاقتها بالدول الأفريقية وتقديم إسرائيل نفسها على أنها دولة صديقة ونموذج يحتذى به في درجة تطورها وقوتها الاقتصادية، وأنها تبحث عن إحداث متغيرات إيجابية تجاه تنمية وتطوير الدول الأفريقية، وذلك لترغيب تلك الدول الفقيرة للتعامل معها

¹ آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية- ترجمة: عمرو زكريا، المؤسسة المصرية للتسويق والنشر، 2014، ص 379.

وفتح المجال أمام إسرائيل لتتغلغل في المنطقة اقتصادياً، لأن هذا التغلغل سيفيد السياسة الإستراتيجية الإسرائيلية من عدة نواحٍ:

أولاً: كسب دول المنطقة المستفيدة من المساعدات الإسرائيلية وزيادة الاعتماد على الخبرة الإسرائيلية فيها، يضع الطرف الأفريقي في حرج إذ أراد اتخاذ موقف سياسي معادٍ لإسرائيل.

ثانياً: إفريقيا تساعد في تشغيل عدد كبير من الخبرات الفنية الفائضة عن حاجتها ويرجع هذا لمحاولة استفادة إسرائيل من الهجرة اليهودية الواسعة من الدول المتقدمة صناعياً.

ثالثاً: توفر أفريقيا الخامات التي تُعد إسرائيل في أمس الحاجة إليها في صناعتها ولاسيما خام الألماس الذي أصبح المادة الرئيسة في الصناعي الإسرائيلية، فضلاً عن ذلك فإن بعض المشروعات الاقتصادية المشتركة تمد إسرائيل بالمواد الأولية التي تحتاجها بأسعار رخيصة.

رابعاً: الحفاظ على النمو الصناعي الإسرائيلي للحفاظ على تقدمها وفتح أسواق جديدة تسمح بالانتقال إلى إنتاج أكبر، مما يترتب عليه زيادة في الدخل القومي والأرباح، وإفريقيا تمثل سوقاً اقتصادياً كبيراً لقرتها جغرافياً، ولأن أي نجاح يحققه الاقتصاد الإسرائيلي في أفريقيا يعني خطوة في كسر المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على إسرائيل وبالتالي فرض الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية.

في هذا الجزء سنتعرض لتصور إسرائيل للاستثمار في الدول الأفريقية، ففي ضوء التحول العالمي للتجارة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، تحاول إسرائيل في السنوات الأخيرة دراسة التباطؤ في السنوات من 2014 - 2016 في القارة الأفريقية، وكيف أن المستقبل في أفريقيا¹.

في السنوات الأخيرة شهد تغير في نمو الناتج المحلي في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، حيث تسهم البلدان النامية اليوم بنحو 75% من النمو العالمي في الإنتاج والاستهلاك - أي ضعف المعدل السابق من عقدين².

في العقدين الماضيين كان هناك نمو مثير عند التركيز على البلدان الأفريقية من مجموع بلدان العالم، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. على سبيل المثال، سبعة من أصل عشرة اقتصاديات ناشئة

¹نشر مركز القدس للدراسات السياسية دراسة مفصلة بعنوان " كידوم הייצוא הישראלי לאפריקה تعزيز الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا في يوليو 2017

נתנאל כהנא, קידום הייצוא הישראלי לאפריקה, מכון ירושלים למחקרי מדיניות, מרכז מילקן לחדשנות, יולי 2017, עמ" 6.
<https://milkeninnovationcenter.org/wp-content/uploads/2017/12/115-FINAL-WEB-Netanel.pdf>

²קרן המטבע הבינלאומית 2017
<http://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD?year=2017>

في أفريقيا، بالإضافة أنه مع بداية الألفية الحالية حتى عام 2013، نما الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة 5% في السنة، ونصيب الفرد من الدخل نما 1.2% سنويًا، وبحلول عام 2013. كان النمو في أفريقيا قد زاد عن النمو في أمريكا اللاتينية والأسواق الناشئة الأخرى (على الرغم من أنها لم تتجاوز النمو في شرق آسيا خلال هذه السنوات). على الرغم من ذلك في عام 2014 تباطؤ في النمو في البلدان الإفريقية، حيث بلغ النمو في عام 2016 أدنى مستوى له منذ عقدين 4.1% في المتوسط أي أقل من معدل النمو السكاني¹. ولكن توقع صندوق النقد الدولي أنه بحلول عام 2017 ستحقق القارة الإفريقية نموًا إيجابيًا بنسبة 6.2%.

هناك أربع أسباب طويلة الأمد تؤكد النمو في القارة الأفريقية في السنوات القادمة²:

- التحضر: فلا تزال القارة الأفريقية في المراحل الأولى من الانتقال من القرية إلى المدينة، في عام 1975 كان هناك 25% فقط من سكان القارة الأفريقية يعيشون في المدن، وفي عام 2015 نمت النسبة إلى 40%، وفقًا للتوقعات فإن في عام 2037 يتوقع معظم سكان أفريقيا ستقيم في المدن. وترتبط عملية الانتقال إلى المدينة ارتباطًا كبيرًا بنمو الناتج المحلي.
- قوة الأيدي العاملة: بحلول 2034 سيكون عدد الأيدي العاملة في أفريقيا أكبر من عدد الأيدي العاملة في الهند أو الصين. زيادة عدد السكان يوفر إمكانيات للنمو كبيرة.
- التطوير التكنولوجي: يُغير التطوير التكنولوجي تقريبًا كل اقتصاديات الدول حول العالم. في القارة الأفريقية يمكن للتطورات التكنولوجية أن تكون متغيرًا مهمًا، حيث أن التقدم التكنولوجي في القارة في المراحل الأولى مقارنة ببقية العالم.
- الموارد الطبيعية: على الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية، لا تزال الموارد الطبيعية في أفريقيا هي القوة الاقتصادية المهمة.

مما سبق يتضح أن البلدان النامية والبلدان الأفريقية هي محرك للنمو في التجارة الدولية، على الرغم من تباطؤ النمو في السنوات الأخيرة بعد الربيع العربي وتراجع أسعار النفط، لكن من الممكن التأكيد على الاستنتاج القائل إن الدول الإفريقية من المتوقع أن تستمر في النمو في السنوات القادمة. وتبقى الأسواق الإفريقية جاذبة للشركات والهيئات المعنية بالتطوير التكنولوجي.

¹נתנאל כהנא, קידום הייצוא הישראלי לאפריקה, מכון ירושלים למחקרי מדיניות, מרכז מילקן לחזשנות, יולי 2017, עמ" 7.
²שם, עמי 10-11.

ومن ثم فإن الشركات الإسرائيلية وبرامج المعونة الإسرائيلية للتصدير إلى الدول النامية لا تعمل من فراغ. ومنها¹:

- اشتملت المساعدات الفنية منذ البداية على ثلاث مجالات أساسية وهي: نقل المهارات التقنية وغيرها من خلال برامج تدريبية معينة، وتزويد الدول الإفريقية بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية. وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل عام 1997م وصل إلى نحو 742 متدرّباً إضافة إلى نحو 24636 إفريقيّاً تلقوا تدريبهم من قبل في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية².
- في كينيا أسست الماشاف مشروع ACTIL- مركز أفريقيا التحويلية والقيادة الشاملة للنهوض بالمرأة في المناطق الريفية، وبناء القدرات والتدريب في مجال التكنولوجيا الزراعية والأعمال التجارية الزراعية³.
- مشروع استزراع البلطي، والذي انضمت فيه إسرائيل إلى ألمانيا لإقامة شراكة ثلاثية مع كينيا، للقضاء على الفقر وتحسين النظام البيئي في بحيرة فيكتوريا⁴.
- تم بناء مستشفى في أوغندا من قبل شركة البناء الإسرائيلية "سوليل بون" وهي الأكبر والأكثر أهمية في إسرائيل⁵.
- في الكاميرون تم التركيز في العلاقات ما بين إسرائيل والكاميرون على نقل المعرفة والتكنولوجيا لتخفيف الوضع الاقتصادي فتم تأسيس قسم الأكاديمية الوحيد للدراسات التقنية في غرب أفريقيا في ياوندي البوليتكنك من قبل رجل الأعمال الإسرائيلي "أوري سيللا" بدعم من السفارة الإسرائيلية⁶.

¹ كل ما ورد من معلومات في هذا الجزء مستمد من الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية إسرائيل في أفريقيا: التمكين في شتى المجالات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

http://mfa.gov.il/MFAAR/LastDevelopments/Pages/Israel_Africa_Relations.aspx

² الجمعية الإفريقية للجودة الطبية، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، <http://www.asqh.org/threads/4420>

³ إسرائيل في أفريقيا: التمكين في شتى المجالات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية

http://mfa.gov.il/MFAAR/LastDevelopments/Pages/Israel_Africa_Relations.aspx

⁴ الموقع السابق.

⁵ الموقع السابق.

⁶ الموقع السابق.

- التدريب في الكامبيرون على الأعمال الزراعية التجارية من خلال توقيع اتفاق ثلاثي من قبل مركز التعاون الدولي (موشافا) وصندوق وكالة الأمم المتحدة، ووزارة الحكومة الكامبيرونية للثروة الحيوانية¹.

- وقد قامت إسرائيل بإعادة تقويم أداء المراكز التدريبية الخاصة بإفريقيا وهي²:

1. مركز جبل كارمل بمدينة حيفا الذي ينظم حلقات دراسية للمرأة الإفريقية في ميدان التنمية.

2. مركز دراسة الاستيطان الذي يوفر تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي.

3. المركز الزراعي الذي يوفر الخبراء والمساعدة الفنية لتعظيم استخدام الموارد المتاحة.

4. قسم التدريب الأجنبي الذي يهتم بقضايا التنمية الريفية.

5. المعهد الأفروآسيوي للهستدروت الذي يهتم بأنشطة الاتحادات العمالية.

- تطرح إسرائيل نموذجًا مهمًا بالنسبة للدول الإفريقية في ميدان محاصيل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة. وعلى سبيل المثال فإن البرنامج الدولي لمحاصيل الأراضي القاحلة والذي تتبناه جامعة بن جوريون بصحراء النقب بتمويل من اليونسكو ووزارة الخارجية الفنلندية ومركز التعاون الدولي الإسرائيلي يسعى إلى إقامة مشروعات زراعية في إفريقيا بغرض محاربة التصحر، وخلق البيئة المواتية للزراعة الدائمة³.

- مجموعة "سوليل بونيه" وهي الشركة الإسرائيلية الأولى التي تتعامل في البناء، وقد تمكنت من إنجاز مشاريع إنمائية عديدة في نيجيريا وساحل العاج والكامبيرون وكينيا.

- في مجال مكاتب الدراسات طورت شركة "تلمال" للاستثمارات الهندسية نشاطاتها في أفريقيا حيث تملك مكاتب في نيجيريا وغانا وليبيريا والكامبيرون، وهي تعمل في مشاريع الري وبناء الطرق والمرافئ النهرية وإصلاح المدن.

¹ إسرائيل في أفريقيا: التمكين في شتى المجالات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية

http://mfa.gov.il/MFAAR/LastDevelopments/Pages/Israel_Africa_Relations.aspx

² عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا، السودان نموذجًا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص 52.

³ حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 38.

السنة	الصادرات	منها جنوب أفريقيا	الواردات	منها جنوب أفريقيا	إجمالي التبادل التجاري	بدون جنوب أفريقيا
2000	442,985	235,425	262,256	234,577	705,241	235,239
2001	396,447	210,466	335,348	273,600	731,795	247,729
2002	373,063	155,777	289,828	234,187	662,891	272,927
2003	358,238	168,116	1,207,075	582,492	1,565,313	814,705
2004	466,065	227,575	1,331,196	746,868	1,797,261	822,818
2005	643,757	256,413	1,056,659	607,470	1,700,416	836,533
2006	816,270	288,147	1,226,345	669,289	2,042,615	1,085,179
2007	1,025,966	372,105	1,354,831	768,728	2,380,797	1,239,964
2008	1,264,627	446,744	1,773,781	1,076,839	3,038,408	1,514,825
2009	911,877	260,040	1,227,437	680,308	2,139,314	1,198,966
2010	1,452,695	415,944	567,570	101,557	2,020,265	1,502,764

المصدر: تم جمع البيانات من وزارة الصناعة، ووزارة التجارة والعمل وإدارة التجارة الخارجية،

والمركز الإحصائي (لا تشمل هذه البيانات الصفقات الأمنية والاستثمارات).

جدول الصادرات والواردات بين إسرائيل والدول الأفريقية في الفترة من 2000-2010 (بآلاف الدولارات)

2- الأهداف الأمنية والاستراتيجية والعسكرية:

تشمل الأهداف الإسرائيلية المتعلقة بمجالات الاستخبارات وصناعة الأسلحة والدفاع عن المصالح الغربية؛ مما يؤدي بالتبعية إلى ضرب المصالح العربية وإضعاف النفوذ العربي في القارة السمراء. وتمثل دول حوض النيل إحدى المصالح الأمنية الكبرى لإسرائيل وهي (إثيوبيا، كينيا، أريتريا، الكونغو)، بمعنى آخر تسعى من خلاله إلى تهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل (مصر والسودان تحديداً). وقد حرصت إسرائيل على تحقيق تلك الإستراتيجية منذ عقد الستينيات عندما قامت بتوقيع معاهدات مع كل من: "إثيوبيا، أوغندا، زائير، كينيا، رواندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد"، كما قامت بدعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان "أناتيا". وعليه فإن الحسابات العسكرية لدى الإسرائيليين تبقى

ذات أولوية أفرو - إسرائيلية، بحيث يصبح التعاون العسكري، وعمليات التسليح التي تقدمها للدول الأفريقية بمثابة حجر الزاوية في بنیان العلاقات المشتركة، فعلى المستوى الرسمي هناك أكثر من 2000 خبير أمني إسرائيلي ينشطون في 12 دولة أفريقية بصفة مستشارين لرؤساء تلك الدول للشؤون الأمنية¹. وفقاً لما نُشر في مجلة الأمن القومي الإسرائيلي تحت عنوان " תמורות ביחסי ישראל-אפריקה التغييرات في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية"² يقول هارمن بوطيم הרמן בוטיים "إثيوبيا هي حليف إسرائيل الأهم في المجموعة الأفريقية، وأن الروابط بين البلدين ليست روابط ثقافية فحسب، ولكن تعتمد على المصالح الأمنية المشتركة، فعلى سبيل المثال، إسرائيل هي واحدة من الموردين العسكريين الرئيسيين لإثيوبيا، وهي التي دعمت إثيوبيا خلال حرب استقلال إريتريا، ويبدو أنه في ضوء علاقات إسرائيل الباردة مع جيرانها العرب، أرادت منع أن " يتحول البحر الأحمر إلى بحر عربي". كان التطلع الإسرائيلي في ذلك الوقت هو الحد من النفوذ العربي في هذا الجزء من العالم والتهديدات الخارجية لأمنها، مما دفعها إلى قصف قافلة من مركبات الصواريخ الإيرانية الصنع المتجهة إلى قطاع غزة في عام 2009، والتي شقت طريقها إلى السودان. ومن الصعب تصور نجاح إسرائيل في هذه العملية دون تعاون إثيوبيا، التي تتمتع بقرب جغرافي من البحر الأحمر"³.

يستكمل الكاتب عرض النشاط الأمني مع باقي الدول الأفريقية، مثل أوغندا والتي شاركت تلك الدولة الواقعة في شرق القارة الإفريقية في قضية أمنية إسرائيلية، في عام 1976 قام فلسطينيون وألمان باختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية، التي كانت تحمل بشكل رئيسي مواطنين إسرائيليين، وحولت مسارها إلى مطار عنتيبي الدولي في أوغندا، وكانت هذه القضية بالتعاون مع عيدي أمين - رئيس أوغندا آنذاك، وتمكنت إسرائيل من خلال عملية عسكرية مخططة بعناية من إنقاذ الرهائن⁴.

في ظل الظروف العادية، كان دور أوغندا في هذا الحدث الإرهابي كافيًا لإبعاده عن شبكة حلفاء إسرائيل في القارة الأفريقية. لكن لم يكن هذا هو الحال في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لأنها برزت كحليف استراتيجي لأمريكا، وبالنظر إلى حقيقة أن أوغندا كانت تشترك في فترة معينة مع حدود السودان، فقد اعتبرت عيون أمريكية تقف لمنع خرق الأصولية الإسلامية، التي نشأت في مدينة الخرطوم في السودان. وبهذه الصفة لم تخدم أوغندا مصالح الولايات المتحدة فحسب، بل إنها تخدم مصالحها الأمنية الخاصة.

¹ عبد الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 5، العدد 2، 2010، ص 160.

² הרמן בוטיים، תמורות ביחסי ישראל-אפריקה، כרך 17، גיליון 3، אוקטובר، עמי 80.

³ שם، עמי 80-81.

⁴ שם، עמי 81.

كان ظهور السودان كتهديد مشترك لأوغندا والولايات المتحدة وإسرائيل سبباً ينص على استمرار التعاون بين إسرائيل وكمبالا.

في الآونة الأخيرة، استندت العلاقات بين البلدين إلى اعتبارات أمنية، في عام 2013، طردت إسرائيل مهاجرين سودانيين وإرتريين غير شرعيين إلى أوغندا، كجزء من خطة لإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية في النهاية. وفقاً لتقرير صادر عن صحيفة ها آرتس كان من المفترض أن تقدم إسرائيل لأوغندا قذائف مدفعية وقذائف الهاون، وتحديث طائرات الجو لإوغندا، وافقت أوغندا إستضافة المرحلين من إسرائيل في فترة إنتقالية، لتساعد إسرائيل على التخلص من المرحلين الذين بمثابة عبء على اقتصادها، وتهديد لأمنها القومي¹.

تعزير قدرات أوغندا العسكرية يخدم مصالح كلا الطرفين، لأن كمبالا يمكنها الآن استخدام الأسلحة المحسنة ليس فقط للحفاظ على توازن القوى في السودان، ولكن أيضاً لتعزيز تورطها في الصومال، حيث تقاوم أوغندا منظمة الشباب، هذه الاعتبارات ضرورية لإسرائيل، في إطار رغبتها في قطع العلاقات بين التهديدات ضد أمنها الداخلي والخارجي².

يقول آريه عوديد في مذكراته عن العلاقات الإسرائيلية الأفريقية: " في ضوء الاهتمام المتجدد لدول أفريقيا بالعلاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل وبشراء السلاح والتجهيزات العسكرية منها. فُتحت أمام الصناعات العسكرية والجوية الإسرائيلية أسواق جديدة. زادت الصادرات الأمنية إلى أفريقيا. ومنذ التسعينيات وصلت العائدات من مبيعات السلاح وتجديد الطائرات الحربية والمدنية والأنشطة الأمنية الأخرى إلى 100- 200 مليون دولار سنوياً. ومن بين هذه الدول: أنجولا، وإثيوبيا، وإرتريا، وأوغندا، وزامبيا، وجمهورية الكونغو، نيجيريا، وبتسوانا.

لم تتم صفقات السلاح مباشرة عبر شركة الصناعات العسكرية (تاعس). وشركة الصناعات الجوية، بل عبر عملاء ووكلاء إسرائيليين وشركات خاصة حصلت على توكيلات و ضمانات من وزارة الدفاع، كما عملت شركة الصناعات الجوية في تطوير طائرات الميج للكونغو وزامبيا وأنجولا"³.

على الرغم من أن الصادرات الأمنية إلى أفريقيا تشكل جزء صغير من الصادرات العسكرية الأمنية. فإن الشركات تعمل في أفريقيا على أساس الربح الكبير جداً مقارنة بالأسواق المنظمة. وتحاول وزارة الخارجية

¹ ش.م.ع. 81

² ش.م.ع. 81

³ آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ترجمة: عمرو زكريا، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، 2014، ص 548.

ألا يظهر سفراء إسرائيل بشكل كبير في العمل التجاري والأمني ولا يشاركون في المفاوضات مع الحكومات المحلية. كان هناك بعض العقبات في النشاط الذي يقوم به الوكلاء، حيث أضر في بعض الأحوال بصورة إسرائيل وبعلاقتها مع بعض الدول في أفريقيا، تسرد المذكرات أبرز النماذج على ذلك مستدلة في ذلك على سجلات وزارة الخارجية في 14 أغسطس 2001¹.

3- الأهداف الثقافية:

تستخدم إسرائيل أساليب عدة للتغلغل داخل القارة الأفريقية من ضمنها أكلوبة "التاريخ المشترك" لاستقطاب التعاطف الأفريقي، فالإسرائيليون يحاولون إقناع الأفارقة أن كلاً من مجتمعهما - الأفريقي والإسرائيلي - قد عانيا من الاضطهاد التاريخي، فاليهود عانوا من الاضطهاد إبان الحرب العالمية الثانية على يد هتلر، وتعرضوا لوسائل القمع، مثلما تعرضت شعوب أفريقيا لسياسات عنصرية ومراحل قهر واستعمار ونهب للثروات، لذلك تسعى إسرائيل إلى اجتذاب الدول الأفريقية من خلال إبراز تلك العوامل والقواعد المشتركة².

فعلى سبيل المثال، لعب الإسرائيليون على الوتر التاريخي لتعزيز علاقاتهم بإثيوبيا، من خلال الزعم بأن العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية ترجع إلى العصور التوراتية إلى عصر ملكة سبأ "بلقيس" التي جاءت إلى النبي "سليمان" في القدس، وبعد زواجهما ولدت "مينيك" الذي هو أحد أجداد الإمبراطور هيلاسيلاسي، وتحاول إسرائيل تدعيم ذلك الزيف التاريخي بمقولة الإمبراطور "هيلاسيلاسي الأول" الذي اعتبر نفسه "أسد يهوذا" وخصوصاً أنه لجأ ومجموعته من الأثيوبيين عام 1936 إلى القدس بعدما قامت إيطاليا بغزو إثيوبيا، وعندما تم الانقلاب عليه في عام 1960، وضعت إسرائيل طائرة تحت تصرفه لنقله إلى بر الأمان³.

لعبت إسرائيل على الوتر الديني، حيث ركز الإسرائيليون على علاقاتهم الوطيدة مع أثيوبيا على أنها جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي، وإن كلا البلدين مهدد بالقدر نفسه من المسلمين، كما لعبت إسرائيل دوراً بارزاً في النشاطات الانفصالية في جنوب السودان منذ ستينيات القرن الماضي.

¹المرجع السابق، ص 548.

² هاني تميم خلاف، العلاقات الأفرو - إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2001، العدد 144، ص 202.

³هرمز بوتيس، تمורות ביחסי ישראל-אפריקה، עדכן אסטרטגי، כרך 17، גיליון 3، אוקטובר 2014، עמ' 80.

كان من المتبع وصف أثيوبيا في فترة الإمبراطورية بجزيرة مسيحية يحيطها بحر المسلمين من جميع الجهات، وزاد خوفهم من المسلمين - في بداية القرن السادس عشر - عندما أعلن أحمد بن إبراهيم الجهاد ضد أثيوبيا المسيحية، واحتل الدولة كلها تقريباً. واجبر الكثير من المسيحيين على اعتناق الإسلام، لكن الجنود البرتغاليين المسيحيين الذين كانوا في حملة عسكرية في شرق أفريقيا أنقذوا أثيوبيا المسيحية. وفي فبراير 1543 صد البرتغاليين المسلمين، وقتل أحمد بن إبراهيم، ومنذ ذلك الوقت لم تنسى مأساته¹. من المعلوم أن أفريقيا تحتضن بين ظهرانيها جاليات يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير. ففي شمال إفريقيا جماعات من اليهود السفارديم الذين قدموا بالأساس من أسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس والسادس عشر. ويمكن القول إن يهود الفلاشا الإثيوبيين يمثلون واحدة من أفقر الجاليات اليهودية في العالم على الرغم من اعتقادهم الراسخ بأنهم يمثلون القبيلة المفقودة في التاريخ الإسرائيلي. وقد تم نقل معظم الفلاشا إلى إسرائيل جواً عبر السودان فيما عرف باسم "العملية موسى"² التي بدأت في عام 1983م ووصلت ذروتها خلال الفترة من نوفمبر 1984م حتى مارس 1985م.

العوامل المساعدة في زيادة النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا

لا بد من إشارة إلى أن العلاقات الأفرو - إسرائيلية مرهونة بمدى صحة العالم العربي تجاه القارة، فإذا لم تتحرك الدول العربية في وضع إستراتيجية منسقة وواضحة الأهداف والمعالم، فلن تتوانى الدول الأفريقية من قبول العروض الإسرائيلية، فالأمر يتطلب من الجانب العربي العمل على توثيق العلاقات العربية الإفريقية سواء خلال اللقاءات الثنائية أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية. وهنا نسرد بعضاً من الأسباب التي يراها الباحث السياسي والخبير الإسرائيلي في الشؤون الإفريقية آريه عوديد، نقاط ضعف الدول العربية في أفريقيا.

نقاط ضعف الدول العربية في أفريقيا³:

¹ آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ص 454.
² العملية موسى: العملية موسى تمت بمساعدة الرئيس السوداني السابق جعفر النميري هاجر الكثير من يهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر جسر جوي من إقليم تيكراي بشمال إثيوبيا عبر الخرطوم إلى تل أبيب. قدم الرئيس جعفر النميري التسهيلات لاتمام الشحن الجوي وهاجر آلاف الفلاشا إلى القدس الغربية عام 1984.
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%89
³ هذا الجزء ورد نصاً في مذكرات آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ص 365.

1. خيبة الأمل الأفريقية من مساعدات الدول العربية

خاب أمل الدول الأفريقية من المساعدات التي حصلت عليها من الدول العربية، خاصة من مرحلة أزمة النفط التي أضرت كثيراً باقتصادها. ولقد جاء التعبير عن ذلك شديداً بعد القطع الشامل للعلاقات بين إسرائيل والدول الإفريقية. وحتى بعد أن اضطرت الدول العربية إلى زيادة التزاماتها المالية، نفذوا ذلك بشكل جزئي وبشروط سياسية.

2- معارضة السياسة العسكرية للرئيس الليبي معمر القذافي

على حد قول أريه عوديد يقول: "أثارت سياسة القذافي المتعجرفة تجاه الدول الأفريقية وتدخله في الصراعات الداخلية في الستينيات والسبعينيات المخاوف منه، ولاقت نقداً شديداً بين الزعماء الأفارقة. ولقد كانت عضوية ليبيا في الجامعة العربية سبباً في أن يتحول انتقاد القذافي إلى انتقاد العرب بشكل عام. فلقد أثار نشاط القذافي غضب الدول الإفريقية مثل حربه في تشاد، واحتلال قطاع أوزو الغني باليورانيوم عام 1972. كذلك تدخله في الحرب الأهلية في تشاد واحتلاله تشاد عام 1980. والوحدة الإجبارية بين تشاد وليبيا. وهو الأمر الذي لم يُثير التشاد فحسب بل الكثير من الدول الإفريقية التي أدانت ليبيا بشدة واتهمتها بالإمبريالية التوسعية. وعند إدانة منظمة الوحدة الأفريقية للاتحاد الإجباري بين ليبيا والتشاد وأعلنت أنه غير شرعي اضطرت القذافي إلى إغائه والانسحاب من التشاد"¹.

كما أثار تأييد القذافي لمتمردى إريتريا في حربهم ضد أثيوبيا انتقاداً شديداً ليس فقط في أثيوبيا بل في الدول الأفريقية الأخرى. وطُرح الأمر من حين لآخر في مؤتمرات الوحدة الإفريقية².

ولكن بحسب الدبلوماسي الإسرائيلي، كان القذافي هو السبب الرئيس في قطع العلاقات مع التشاد في 28 نوفمبر 1972 بفضل المساعدات الاقتصادية التي قدمها للتشادين، والتي قدرت بما يتراوح بين 50 و90 مليون دولار، ويشار إلى أن تشاد لم تستأنف علاقاتها مع تل أبيب حتى يومنا هذا.

وتسبب القذافي والعاقل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز في دفع النيجر إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل في 4 يناير 1973. وتكرر الأمر مع مالي في 5 يناير 1973.

وساهم القذافي مع مصر في قطع العلاقات بين بوروندي وإسرائيل في 16 مايو 1973، بعد تقديم مساعدات لبوروندي. وتكرر الأمر مع توجو التي أعلنت قطع علاقاتها مع إسرائيل في 21 سبتمبر 1972، و يعترف الدبلوماسي الإسرائيلي قائلاً: "جدير بالذكر أن القذافي سبب لإسرائيل ضرراً بالغاً

¹ المرجع السابق، ص 366

² المرجع السابق، ص 366.

بنشاطه ضدها، خاصة في أوغندا وتشاد والنيجر، بفضل الوعود المالية التي قدمها". لكنه يقول في موضع آخر: "شوه الرئيس الليبي القذافي الدعايات العربية ضد إسرائيل في إفريقيا إلى حد ما من خلال تصريحاته المتطرفة وكبره وغروره وتهديداته لكل من لا يقبل إملاءاته"¹.

3- ذكريات تجارة العرب في الرقيق

من بين العوامل التاريخية التي عكرت العلاقات بين العرب والأفارقة، هي ذكرى تجارة الرقيق، وكثيراً ما تتطرق الزعماء الأفارقة إلى هذا في خطاباتهم، وفي وسائل الإعلام عندما نشب خلاف بين الأفارقة والعرب حول مسألة حجم المساعدات العربية في فترة أزمة النفط. صحيح أن العرب ليسوا هم فقط الذين قاموا بتجارة الرقيق. بل إن دولاً عظيمة مثل: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لا يمكن تبرئتها من هذه التهمة أيضاً. ومع ذلك يعلم الأفارقة أنه منذ بداية القرن التاسع عشر حاربت الدول الأوروبية تجارة الرقيق في بعض الدول العربية الموجودة حتى اليوم بصور مختلفة. فمن حين إلى آخر تظهر أنباء في الصحافة الأفريقية والعالمية حول تجارة الرقيق في البلدان العربية².

يقول آريه نقلاً عما كتبه أستاذ غاني في كتابه عن الرق: "إن الرق لا يزال موجوداً حتى الآن، وعندما يقف الزعماء العرب مندهشين من إظهار كراهية الأفارقة لهم. فإنه يجب أن نذكرهم أن دورهم في استعباد الأفارقة جرح لم يندمل بعد، وأنه لا يمكن شفائه بسهولة"³.

ما زالت تجارة الرق العربية من الأمور التي عكرت العلاقات بين العرب والأفارقة حتى وقت قريب، حيث قدم الرئيس الليبي في الجلسة الافتتاحية للقمّة العربية الأفريقية في سرت عام 2010 إعتذاراً للشعوب الأفريقية قائلاً:

"يبدو أن هناك شيئاً في النفس، وأنا أريد أن أتشجع وأن أقف أمامه؛ وهذه حقيقة تاريخية، يعني هذا اجتماع تاريخي إذ أنه هو المرة الأولى التي يجتمع فيها قادة العرب والأفارقة في هذا العصر منذ عام 77، أنا أدين وأقدم باسم العرب الاعتذار والتأسف الشديد للسلوك الذي سلكه العرب وخاصة الأغنياء منهم تجاه إخوانهم الأفارقة. لقد مارس أغنياء العرب في الماضي، ممارسة مخجلة تجاه إخوانهم الأفارقة. حيث اشتروا الأطفال وجلبوهم إلى شمال إفريقيا وإلى الجزيرة العربية وبقية المناطق العربية التي تقع بين هذين الإقليمين، واستعبدوهم وباعوهم واشتروهم ومارسوا الرق، ومارسوا تجارة البشر بشكل مشين في الحقيقة. نحن نخجل أمام إخواننا الأفارقة عندما نتذكر هذا، نخجل للذين مارسوا هذه الممارسة وخاصة

¹ المرجع السابق، ص 369.

² المرجع السابق، ص 373

³ المرجع السابق، ص 373، 374.

أغنياء العرب الذين نظروا إلى إخوانهم الأفارقة؛ نظرة العبودية والدونية، وهذا لا يختلف عما فعله الغرب من أمريكا إلى أوروبا تجاه الأفارقة؛ عندما عاملوهم في البداية كحيوانات واصطادوهم اصطيداً، ثم عاملوهم كعبيد، ثم عاملوهم كمستعمرين؛ استعمروهم واستغلوهم حتى هذا اليوم. فأنا حقيقة أقدم الاعتذار والأسف عن تلك الممارسات، وأنا أعرف أن بعض الواعين وبعض الكتاب والمفكرين من أفريقيا بدعوا من فترة إلى أخرى في الآونة الأخيرة يتحدثون عن هذا ويتطرقون إلى هذه القضية. وعليه لا بد أن نعترف بها وندينها ونضعها في حجمها. وأقول مادام نحن الأفارقة نسينا أو غفرنا للغرب الذي مارس ضدنا العبودية واسعة النطاق، استعبادا وقهراً وقتلاً واستنزافاً لثرواتنا، ومع هذا نسينا أو غفرنا ذلك، وأصبحنا الآن هناك ولاء أحياناً وهناك حتى تبعية وربما احترام للأبيض وأمريكا وأوروبا التي فعلت هذه الأفعال ضدنا، إذن من باب أولى أن نسقط من نفسيتنا ما عمله أغنياء العرب وتجار البشر في تلك المرحلة¹.

الدور الذي يجب أن تلعبه مصر تجاه التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

في إطار التنافس والصراع الدولي في إفريقيا، يبدو واضحاً أن أسباب ودوافع هذا التنافس والصراع الذي يتم توظيفه واستثماره بجميع الوسائل والآليات المشروعة وغير المشروعة، للنفاذ إلى الدول الأفريقية واستقطابها في اتجاه إسرائيل والتأثير عليها، ومن ثم فإن مساعي وجهود الدولة المصرية للتواجد داخل القارة الأفريقية تواجه سياسات تلك الدول التي تتقاطع أو تتناقض أهدافها ومصالحها معها، وهو ما يمكن أن يفرض قيوداً وحدوداً في تحركاتها، أو يفرض حتمية التعاون. وفي ظل الاهتمام المصري بضرورة أن يكون للدولة المصرية سياسة خارجية نشطة وفعالة في القارة الأفريقية، وفي ضوء ما تم توضيحه من اعتبارات ترتبط بالتهديدات والتحديات الدولية للدور المصري في أفريقيا. يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات التي تساعد في بلورة إستراتيجية مصرية للتعامل مع التغلغل الإسرائيلي على القارة الإفريقية²:

1- التحديد الدقيق لأوزان القوى الفاعلة في أفريقيا: ومن هذا المنطلق فإن مصر ينبغي أن تعي وتتابع بدقة حقائق الأوضاع والتطورات الدولية وأن تحسب حسابها بدقة في علاقتها مع كل القوى والأطراف الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

2- التكيف مع أوضاع القوى الفاعلة في أفريقيا: بمعنى أن توضح إستراتيجية قريبة المدى تخص الدول ذات الأهمية القصوى بالنسبة للدولة المصرية (مثل الاهتمام بدول حوض النيل والمشاركة في قضية سد النهضة)، وإستراتيجية متوسطة المدى ويتم في إطارها توسيع دائرة الاهتمام بالدول الأفريقية الأخرى،

¹ نص كلمة الرئيس معمر القذافي في افتتاح القمة الأفريقية العربية في سرت، 2010/10/10 .

https://www.youtube.com/watch?v=mAJAhM-c_-A

² د. جمال ضلع، الدور المصري في أفريقيا: المتغيرات والتهديدات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 20.

وإستراتيجية بعيدة المدى تشمل جميع الدول الأفريقية بحيث تتناسب طاقات وقدرات التعامل المصري مع مثل تلك الاستراتيجيات.

3- استثمار وتوظيف العلاقات المصرية مع القوى الفاعلة في أفريقيا: إن الواقع الدولي يشير إلى حقيقتين: أولاً، أنه لا وجود للقوة المطلقة في واقع العلاقات الدولية المعاصرة، وفي هذا المعنى يذهب هنري كيسنجر إلى اعتبار أنه لا يوجد قياس مطلق للقوة كونها دائماً نسبية، ولا للضعف المطلق على الصعيد الدولي. وثانياً، إمكانية أية دولة، ولا سيما التي تتوافر لديها القدرة، على اكتساب القوة، وهو ما يقود الدولة المصرية للبحث عن أنجح السبل العملية التي تساعد على الخروج من الدائرة الإقليمية الضيقة التي تعيش فيها نحو آفاق أرحب وأدوار سياسية دولية أوسع عما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، أو بما يفيد جدوى إدراك السبل التي تؤهل عناصر قوتها، والتي تجعل منها طرفاً فاعلاً في التفاعلات السياسية الدولية وتوازنها. ولذا يمكن الإشارة إلى أن الدولة المصرية، ظلت وما زالت محور ارتكاز للتوازنات الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي يتطلب التوظيف والاستثمار لإمكانياتها ولقدراتها في إطار التعامل مع الدول والقوى الكبرى والفاعلة في أفريقيا، من منطلق التأثير في تلك التوازنات الدولية، وهذا الأمر يتطلب إصلاحاً وتجديداً للمنطلقات الفكرية والإدراكية والحركية الدولية. والإيمان بأن أية محاولة للقيام بدور إقليمي أفريقي مؤثر وفاعل لن تكون إلا من خلال وجود قاعدة اقتصادية مصرية قوية يتم توظيفها واستثمارها في علاقاتها مع الدول الأفريقية وتكون عام حذب واستقطاب واحتواء لتلك الدول.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تركزت على دور إسرائيل في المنطقة ووسائل الغزو الإسرائيلي لأفريقيا سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً وعسكرياً وثقافياً، يمكننا أن نصل إلى تقييم عام لها وللدور الذي تلعبه في أفريقيا للحفاظ على نظرية الأمن القومي الخاصة بها، وذلك استناداً على المعطيات المقدمة والمتاحة والأحداث والتطورات المتعلقة بإسرائيل والقارة الإفريقية، وأثر التحولات في المناخ الدولي والإقليمي مع نهاية الحرب الباردة فضلاً عن تعاضم أهمية القارة الأفريقية في مؤشرات النمو العالمية مؤخراً، مما جعل القارة الأفريقية على رأس أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية حالياً ومستقبلاً. ويمكن أن نسرد التقييم العام لهذا التقييم في النقاط الآتية:

1- ازدياد النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً وثقافياً لتسهيل تنفيذ إستراتيجية شد الأطراف وتكوين عمق استراتيجي أفريقي يكون داعم لإسرائيل في المحافل الدولية ضد قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن باعتبار الدول الأفريقية كتلة تصويتية لا يستهان بها.

2- في ظل غياب أي دور عربي في تنمية القارة الأفريقية، استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل في محاولة رسم وتنفيذ استراتيجية جديدة تدعم الاستفادة من الثروات الأفريقية ظاهرياً، ودعم الحركات الانفصالية سراً، وذلك لإيجاد ذريعة مناسبة للتدخل الأمريكي في القارة الأفريقية ورسم سياستها الخارجية فيما يتوافق مع السياسة الأمريكية.

3- نفوذ إسرائيل الخارجي هو مرآة وانعكاس لقدراتها الداخلية، وبالتالي أي تقهقر داخلي قد يدفع السياسة الإسرائيلية نحو التراجع، وبصفة خاصة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

4- إن إسرائيل تسير في خطوات ممنهجة نحو خطة "من النيل إلى الفرات" وبما أن النيل يبدأ من إثيوبيا فهذه الخطوة تترجم بشكل عام لها الخطة الصهيونية ضد مصر في السيطرة على مائها وغذائها، فكل الخطط والاتفاقات والمساعدات الإسرائيلية مع إثيوبيا تؤكد تنفيذ خريطة مملكة داوود.

5- زيارات المسؤولين الإسرائيليين للدول الأفريقية وعقد قمم مصغرة مع دول مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وجنوب السودان تحت مظلة تفعيل التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب وسعي إسرائيل للحصول على عضوية الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، والتي أصبحت من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية أصبح ضرورة لحكومتهم لأنه يسمح بالحوار المتقارب على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني؛ والذي ستستفيد من أفريقيا بدعمها لعضوية إسرائيل.

5- أيًا ما كان المسار الذي ستتخذه السياسة الإسرائيلية مستقبلاً، فإن الواقع يشير إلى أن ما حققته إسرائيل من نجاحات على الساحة الأفريقية هو في الجانب الأكبر منها نتاج فشل وإخفاق السياسات العربية ومعاناة الدول الأفريقية وبأسها من تخبط وصراع السياسات العربية وقلة المساعدات المقدمة من الدول العربية والذكرى السيئة داخل النفوس الإفريقية تجاة الشعوب العربية والتي تروج لها إسرائيل بكثرة في ربطها الدائم بين تجارة الرقيق الإفريقية واضطهاد السود وبين تاريخ الاضطهاد لليهود حسب زعمهم. كل هذه الظروف والأسباب ساعدت السياسة الإسرائيلية على النجاح في أفريقيا أكثر منها نجاح لصناع السياسة الإسرائيلية.

المصادر والمراجع

مراجع باللغة العربية:

1. آريه عويد، إسرائيل وأفريقيا - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية- ترجمة: عمرو زكريا، المؤسسة المصرية للتسويق والنشر، 2014.
2. إسرائيل في أفريقيا: التمكين في شتى المجالات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.
3. إيجال ألون، أمن إسرائيل القومي خلال 35 عامًا، إعداد سمير جبور، الطبعة الأولى، قبرص، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983.
4. جمال ضلع، الدور المصري في أفريقيا: المتغيرات والتهديدات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
5. حسن معلوم، الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا، مجلة الوحدة، مراكش، العدد 97، 1992.
6. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
7. سارة علام، تطورات في قضية نزاع الكنيستين المصرية والإثيوبية على دير السلطان القبطي بالقدس، المحكمة العليا الإسرائيلية تحكم في أحقية الأقباط في الدير .. والبابا فضل المفاوضات مع إثيوبيا لعدم توتر العلاقات، اليوم السابع، 2015/12/19.
8. شيماء إبراهيم، إسرائيل وشد أطراف الوطن العربي، شبكة الأخبار العربية، 2014/8/14.
9. عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا، السودان نموذجًا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.
10. عبد الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 5، العدد 2، 2010.
11. على محمد عبد الله، اليهود من عهد داوود إلى دولة إسرائيل، وكالة الصحافة العربية، الطبعة الأولى.
12. كمال إبراهيم، عودة إسرائيل إلى أفريقيا، 1980-1990، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 2، 1990.
13. محمد البحيري، "التحالف والانكسار" .. إثيوبيا وإسرائيل في عهد "هيلاسيلاسي"، جريدة المصري اليوم، 2014/1/10.
14. محمد البحيري، دبلوماسي إسرائيلي يكشف خبايا العلاقات بين الدولة العبرية وإثيوبيا .. "إسرائيل وأفريقيا"، جريدة المصري اليوم، 2014/11/4.
15. محمد النداوي، إسرائيل في حوض النيل - دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، دار العربي للنشر، 2013.
16. نص كلمة الرئيس معمر القذافي في افتتاح القمة الأفريقية العربية في سرت، 2010/10/10.

17. هاني تميم خلاف، العلاقات الأفرو-إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 144، 2001.

18. يسرائيل تال، "الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية"، كتاب أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمة مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، 1980.

مراجع باللغة العبرية:

1. אודי דקל ועומר עינב, תפיסת ביטחון לאומי מעודכנת לישראל, מזכר מיוחד, פברואר 2017, המכון תל אביב. (INSS) למחקרי ביטחון לאומי
2. הרמן בוטים, תמורות ביחסי ישראל-אפריקה, כרך 17, גיליון 3, אוקטובר
3. נתנאל כהנא, קידום הייצוא הישראלי לאפריקה, מכון ירושלים למחקרי מדיניות, מרכז מילקן לחדשנות, יולי 2017.
4. [ספינת העבדים מגלמת את סיפור העבדות כולו. ראיון עם ההיסטוריון מרקוס רדיקר](http://www.inss.gov.il/raion/raion-2014-4-17), הארץ, 17/4/2014.
5. קרן המטבע הבינלאומית 2017

<http://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD?year=2017>

6. , דבר ראשון, 'ש' ניר, יחס דו-ערכי - מה הקשר בין מיליציות רצחניות לנשק מתוצרת הארץ , 6/7/2014.

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Golda Meir, My Life, New York: Dell Publishing Co., 1975.
2. STEPHEN MCGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG, International Relations Theory, E-International Relations, Bristol, England, 2017.

مخاطر الافلات من العقاب بين سيناريوهات العدالة التصالحية والعدالة العقابية: أية مقارنة لتجربة العدالة الانتقالية التونسية!.

Risks of Impunity Between Restorative Justice Scenarios and Punitive Justice: Any Approach to the Tunisian Transitional Justice Experience!.

بوجعبوط المصطفى

مدير المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية – المملكة المغربية.

ملخص:

في أغلب تجارب لجان الحقيقة والمصالحة، تبدأ بحماس الخوض في آليات العدالة الانتقالية قصد النظر في انتهاكات الماضي، و مأسسة مجموعة من المؤسسات الحقوقية و الترسانة القانونية بعد إنشاء لجان الحقيقة. غير أن ظاهرة الافلات من العقاب لم تستطع هذه التجارب الخوض فيها بطريقة التي لا يمكن معارضتها للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجرائم ضد الانسانية وغيرها من الأحكام ذات صلة، وذلك هو التطويق الذي أصبح تتعرض له هيئة الحقيقة والكرامة التونسية من قبل مسؤولين سياسيين كانوا في أمس القريب ضمن دواليب تسيير النظام السياسي التونسي، والآن لازال تأثيرهم على قرارات الدولة التي تريد الخروج من النظام الاستبدادي السابق، من خلال صناعة القرار السياسي التونسي لتغير مجرى العدالة الانتقالية التونسية، وهذا ما يمثله قانون العفو الذي يتمثل في قانون المصالحة الادارية.

الكلمات المفتاحية: الافلات من العقاب – قانون المصالحة الإدارية – قانون العفو – العدالة الانتقالية- النظام الاستبدادي.

Abstract:

In most of the Truth and Reconciliation Commission's trials, it begins with enthusiasm to go into transitional justice mechanisms to look at past abuses, And institutionalized a group of human rights institutions and legal arsenal after the establishment of truth commissions.

However, the phenomenon of impunity has not been able to go into such a way that it cannot be opposed to international law, international conventions relating to crimes against humanity and other relevant provisions, This is the encirclement that has been exposed to the body of truth and dignity of Tunisia by political officials who were yesterday within the corridors of the Tunisian political system, Now they are still influencing the decisions of the state that wants to break out of the former authoritarian regime by making the Tunisian political decision to change the course of Tunisian transitional justice, This is represented by the amnesty law, which is the Administrative Reconciliation Act.

Key Words: Escaping from the Punishment – Administrative Reconciliation Law – Amnesty Law – Transitional Justice – The authoritarian regime.

مقدمة:

تجسد آليات العدالة الانتقالية نقطة التحول الاجتماعي الذي كان يعيش بطش النظام الاستبدادي أو على إثر الحروب الأهلية أو الانتقال من نظام كان أكثر سلطويا إلى نظام قائم على الترسنة القانونية والمؤسسية وفق المتغيرات الدولية الذي أصبح بموجبها طرفا في الاتفاقيات الدولية ومدى الالتزام بها. غير أن النقاش الذي يترتب على أجراً آليات العدالة الانتقالية، يثير أكثر من علامة استفهام في الجزء الذي يتعلق بمصير جرائم الماضي ومحاسبة مقترفيها، وأن معظم تجارب العدالة الانتقالية تعرف تناقضات كبيرة بين تطبيق العدالة العقابية أم العدالة التصالحية أم هما معا، فإن العدالة الليبرالية المثالية تروج فكرة العدالة العقابية على المسؤولين الذين مارسوا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بمبدأ عدم الإفلات من العقاب، غير أن فكرة العدالة الانتقالية، ماهي إلا الانتقال السلمي للأنظمة السياسية الحديثة كإجراء بديل للعدالة العقابية قصد التضامن والتعايش السلمي بين المجتمع والدولة بمؤسسات جديدة قصد تفكيك مظالم الماضي، ومحاربة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية فهي مأسسة لمرحلة جديدة بأجراً مجموعة من آليات العدالة الانتقالية، "كالمصالحة والعفو والعدالة التعويضية وألوية تحقيق السلم وضمان الانتقال الديمقراطي مع تأجيل اللجوء إلى العدالة العقابية حين تتوفر شروط تطبيقها"¹.

وترتبا على هذا، فإن معظم تجارب لجان الحقيقة رغم جديتها وحماسها في أجراً والخوض في تجربة العدالة الانتقالية وعلى الخصوص الإقرار على تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب، لم يقدم إلى المحاكمات في شأن جرائم الماضي إلا عدد ضئيل من المسؤولين ومعظمهم لازال يتقلد المناصب العليا ضمن أجهزة حساسة في الدولة. وعليه فإن خيارات العدالة الانتقالية هو الانتقال السلمي للسلطة والاعتراف بالانتهاكات الجسيمة، وتقديم التعويضات المادية للضحايا والتعويضات الرمزية من خلال الاعتذار الرسمي وبناء النصب التذكارية للضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع، بتقديم ضمانات لعدم تكرار الانتهاكات.

وبالتالي، لا يمكن لتجربة العدالة الانتقالية التونسية² في مجال عدم الإفلات من العقاب أن تسلك طريقا مغايرا لما عرفته تجارب لجان الحقيقة والمصالحة (الأرجنتين، شيلي، سيراليون، ليبيريا، جنوب أفريقيا، والمغرب.. وغيرها)، مما لها من مخاطر إجتماعية وسياسية. فإن مسألة الانتقال السلمي إلى مرحلة

¹ - عبد الحي الوذن، "العدالة والماضي الأليم"، ضمن سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 179، "سؤال العدالة في الفلسفة السياسية المعاصرة"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، مطبعة دار أبي رقرق للطباعة والنشر، ط: 1، سنة 2014، ص: 16.

² - يمكن الاطلاع بتفصيل حول التجربة:

بوجعوب المصطفى، "تجربة العدالة الانتقالية في تونس ما بعد الربيع العربي: قراءة في مسار الأنظمة القانونية لهيأة الحقيقة والكرامة"، مجلة جيل

حقوق الإنسان، العدد 26 مركز جيل البحثي العلمي - طرابلس - لبنان. يناير 2018. ص: 37، استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:

https://drive.google.com/file/d/1q3S8Zn5_K-Nj8Le5EG6Wt-BY3jbJNhm/view

يسودها القانون ومؤسسات دستورية مؤسسة وفق فعالية وحكمة أمنية، بإصلاح الجهاز الأمني منها قيام وزارة الداخلية التونسية بإلغاء إدارة أمن الدولة سابقا أو ما يسمى بالبوليس السياسي نظرا لمسؤوليتها عن الانتهاكات أو التورط فيها، والتمسك بإبعاد المؤسسة العسكرية عن الصراع السياسي تتجسد في ربط المسؤولية بالمحاسبة¹، كمدخل تفاوضي حول آليات العمل في المستقبل قصد الاستقرار والمشاركة بين مختلف الفاعلين، بالتخلي عن فكرة العدالة العقابية مما لها أثر سلبي على الاستقرار، ففكرة الماضي بتجلياته السلبية يعتبر مدخلا للحفاظ على ذاكرة الضحايا بالاعتراف عن مسؤولية الدولة عن ذلك، وبناء نصب تذكارية وتخليد يوم للاحتفال بذاكرة الضحايا قصد عدم تكرار الانتهاكات، وبه يمكن طرح بدائل للانتقال وكشف الحقيقة مقابل العفو المشروط، عوض فرض قانون المصالحة بطريقة أحادية من لدن رئاسة الدولة. وعليه تبقى العدالة التصالحية بديل للعدالة العقابية² وأقل تكلفة من العدالة الجنائية وخصوصا للدول التي تعرف أزمات اقتصادية أو التي صنفت ضمن المؤشرات الدولية الضعيفة. كيف يمكن للتجربة التونسية التوفيق بين العدالة التصالحية والعدالة العقابية؟ أليس رسم خطة تشريعية في مجال العفو على المسؤولين عن الانتهاكات مدخل تأسيسي للإفلات من العقاب !.

أهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة نهج العدالة الانتقالية في تونس من خلال مبدأ الإفلات من العقاب أو عدم الإفلات، في ضوء مقارنة قانون المصالحة الإدارية الذي أثير جدلا على مستوى المجتمع التونسي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

- معرفة مقارنة لجان الحقيقة والمصالحة لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.
 - تسليط الضوء على مقارنة المجتمع التونسي من خلال قانون المصالحة الإدارية.
 - محاولة معرفة متغيرات هيئة الحقيقة والكرامة في ضوء قانون المصالحة الإدارية.
- الإشكالية:** تثير إشكالية موضوع الدراسة على: تقديم الجانب المعرفي لمقاربة المحاسبة وعدم المحاسبة للمتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحديد توجهات الفاعلين وأثرهم على هذه المقاربة.

وتفرز هذه الإشكالية الرئيسية اشكاليتين فرعيتين:

¹- نوال لصلح، "قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه"، العدد الأول لسنة 2017 " من مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، استرجعت بتاريخ 2018/02/20 على الموقع التالي:

<http://democraticac.de/?p=43853>

²- بن النصيب عبد الرحمان، "العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية"، مجلة مفكر، عدد، 11، استرجعت على الموقع التالي:

<http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r11/bennassibe.pdf>

- مقارنة الإفلات من العقاب وقانون العدالة الانتقالية التونسية.
- قانون المصالحة: مدخل الإفلات من العقاب، وآراء مختلف الفاعلين.
- المنهج المتبع: تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمقارن بتطعيمه بتقنية التدقيق القانوني.
- فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الفرضيات على مايلي:
- أن التجربة التونسية في مجال العدالة الانتقالية ستعتمد مقارنة الإفلات من العقاب في ضوء مخاطر توظيف قانون المصالحة الادارية.
- أن التجربة التونسية في مجال العدالة الانتقالية ستعرف عدة مخاطر بعد تداخل الاختصاصات بين السلطة الرئاسية وسلطة الهيئة.

محاور الدراسة:

- المحور الأول: مقارنة الإفلات من العقاب وقانون العدالة الانتقالية التونسية.
- المحور الثاني: قانون المصالحة: مدخل الإفلات من العقاب.
- المحور الثالث: قانون المصالحة الادارية: عدالة انتقالية غير مكتملة.
- وبناء على هذه المحاور الرئيسية، تحاول هذه الورقة الاجابة عن تساؤلات رئيسية وأساسية، تتجلى في ما يلي: ماهي المقاربة القانونية لظاهرة الإفلات من العقاب على ضوء قانون العدالة الانتقالية التونسية؟ ماهي المتغيرات التي يمكن أن تتعرض لها هيئة الحقيقة والكرامة؟ ألا يمكن أن نعتبر أن قانون العفو (المصالحة الادارية) بؤادر نهاية سلطة هيئة الحقيقة والكرامة؟

- المحور الأول: مقارنة الإفلات من العقاب وقانون العدالة الانتقالية التونسية.
- أولاً: ظاهرة الإفلات من العقاب: تناقضات في تطبيق لجان الحقيقة والمصالحة.

أصبحت ظاهرة الإفلات من العقاب¹ تطفو على السطح في ظل موجة العدالة الانتقالية التي خاضتها تجارب لجان الحقيقة بشكل مرتفع في أمريكا اللاتينية وأفريقيا...، مما جعل معظمها تؤسس لخطاب مرحلي للانتقال الديمقراطي وعدم إخضاع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمحاسبة والمتابعة الجنائية، مخالفاً في ذلك مقتضيات وأحكام القانون الدولي. حيث أنه لم يطرح موضوع الإفلات من العقاب على جدول الأمم المتحدة إلا بعد تزايد الضغوطات والأصوات من لدن منظمات حقوق

¹ - للمزيد حول هذا أنظر: الشراوي(هشام): "مبدأ عدم الإفلات من العقاب في القانون الدولي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق أكادال - الرباط

الإنسان والهيئات الانسانية الدولية والإقليمية و نشطاء حقوق الانسان وتساعد الاحتجاجات وشكاوى عائلات الضحايا وحركاتهم.

فنسيان العدالة وإقرار مبدأ الإفلات من العقاب، وغياب المساءلة القضائية، ترسخ قيم هشاشة المصالحة الوطنية بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين وبين الأفراد الذاتيين والدولة نفسها، مما يؤدي إلى ضعف بناء مقومات المصالحة والوحدة الوطنية في شأن ذاكرة ضحايا الانتهاكات من مظالم الماضي، و ما ترتب عنها من نكسات اجتماعية ونفسية من خلال التعذيب والاختفاء والاعتراب الاضطراري والتصفية الجماعية والفردية ونفسي الفساد والجرائم الاقتصادية. فقد اعتبر في هذا السياق *Genevieve Jacques* على أن "اللاعقاب هو قمة الأكذوبة، الصمت والنسيان، وانتهاك لذاكرة الأفراد والجماعات"¹.

فيما اعتبره *Louis Joinet* أن الإفلات من العقاب "يقصي الكثير من الحقوق، والواجبات الأساسية التي يجب أن تضمن لكل واحد: حق الحقيقة، واجب الحقيقة، حق العدالة، واجب العدالة... فاللاعقاب يشمل مجالات مضاعفة، معنوية، سياسية، قانونية..."². الذي قد تؤدي إلى مخاطر اجتماعية في المستقبل.

وعلى هذا الأساس، فإن آليات الإفلات من العقاب، تأسست على تأويلات وإشكاليات صعبة ارتبط معظمها بفتح النقاش نحو تأسيس حوار وطني للانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات القضاء في فترات النزاعات والحروب الأهلية أو سقوط أنظمة سياسية على إثر الثورات الاجتماعية... وغيرها من الأساليب التي أدت إلى الانتهاكات. فرغم صدور عدة أحكام قضائية في بعض التجارب في شأن المتهمين بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، صدرت من خلالها تشريعات موازية، لعدم المتابعة والمساءلة الجنائية كقوانين العفو والمصالحة الادارية من لدن أنظمة سياسية وحكومات التي مارست تلك الانتهاكات لتبرئ نفسها من المتابعة الجنائية، مما يؤثر سلبا على مجريات العدالة الانتقالية والمصالحة الاجتماعية.

مما جعل القرار السياسي يوجه ويؤثر على القرار القضائي، الشيء الذي يمكن أن ينجر عنه عدم تحقيق المصالحة والتعايش الدائمة لمختلف مكونات المجتمع. "لا يمكن أن يكون لديها سلام حقيقي ولا مصالحة

¹ Genevieve Jacques, « *Beyond Impunity, An Ecumenical Approach to Justice and Reconciliation, conseil ecoménique des Eglises* ». Genève 2000.

² Louis Joinet, « *Lutter contre l'impunité, dix questions pour comprendre et pour agir* », Paris, La découverte, 2002.P:9.

دائمة ضمن مكونات مجتمعاتها، إلا إذا تم استدعاء المتهمين بالانتهاكات الجسيمة الممنهجة إلى العدالة¹.

وبهذا، تهدف فلسفة محاربي الإفلات من العقاب إلى وضع استراتيجية لثقافة المساءلة التي تحل محل ثقافة الإفلات من العقاب التي أدت إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الشيء الذي يعطي انطباعا وتحذيرا لمن يفكرون في ارتكاب انتهاكات في المستقبل، لـ: "ضمان مصادقية النظام القضائي الذي أصابه الفساد، أو الذي لم يكن يعمل على نحو سليم فيما مضى"². نظرا لهيمنة طرف من السلطات الحاكمة على هذا الجهاز أو وجود جماعات مسلحة تشتغل خارج نطاق قانون موحد تحت سيادة الدولة. إن التحديات التي تواجهها لجان الحقيقة، هي مكافحة الإفلات من العقاب وإثبات الحقيقة ومحاكمة المسؤولين و معاقبتهم، فضلا عن جبر الضرر اللاحق بالضحايا والتعويض لهم، غير أن السلطات الجديدة قد تواجه معضلات أثناء المرور بمرحلة انتقالية من خلال تظهير السلطة القضائية إلى حين استعادة شرعيتها واستقلالها وحيادها ومصادقيتها لدى عامة الناس³. فقد تلجأ الدولة إلى إقامة آلية شبه قضائية أو دوائر قضائية لتقصي الحقائق وتحقيق الوفاق إلى جانب الإجراءات القضائية أو الاتفاق مع الأمم المتحدة على إقامة محكمة مشتركة على غرار المحكمة التي أنشئت لسيراليون⁴. وغيرها من التجارب المماثلة. غير أن المحاكمات الجنائية خلال الفترة الانتقالية قد تؤدي إلى عرقلة عملية المصالحة بشكل مباشر، ففي السياقات الانتقالية بدءا من إسبانيا في السبعينيات وكمبوديا في الثمنينيات وموزمبيق في التسعينيات فضل القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني عدم تقديم الجناة إلى المحكمة، تحسبا لتفويض مبادرات المصالحة للعديد من الأسباب مثل التخوف من "عدالة الطوارئ"، فكلما بدأت المحاكمات في أعقاب الانتقال زادت مخاطر تحقيق عدالة الطوارئ في وقت يكون فيه المناخ السياسي والاجتماعي غير مناسب لفرز كافة مستويات المسؤولية عن انتهاكات الماضي وتحديدها⁵.

¹ - مناع (هيثم)، "مستقبل حقوق الإنسان القانون الدولي وغياب المحاسبة: المسيحية والمحاسبة" وجهة نظر لاهوتية حول الإفلات من العقاب"، شارلز هاريز ص: 40.

² - الشراوي (هشام): "مبدأ عدم الإفلات من العقاب في القانون الدولي"، ص: 4.

³ - الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 61، "الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل استغلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب"، E/CN.4/2005/60، 20 نونبر 2005، ص: 16.

⁴ - نفسه.

⁵ - هايدي (الطيب)، "تجربة العدالة الانتقالية في أفريقيا"، مكتب العربي للمعارف، مصر - القاهرة، ط: 2012، ص: 59.

ثانيا: قانون العدالة الانتقالية التونسية: المحاسبة في ظل ترسانة قانونية مية.

ينص قانون العدالة الانتقالية¹ ضمن الباب الثالث في شأن المساءلة والمحاسبة، حيث تضمن الفصل 6 من نفس القانون على أن "تتمثل المساءلة والمحاسبة في مجموع الآليات التي تحول دون الإفلات من العقاب أو التفصي من المسؤولية". والفصل 7 الذي ينص على "المساءلة والمحاسبة من اختصاص الهيئات والسلطات القضائية والإدارية حسب التشريعات الجاري بها العمل"، أما الفصل 8 الذي ينص على طريقة احداث الدوائر القضائية والقضايا التي تتعلق الانتهاكات التي يمكن أن تنظر فيها، "تحدث بأوامر دوائر قضائية متخصصة بالمحاكم الابتدائية المنتسبة بمقار محاكم الاستئناف تتكون من قضاة، يقع اختيارهم من بين من لم يشاركوا في محاكمات ذات صبغة سياسية، ويتم تكوينهم تكوينا خصوصا في مجال العدالة الانتقالية.

تتعهد الدوائر المذكورة بالنظر في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على معنى الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وعلى معنى أحكام هذا القانون، ومن هذه الانتهاكات خاصة²:

✓ القتل العمد؛

✓ الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي؛

✓ التعذيب؛

✓ الاختفاء القسري؛

✓ الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة.

✓ كما تتعهد هذه الدوائر بالنظر في الانتهاكات المتعلقة بتزوير الانتخابات وبالفساد المالي والاعتداء على المال العام والدفع إلى الهجرة الاضطرارية لأسباب سياسية المحالة عليها من الهيئة.

¹ - قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 31 ديسمبر 2013 ص: 4335، عدد: 105.

² - ان الأفعال موضوع نظر الدائرة هي انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان و ليس بالضرورة من صنف الجرائم وهو ما يتسع لوجود مسؤولية ذات صبغة مدنية أو غيرها.

- ان بعض الانتهاكات غير مجرمة بالقانون الجزائي التونسي (الاختفاء القسري، تزوير الانتخابات، الدفع الى الهجرة الاضطرارية....).

- لم يشر القانون الى دعاوى عمومية أو مدنية أو غيرها و لا إلى عقوبات تصدر على تلك الدوائر.

- أورد المشرع وصف "الانتهاكات الجسيمة" اضافة الى أمثلة عليها.

- يلاحظ أن مشروعا لقانون أساسي يتعلق بإجراءات خاصة بالمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي قد تمت إحالته على مجلس نواب الشعب بمبادرة رئاسية ويقترح إحداث لجنة للمصالحة برئاسة الحكومة للنظر في مطالب الصلح المرتبطة بالأفعال الخاصة بالفساد المالي والاعتداء على المال العام. ومن شأن ذلك نزع الاختصاص الموكول بمقتضى القانون المتعلقة بإرساء العدالة الانتقالية إلى الدوائر القضائية المتخصصة وإحالة النظر في ذلك إلى لجنة إدارية تقتفر إلى ضمانات الاستقلالية والحياد.

أحمد الرحموني، "صلاحيات الدوائر المختصة للعدالة الانتقالية"، استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:

فيما تضمن الفصل 9 على أن "لا تسقط بمرور الزمن الدعاوى الناجمة عن الانتهاكات المذكورة بالفصل 8 من هذا القانون".

فإن مضمون الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية لا ينص على كيفية تعيين قضاة الدوائر القضائية المتخصصة¹، حيث اكتفى على أن اختيار القضاة على أن لا يكونوا شاركوا في المحاكمات ذات الصبغة السياسية، ويتم تكوينهم تكويناً خصوصياً في مجال العدالة الانتقالية، وبذلك سيتم تسمية القضاة بأمر رئاسي بناء على رأي مطابق من المجلس الأعلى للقضاء وفقاً للمضمون الوثيقة الدستورية 2014.

وبهذا، تم إحداث 13 دائرة قضائية متخصصة في العدالة الانتقالية في مختلف مناطق في تونس².

وعليه، فإن الفصل 8 لا يحدد هل سيتم التفاعل بين المحاكم العادية والمحاكم المتخصصة، علماً أن مجموعة من شكاوى التعذيب التي مازالت معلقة في العديد من المحاكم، ومعظمها في طور التحقيق³. فإن هذا الفصل، يظل غامضاً إذ ينص فقط على أن الدوائر القضائية المتخصصة يجب أن يتم استحداثها "المحاكم الابتدائية المنتسبة داخل مقرات محاكم الاستئناف، ولكن هذا الفصل لا يحدد درجات الاختصاص القضائي بالنظر إلى طعون الاستئناف أو على عدد الدوائر المتخصصة المراد إنشائها. بالإضافة إلى أن هذا الفصل يفتقد إلى الوضوح فيما يتصل بالاختصاص أو الإطار الزمني لهذه الدوائر المتخصصة وبالفترة الزمنية لعملها"⁴.

وأمام تزايد الانتقادات والتفسيرات والتأويلات للفصل 8 أصدر وزير العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، يوم 28 مارس 2014، قرار إحداث لجنة للتفكير والتداول في آليات التطبيق الأمثل لأحكام الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية. وبهذا، قدمت اللجنة المكونة من مكونات المجتمع المدني والجهاز

¹ - أصدر الأمر عدد 2887 المؤرخ في 8 أوت 2014 المتعلق بإحداث دوائر جنائية متخصصة في العدالة الانتقالية بالمحاكم الابتدائية المنتسبة بمقر محاكم الاستئناف بتونس وقفصة وقابس و سوسة والكاف وبنزرت والقصرين وسيدي بوزيد. الجريدة الرسمية عدد: 65، 12 غشت 2014.

² - أفاد وليد المالكي عضو المجلس الأعلى للقضاء والممثل عن مجلس القضاء العدلي، بأن القضاة المعيّنين في الدوائر القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية من قبل مجلس القضاء العدلي، سيخضعون إلى دورة تدريبية ثانية خلال الشهر الحالي بعد أن كانوا قد استفادوا من دورة تدريبية أولى في شهر ديسمبر الماضي، مؤكداً جاهزية التامة لهذه الدوائر القضائية بداية من 20 فيفري الحالي لقبول ملفات الضحايا. وبين أن الدوائر القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية تنتظر تعهدها من قبل هيئة الحقيقة والكرامة بهذه الملفات التي تخص شهداء الثورة وجرحاها وكل الملفات التي تخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في الفترة الممتدة من غرة جانفي 1955 إلى تاريخ صدور القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية في نوفمبر 2013.

³ ممثلو وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء يؤكدون جاهزية الدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية لقبول الملفات"، استرجعت بتاريخ:

2018/02/16 على الموقع التالي:

<http://www.ivd.tn>

³ - تونس: الأمل في تحقيق العدالة على انتهاكات الماضي، يجب أن تكون الدوائر المتخصصة مستقلة وعادلة"، 22 ماي 2014 استرجعت بتاريخ 2018/02/10

على الموقع التالي:

<https://www.hrw.org/ar/news/2014/05/22/253821>

⁴ - منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تونس في مرحلة انتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة"، استرجعت بتاريخ

2018/01/01 على الموقع التالي: ص: 3.

<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Briefing-Tunisia-TJLaw-2015-A4-AR-final.pdf>

القضائي، مجموعة من التوصيات دعت فيها إلى القيام بمجموعة من التعديلات تتجلى في إعادة النظر في المجلة الجزائية وإنشاء دوائر متخصصة متعددة في القضايا الجنائية والجنح في مختلف المناطق في تونس.

وينص الفصل 42 من قانون العدالة الانتقالية على أنه "تحيل الهيئة إلى النيابة العمومية الملفات التي يثبت لها فيها ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويتم إعلامها بكل الاجراءات التي يتم اتخاذها لاحقا من قبل السلطة القضائية". ويمكن محاكمة الشخص مرتين بسبب نفس الجناية أو الجريمة، وذلك ما تنص عليه الفقرة 9 من الفصل 148 من الوثيقة الدستورية 2014، حيث تنص صراحة على أن "تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها، ولايقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو بحجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة او العقاب بمرور الزمن".

غير أنه في ظل هذه النازلة لا يمكن محاكمة الشخص مرتين إلا بعد إذا توفر بعض الشروط التي تقتضي ذلك، من خلال ظهور واكتشاف أدلة جديدة، أو عندما تكون المحاكمة الأولى غير مستقلة وغير محايدة ولم تلتزم بسلامة الإجراءات ولكن هذه الاستثناءات غير محددة بشكل دقيق في قانون العدالة الانتقالية¹.

وفيما تضمنت الفقرة الأخيرة من الفصل 8 على أن "تتعهد هذه الدوائر بالنظر في الانتهاكات المتعلقة بتزوير الانتخابات وبالفساد المالي والاعتداء على المال العام والدفع إلى الهجرة الاضطرارية لأسباب سياسية المحالة عليها من الهيئة". غير أن قراءة القانون التونسي على أنه لا يتضمن تجريم هذه الإجراءات "تزوير الانتخابات والهجرة لأسباب سياسية"، واعتبرت منظمة هيومنرايتسووتش على أن المجلس الوطني قام بإضافة هذه العبارات قصد استهداف شخصيات سياسية في الحكومة السابقة، وتبدو أن هذه الإضافة تنتهك مبدأ عدم إدانة شخص ما بعمل لم يكن مجرماً عند ارتكابه².

وذلك ما يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في شأن حظر الأثر الرجعي، " ليس في هذه المادة من شيء يخل بمحاكمة ومعاقبة أي شخص على أي فعل أو امتناع عن فعل كان حين ارتكابه يُشكل جرماً وفقاً لمبادئ القانون العامة التي تعترف بها جماعة الأمم. وبالتالي، فإن تزوير الانتخابات والنفي لأسباب سياسية لمضمون العهد الدولي الذي يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

1- نفسه.

2- نفسه.

وإلى جانب هذا، فالقضاء التونسي يتضمن مجموعة من الضمانات للمحاكمة العادلة والمساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية، وفقا لمضمون وفحوى أحكام الدستور.

- باعتبار القضاء سلطة مستقلة يضمن حماية الحقوق والحريات (الفصل 102).
- بعدم امكانية إيقاف شخص أو الاحتفاظ به إلا في حالة التلبس أو بقرار قضائي (الفصل 29).
- بضرورة اعلام الشخص الموقوف أو المحتفظ به بحقوقه وبالتهمة المنسوبة اليه وإمكانية أن ينيب عنه محاميا (الفصل 29).
- بحق كل شخص في محاكمة عادلة في أجل معقول (الفصل 108).
- بضمان حق التقاضي وحق الدفاع والحصول على الإعانة العدمية (الفصل 108).
- بعلنية الجلسات والتصريح بالحكم بجلسة علنية (الفصل 108).

المحور الثاني: قانون المصالحة: مدخل الإفلات من العقاب.

أولاً: مضمون قانون المصالحة الاقتصادية أو المصالحة الإدارية: ينهي التجربة.

يعتبر مشروع قانون المصالحة الاقتصادية عدد 2015/49 الذي يتعلق بإجراءات خاصة بالمصالحة في المجال الإداري فهو مشروع قانون مقدم من قبل الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي¹ يهدف إلى العفو العام عن موظفين أسهموا في فساد إداري في فترة ما قبل ثورة 14 يناير. صادق عليه مجلس نواب الشعب بتاريخ 13 سبتمبر 2017 بأغلبية 117 عضو ومعارضة 3 أعضاء وامتناع عضو واحد بعد جلسة صاخبة شهدت رفض نواب المعارضة مناقشة القانون والتصويت واحتجوا خلال الجلسة بتبريد النشيد الوطني الرسمي، ورفع الشعارات التي تحث على التمسك بروح الثورة.2. حيث قوبل القانون بالرفض من قبل المعارضة.

وقد دعا الاتحاد العام التونسي للشغل لتطبيق المكاشفة والمحاسبة قبل المصالحة و اعتبر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي على أن المصادقة على "قانون المصالحة الإدارية"، تسامحا مع من أخطئوا في حق المجموعة الوطنية وعقابا لمن رفضوا تجاوز القانون وتعرضوا إلى الاضطهاد مشيرا إلى أن هذه العملية من شأنها أن تعيق أيّ تقدّم في مجال العدالة الانتقالية المعطّلة أصلا منذ ما يناهز الأربع

¹ - الباجي قائد السبسي أو محمد الباجي بن حسونة قائد السبسي) سيدي بوسعيد ، 29 نوفمبر 1926 سياسي و محامي تونسي. هو رئيس حزب نداء تونس تقلّد العديد من المناصب الوزارية في عهد الحبيب بورقيبة، ثم عاد للساحة السياسية بعد الثورة التونسية وترشح لإنتخابات الرئاسية في 2014 امام نظيره الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي وانتخب بنسبة 55.68% رئيساً سادساً للبلاد متفوقا على نظيره الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي الذي حصل على نسبة 44.32%. %9 تسلم مهام منصبه رسمياً في الحادي والثلاثين من ديسمبر لعام 2014 ميلادية.

² - "مجلس النواب التونسي يصادق على قانون المصالحة". استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/9/13>

سنوات . 1. كما دعت منظمة الشفافية الدولية إلى سحب القانون حيث دعت (الدولة التونسية) إلى " طرح أسس مصالحة أخرى والشروع في فتح حوار وطني واسع بين الجهات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة من أجل تحقيق العدل والمحاسبة والسلم المجتمعي".² . وبهذا، اعتبرت المستشارية الإقليمية للشفافية الدولية في المنطقة العربية كذرة حتر: "لقد خسر التونسيون في هذه الخطوة أحد أهم ركائز حريهم ضد الفاسدين. لقد صوت البرلمان التونسي ضد محاسبة الفاسدين كأحد أهم أسباب ومطالب ثورة 2011. إن إصدار عفو في قانون المصالحة الجديد يعطي أملا للفاسدين أينما كانوا أن الإفلات من العقاب وارد وممكن"³. فبالرغم من الجدل الذي طرحه قانون المصالحة الإدارية⁴ دخل حيز التنفيذ يوم الخميس 26 أكتوبر 2017 وذلك بعد صدوره بالرائد الرسمي للبلاد التونسية وختمه من رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي منذ يومين. كما يشمل قانون المصالحة الإدارية في تونس الفترة الممتدة بين 1 يونيو 1955 و 14 يناير 2011.

ويهدف القانون إلى "تهيئة مناخ ملائم يشجع خاصة على تحرير روح المبادرة في الإدارة وينهض بالاقتصاد التونسيين ويعزز الثقة في مؤسسات الدولة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية"⁵. وينص الفصل الثاني من القانون، "لا يخضع للمؤاخذة الجزائية الموظفون العموميون وأشباههم على معنى الفصلين 82 و 96 من المجلة الجزائية بالنسبة إلى الأفعال التي تم القيام بها والمتصلة بمخالفة الترتيب أو الإضرار بالإدارة لتحقيق منفعة لا وجه لها للغير شريطة عدم الحصول على فائدة لا وجه لها لأنفسهم، وبموجب ذلك تتوقف التتبعات والمحاکمات في شأن تلك الأفعال ويستثنى من ذلك، من كانت الأفعال المنسوبة إليهم تتعلق بقبول رشاي أو بالاستيلاء على أموال العمومية.

أما الفصل 3 من القانون ينص على أن "ينتفع بالعفو العام الموظفون وأشباههم المبينون بالفقرة الأولى من هذا القانون الذين تمت مؤاخذتهم بحكم اتصل به القضاء من أجل ارتكاب الأفعال الواردة بالفقرة

¹ - "الاتحاد العام التونسي للشغل: المصادقة على قانون المصالحة الإدارية عقاب لمن رفضوا تجاوز القانون"، استرجعت بتاريخ 2018/02/12 على الموقع التالي:

<https://www.shemsfm.net/ar/>

² - "الشفافية الدولية" تدعو تونس إلى سحب قانون المصالحة الإدارية"، استرجعت بتاريخ: 2018/02/13 على الموقع التالي:

<http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=35996>

³ - نفسه.

⁴ - قانون أساسي عدد 62 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أكتوبر 2017 يتعلق بالمصالحة في المجال الإداري، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية- 24 أكتوبر 2017، عدد: 85، ص: 3625.

⁵ - الفصل الأول من القانون.

الأولى من الفصل 2 المذكور وذلك مع مراعاة الاستثناء بنفس الفصل. ويسلم الوكلاء العاميون لمحاكم الاستئناف كل حسب اختصاصه شهادة في الغرض.

ويشمل كذلك العفو مبالغ جبر الضرر المادي والمعنوي المسلطة على الأشخاص المبيينين بالفقرة الأولى من الفصل 2 والمحكوم بها لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية أو المنشآت العمومية".

ثانيا: الفاعلون التونسيون والرفض الشديد لقانون المصالحة.

لقد إتجهت أغلب المواقف للأطراف السياسية والمدنية ومختلف مكونات المجتمع المدني عن تعبيرهم الراض لما تضمنه هذا القانون، حيث رفع شعار على إثر حملة شعبية أطلق عليها "مانيش مسامح" (نن أسامح). وفيما عبرت بعض الحزاب السياسية عن رفضها الشديد لمشروع القانون وخصوصا منهم الائتلاف الحكومي باستثناء (حركة الشعب وحركة النهضة والحزب الجمهوري. وقد اعتبر عبد اللطيف المكي من لدن حركة النهضة على أن حزبه يرفض التصديق على المشروع بصيغته الحالية لأنه يتعارض مع الدستور ومع قانون العدالة الانتقالية، معتبرا أنه لا يمكن استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة لتمير هذا القانون المثير¹.

وفي ما أكد "عصام الشابي" الأمين العام للحزب الجمهوري على أن مشروع قانون المصالحة فيه خرق واضح لـ الدستور التونسي وقانون العدالة الانتقالية ووثيقة قرطاج التي انبثقت عنها حكومة الوحدة الوطنية الحالية. وقال إنه لا يساعد على تفكيك منظومة الفساد وآلياتها².

وفي نفس الاتجاه أشار النائب البرلماني عن مجلس نواب الشعب "منجي الرحوي" على أن مشروع قانون المصالحة الاقتصادية والمالية يؤسس للافلات من العقاب وتواصل الفساد.... وإن تقديم القانون هو سحب لاختصاص النظر في الفساد المالي والاعتداء على المال العام من هيئة الحقيقة والكرامة. وبالتالي فقانون المصالحة الاقتصادية هذا إجراء غير دستوري³.

وقد اعتبرت "ريم محجوب" رئيس كتلة آفاق تونس أن مشروع القانون المعروض على الجلسة العامة يمثل عفو إداري لا مصالحة إدارية. بالرغم من أن المشروع قد حذف منه الجزئين الخاصين برجال الأعمال

¹ - خميس بن بريك، 'قانون المصالحة الاقتصادية بتونس.. عفو أم إفلات؟'، استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/5/6/>

² - نفسه.

³ - 'قانون غير دستوري وباب لعودة الفساد'، جريدة العرب/ الثلاثاء 2015/08/25، السنة 38، العدد: 10016، ص: 12.

وجرائم الصرف، وتم الإبقاء على ذلك المتعلق ب الإداريين الذين لم يحققوا لأنفسهم منفعة خاصة ولم يكونوا في موقع للإعتراض على القرارات التي تتخذها السلطات¹.

والى جانب الأحزاب السياسية عبرت جمعيات المجتمع المدني عن رفضها لهذا القانون باعتباره على أنه سيكرس العفو على الجناة والمسؤوليين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد اعتبر "تور الدين الطوبوي" عن الاتحاد العام التونسي للشغل على ضرورة خلق حوار وطني في شأن مسار العدالة الانتقالية والمصالحة. فيما شدد على أن "أي محاولة لطى صفحة الماضي لن تكون إلا داخل مسار الدستور، وعلى قاعدة المساءلة وكشف الحقيقة والمحاسبة ثم المصالحة بعيدا عن المقايضة والمصلحية"².

وتزامنا مع الجدل والنقاش والتصويت على قانون المصالحة نظمت احتجاجات أمام البرلمان التونسي رافضا مشروع القانون الذي أثير سخطا اجتماعيا بالرغم أن قيام الثورة نتيجة الفجوة الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منه المجتمع التونسي، وبهذا نفذ عدد من مكونات المجتمع المدني وقفة احتجاجية أما مجلس النواب صباح الأربعاء 13 سبتمبر 2017 للمطالبة بعدم تمرير المشروع. وأوضح منسق حملة "مانيش مسامح" شرف الدين القليل قائلا إن المحتجين يطالبون بسحب القانون دون قيد أو شرط³.

وفي هذا الصدد أكد مجموعة من البرلمانانيين التونسيين الذين صادقوا على القانون موقفهم بأنه لن يطبق سوى على الموظفين العموميين الضالعين في الفساد والذين لم يحققوا أية منفعة خاصة خلال فترة الديكتاتورية⁴.

وعلى نقيض هذا، أشارت النائبة البرلمانية عن حزب نداء تونس بشرى الحاج حميدة أن المصالحة مع رجال الأعمال تأتي في سباق "نكاء سياسي من الدولة" وأضافت أن العقاب بالسجن أمر لا معنى له عندما يتعلق الأمر بالأموال المنهوبة، فالكل يعرف أن النظام البنكي في العالم صعب ولا يمكن استرجاع

¹ - ريم محجوب: "قانون المصالحة يمثل عفو إداري لا مصالحة إدارية"، استرجعت بتاريخ 2018/02/12 على الموقع التالي:

<https://www.mosaiquefm.net/ar/>

² - نفسه.

³ - "احتجاجات أمام البرلمان للمطالبة بسحب مشروع قانون المصالحة"، استرجعت بتاريخ 2018/02/14 على الموقع التالي:

<https://www.mosaiquefm.net/ar/>

⁴ - "بلاغ اعلامي المركز الدولي للعدالة الانتقالية يدين تمرير قانون تونس الجديد للمصالحة الإدارية"، الذي يمنح العفو للموظفين"، المنشور بتاريخ 2017/07/19

استرجعت بتاريخ 2018/02/12 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/ar/news/>

أموال أحد من قبل أحد آخر، لذلك فكر الجميع في إعطاء الحرية لهؤلاء مقابل مشاريع اقتصادية وإعادة الأموال¹.

فإن مشروع القانون المقدم من رئاسة الجمهورية يُلزم المعنيين بتقديم طلب إجراء صلح أمام لجنة مكونة أساساً من ممثلين عن وزارات وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن. فإن هذا القانون يُعطي للسلطة التنفيذية لا للقضاء، صلاحية النظر في جرائم المال العام، كما أنه يُخرج هذه الجرائم من مسار العدالة الانتقالية ويساهم بالتالي في طمس آليات اشتغال الجرائم الاقتصادية والفساد المالي، التي استشرت إبان حكم بن علي، خصوصاً إذا علمنا أنّ العشرات من رجال الأعمال بالإضافة إلى حوالي 7000 موظف عمومي، وفق تصريح أحد مستشاري رئيس الجمهورية، معنيون بهذه المبادرة. ما يعني أنّ هذه الجرائم لا يمكن أن تُختزل في تجاوزات فردية، بل هي تعكس ممارسات شائعة تشابكت فيها مصالح رأس المال ببيروقراطية الدولة: التهرب الجبائي، والكسب غير المشروع، وتوزيع القروض البنكية بالمحاباة ومن دون ضمانات، والسمرسة في الصفقات العمومية، والسطو على الأراضي الحكومية التي يقع تغيير صيغتها القانونية بجرّة قلم قبل إدخالها في سوق المضاربات العقارية².

ثالثاً: هيئة الحقيقة والكرامة: إقرار المساءلة والمحاسبة.

بالرغم من التأثيرات الجانبية التي تعترض الهيئة منذ إنشائها من لدن مختلف الأطياف السياسية والمسؤولين الرسميين ومختلف وسائل الإعلام، لازالت الهيئة تشتغل وفق استراتيجية عملية قصد استكمال عملها وفق خطتها التنظيمية وبناء على قانون العدالة الانتقالية ونظامها الداخلي والقرارات المتخذة في شأن هيكلة طريقة ونهج عملها.

فقد أشار نائب رئيس هيئة الحقيقة والكرامة، "محمد بن سالم" على أنه سيتم إحالة الملفات إلى الدوائر القضائية المتخصصة مع بداية مارس 2018، وذلك وفقاً لأحكام ومضمون الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية، وأضاف إلى ذلك على أنه سيتم التركيز على المسؤولين الأعلى درجة في سلسلة القيادة أو المورطين في عدد الانتهاكات، مع ضمان مقارنة شمولية وتمثيلية لمختلف الانتماءات والمناطق الجغرافية والحقب التاريخية بما يعكس مختلف مظاهر واقع الانتهاكات في تونس من 1955 إلى 2013³.

¹ - "قانون في صالح الدولة والاقتصاد الوطني"، جريدة العرب/ الثلاثاء 25/08/2015، السنة 38، العدد: 10016 ص: 12.

² - حمزة المؤدّب، "مشروع قانون لـ"المصالحة الاقتصادية" في تونس"، استرجعت بتاريخ 15/02/2018 على الموقع التالي: <http://carnegie-mec.org/2015/09/17/ar-pub-61495>

³ - "تائب رئيس الهيئة: إحالة الملفات على الدوائر القضائية المتخصصة تطلق في شهر مارس القادم"، ب 09/02/2018، استرجعت بتاريخ 17/02/2018 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ivd.tn/>

وأضاف بن سالم أن ميزة القضاء العدلي في إطار العدالة الانتقالية أنه قضاء من يعطي الفرصة للإعتذار المتورطين، مما يمكن من ترضية المتضررين معنويا وجبر أضرارهم¹.

فقد اعتبرت رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة "سهايم بن سدرين"، يوم 15 سبتمبر 2017، أن "قانون المصالحة في المجال الإداري، الذي لا طالما نبّه المجتمع المدني من مخاطره، يمثل ضربا لمسار العدالة الانتقالية ولآليات كشف الحقيقة والمساءلة وإصلاح المؤسسات"².

وفيما أشار تقرير الهيئة على أن مشروع القانون المعروض على البرلمان يهدف إلى الاستهداف الممنهج لمسار العدالة الانتقالية وتأكيدا على انعدام الإرادة السياسية لمعالجة ملفات الفساد المالي عبر آلية التحكم والمصالحة ولتحقيق أهداف العدالة الانتقالية³.

حدّدت الدوائر القضائية المتخصصة بالمحكمة الابتدائية بتونس ونابل وقابس، والكاف والقصرين تواريخ الجلسات للنظر في القضايا المحالة من هيئة الحقيقة والكرامة حسب الجدول التالي⁴:

المحكمة	القضية	التاريخ
المحكمة الابتدائية بتونس	الضحية المولدي بن علي بن علي بن عمر	5 جويلية 2018
	الضحية عثمان بن محمود بن محمد بن محمود شعبي	12 جويلية 2018
	الضحية احمد بن إبراهيم العمري (عزايبي)	27 سبتمبر 2018
	الضحية رشاد بن محمد بن مبروك جعيدان	4 أكتوبر 2018
	الضحية سحنون بن محمد الجوهرى	11 أكتوبر 2018
	الضحية ثورة الحرية والكرامة: احداث	18 أكتوبر 2018

¹ - نفسه.

² - "بن سدرين: قانون المصالحة الإداري ضرب مسار العدالة الانتقالية"، 16 سبتمبر 2017 استرجعت بتاريخ 2018/02/16 على الموقع التالي: <https://www.nessma.tv/article/>

³ - تقرير هيئة الحقيقة والكرامة التونسية، 2016.

⁴ - "مواعيد الجلسات لدى الدوائر القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية"، استرجعت بتاريخ 2018/06/25 على الموقع التالي:

<http://www.ivd.tn/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7>

نهج كولونيا

25 أكتوبر 2018	ضحايا ملف براكاة السّاحل	
29 جوان 2018	الضحية رشيد الشماخي	المحكمة الابتدائية بنابل
6 جويلية 2018	الضحية فيصل بركات	
28 سبتمبر 2018	الضحية بسمة البلعي	
10 جويلية 2018	الضحية كمال المطماطي	المحكمة الابتدائية بقابس
4 جويلية 2018	الضحية نبيل بركاتي	المحكمة الابتدائية بالكاف
13 جويلية 2018	ضحايا احداث الثورة بالقصرين و نالة	المحكمة الابتدائية بالقصرين

المحور الثالث: قانون المصالحة الإدارية : عدالة انتقالية غير مكتملة.

أولاً: المركز الدولي للعدالة الانتقالية: القانون خلق إنقساماً اجتماعياً.

وجه المركز الدولي للعدالة الانتقالية بتاريخ 12 ماي 2017 انتقادات صارمة لمشروع قانون المصالحة الاقتصادية، وبهذا اعتبرت "سلوى القنطري" مديرة مكتب المركز في تونس على أن "أحد الأسباب الرئيسية التي نرفض لأجلها المشروع المقترح هو أنّه لا ينص على مساعلة أولئك الذين استفادوا من الفساد. على النقيض من ذلك، تعكس لغته الإفلات من العقاب. فهي لا توفر آلية لإثبات الوقائع المتعلقة بالسلوك غير قانوني، وكيف أثرت على المجتمع أو أيّ علاج لذلك السلوك¹". و أنّ مشروع القانون معيب أيضاً لأنه يُمثل مبادرة أحادية الجانب تتناقض مع العملية التشاركية التي أدت إلى إصدار قانون العدالة الانتقالية في عام 2013. وعقبت "القنطري" على مشروع القانون: "بدلاً من تشجيع المشاركة والتشاور كعناصر أساسية للعدالة الانتقالية، خلق المشروع انقساماً².

وعليه فإن القانون مشوب بعيوب ومآخذ كثيرة و الذي يمنح العفو للموظفين العموميين الضالعين في الفساد خلال حقبة الديكتاتورية والذين لم يحققوا أية منافع خاصة وبهذا، صرح السيد "دافيد تولبرت" رئيس

¹ - المركز الدولي للعدالة الانتقالية يدعو مرة أخرى لسحب مشروع قانون "المصالحة الاقتصادية"، 11/05/2017، استرجعت بتاريخ 15/02/2018 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/ar/news/ictj-calls-withdrawal-economic-reconciliation-law-tunisia>

² - نفسه.

المركز في هذا الشأن قائلاً أن "هذا القانون يشجع الفاسدين وأصحاب النفوذ والمقربين وفي نفس الوقت يقوض القوانين والمؤسسات التي وضعت منذ سقوط بن علي من أجل محاربة الفساد المستشري"،... "لا علاقة لهذا القانون بالمصالحة مثلما يشير لذلك اسمه. على العكس من ذلك فإنه يشجع على الإفلات من العقاب. لذلك فإن هذا القانون يعد خيانة لكل التونسيين الذين أقاموا الثورة ووقفوا صفا واحدا من أجل الكرامة والديموقراطية"¹.

وفيما أكدت "سلوى الفتطري" رئيسة مكتب تونس للمركز الدولي للعدالة الانتقالية على أن القانون لا يوفر أية آلية لكشف الوقائع المرتبطة بالفساد المرتكب في الماضي ولا يفرض على الأشخاص المتمتعين بالعفو ان يدلوا بأية معلومات أو أدلة حول ما ارتكبه أو الكشف عن مصدر ثروتهم. كما أنه لا يقدم أية حلول لمنع ومواجهة أية أفعال غير قانونية². وأضافت "الفتطري" أن الشعب مطالب بمواصلة الضغط على الحكومة ومحاسبتها على أساس مطالب الثورة والمسار الثوري الذي انطلق منذ ما يزيد عن ست سنوات من أجل التوصل الى بناء تونس جديدة أكثر عدلا. مضيفة أنه " ورغم أن هذا القانون يشكل تهديدا لهذا المسار فإنه لا يمكن اعتباره نهاية للانتقال التونسي بل هو جزء من نضال طويل من أجل فرض المحاسبة ومن أجل وطن لا تسامح فيه مع الفساد والإفلات من العقاب³. " وإن كانت هناك فرصة للمصالحة، فلا يمكن أن تستند إلى الإفلات من العقاب"⁴.

يلاحظ من خلال هذا، أن القانون الذي تم تمريره من قبل البرلمان التونسية، بالرغم من الانتقادات التي وجهت له من خلال تكريسه مبدأ الإفلات من العقاب، وكما أنه يعارض صراحة الفصل 14 من قانون العدالة الانتقالية الذي ينص صراحة على أنه "يهدف إصلاح المؤسسات إلى تفكيك منظومة الفساد والقمع والاستبداد ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرار الانتهاكات واحترام حقوق الإنسان وإرساء دولة القانون. بالإضافة إلى هذا، فإن المادة تقضي إلى إصلاح المؤسسات خاصة مراجعة التشريعات وغريلة مؤسسات الدولة ومرافقها ممن ثبتت مسؤوليته في الفساد والانتهاكات وتحديث مناهجها وإعادة هيكلتها وتأهيل أعضائها وذلك طبقا لأحكام الفصل 43 من هذا القانون.

ثانيا: منظمة هيومنرايتسووتش: قانون المصالحة ينتهك العدالة الانتقالية

1- نفسه.

2- نفسه.

3- نفسه.

4- المركز الدولي للعدالة الانتقالية يدعو مرة أخرى لسحب مشروع قانون "المصالحة الاقتصادية" المعيب، 11/05/2017... مرجع سابق.

اعتبر تقرير هيومنرايتسووتش على أن السلطات التونسية تضمن استقلالية الدوائر المتخصصة التي أنشأها قانون العدالة الانتقالية، واستجابتها للمعايير الدنيا الدولية للمحاكمة العادلة. وسوف تنظر الدوائر المتخصصة في قضايا تتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي حصلت أثناء فترة رئاسة زين العابدين بن علي¹.

وأضاف التقرير على أنه بعد مرور ثلاث سنوات على الثورة التونسية، لم يتم تفعيل أي شيء في شأن محاسبة المتورطين في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان إبان حكم زين العابدين بن علي. حيث لم تتم محاكمة سوى عدد قليل من انتهاكات حقوق الإنسان، ومعظمها تتعلق بعمليات قتل أو إصابات بجروح تسببت فيها قوات الأمن أثناء محاولتها إخماد الانتفاضة. و تمت محاكمة عدد ضئيل من الجلادين، منها قضية حُكم فيها على وزير الداخلية السابق وبعض المسؤولين الأمنيين السابقين بالسجن لمدة سنتين من أجل استعمال العنف².

وفيما اعتبرت هيومنرايتسووتش إنه بالرغم من أهمية قانون العدالة الانتقالية التي ينص صراحة على المساءلة والمحاسبة التي هي من نظر المحاكم المتخصصة التي يمكن أن تنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان³، ومن بين بواعث القلق النقطة المتمثلة في إعطاء الدوائر المتخصصة صلاحية النظر في "الانتهاكات" المتعلقة بتزوير الانتخابات والدفع إلى الهجرة الاضطرارية، وهي أعمال غير مجرمة لا في المجلة الجزائرية التونسية ولا في القانون الدولي. وقالت هيومنرايتسووتش إن على المجلس الوطني التأسيسي تعديل الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية لإلغاء جرائم تزوير الانتخابات والهجرة الاضطرارية، ولحماية الأشخاص من التعرض إلى المحاكمة بسبب أعمال لم تكن مجرمة في القانون الوطني والدولي أثناء ارتكابها⁴.

فقد بدأت المحاكمات المتعلقة بعمليات القتل في محاكم عسكرية أواخر 2011، وتتمتع هذه المحاكم بصلاحية النظر في الجرائم التي يرتكبها العسكريون وعناصر قوات الأمن. وفي يوليو 2011، شرعت ثلاث محاكم ابتدائية عسكرية في التحقيقات، وقامت بتجميع القضايا جغرافياً. وفي نوفمبر/ وديسمبر 2011، بدأت المحاكمات الجماعية في محكمة تونس ومحكمة الكاف. ومن بين المتهمين الرئيس

¹ - "تونس: الأمل في تحقيق العدالة على انتهاكات الماضي، يجب أن تكون الدوائر المتخصصة مستقلة وعادلة"، 22 ماي 2014 استرجعت بتاريخ 2018/02/10 على الموقع التالي:

<https://www.hrw.org/ar/news/2014/05/22/253821>

² - نفسه.

³ - ومن ضمن هذه الانتهاكات القتل العمد، الاغتصاب، العنف الجنسي، التعذيب، الاختفاء القسري، والاعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة.

⁴ - نفسه.

السابق، و وزيراً الداخلية السابقان، وخمسة مديرين عامين في الوزارة، و عدة قادة أمنيين من ذوي الرتب العليا والمتوسطة. وأصدرت محكمة الكاف أحكامها في 13 يونيو 2012 ومحكمة تونس في 19 يوليو 2012. وفي 12 أبريل 2014، ثبتت محكمة الاستئناف العسكرية الحكم الصادر عن المحاكم الابتدائية في الكاف وتونس والقاضي غيابياً بسجن بن علي مدى الحياة بتهمة المشاركة في القتل. ولكنها خففت الأحكام الصادرة في حق المسؤولين السامين الآخرين¹.

أما بالنسبة لقانون المصالحة الإدارية، تعتبر منظمة هيومنرايتسووتش على أنه ينتهك مبادئ العدالة الانتقالية، ويمنع الوصول إلى الحقيقة حول أعمال الفساد، فضلا عن المساءلة بشأن اختلاس ثروات الاقتصاد التونسي على نطاق واسع لصالح العائلة الحاكمة وحلفائها. بل الأسوأ هو أنه سيعرقل قدرة الحكومة على إنشاء آلية رقابة صلب الإدارة العمومية لتقييم كفاءة ممثلي الحكومة والموظفين في أداء مهامهم،.... من الصعب أن نفهم كيف يُمكن لهذا القانون أن يعيد الثقة في مؤسسات الدولة. الثقة الوحيدة التي ستتحقق هي ثقة الفاسدين بأنفسهم لأنهم سيحصلون على شهادات عذرية قضائية ومعها تعويضات على الخدمات التي قدّموها. الإفلات من المحاسبة على أعمال فساد خطيرة، شأنها شأن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان،... فإن هذا القانون سيمحو أي معنى للمسؤولية الفردية في الفساد، وسيمهد الطريق لتكرار نفس الممارسات².

وفي الخلاص، في قانون المصالحة الإدارية يشكل عدة مخاطر إجتماعية لعدم الثقة بين الدولة والمجتمع من خلال إنفراد رئاسة الدولة بأجرائه وفرضه على قبة البرلمان وإصداره في الأخير للتنفيذ، بالرغم من أنه يخالف مضمون قانون العدالة الانتقالية وخصوصا منه الفصل 8، بالإضافة إلى تغييب مختلف الفاعلين من مكونات المجتمع المدني في مشاركة هذا القانون وتعميمه للمناقشة وإبداء الآراء فيه، وخصوصا تغييب بشكل خاص هيئة الحقيقة والكرامة التي تعد بشكل رسمي وهي هيئة دستورية والمسئولة على ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث لم يتم استشارتها ولا مشاركتها. فإن استباقية عرض القانون على البرلمان يؤكد لعدم وجود إرادة سياسية لدعم العدالة الانتقالية، وماهي إلا العودة إلى سيناريوهات الماضي عبر تشريعات قانونية تحد من الآليات الديمقراطية وكبح عمل المؤسسات الدستورية.

بالإضافة على القانون السالف للذكر ينص على إنشاء لجنة رئاسية لتتظر في ملف الصلح أو المصالحة مما يتعارض مع أشغال وعمل هيئة الحقيقة والكرامة، علما أن لجنة الرئاسية غير منتخبة وغير مستقلة

¹ - نفسه.

² - أمنة غلاي، "قانون المصالحة الإدارية خطر على مستقبل الديمقراطية التونسية"، 2017/09/21، استرجعت بتاريخ 2018/02/17 على الموقع التالي: <https://www.hnw.org/ar/news/2017/09/21/309269>

خاضعة للتأثيرات وتوجهات رسمية الشيء الذي سوف يتعارض مع روح الدستور والقوانين العادية الأخرى التي أخرجتها روح الثورة الاجتماعية إلى حيز الوجود، مما يجعل ضلال ومؤشرات الفساد ستعود إلى دهاليز تسير البلاد والعباد.

وعليه، فإن تكريس ثقافة الإفلات من العقاب بشكل استباقي قبل الاعتراف بتلك الانتهاكات سيجسد عدة مخاطر بنيوية في المجتمع، مما يجب مراعاة ثقافة العدالة الانتقالية وألويتها على مستوى ترسيخ قيم المحاسبة ثم المصالحة الوطنية بعد تقديم الاعتذار والندم على جرائم الماضي من قبل النظام السياسي القائم.

بالإضافة إلى هذا، يستدعي من النظام التونسي القيام بالتعديلات التشريعية ونذكر على سبيل الخصاص تعديل الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية، بإلغاء الجرائم التي تتعلق بتزوير الانتخابات والهجرة لأسباب سياسية، علما أن قيمها لا تنتج أثر قانوني أنا ذاك، بفعل مضمون القانون الوطني. وإصلاح قانون المجلة الجزائية وتحديد اختصاصات المحكمة العسكرية.

بيبيوغرافيا

- الشرقاوي(هشام): "مبدأ عدم الإفلات من العقاب في القانون الدولي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق أكادال - الرباط 2004-2005.ص:4.

- عبد الحي الوند، "العدالة والماضي الأليم"، ضمن سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 179، "سؤال العدالة في الفلسفة السياسية المعاصرة"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، مطبعة دار أبي رقرق للطباعة والنشر، ط: 1، سنة 2014، ص: 16.
- مناع (هيثم)، "مستقبل حقوق الإنسان القانون الدولي وغياب المحاسبة: المسيحية والمحاسبة" وجهة نظر لاهوتية حول الإفلات من العقاب"، شارلز هاريز، ص: 40.
- هايدي (الطيب)، "تجربة العدالة الانتقالية في أفريقيا"، مكتب العربي للمعارف، مصر - القاهرة، ط: 2012، ص: 59.
- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 61، "الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل استغلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب"، E/CN.4/2005/60، 20 نونبر 2005، ص: 16.
- قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 31 ديسمبر 2013 ص: 4335، عدد: 105.
- قانون أساسي عدد 62 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أكتوبر 2017 يتعلق بالمصالحة في المجال الإداري، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية- 24 أكتوبر 2017، عدد: 85، ص: 3625.
- تقرير هيئة الحقيقة والكرامة التونسية، 2016.
- بوجعوب المصطفى، "تجربة العدالة الانتقالية في تونس ما بعد الربيع العربي: قراءة في مسار الأنظمة القانونية لهيأة الحقيقة والكرامة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 26 مركز جيل البحثي العلمي - طرابلس - لبنان. يناير 2018. ص: 37، استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:
https://drive.google.com/file/d/1q3S8Zn5_K-Nj8ILe5EG6Wt-BY3jbJNhm/view
- نوال لصلح، "قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه"، العدد الأول لسنة 2017 "من مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، استرجعت بتاريخ 2018/02/20 على الموقع التالي:
<http://democraticac.de/?p=43853>
- بن النصيب عبد الرحمان، "العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية"، مجلة مفكر، عدد، 11، استرجعت على الموقع التالي:
<http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r11/bennassibe.pdf>
- أحمد الرحموني، "صلاحيات الدوائر المختصة للعدالة الانتقالية"، استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:
<https://www.journalistesfaxien.tn>
- "ممثلو وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء يؤكدون جاهزية الدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية لقبول الملفات"، استرجعت بتاريخ: 2018/02/16 على الموقع التالي:
<http://www.ivd.tn>
- تونس: الأمل في تحقيق العدالة على انتهاكات الماضي، يجب أن تكون الدوائر المتخصصة مستقلة وعادلة"، 22 ماي 2014 استرجعت بتاريخ 2018/02/10 على الموقع التالي:
<https://www.hrw.org/ar/news/2014/05/22/253821>

- منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تونس في مرحلة انتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة"، استرجعت بتاريخ 2018/01/01 على الموقع التالي:ص: 3.

<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Briefing-Tunisia-TJLaw-2015-A4-AR-final.pdf>

- "مجلس النواب التونسي يصادق على قانون المصالحة". استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/9/13>

- "الاتحاد العام التونسي للشغل: المصادقة على قانون المصالحة الادارية عقاب لمن رفضوا تجاوز القانون"، استرجعت بتاريخ 2018/02/12 على الموقع التالي:

<https://www.shemsfm.net/ar/>

- "الشفافية الدولية" تدعو تونس إلى سحب قانون المصالحة الإدارية"، استرجعت بتاريخ: 2018/02/13 على الموقع التالي:

<http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=35996>

- خميس بن بريك، "قانون المصالحة الاقتصادية بتونس.. عفو أم إفلات؟"، استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/5/6/>

- "قانون غير دستوري وباب لعودة الفساد"، جريدة العرب/ الثلاثاء 2015/08/25، السنة 38، العدد: 10016.ص:12

- ريم محجوب: "قانون المصالحة يمثل عفو إداري لا مصالحة إدارية"، استرجعت بتاريخ 2018/02/12 على الموقع التالي:

<https://www.mosaiquefm.net/ar/>

- "احتجاجات أمام البرلمان للمطالبة بسحب مشروع قانون المصالحة"، استرجعت بتاريخ 2018/02/14 على الموقع التالي:

<https://www.mosaiquefm.net/ar/>

- "بلاغ اعلامي المركز الدولي للعدالة الانتقالية يدين تمرير قانون تونس الجديد للمصالحة الإدارية"، الذي يمنح العفو للموظفين"، المنشور بتاريخ 2017/07/19 استرجعت بتاريخ 2018/02/12 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/ar/news/>

- "قانون في صالح الدولة والاقتصاد الوطني"، جريدة العرب/ الثلاثاء 2015/08/25، السنة 38، العدد: 10016.ص:12.

- حمزة المؤدّب، "مشروع قانون لـ"المصالحة الاقتصادية" في تونس"، استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:

<http://carnegie-mec.org/2015/09/17/ar-pub-61495>

- "تائب رئيس الهيئة: إحالة الملفات على الدوائر القضائية المتخصصة تنطلق في شهر مارس القادم" ، ب 2018/02/09، استرجعت بتاريخ 2018/02/17 على الموقع الالكتروني:

<http://www.ivd.tn/>

- "بن سدرين: قانون المصالحة الإداري ضرب مسار العدالة الإنتقالية"، 16 سبتمبر 2017 استرجعت بتاريخ 2018/02/16 على الموقع التالي:

<https://www.nessma.tv/article/>

- المركز الدولي للعدالة الإنتقالية يدعو مرة أخرى لسحب مشروع قانون "المصالحة الاقتصادية" المعيب، 2017/05/11، استرجعت بتاريخ 2018/02/15 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/ar/news/ictj-calls-withdrawal-economic-reconciliation-law-tunisia>

- "تونس: الأمل في تحقيق العدالة على انتهاكات الماضي، يجب أن تكون الدوائر المتخصصة مستقلة وعادلة"، 22 ماي 2014 استرجعت بتاريخ 2018/02/10 على الموقع التالي:

<https://www.hrw.org/ar/news/2014/05/22/253821>

- أمنة غلالي، "قانون المصالحة الإدارية خطر على مستقبل الديمقراطية التونسية"، 2017/09/21 ، استرجعت بتاريخ 2018/02/17 على الموقع التالي:

<https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/21/309269>

- Genevieve Jacques, « *Beyond Impunity, An Ecumenical Approach to Justice and Reconciliation, conseil ecoménique des Eglises* ». Genève 2000.
- Louis Joinet, « *Lutter contre l'impunité, dix questions pour comprendre et pour agir* » , Paris, La découverte, 2002.P:9.

ماهية البيئة وقضاياها في الوطن العربي

The nature of the environment and its issues in the Arab world

ملخص:

لقد تزايد الاهتمام بمشكلة البيئة عالميا واقليميا ومحليا نظرا للمخاطر والتهديدات التي تحملها لمستقبل الارض وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وقد استحوذت على اهتمام الباحثين في مختلف العلوم والتخصصات. وتختلف المشكلات البيئية والتحديات التي تواجه المدن العربية وكذلك جهود حماية البيئة من دولة إلى أخرى وذلك استناد إلى ظروفها الطبيعية وحجم وتنوع الموارد المتاحة وكثافة السكان وتنوع التنمية الاقتصادية ونظمها الاجتماعية، لكنها تجتمع في نقاط معينة لذا عالجنا في هذه الدراسة مختلف العوامل المحركة التي تؤثر في تدهور البيئة، وكنموذج التهديدات البيئية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التهديدات، الأمن البيئي، التحديات البيئية.

Résumé:

L'environnement mondial, régional et local s'intéresse de plus en plus aux risques et menaces qu'il présente pour l'avenir de la Terre, de la santé humaine et d'autres organismes vivants, suscitant l'intérêt des chercheurs de diverses disciplines et disciplines.

Les différents problèmes environnementaux et les défis rencontrés par les villes arabes ainsi que la protection de l'environnement de l'Etat aux efforts de l'Etat si en fonction des conditions naturelles et la taille et la diversité des ressources disponibles et de la densité de la population et la diversité du développement économique et les systèmes sociaux, mais ils se rencontrent à certains points, donc nous avons abordé dans cette étude, les différents facteurs déterminants qui affectent la détérioration Environnement et modèle des menaces environnementales en Algérie.

مقدمة:

تعد البيئة المحيط الحيوي الذي تعيش الكائنات الحية بما في ذلك الإنسان، ولقد ارتبطت حياته منذ ان وجد بالبيئة التي يعيش فيها، من خلال علاقة أخذ وعطاء، غير أن الوضع تغير بفعل التطورات الحاصلة في العالم، خاصة مع دخول البشرية عصر التقدم العلمي والتكنولوجي، فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية أو الحفاظ عليها واتسعت مشاكلها وقضاياها، فأصبح الاهتمام بحماية البيئة من ضمن أولويات الدول والهيئات والمنظمات الدولية.

حيث يعتبر الحفاظ على البيئة ومقوماتها أحد المرتكزات الرئيسية لتحقيق الأمن البيئي والمجتمعي، كونها قضية مصيرية ترتبط بحاضر الإنسان ومستقبله.

وتواجه المنطقة العربية تحديا العديد من المخاطر البيئية مما جعلها تنتهج سياسات عامة لحماية البيئة فقامت برسم خطوطها العريضة بناء على ما صادقت عليه في المواثيق والقوانين الدولية الخاصة بالحفاظ على البيئة وكذا النصوص التنظيمية والتشريعية المحلية التي وضعتها بهدف ضمان حياة الإنسان في بيئة سليمة.

الإشكالية:

أصبحت البيئة ومشكلاتها من أهم القضايا المعاصرة التي تحظى باهتمام كبير على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، نظرا لتفاقم قضاياها ومخاطرها، حيث تعتبر هذه الأخيرة مهدد للإنسان وصحته وأمنه، وفي كل الأحوال فالإنسان هو المتسبب والمتضرر من أثر التحديات والتهديدات التي تواجهها البيئة، وهو الساعي الأول للحد منها، وعليه فإن إشكالية هذه الورقة البحثية ستكون كالاتي:

ماذا نقصد بمصطلح البيئة؟ وفيما تتمثل اهم المشكلات البيئية التي يعاني منها الوطن العربي؟

الهدف من الدراسة:

ان الهدف الذي نسعى لتحقيقه من خلال معالجة هذا الموضوع هو تحليل قضية عالمية فرضتها التطورات الحاصلة على المستوى الدولي المتمثلة في إشكالية البيئة، وتقديم رؤية علمية أكاديمية لبناء بيئة آمنة ونظيفة من خلال الحث على تفعيل دور كل الفواعل السياسية والاجتماعية في الدولة والمجتمع الدولي.

الدراسات السابقة:

✓ بوسكار ربيعة، أطروحة دكتوراه تحت عنوان مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة مقدمة لجامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أهم المشاكل البيئية في الجزائر، وابرز أهم الآليات الكفيلة بالحفاظ على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل الاهتمام العالمي المتنامي بقضايا البيئة وأثر ذلك على جميع الدول وعلى اقتصادها.

✓ فراح رشيد، أطروحة دكتوراه غير منشورة تحت عنوان: سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى

تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التخطيط جامعة الجزائر، 2010، وكان هدف الدراسة هو الاجابة على السؤال الرئيسي المتمثل في ماهي السياسة التي اتبعتها الجزائر لتنمية مواردها المائية وادارتها بكفاءة، والى أي مدى وصلت الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية في بلادنا مقارنة بدول العالم.

✓ مداخلة فرجية محمد هشام بعنوان: ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، المقدمة في الملتقى الدولي حول: الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، المنعقد يومي 14 و15 ديسمبر 2014 بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 8ماي 1945 قالمة، والذي من ضمن أهدافه تقديم الطرق التحليلية التي تقود إلى التعرف الحالي لوضعية المياه في الجزائر وانعكاساتها الاقتصادية وآفاق البحث عن المياه في المستقبل.

تقسيم الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الجوهرية للبحث فإننا ارتأينا معالجة موضوعنا من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة والمصطلحات ذات الصلة

المحور الثاني: المشكلات والتحديات البيئية في الوطن العربي

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة والمصطلحات ذات الصلة

من المفيد قبل الدخول في بحث وتحليل أثر القضايا والمشكلات البيئية على الافراد والمجتمع وما تمثله من تحديات للدول، وعلاقة الأمن البيئي بمستقبل الأجيال الحاضرة واللاحقة، يتطلب ان نحدد مفهوم البيئة وبعض المصطلحات المرتبطة بها ومن أهمها الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

1) تعريف البيئة والأمن البيئي:

إن الحديث عن البيئة يدخل في إطار الحياة والمعيشة والطبيعة، وقد يعكس هذا المصطلح تطورات مختلفة مما يطرح مسألة التعريف بالبيئة من عدة الجوانب

أ. التعريف اللغوي للبيئة:

بالرجوع إلى معاجم اللغة العربية وقواميسها نجد أنها تتفق على أن كلمة البيئة مشتقة من فعل "بأ" فيقال تبوأ الرجل منزلاً أي نزل فيه، ويقال « فلان تبوأ منزلاً في قومه بمعنى احتل مكانة عندهم، فقد تعبر عن المكان أو المنزل الذي يعيش فيه الكائن الحي، وقد تعبر عن الحالة التي عليها ذلك الكائن. أما عن مفهوم كلمة البيئة في اللغة الفرنسية "environnement" فهي تعني مجموعة العناصر الطبيعية والاصطناعية الحيوية وغير الحيوية التي تشكل إطار حياة الفرد.

وقد يرتبط مفهوم البيئة بعلم البيئة "écologie" والذي هو مصطلح إغريقي مركب من كلمتين "oikos" بمعنى منزل وكلمة "logos" بمعنى علم، فهو إذن العلم الذي يهتم بدراسة الكائنات الحية وما تتأثر به من العوامل الحية والبيولوجية، وغير الحية الكيميائية والفيزيائية، وأول من وضع ويثيين مما سبق أن المعنى اللغوي لكلمة "بيئة" ينصرف إلى المكان أو الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي بوجه عام، كما ينصرف إلى الحال أو الظروف التي تحيط بذلك المكان، والتي تؤثر على حياة ذلك الكائن ونموه وتكاثره.

ب. التعريف الاصطلاحي للبيئة:

تضم البيئة عنصرين أساسيين الأول هو العناصر الطبيعية المتمثلة في الأرض والماء والهواء والحيوان والنبات، والعنصر الثاني ناتج عن النشاط الإنساني، وتتغير عناصر البيئة بشكل متجدد خاصة تلك التي يصنعها الإنسان، كما أن المجتمعات فيما بينها تضيف لبيئتها العناصر المستحدثة الخاصة بها.

ويرى البعض أن البيئة هي: "مجموعة الظروف والعوامل الفيزيائية العضوية وغير العضوية التي تساعد الإنسان والكائنات الأخرى على البقاء والدوام".¹

تعريف الموسوعة السياسية: " البيئة في علم الأحياء هي مجموعة العوامل البيولوجية والكيمائية والطبيعية المحيطة بمساحة معينة يغطيها كائن حي، اما في العصر الحديث تحوت كلمة البيئة الى مصطلح ذي مدلول سياسي بفضل توسع المدن وكثافة السكان وانتشار التلوث وبروز تيار قوي في المجتمع للحفاظ على جمال الطبيعة كالغابات والكائنات الحية التي يهددها الإهمال والتوسع العمراني غير المخطط بدقة وانتشار الغاز الطبيعي وفساد مياه الأنهار..."²

أما في تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقد في استوكهلم سنة 1972 فإن: "البيئة هي مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم "

وبالرجوع إلى القانون الجزائري فإن المشرع في تشريع البيئة الصادر تحت رقم 03-10، يحدد بعض المصطلحات والمفاهيم ومنها البيئة والتلوث، تلوث المياه، التلوث الجوي...، حيث تنص المادة الرابعة منه على ما يلي: " تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنباتات والحيوانات بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".³

ج. تعريف الامن البيئي:

يجمع الأمن البيئي "Security Environnemental" بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة ، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة ، من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، و بالتالي نقف هنا عند نقطة مهمة و التي تتمثل في وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة والمجتمع بمعنى آخر وجود علاقة سببية بين الامن البيئي والأمن الإنساني.

وحسب نيلز بيتر غليديتش Gleditsch Peter Nils من معهد الدولي بحوث السلام في أوسلو فإن الأمن البيئي هو " التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد "

¹ عبد الرحمان بوفلجة، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية ودور التأمين، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص ص.10، 11.

² عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994)، ص.630.

³ عبد الرحمان بوفلجة، المرجع سابق، ص ص.18، 19.

والأمن البيئي حسب إليزابيث شالسكي Chalecki .L Elizabeth "يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية ، و المخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة" و لقد ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات و الصراعات ¹.

2) تعريف التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة:

أ. تعريف التنمية المستدامة:

هي التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الاضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل². وعلى الرغم من أن هذا المفهوم قد أصبح عملة رائجة في نهاية القرن العشرين، إلا أنه لا يوجد اتفاق واسع النطاق حول كيفية تطبيقه عملياً.

ويشير المدافعون عن التنمية المستدامة إلى ضرورة إدماج ثلاث أولويات في أي برنامج للتنمية وهي:

- الحفاظ على الآليات البيئية؛
- الاستخدام المستدام للموارد؛
- الحفاظ على التنوع الحيوي.

إحدى نقاط القوة في فكرة الاستدامة هي أنها تجمع الهموم البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الناحية التطبيقية، قد تتفق الأغلبية على عدد من المبادئ الأساسية المشتركة من أجل تنمية مستدامة، هي:

- استمرار الدعم للحياة الإنسانية؛
- استمرار المحافظة على نوعية البيئة والمخزون طويل المدى للموارد الحية؛
- حق الأجيال المقبلة بالموارد التي تحمل قيمة مساوية لتلك التي تستخدم اليوم³.

ب. علاقة البيئة بالتنمية المستدامة:

من خلال ما سبق من التعريفات يلاحظ أنها تلتقي جميعها عند نقطة واحدة وهي التسليم بأن البيئة تتكون من عنصرين رئيسيين يتفاعلان معا ويؤثر كل منهما في الآخر، الأول يشمل العناصر

¹ أمينة دير ، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا دراسة حالة -دول القرن الافريقي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص 26،25.

² محمد علي الأنباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً، ص1.

³ مارتن غريفيش وتيري اوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص.147.

الطبيعية، والثاني يشمل كل ما أوجده الإنسان في تعامله مع المكونات الطبيعية للبيئة، وهذا كله لابد أن يكون في إطار التوفيق بين التنمية الاقتصادية والبيئة دون إحداث خلل فيها، كل هذا يقضي منا توضيح العلاقة الموجودة بين البيئة وبين مفهوم التنمية المستدامة.

إن التدهور الذي لحق بالبيئة كان بسبب النهضة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، حيث بدأت الدول الصناعية في توجيه تنميتها نحو الاستغلال غير الرشيد لمواردها الطبيعية، من تربة وماء وهواء ومعادن ومصادر الطاقة، وهي كلها مصادر مسخرة للإنسان لتكفل له مقومات الحياة.¹

ومصطلح التنمية المستدامة أول ما طرح كان سنة 1974 عقب مؤتمر ستوكهولم ثم شاع استخدامه كما ورد في صياغة تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية التي ترأسها السيدة رئيسة وزراء النرويج والتي أصدرت تقريرها بعنوان " مستقبلنا المشترك Groharlem Brundtland " أو ما يعرف بتقرير بروتتلاند، أين عرفت التنمية المستدامة بأنها تعني توفير احتياجات الأجيال الراهنة دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها، و ربطت قمة ريودي جانيرو بين حماية البيئة والتنمية المستدامة إذ أن حماية البيئة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية أمور لابد منها.

ولتجسيد فكرة التنمية المستدامة فقد أسفر مؤتمر قمة الأرض على إبرام اتفاقيتين أساسيتين وهما اتفاقية التغيرات المناخية والتي تهدف إلى التقليل من الغازات المنبعثة في الهواء، واتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والفصائل الحيوانية والنباتية .

كما أشار أيضا إلى نفس الفكرة مؤتمر إعلان نيروبي الذي أشار إلى أن القانون الدولي البيئي هدفه الأساسي هو تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية وإدماج حماية البيئة في إطار التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية في الاشتراك العام في اتخاذ القرار والتقييم البيئي العام.²

¹ عبد الرحمان بوفلجة، المرجع سابق، ص 23.

² عبد الرحمان بوفلجة، المرجع سابق، ص 24، 25.

المحور الثاني: المشكلات والتحديات البيئية في الوطن العربي

1) المشكلات البيئية

إن المشكلات التي سنأتي على ذكرها تعد مصدرا أساسيا لبقية التحديات والأزمات التي تعاني منها البيئة عموما وهي نتاج لها ولأهميتها يمكن بيانها وعرضها على النحو التالي:

أ. النفايات الصلبة:

والمتمثلة في بقايا المواد البلاستيكية من ورق ومعادن، علب مشروبات، بقايا بطاريات، سيارات غير صالحة... الخ، والذي أصبح موضوع التخلص منها بمعالجتها وإعادة تدويرها والاستفادة منها من الموضوعات المهمة لدى الجهات البيئية والاقتصادية على المستوى العالمي، إذ يشكل تزايد كميات النفايات أعباء ثقيلة على الصحة والبيئة، ويساهم سكان المدن المتقدمة في توليد معظم النفايات الصلبة مما يزيد من حجم العبء البيئي على سكان العالم.

ولقد اخدت الدول المتقدمة برفع الوعي البيئي لمواطنيها لأجل فرز النفايات من مصادرها وتسهيل الإفادة منها بوصفها مواد خام ذات تكاليف متدنية.

فالنفايات في عالم اليوم تعد ثروة في الدول المتقدمة ومصدر ازعاج وقلق للدول النامية والفقيرة.¹

ب. الاحتباس الحراري:

ظاهرة مناخية تتمثل بارتفاع حرارة الأرض وانحباسها نتيجة للتغيرات التي حدثت ومازالت تحدث للغلاف الجوي، بسبب تأثيرات تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى مثل الميثان والاوزون في الطبقات السفلى من الغلاف الغازي.

هذه الغازات تسبب احتباس الأشعة تحت الحمراء مسببة ارتفاع درجات الحرارة نتيجة لتركيز مفعول الغازات (الدفينة) الناتجة من التلوث.

ج. التصحر:

يعرف التصحر بحسب اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر (1994) بأنه: " تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة، نتيجة لعوامل مختلفة منها ما يعود للتغيرات المناخية وأخرى جراء نشاطات الانسان"، ويمثل زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء وفقدان الغطاء النباتي.

ولقد غيرت هذه الظاهرة عالميا (70%) من الأراضي اليابسة وبلغت 3.6 مليون هكتار وتزداد في دول الجنوب مهددة الامن الغذائي.

¹ كمال محمد صديق امين، فهيمة كريم رزيج، "تضايا الامن البيئي -تحديات الواقع وأفاق المستقبل-"، مجلة الآداب، ملحق العدد 118، 2016، ص.157.

د. استنزاف موارد البيئة:

ويتم بواسطة التقليل من قيمة الموارد مما يعرقل عملية أدائه لدوره في شبكة الحياة وتأثير ذلك في التوازن البيئي، وتنتج عنه اخطار بيئية غير مباشرة، لان استنزاف أي مورد طبيعي قد يقود الى استنزاف بقية الموارد الأخرى مما يوسع من نطاق المشكلة وتقسّم الموارد المعرضة الى الاستنزاف الى:

- الموارد الدائمة (Permanent Ressources): كالهواء والماء والطاقة الشمسية.
- الموارد المتجددة (Reniable Ressources): مثل الكائنات الحية وعناصر التربة المختلفة.
- الموارد غير المتجددة (Unreniable Ressources): ذات المخزون المحدود والقابل للنفاذ (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم والمعادن).

ان استنزاف الموارد الطبيعية بالشكل الذي يهدد بقائها يخلق حالة عدم استقرار مستقبلي بشأنها فضلا عن ان التسارع الآلي لاستغلالها يقف عائقا امام تمتع الأجيال الحالية ببيئة آمنة وصحية.

هـ. التلوث:

يحدث التلوث بصوره المتعددة نتيجة للنشاطات الإنسانية التي تؤدي لزيادة او أضاف مواد او طاقة جديدة الى البيئة، وتعمل هذه المواد على تعريض حياة الانسان وصحته ورفاهيته الى الخطر بصورة مباشرة او غير مباشرة، وينتج عن التلوث مشكلات فرعية عديدة منها: ارتفاع حرارة الأرض، تآكل طبقة الأوزون، الامطار الحمضية، زيادة البكتيريا وتفشي الامراض.¹

(2) التحديات البيئية:

تتطوي فكرة التحديات البيئية على أساس وجود تهديدات أو أخطار ترمي إلى إعاقة جهود الاستدامة البيئية، علماً أن تلك الإعاقة تسهم في تأشير تلك التحديات التي تمارس تأثيرات سلبية في مناخ العمل الإنساني انطلاقاً من أن الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به وقد تتأرجح عملية التفاعل بين الأثر والتأثير، فالبيئة تترك أثارها ومجرياتهما على الأمن الإنساني، وكذلك الحال للأفراد فهم يمثلون عنصر الحركة، إذ أن الكثير من المشاريع إذا لم تراعي العوامل البيئية أثناء التخطيط والتنفيذ فإنها معرضة للفشل، وهذا يؤشر لنا ضرورة الاهتمام المتزايد بموضوع البيئة وقضاياها وسياساتها وقد أتخذ هذا الاهتمام اتجاهاتك ومناحي عدة فتحول من النطاق المحلي الى النطاق العالمي، أي أن مواضيع

¹ كمال محمد صديق امين، فهيمة كريم رزيح، مرجع سابق، ص ص. 158-160.

البيئة لم تعد حكرًا على اهتمام الدوائر العلمية بل تجلى الاهتمام فيها على مستوى جماعات الضغط في الدول الصناعية.

وقد أخذت الأبحاث والدراسات مدى واسع في هذا المجال إلا أن التحديات التي تواجهها البيئة هي أكبر من أن توصف واطمخ مما نتوقع إلى حد يستلزم الإقرار باعتماد تدابير شرعية يتم توظيفها بشكل سليم للحفاظ على البيئة من أية خروقات ، لأن البيئة لم تكن يوماً ما لسيادة فئة أو منظمة أو دولة دون أخرى وإنما هي ملك للجميع ، لذا أصبحت عمليات الالتزام البيئي ومنع التلوث وتقليل النفايات ووضع معايير لكيفية التعامل مع الموارد المتاحة مقترنا بأعداد أنظمة لإدارة البيئة مسألة جدا حساسة فضلا عن كونها احد عناصر المراجعة البيئية عليه سنعمد الى مناقشة جانبها من التحديات وذلك من خلال عرضها على النحو الآتي:

أ. سوء استخدام الموارد:

الموارد يغض النظر عن نوعها ومصدرها فإنها هبة لله للبشرية، الأمر الذي يستلزم الحفاظ عليها واستخدامها استخداما يهيأ للبشرية الاستفادة منها بشكل سليم، إذ إن غياب التوظيف الأفضل لتلك الموارد قد يقود الإدارات وحتى الحكومات إلى نتائج وخيمة ومآخذ لا حصر لها، علما أن كل مورد له طريقة خاصة لاستغلاله وضرورة خاصة لاحتوائه، مما يفسر ويكشف لنا بعض أوجه التعدد والتنامي والاستثمار في الموارد ويلزم ذلك ضرورة الحد منه من خلال مواجهة التهديدات والأخطار المحيطة به لذا فالأمر يكون مقترنا بضرورة مراعاة بعض الضوابط التي تجلي حقيقة الاستخدام وتكشف عن مضامينه على النحو الأفضل.¹

ب. غياب الوعي البيئي:

تتجسد حالة الوعي البيئي من خلال امتلاك ثوابت معلوماتية عن البيئة، كونه الفرد على تماس مباشر مع البيئية التي يعمل فيها، فالفرد يكون الضابط والمحكم لهذا المعطيات عند امتلاكه الوعي وبما يمكنه من محاورة البيئة وبيان مدياتها وتأثيراتها والاكتر رسم الحدود الناطقة لها باسم التحديات، الأمر الذي يقودنا إلى القول بضرورة اعتماد الوقاية والاستعداد لمواجهةها وهذا يستوجب حماية الفضاءات وحفظ الاجناس

¹ نوال يونيس محمد، سلطان أحمد خليف، "الأمن الإنساني والتحديات البيئية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 10، 2008، ص 24-26.

وصيانة التوازن الحياتي الذي تشارك فيه هذه الاجناس في صنع وحماية المصادر الطبيعية والصناعية ضد كل اسباب واشكال التلوث كونها من المسائل الخاصة بالمصلحة العامة.

ج. تدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة:

كون البيئة مفهوم عام واطار شامل يستوعب كل مجالات الحياة الانسانية، لذا تتجلى حالة التنوع ، وقد تتعكس هذه على قدرات وامكانيات الايفاء بها ، اذ يستلزم هذا اقرار حقوق اداء الواجبات، وعملية اداء الواجبات تعكس صورة من صور الاداء البيئي الذي يجب ان يكون بمستوى الاداء الظافر ، لذا يجب ان تتصدر عمليات اقرار المسؤوليات موضع اهتمام كافة التشريعات وعلى نحو يفصح عن ضرورة تبني سياسة وقائية وعقابية رادعة لكل من يتجاوز على الحدود البيئية، تدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة يعني تجاهل القيود والقواعد الرسمية التي تسهم في الحد من التجاوزات والاختراقات البيئية وبذات الحال تفصح عن امكانية حماية البيئة وقد وردت ضوابط كثيرة بهذا الشأن منها ما تمثل في الاتفاقيات الدولية والاقليمية ، و ما تجلى في التشريعات وصولا الى انعقاد المؤتمرات الدولية .

د. تدني المستلزمات المطلوبة للإحاطة بالمستجدات البيئية:

لا تكفي عقد الاتفاقيات الدولية والاقليمية للحد من مواجهة التحديات البيئية ولا حتى المؤتمرات وإقرار التوصيات وانما يستوجب الحال وضع الاليات الواقعية البعيدة عن التخمين والعشوائية في ظل هذا الإطار اذ ان البيئة تتسم بالحركة والتغيير وصولا الى الاضطراب والاخير يمثل مؤشرا لصعوبة المجابهة ومرد هذه الصعوبة يكمن في تنوع المستجدات البيئية، التي طرحت كاستجابة لتلبية الحاجات الانسانية إلا أن الذي حصل هو تدني مستوى مسايرة المستجدات البيئية للحاجات الانسانية الى الحد الذي جعل منها عبئا يتعذر تقبله والاكثُر من هذا تهديدا بل خطرا دائما ، لذا يتجلى الدور الانساني القادر على التفاعل مع تلك المستجدات وذلك كون الحقبة التي نعيشها تشهد تقدما مطرد يستلزم الاحاطة بتلك المستجدات ضمنا لفهم السلوك الانساني القادر على استيعابها ومن ثم تحليل مكوناتها، وهذا يفصح عن تأثير النشاطات البشرية في الانشطة البيئية انطلاقا من ان ممارسة تلك النشاطات قد يؤدي الى التلوث البيئي بعض النظر عن مصادر هذا التلوث سواء ما تعلق الامر بالعمليات الالية¹.

وعليه نستخلص ان التحديات المشار لها اعلاه جاءت على سبيل المثال لا الحصر لأن التحديات متنوعة وممتدة امتداد الحياة الإنسانية.

¹ نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، المرجع السابق، ص ص.26،27.

3) التحديات البيئية للوطن العربي:

لا توجد منطقة في العالم في مأمن من التحديات البيئية، لكن تلك التي تواجه الوطن العربي هي تحديات ذات طبيعة شديدة، فرغم أن المنطقة العربية غنية ببعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، لكنها تواجه عجزاً خطيراً في موارد أخرى كالماء والأرض الزراعية اللازمة لدعم متطلبات النمو.

إن تقييم الظروف البيئية في المنطقة العربية وتأثيراتها يتطلب تفهماً جيداً لمحركات تدهور البيئة. وقد كان للصراعات في المنطقة (حروب، احتلال، نزاع أهلية) آثار ضخمة في البيئة.

على سبيل المثال، أدت عمليات القصف الإسرائيلي لمرفق لتخزين المواد البتروكيميائية في حرب تموز/يوليو عام ٢٠٠٦ في لبنان إلى تسرب نفطي ضخم في البحر المتوسط، وأدى استخدام القنابل العنقودية إلى جعل الكثير من الغابات والمراعي في الجنوب غير آمنة، كما أن التجفيف المتعمد للمستنقعات الجنوبية في العراق من قبل نظام صدام حسين أثناء مطاردته للمتمردين بعد حرب الخليج الأولى أحدث دماراً هائلاً لحق بالنظام البيئي، ناهيك باستخدام اليورانيوم من قبل القوات الأمريكية في الحرب نفسها الذي أدى إلى تلوث إشعاعي.¹

والجزائر على غرار الدول العربية الأخرى تعاني من تهديدات تؤثر على البيئة يمكن اجمالها فيما يلي:

- **نضوب الموارد الطاقوية:** حيث تشغل الطاقات المتجددة (المائية، الريحية، الشمسية، الكتلة الاحيائية...) نسبة ضعيفة جداً من الإنتاج الطاقوي.
- **هشاشة التربة والأنظمة البيئية:** تعتبر ثلاثة أرباع تربة الفضاء الشمالي تربة شبه جافة وغير قادرة على إعادة خصوبتها، الأمر الذي يؤدي الى تشعب وافقار المناطق المخصصة للفلاحة في الشمال، وتنقل نشاط الفلاحة نحو مناطق الهضاب العليا والجنوب الأقل ملاءمة للفلاحة.
- **ندرة المورد المائي وديمومته:** تعاني الجزائر من ندرة المياه حيث يقل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الموارد المائية عن 500 ملم مكعب في الجزائر.
- **التغيرات المناخية:** تشير التوقعات الى إمكانية مساهمة تغير المناخ في ارتفاع درجات الحرارة بالإضافة لزيادة معدلات الجفاف في منطقة شمال إفريقيا بحلول نهاية هذا القرن، وبصورة عامة تشير التوقعات بالنسبة لمنطقة المغرب العربي سوف يساهم تغير المناخ في تغيير موقع هبوب الرياح الغربية مما سيساهم بدوره في خفض المتوسط السنوي لهطول الأمطار بنسبة % 12 بحلول عام 2030 إضافة لذلك فسوف يساهم كلا هذين الاتجاهين في زيادة وتيرة وشدة الظروف

¹ مي جردى وآخرون، "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة"، المستقبل العربي، ص ص. 54-57.

المناخية المتطرفة، وخصوصا على صعيد حالات الجفاف الحاد، كما تشير النماذج أيضا الى احتمالية ارتفاع منسوب مياه البحار.¹

ندرة الموارد المائية في الجزائر:

الجزائر هي جزء من العالم ومن قارة إفريقيا وتنتمي الى دول حوض البحر الابيض المتوسط والى الوطن العربي كذلك وبالتالي تشملها الكثير من خصائص هذه المناطق وتشارك معها في الكثير من التحديات والتي من بينها مشكلة ندرة الموارد المائية الناجمة عن استنزافها.

يحدث الإسراف في استخدام الموارد المائية عندما يتم استعمالها بشكل مكثف وغير عقلاني وبكميات تفوق حاجة الإنسان منها في قضاء الحاجات المختلفة، وهذا سواء في أوقات الوفرة أم في أوقات الأزمة، كما يعد إسراف وهدر للموارد المائية تعريضها الى التلوث مما يؤثر على نوعية هذا المورد الحيوي ويخرج كميات مهمة منه من دائرة الاستعمال، ويمكن أيضا أن نعتبر ضياع كميات من الأمطار دون جمعها وتعبئتها أحد أوجه الهدر والإسراف خاصة وأن مياه الامطار هي المصدر الاول والرئيسي للمياه السطحية والجوفية.²

يترتب على الاوضاع المائية في الجزائر آثار اقتصادية كثيرة حيث يؤدي نقص هذا المورد الحيوي الى التأثير على الإنتاج الزراعي والحيواني وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ويؤثر في حالة تلوثها بتعميق مشكلة شح الموارد المائية ويخرج كميات هائلة من دائرة الاستعمال ويزيد من تكاليف الانفاق العام على المياه وهو ما يوضحه الشكل التالي بالنسبة لبلدان عربية مختارة ومن بينها الجزائر.³

إن زيادة الموارد المائية والبحث عن مصادر مائية جديدة لن يتأتى بزيادة مياه الأنهار والأمطار لأن هذه الموارد تعتمد على عوامل جغرافية عديدة لا يمكن التحكم فيها، لذا كان الاتجاه إلى تحلية مياه البحر يمثل حلا عمليا خاصة وأن الجزائر تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط وعلى طول الشريط الساحلي الذي يبلغ 1200 كلم.

كما أن العديد من الدول العربية لجأت إلى هذا الحل مثل السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا، وهي كلها دول تعاني من أزمة المياه.

¹ ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص ص. 183-185.

² ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص. 125.

³ المرجع نفسه، ص. 139.

ولقد صاغت الجزائر سياسة وطنية تمتد من 2006-2025 وترتكز هذه السياسة على أربعة مبادئ هي:

- الماء خير من الخيرات المادية.
- إدارة شؤون الماء يجب أن تتولاها مصلحة الموارد المائية في كل منطقة من البلاد.
- هذا الخير لا يجب إهداره ولا التفريط بجودته.
- لا بد من إقامة شورى مع المستعملين للماء في كل منطقة.¹

التوصيات:

اعتمادا على تحليلنا لوضعية البيئة والامن البيئي في الوطن العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص وضعنا مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ✓ ضرورة عمل دراسات علمية معمقة لتوضيح أسباب مكانة قضايا البيئة في مرحلة متأخرة من اهتمامات واولويات المواطن العربي.
- ✓ ان يكون للمواطن (حسب موقعه ودوره في المجتمع) دور حقيقي في تحقيق الامن البيئي واستدامة العناصر البيئية، لأنه عنصر فعال ومؤثر اما في سلامة البيئة أو تدمير مقوماتها والتجاوز على مواردها بشكل غير عقلاني.
- ✓ تفعيل العمل بالقوانين الخاصة بالمحافظة على البيئة وحماية مكوناتها داخل المؤسسات المعنية.
- ✓ التنسيق بين الأجهزة والوزارات والمؤسسات المختلفة المعنية بالامن البيئي.
- ✓ تشديد المراقبة والمتابعة من قبل الأجهزة الرقابية
- ✓ ان تعمل مؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها وأجهزتها على تبني أسس ومبادئ التنمية المستدامة.
- ✓ ضرورة إحاطة القيادات الإدارية بأهمية التهديدات البيئية والعمل على وضع نظام فاعل لإدارتها
- ✓ ومن ثم العمل على احتوائها.
- ✓ ترسيخ أسس الوعي البيئي من خلال النشرات واصدار التعليمات وصولا الى توجيه العقوبات عندما يقتضي الحال ويستوجب الامر.
- ✓ تفعيل المؤتمرات والملتقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة وتنفيذ توصياتها على ارض الواقع.

¹ نور الدين حاروش، "استراتيجية إدارة المياه في الجزائر"، دفاثر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012، ص.66.

✓ إشعار القيادات الإدارية بأهمية الربط بين مستويات تحقق الامن الانساني وبين خطورة التحديات البيئية.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه يمكننا التوصل الى نتيجة مفادها ان البيئة هي مصدر طبيعي وهي محيط الانسان الذي يتأثر ويؤثر فيه، فهو المستفيد والجاني في نفس الوقت، لذا فأى تحدي يواجه البيئة له علاقة بشكل من اشكال بالإنسان او على الأقل هو الوحيد القادر على مواجهته والحد منه.

وفي وقتنا الحالي هناك اهتمام متزايد بالمشاكل البيئية حيث أصبحت البيئة ومشكلاتها من أهم القضايا المعاصرة التي لها أبعاد محلية واقليمية وعالمية ويظهر ذلك من خلال المؤتمرات العالمية التي تدور حول الكثير من القضايا البيئية الراهنة، والمجهودات التي تبذل لإيجاد الحلول لها والتعاون لمواجهة آثار هذه المشاكل باستخدام مختلف الوسائل والأدوات لتحقيق ذلك.

وفي هذا الصدد فان الجزائر حاولت ولا تزال تحاول وضع قوانين وإجراءات للمحافظة على البيئة، ومعالجة المشكلات البيئية من خلال الآليات المعتمدة لبلوغ أهداف حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

أولاً: الكتب

مارتن غريفش و تيري اوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الامارات: مركز الخليج للأبحاث، 2002).

ثانياً: المجلات

1. جردى مي وآخرون، "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة"، المستقبل العربي.

2. حاروش نور الدين، "استراتيجية إدارة المياه في الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012.

3. كمال محمد صديق امين، فهيمة كريم رزيح، قضايا الامن البيئي -تحديات الواقع وآفاق المستقبل-، مجلة الآداب، ملحق العدد 118، 2016.

4. نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، "الأمن الإنساني والتحديات البيئية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 10، 2008.

ثالثاً: القواميس والموسوعات

الكياي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994).

رابعاً: المذكرات والأطروحات

1. بوسكار ربيعة، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.

2. بوفلجة عبد الرحمان، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية ودور التأمين، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

3. دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا دراسة حالة -دول القرن الافريقي-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

باللغة الأجنبية:

MONZANI Pierre, **LES CAHIERS DE LA SÉCURITÉ Environnement, changement climatique et sécurité**, Reproduction interdite, INHES 2007 .

مسارات التغيير: العلاقات الإثيوبية الأريتيرية

وانعكاسها على القرن الإفريقي

Paths of Change: Ethiopian-Eritrean Relations And its reflection on the African Horn

مصطفى دردق

باحث دكتوراه: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة

ملخص:

تتناول هذه الورقة مسارات التغيير السياسي المتسارع في إثيوبيا بعد استقالة رئيس الوزراء هिला مريام دسالين وصعود إدارة إثيوبيا جديدة بقيادة آبي أحمد من قومية الأورومو والذي بدأ بالتغيرات الداخلية بالمصالحة مع القوميات المهمشة سياسيا واقتصاديا، وأيضاً تتناول الورقة العلاقات الإثيوبية الأريتيرية التي أخذت مساراً مغايراً بعد تسليم منطقة بادمي المتنازع عليها إلى أريتريا والإعلان المشترك للسلام والصداقة الذي أدى إلى تطبيع العلاقة بين إثيوبيا وأريتريا، ومن ثم تذهب الورقة إلى تطور بيئة التفاعلات الإقليمية والدولية في القرن الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: القرن الإفريقي- اثيوبيا - اريتريا - جيبوتي - الصومال- البحر الاحمر .

Abstract:

This paper examines the paths of accelerated political change in Ethiopia following the resignation of Prime Minister Haile Meriam Dassalin and the rise of a new Ethiopian administration led by Abi Ahmed of the Oromo Nation, which began with internal changes in reconciliation with marginalized nationalities politically and economically. The paper also deals with the Ethiopian-Eritrean relations, The disputed area of Badme to Eritrea and the joint declaration of peace and friendship which led to the normalization of relations between the two countries and then to the development of the environment of regional and international interactions in the African Horn .

مقدمة:

تمثل منطقة القرن الإفريقي¹ بعدا استراتيجيا مهما في إفريقيا والعالم بسبب موقعها الجغرافي الحيوي المسيطر على مدخل البحر الأحمر الجنوبي ومضيق باب المندب، وللمنطقة أهمية كبرى للأمن على المستوى الإفريقي والعربي والعالمي وهذه الدوائر متصلة ومتداخلة ومركز ثقلها هذه المنطقة الحيوية القرن الإفريقي، والبحر الأحمر هو الشريان الواصل بين أرجاء العالم يختصر الوقت والمسافات والكلفة المالية مما يجعله يتمتع بالعديد من المميزات الاستراتيجية وهو قناة الوصل بين البحار والمحيطات المفتوحة، وتزداد أهميته الاستراتيجية سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية أو الأمنية. وتحظى منطقة القرن الإفريقي دائما بأهمية خاصة في استراتيجيات مصالح القوى الإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها في القارة وإن اختلفت سبل وأدوات تحقيق أهدافها، وفقا لطبيعة متغيرات النظام العالمي، وتذخر منطقة القرن الإفريقي بالعديد من الأزمات والصراعات المزمنة والتي تعتبر جزء من قوس عدم الاستقرار، مثل النزاعات الحدودية بين دول المنطقة كالنزاع الإثيوبي - الأريتري، والنزاع الجيبوتي - الأريتري، والنزاع الصومالي - الإثيوبي، وأزمة حركة الشباب المجاهدين في الصومال ودول الجوار بالإضافة إلى الأزمات الداخلية وتصدير الهجرة غير الشرعية واللاجئين، إلى جانب عدة عوامل أخرى من أبرزها تمتع المنطقة بالعديد من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي، علاوة على الموقع الجغرافي المهم لبعض هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى تكريس "عسكرة" المنطقة من خلال تمركز عدد من القواعد العسكرية الأجنبية تم تدشينها في المنطقة لأهداف سياسية وعسكرية واقتصادية، ما أضفى على المنطقة أهمية جيواستراتيجية كبيرة⁽²⁾. كل ذلك أسهم في التدافع الإقليمي والدولي نحو القرن الإفريقي.

أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة للأهمية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للقرن الإفريقي نفسه وأهمية التفاعلات والحراك الدبلوماسي وتغير العلاقات في الفترة الآنية على أقل تقدير. وتهدف هذه الورقة إلى رصد التطورات والإطلاع على المستجدات والمتغيرات التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي، خاصة على مستوى

(1) يقصد بمنطقة القرن الإفريقي بالمفهوم التقليدي تلك المنطقة التي تضم الصومال، إثيوبيا، أريتريا، جيبوتي، لكن سرعان ما اتسع هذا المفهوم ليشمل السودان، كينيا وأوغندا، أخيرا جنوب السودان. وهناك بعض الأدبيات الأمريكية تتوسع في هذا المفهوم ليشمل اليمن وبعض دول الخليج العربي، وذلك نظرا لبعض الحسابات الأمنية، وفي إطار ما عرف بالقرن الإفريقي الكبير، في غالبية الأدبيات الإفريقية وهي الدول الأعضاء في "الإيجاد" وتحديدا ثمانية دول وهي إثيوبيا، أريتريا، السودان، الصومال، جيبوتي، كينيا، وأوغندا، جنوب السودان. هذه الورقة تأخذ المفهوم التقليدي لإثيوبيا وأريتريا وجيبوتي والصومال.

(2) احمد عسكر: السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد أبي أحمد - الاستمرارية والتغير، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16651.aspx>

العلاقات بين هذه الدول التي تتسم في العادة بعلاقات صراعية منذ عقود مضت، وبدأت تشهد مسارات تغيير ملحوظ منذ بداية هذا العام.

إشكالية الدراسة:

أدى تصاعد الصراعات في منطقة القرن الإفريقي إلى التحول لأحد أبرز الأقاليم حول العالم التي كانت ولا تزال أكثر ما يميزها نزاعاتها وصراعاتها ومعاناتها الإنسانية. لذا تأتي تساؤلات هذه الورقة عن:

- ما شكل التغيير في العلاقات الإثيوبية الأريتيرية؟

- كيفية انعكاس هذا التغيير على الأوضاع في القرن الإفريقي؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي التغيرات الراهنة في القرن الإفريقي تؤثر في التفاعلات السياسية والاقتصادية على مستوى الإقليم.

مناهج الدراسة:

اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصفي بمزيج من المنهج التاريخي لرصد بعض تطورات صراعات المنطقة محل الدراسة، ووصف شكل العلاقات بين دول هذا الإقليم والتحركات الدبلوماسية التي بدأت بمسارات وتفاعلات مغايرة منذ تغيير الإدارة الإثيوبية الجديدة.

وتبدأ هذه الورقة بالتغيير السياسي في إثيوبيا الذي بدأ واضحا في تغير العلاقات الإثيوبية الأريتيرية ثم تذهب الورقة إلى بنية التفاعلات الإقليمية والدولية في القرن الإفريقي التي كانت تأخذ شكل التفاعلات الصراعية وبدأت في تغير سلوك التفاعلات إلى تعاونية رغم التحديات الداخلية والجيوبوليتيكية.

التغيير السياسي في إثيوبيا:

منذ 1991 تحكمت إثيوبيا الجبهة الديمقراطية الثورية، التي تضم أربعة أحزاب، تمثل جماعات التيجراي والأمهرا والأورومو والجماعات الجنوبية، ويتمتع التيجراي بوضع متفوق داخل الائتلاف الحاكم، فقد نجح التيجراي في اختيار حليف من داخل الأورومو تمثل في المنظمة الديمقراطية لشعب أورومو الأقل شعبية مقارنة بجبهة تحرير أورومو الممثل الأبرز للجماعة والأكثر تشددا في مطالبه الانفصالية، ومنذ وفاة زيناوي المفاجئ عام 2012 فضل التيجراي السيطرة غير المباشرة على الأوضاع في إثيوبيا بتتصيب هايلى ماريام ديسالين المنتمي للجماعات الجنوبية رئيسا للوزراء، والذي رشحه زيناوي قبل وفاته لتجنيد جبهته الانشقاقات الداخلية⁽¹⁾. وفي خريف 2015 اشتعلت مدن إقليم أوروميا معقل جماعة أورومو كبري

(1) د. أحمد أمل: ما بعد ديسالين - حدود التغيير في إثيوبيا، الأهرام المسائي <http://massai.ahram.org.eg/NewsQ/50/254147.aspx>

الجماعات الإثيوبية بالمظاهرات التي جاءت في الظاهر احتجاجا علي خطة حكومية لتوسيع العاصمة أديس أبابا علي حساب الإقليم لكنها في الحقيقة كانت نتاج تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة ومن ثم وجدت الحكومة الإثيوبية نفسها مضطرة لفرض حالة الطوارئ في أكتوبر من العام 2016.

بدأت التغييرات الدراماتيكية المتسارعة على واقع الاحتجاجات التي تنادي بالإصلاح السياسي، وبدأت خطوات جادة من قبل دسالين بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ثم أتبعها بقرار إغلاق سجن "ماكالاوي" سيئ السمعة وتحويله إلى متحف⁽¹⁾ ثم استقال رئيس الوزراء الإثيوبي السابق هايلي مريام ديسالين فبراير 2018، وأعقب ذلك إعلان حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر. والتغير المفاجئ الآخر هو وصول آبي أحمد إلى مقاليد السلطة أبريل 2018، وفتح حوارات بناءة مع قوميات الأكثرية المهمشة سياسيا واقتصاديا (الأورومو)، وانتهج رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد منذ وصوله إلى السلطة سياسة تختلف عن سياسة أسلافه على الصعيدين الداخلي والخارجي وكذلك المحيط الإقليمي، فقام بأول زيارة له إلى الإدارة الصومالية في إثيوبيا لاحتواء الأزمة القائمة بين سكانها وسكان إدارة أوروميا المجاورة، كما بدأ تنفيذ الإصلاحات السياسية التي وعد بها فأفرج عن السجناء السياسيين ورفع حالة الطوارئ وأحدث تغييرات في المنظومة العسكرية الإثيوبية من خلال إقالة قيادة الجيش والمخابرات، بالإضافة إلى ذلك قام فور توليه مهام منصبه بزيارة جيبوتي وكينيا المجاورتين وأبرم معهما صفقات تجارية كبيرة كما تنازل لآريتريا فيما يتعلق بنزاعها الحدودي مع بلاده، وزار مصر لإزالة مخاوفها حول مشروع سد النهضة ومد يده إلى الدول العربية من خلال زيارته للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة⁽²⁾.

وهذا ما يعكس تغير السياسات الداخلية الإثيوبية في تعاطيها مع المسائل الداخلية والخارجية الحرجة ونقل أديس أبابا من خانة الصراعات إلى دولة تنشئ المصالحة مع الجوار، وذلك بهدف إعادة تموضعها على نحو جديد يمكنها من مواصلة نهوضها الاقتصادي ويجنبها فتح صراعات سياسية أو عسكرية تكون على حساب نموها الاقتصادي⁽³⁾.

(1) <https://www.noonpost.org/content/24741>

(2) <https://alsomal.net/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7/>

(3) الشافعي ابتدون: إثيوبيا المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180709121405202.html>

التغيير في العلاقات الإثيوبية الآريترية:

استقلت آريتريا عن إثيوبيا في عام 1991 وتم إعلانها دولة مستقلة إثر استفتاء 1993 وظلت إثيوبيا طرفا فاعلا ورقما مهما في معادلة أمن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، لكن استقلال آريتريا خلق واقعا جديدا أشد قسوة على إثيوبيا بتركها دولة حبيسة، فتحولت إلى دولة ذات مطامع دائمة في البحر الأحمر، واندلعت مجددا عام 1998، حرب دموية بين إثيوبيا وآريتريا إثر نزاع حدودي حول منطقة بادمي Badme التي انتهت نتيجة عقد اتفاق برعاية الجزائر عام 2000⁽¹⁾، والتي خلفت ما يقرب من 80 ألف قتيل من الجانبين، ثم أحيلت القضية إلى الأمم المتحدة التي شكلت لجنة كان قرارها أن منطقة بادمي المتنازع عليها تابعة للسيادة الآريترية، ويتوجب على إثيوبيا سحب قواتها منها وتسليمها لدولة آريتريا، لكن حكومة ميليس زيناوي في أديس أبابا ومن بعده حكومة ديسالين لم ينفذا قرار لجنة الأمم المتحدة واستمر الحال كما هو عليه، علاقات مقطوعة وقوات عسكرية متمركزة على الحدود المشتركة بين الجانبين⁽²⁾. ومع وصول الإدارة الإثيوبية الجديدة جاءت المفاجأة التاريخية من رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد الذي قرر تنفيذ قرار لجنة الأمم المتحدة، وسحب قواته وسلم المنطقة المتنازع عليها إلى دولة آريتريا وأدى ذلك إلى تطبيع العلاقات بين الدولتين، بعد الإعلان المشترك للسلام والصدقة الذي أعيدت بموجبه العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين 9 يوليو 2018 في العاصمة الآريترية أسمرة، هذا التطور يعتبر تحول نوعي مهم في مسار العلاقات بين البلدين، الذي بدأ يؤسس لعلاقات سلام بينهما.

وعلى ضوء مبادرة السلام بين إثيوبيا وآريتريا برزت المنافع الاقتصادية والسياسية المشتركة، خاصة على صعيد مستقبل التعاون الاقتصادي: يفتح بابا جديدا للتعاون، فميناء عصب الآريترى سيغذي الاقتصاد الإثيوبي، وستخرج إثيوبيا من الدولة الحبيسة في القرن الإفريقي إلى دولة تتمتع باستثمارات اقتصادية ضخمة في موانئ آريتريا الحيوية، كما أن أسمرة ستعيد تجارتها نحو إثيوبيا، إذ خسرت آريتريا مليارات الدولارات بسبب توقف تجارتها الحدودية مع إثيوبيا وبسبب توقف إثيوبيا عن استخدام ميناء عصب تكبدت آريتريا خسائر اقتصادية ضخمة⁽³⁾. من جانب آخر تعتبر مبادرة السلام فرصة نادرة لأسياس أفورقي الذي يحسن استغلالها لتحقيق عدة مآرب مثل التخلص من عبئ الحصار الدولي الذي فرض على آريتريا في عام 2009، وتحسين الحركة التجارية وإعادة ترميم علاقاته مع دول الجوار، وإنعاش الموانئ

(1) ريمون قتلة سيحة- مصادر تهديد الأمن العربي الإفريقي المشترك: دراسة خاصة بحوض البحر الأحمر منذ 1990- رسالة ماجستير 2016، معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة- ص 96 - 98.

(2) لواعركن بابكر إبراهيم نصار: الجديد في العلاقات الإثيوبية الآريترية، سودانيل. <http://www.sudanile.com/index.php/>

(3) الشافعي ابتدون: مرجع سابق

البحرية وتفعيل عضويته في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية مثل الـ"إيجاد" وغيرها وهو ما تبرع بإعلانه وزير خارجية إثيوبيا ورقيني قبيبو¹.

وفي نفس السياق رحبت القوى الدولية والإقليمية بمبادرة السلام وبالأخص دول الخليج، وجاءت زيارة ولي عهد الإمارات إلى إثيوبيا يونيو 2018 وإيداع مبلغ ثلاثة مليارات دولار في البنك الإثيوبي لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وهذه البادرة قد تنعكس على مستقبل تشغيل ميناء عصب عبر الشركات الإماراتية التي تديرها الحكومة الإثيوبية من جديد بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية مع آريتريا، هذه المصالحة تعكس مصالح دولية وإقليمية ترسم توازنات قوى جديدة في مواجهة تمدد إيران وتركيا في منطقة البحر الأحمر التي تشكل تحديات أساسية لأمن الخليج العربي وتجارة البترول وأمن بعض دول القرن الإفريقي. وجاءت اتفاقية "جدة" في منتصف سبتمبر التي تشير إلى طبيعة الدعم الذي يحظى به الجانب الخليجي بما يساعده في بناء قوة بحرية إثيوبية تكون كابحا للتمدد الإيراني البحري المقلق لدول الخليج، وهو التمدد الذي أسهم بشكل فعال في طبيعة الوجود الإيراني في اليمن، والدعم الإيراني لجماعة الحوثي الذي أصبح فاعل له تأثيره الإقليمي المُهدد للمصالح الخليجية.

وتأتي الاستجابة الإثيوبية لمعطيات الأمن الخليجي في البحر الأحمر لضمان استثمارات خليجية ومساعدات اقتصادية مؤثرة في بنية الاقتصاد الإثيوبي بما يضمن أرباحا وعوائد للطرفين الخليجي والإثيوبي، ومن جانب آخر فإن العوائد الاقتصادية المترتبة على استخدام الموانئ الآريتريّة لمصلحة إثيوبيا سينعكس على شرعية النظام الآريتري من جهة، ويبعد شبح الإمبراطورية العثمانية التي تقلق الآريتريين المسيحيين الذين يعدون تركيا مهددا رئيسيا لهم². وفي نفس السياق تلعب إثيوبيا دورا رئيسيا في المشروع الدولي والإقليمي، فإن التمدد البحري الإثيوبي بالبحر الأحمر في مواجهة إيران وتركيا بالتحالف مع دول الخليج وبضوء أخضر غربي عموما، يمثل المشروع الرئيس للإدارة الإثيوبية الجديدة استنادا إلى مشروع المصالحة الداخلية.

كل ذلك يعكس الاستراتيجية التي تتخذها الحكومة الجديدة في أديس أبابا حيال عدد من القضايا والملفات الإقليمية لبادر وملاحم الدور الإقليمي لإثيوبيا خلال المرحلة المقبلة، ويأتي ذلك في إطار ما أكده رئيس الوزراء الجديد، خلال خطاب تنصيبه في الثاني من أبريل 2018، بأن سياسته الخارجية ستكون منفتحة

¹ - <https://www.farajat.net/ar/2018/07/17/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%9F/>

(²) د. أماني الطويل: القرن الإفريقي التوجه نحو المصالحة وتحولات متوقعة - مجلة السياسة الدولية عدد 214 أكتوبر 2018 ص 188 - 191.

على الجميع، وستركز على المصالح المتبادلة، وإصلاح العلاقات المتوترة مع دول المنطقة، وخارجها من أجل تعزيز التعاون الإقليمي¹. وعلى الرغم من التحديات التي لا يمكن إنكارها، فإن السلام المفاجئ بين إثيوبيا وأريتريا تطور جيوسياسي إيجابي لشعبي الدولتين، وهذا التطور بدأ ينعكس بصورة مباشرة على إقليم القرن الإفريقي بأكمله وهي المنطقة التي كانت ولا تزال أكثر ما يميزها هو نزاعاتها وصراعاتها ومعاناتها الإنسانية.

بيئة التفاعلات الإقليمية والدولية في القرن الإفريقي:

لم تفت التغيرات في منطقة القرن الإفريقي عند المصالحة الإثيوبية الأريتيرية، ففي نهاية يوليو 2018 توجه الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو إلى أسمرة بعد قطيعة دامت 15 عاما والتي أثارت لغطا كبيرا، حيث انقسم الرأي العام الداخلي بين مؤيد ورافض لفكرة التصالح مع أسياس أفورقي باعتباره رجلا متقلبا لا يستقر له حال والسلام معه مستحيل، والجدير بالذكر تدهورت العلاقات الأريتيرية الصومالية بسبب اتهامات وجهتها الأخيرة لأسمرة بدعم حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة التي كانت تسعى لإسقاط الحكومة الصومالية، وبسبب هذه الاتهامات فرضت الأمم المتحدة عقوبات على أريتريا منذ 2009 وتشمل تجميد أصول ومنع مسؤولين سياسيين وعسكريين من السفر، إضافة إلى حظر على الأسلحة².

وللصومال أهمية خاصة للأمن الإقليمي، نظرا لكونها تمتلك أطول ساحل يطل على المحيط الهندي والخليج العربي ويتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب، الذي يتحكم في طريق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة، كما أن ممر لأي تحركات عسكرية قادمة من دول الغرب إلى منطقة الخليج، ويعاني الصومال حاليا أزمة شاملة تمس كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، فمنذ انهيار الدولة المركزية في الصومال أصبحت مسرحا للعديد من العمليات الإرهابية التي تشنها الجماعات المتطرفة التي من أبرزها حركة شباب المجاهدين³. وتأتي زيارة الرئيس الصومالي فرماجو لأريتريا ودعوته إلى رفع العقوبات عنها، التي شكلت صدمة وخيبة أمل لدى السلطات الجيبوتية التي اعتبرت الخطوة دعما لعدوها اللدود في وقت يضحى الجيبوتيون أنفسهم من أجل الدفاع عن أمن واستقرار الصومال، ولكن يرى

(1) أحمد عسكر: مرجع سابق

(2) محمد مصطفى جامع: قمة ثلاثية في أسمرة تعرف على إعادة تشكيل القرن الإفريقي . نون بوست- تاريخ التصفح 31 أكتوبر 2018
<https://www.noonpost.org/content/24741>

(3) د. شيماء محي الدين: دوافع وتداعيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي - مجلة السياسة الدولية عدد 214 أكتوبر 2018 ص 27.

مراقبون الموقف الجيبوتي الراض لن نتائج زيارة الرئيس الصومالي فرماجو لآريتريا لا يمثل سوى عتاب ورسالة إلى القيادات الصومالية تحذر منها الإسراع في مشاركة تحالفات إقليمية تكون على حساب جيبوتي أو تمس مصالحها القومية، وبالتالي لا يمكن أن تصل العلاقات بين البلدين حد القطيعة أو التوتر¹.

على جانب آخر توترت العلاقات بين جيبوتي وآريتريا في القرن الإفريقي بعد توغل القوات الآريتزية إلى رأس دميرة الجيبوتية أبريل 2008 الموقع الاستراتيجي الذي يشرف على مدخل البحر الأحمر في شمال عاصمة جيبوتي. وبالرغم من وجود قاعدتين أمريكية وفرنسية فإنهما لم تتدخلتا في النزاع، خاصة بعد أن حاولت آريتريا استقطاب الولايات المتحدة وعرضت عليها أن تكون الموانئ الآريتزية في خدمة مصالحها. وتدخل الاتحاد الإفريقي لتسوية النزاع لكنه لم ينجح في ذلك، كذلك أصدر مجلس الأمن قرارا بعودة القوات الآريتزية إلى أماكنها، لكن قبول هذا القرار أيضا بالرفض من جانب آريتريا². وتواجه البلدان مرتين في 1996 و1999 في إطار الخلاف حول هذه المنطقة. ووقعت جيبوتي وآريتريا في يونيو 2010 اتفاقا برعاية قطر لتسوية النزاع على الأراضي عبر التفاوض، وأرسل جنود قطريين إلى المناطق المتنازع عليها بانتظار اتفاق نهائي بين جيبوتي وأسمره، لكن على خلفية أزمة الخليج يونيو 2017 بعزل قطر إقليميا من جانب السعودية والإمارات، أعلنت الدوحة سحب جنودها من المنطقة الحدودية بين جيبوتي وآريتريا بعد سنوات من بدء الدوحة لعب دور الوسيط بين الدولتين، وتقيم آريتريا وجيبوتي علاقات جيدة مع السعودية والإمارات وانحازتا لموقفهما في الأزمة الخليجية³.

في سياق متصل، أعلنت الخارجية الإثيوبية، 9 ديسمبر 2018، قبول جيبوتي وساطة أديس أبابا لإعادة العلاقات مع آريتريا، وأعرب الرئيس الجيبوتي عن استعدادة للمصالحة مع آريتريا وتطبيع العلاقات معها. وأشار بيان الخارجية إلى الزيارة التاريخية التي قام بها عثمان صالح وزير خارجية آريتريا إلى العاصمة الجيبوتية، برفقة وزير خارجية إثيوبيا والصومال، واللقاء مع الرئيس الجيبوتي، ووزير خارجيته. وجاءت الزيارة عقب قمة ثلاثية جمعت رئيسي آريتريا والصومال، ورئيس الوزراء الإثيوبي، بالعاصمة الآريتزية أسمره، وتبنت القمة مبادرة لإنهاء التوترات في منطقة القرن الإفريقي وتعزيز التنمية والسلام بين دول

(1) محمود علي نور: مستقبل العلاقات بين الصومال وجيبوتي بعد زيارة الرئيس فرماجو لآريتريا، مركز مقديشو للبحوث والدراسات.

<http://mogadishucenter.com/2018/08/>

(2) لواء أ.ح سمير بدوي: تأثير الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي.. آريتريا نموذجا - مجلة السياسة الدولية عدد 212 أبريل 2018 ص 104.

<https://www.france24.com/ar/20170620-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%AC%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A-%D8%A5%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>

الإقليم¹. وتأتي الخطوة عقب تحولات وعودة في العلاقات بين البلدان الثلاثة، التي شهدت اضطرابات على مدار عقود.

وتأتي الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي نتيجة لموقعها الجغرافي والاستراتيجي حيث تطل على باب المندب ما يجعلها واحدة من أهم محطات الشحن في العالم، إذ يتعين على قوافل التجارة بين أوروبا وآسيا التي تمر عبر قناة السويس، استخدام طريق باب المندب، ويقدر حجم النفط الذي يمر عبر باب المندب يوميا بما يقرب من 3,8 مليون برميل، والأقرب جغرافيا إلى اليمن الذي أنهكته العمليات الحربية منذ العام 2015، وتعد جيبوتي نموذجا لتراحم عدد من القواعد العسكرية: أقدمها القاعدة الفرنسية وقاعدة ليمونيه الأمريكية والقاعدة العسكرية الصينية والقاعدة اليابانية²، وتقدم جيبوتي خدمات الموانئ لإثيوبيا وأدى اعتماد إثيوبيا على ميناء جيبوتي إلى تطور العلاقات الدبلوماسية والعسكرية بين البلدين التي اتخذت شكلا من التبعية في ضوء تطور الاقتصاد الإثيوبي عن نظيره في جيبوتي.

وفي سياق متصل، بات جنوب البحر الأحمر منطقة تحتضن قواعد عسكرية لقوى دولية وإقليمية مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وربما تنضم روسيا قريبا للقائمة، في حين رفضت جيبوتي طلبا إيرانيا بإقامة قاعدة عسكرية على أراضيها، بالرغم من وجود إيراني في عصب بدعوى حماية مصفاة النفط هناك، وقاعدة إسرائيلية في دهلك الآرتيرية والتي تجرى فيها عمليات تزويد الوقود للغواصات الإسرائيلية³. ورغم أهمية البحر الأحمر للعالم أجمع فإنه يقع في قلب قوس عدم الاستقرار الذي يضم الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة المحيط الهندي، وتتوعد التهديدات الأمنية المرتبطة بالبحر الأحمر خلال الفترة الأخيرة، حيث تصاعد حجم التهديدات العسكرية في منطقة باب المندب بالعمليات الحربية على اليمن، بالرغم من ذلك ليس التنافس العسكري وحدة في هذه المنطقة الذي يخلق ساحة للصراع لكن ستكون هناك صور أخرى كالردع بالوجود لضمان عدم انفراد أي قوة دولية أو إقليمية بهذه المنطقة.

¹ <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%B3-%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D8%AC%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%AA-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7/1248462>

(²) د. حمدي عبد الرحمن: سياق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر - مجلة السياسة الدولية عدد 211 يناير 2018 ص 123.

(³) د. هاشم العوادي: ملامح التغير في خريطة القرن الإفريقي، كتابات. <https://kitabab.com/2018/11/04/>

التغير في العلاقات الإثيوبية الصومالية:

تدهورت العلاقات الإثيوبية الصومالية بشكل خاص منذ تنامي نفوذ المحاكم الإسلامية في الصومال خلال 2006، إذ كان الإسلاميون يسيطرون على مقديشيو، ويوسعون نفوذهم في الصومال، ويعلنون الجهاد على إثيوبيا لدعمها الحكومة الانتقالية، التي تشكلت في نهاية 2004، وكانت تنفي أديس أبابا نشر قواتها وتقر بأنها أرسلت مدربين عسكريين، والجدير بالذكر أن من العام 2000 إلى 2004 كانت أديس أبابا تدعم تحالف زعماء حرب يعارض الحكومة الوطنية الانتقالية، التي تشكلت في مقديشيو عام 2000. وتتهم مقديشيو، إثيوبيا باحتلال بعض مناطقها، في حين تنفي أديس أبابا السعي إلى زعزعة استقرار الصومال¹.

في نفس السياق، زار رئيس الوزراء الإثيوبي، مقديشيو في 16 يونيو 2018، وأبرم اتفاقية بين البلدين ويمكن تقسيم ما ورد في الاتفاقية بين البلدين إلى ثلاث قضايا رئيسية تتمثل في السياسة والأمن والاقتصاد. ويمكن قراءتها: فيما يتعلق بالجانب السياسي اتفق الطرفان على تعزيز العلاقات الثنائية وفتح مكاتب دبلوماسية وقنصلية في المدن الرئيسية ورحبا بتشكيل لجنة التعاون المشترك على المستوى الوزاري. وفي الجانب الأمني قررا التعاون على مكافحة الإرهاب والتعامل مع التحديات الأمنية، وأشادا بدور بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وأبديا تطلعهما إلى الانتقال إلى المرحلة التالية المتمثلة في استلام القوات الوطنية الصومالية المسؤولية الأمنية في بلادها. وشغلت القضية الاقتصادية حيزا كبيرا في الاتفاقية المبرمة بين الرئيس الصومالي ورئيس الوزراء الإثيوبي، فقد اتفقا على تعزيز وإزالة جميع الحواجز التجارية والاقتصادية، وتطوير الموانئ والطرق الرئيسية وتوفير موانئ رائدة في القارة الإفريقية في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وجذب الاستثمار الأجنبي والاستثمار في أربعة موانئ، وبناء شبكات الطرق، وتحفيز الاستثمار من خلال القطاع الخاص².

في سياق آخر، قرار مجلس الأمن الدولي، 14 نوفمبر 2018، برفع العقوبات عن آريتريا بالإجماع بعد إبرامها اتفاق سلام مع جارتها إثيوبيا وعودة الدفاء إلى علاقاتها مع جيبوتي، وقالت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موجريني، إن المجتمع الدولي يدعم جهود السلام الجارية في منطقة القرن الإفريقي، معربة عن إشادة الاتحاد الأوروبي بجهود السلام والتصالح والتعاون

¹ <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=398290&issueno=10252#.W-BV7ZhmzIU>

² <https://alsomal.net> مرجع سابق

الذي بدأ في منطقة القرن الإفريقي بين إثيوبيا وأريتريا والصومال¹، مناشدة المجتمع الدولي بدعم التحول التاريخي لمنطقة القرن الإفريقي حتى يصبح نموذجا للدول الأخرى، والذي يسرع من عملية السلام والتكامل الاقتصادي لدول منطقة القرن الإفريقي.

خاتمة:

كان النزاع بين إثيوبيا وأريتريا أحد الأسباب لعدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، بالتالي التقارب بينهما تأثر به المنطقة بأكملها وبشكل عام بدأت منطقة القرن الإفريقي تتحول من العلاقات النمطية الصراعية إلى شكل مغاير للعلاقات التعاونية بين دول المنطقة وفي مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد، وهذا ما سوف ينعكس على شعوب المنطقة التي أنهكتها عقود من الصراعات والأزمات لكن هذا لا ينكر حجم التحديات التي تواجه المنطقة. وتعد إثيوبيا المستفيد الأول وبلا منازع حيث باتت تتمتع بعلاقات اقتصادية وتجارية مع العالم الخارجي عبر أكثر من منفذ (الصومال، أريتريا، السودان، جيبوتي)، بل يمكن أن نقول إن النظام السياسي الجيبوتي استيقظ بعد سباته العميق على حقيقة أن موانئ أريتريا أصبحت بديلا محتملا عن موانئه، وفي سياق إقليمي فإن جولة رئيس الوزراء الإثيوبي إلى الإمارات والسعودية ومصر، حملت أبعادا أخرى، ربما ستضطر إثيوبيا إلى إعادة تشكيل توازن القوى في المنطقة، فإثيوبيا التي كانت قريبة من المحور التركي القطري، بدأت تنحاز إلى المحور السعودي الإماراتي المصري، ما سيمهد المنطقة أمام تحالفات واستقطابات جديدة، بين دول القرن الإفريقي ودول الخليج وتركيا. دوليا فإن أوراق التوازن في منطقة القرن الإفريقي، التي تستقطب نفوذا متزايدا لقوى دولية، مثل الوجود الصيني وحضوره الاقتصادي القوي في القارة الإفريقية، إلى جانب الوجود الأميركي والغربي في القرن الإفريقي سيضع أديس أبابا على صفيح معارك استقطاب سياسية دولية ساخنة، وإن التنافس بين المصالح الصينية والأميركية سيأخذ أشكالا مختلفة في المستقبل القريب كما يرى مراقبون²، وأوربا تدفع جهود المصالحات في المنطقة خاصة أن أوروبا تعاني من أعباء الهجرة غير الشرعية وتعتبر القرن الإفريقي من أكبر مناطق تصدير المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، كل ذلك يؤكد أن القرن الإفريقي ليس بعيدا عن توازنات القوى الإقليمية والدولية، وأن مسار التغيير في القرن الإفريقي سوف يؤثر بصورة مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الإقليم. وفي قراءة مستقبلية في حالة استمرار

(1) العين الإخبارية. موجزني: رفع العقوبات عن أريتريا يسرع السلام بالقرن الإفريقي، 15 نوفمبر 2018. <https://al-ain.com/article/eritrea-eu-lifting-sanctions>

(2) هدى الحسيني: خرجت أمريكا من القرن الإفريقي فدخلت الصين، جريدة الشرق الأوسط الدولية، عدد 14429 بتاريخ 31 مايو 2018

عملية السلام والتكامل الاقتصادي لدول منطقة القرن الإفريقي قد يؤدي إلى كونفدرالية ويصبح نموذج وتتضم آلية دول أخرى من القرن الإفريقي الكبير، أو في حالة انفجار الوضع باغتيال أحد الشخصيات أو تغير إحدى الشخصيات القيادية قد يؤدي إلى صراعات حدودية وإثنية على الثروة والسلطة وقد يهدد المنطقة وتصبح أفغانستان جديدة وحاضنة للجماعات الإرهابية بحكم التضاريس الجغرافية للإقليم وهذا الأسوأ على الإطلاق، لذا يحتاج القرن الإفريقي إلى الدعم الإقليمي والدولي للوقوف بجانب التغيرات الحالية واستقرار الوضع للأفضل.

قائمة المراجع:

1- يقصد بمنطقة القرن الإفريقي بالمفهوم التقليدي تلك المنطقة التي تضم الصومال، إثيوبيا، آريتريا، جيبوتي، لكن سرعان ما اتسع هذا المفهوم ليشمل السودان، كينيا أوغندا، أخيرا جنوب السودان. وهناك بعض الأدبيات الأمريكية تتوسع في هذا المفهوم ليشمل اليمن وبعض دول الخليج العربي، وذلك نظرا لبعض الحسابات الأمنية، وفي إطار ما عرف بالقرن الإفريقي الكبير، في غالبية الأدبيات الإفريقية وهي الدول الأعضاء في الـ"إيجاد" وتحديدا ثماني دول وهي إثيوبيا، آريتريا، السودان، الصومال، جيبوتي، كينيا، أوغندا، جنوب السودان. هذه الورقة تأخذ المفهوم التقليدي لإثيوبيا وأريتريا وجيبوتي والصومال.

2- احمد عسكر: السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد آبي أحمد - الاستمرارية والتغير، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. <http://acpss.ahram.org.eg/News/16651.aspx>

3- د. احمد امل: ما بعد ديسالين - حدود التغير في إثيوبيا ، الأهرام المسائي.

<http://massai.ahram.org.eg/NewsQ/50/254147.aspx>

4- <https://www.noonpost.org/content/24741>

5- <https://alsomal.net/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7/>

6- الشافعي ابتدون: اثيوبيا المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180709121405202.html>

7- ريمون قتلة سيحة- مصادر تهديد الامن العربي الافريقي المشترك: دراسة خاصة بحوض البحر الاحمر منذ 1990م- رسالة ماجستير2016، معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة- ص 96-98.

8- لواء ركن. بابكر ابراهيم نصار: الجديد في العلاقات الاثيوبيا الاريتريا، سودانايل.

<http://www.sudanile.com/index.php/>

9- الشافعي ابتدون: مرجع سابق

- %D9%82%D8%A8%D9%84%D8%AA-
%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%AA%D9%86%D8%A7-
%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8
%AA-%D9%85%D8%B9-
%D8%A5%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7/1248
462
- 19- د. حمدى عبد الرحمن: سباق القواعد العسكرية في القرن الافريقي الفرص والمخاطر
الامنية بالنسبة لمصر - مجلة السياسة الدولية عدد 211 يناير 2018 ص 123.
- 20- د.هاشم العوادى: ملامح التغير فى خريطة القرن الافريقي، كتابات.
<https://kitabab.com/2018/11/04/>
- 21- <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=398290&issueno=10> 252#.W-BV7ZhmzIU
- 22- <https://alsomal.net> مرجع سابق
- 23- العين الاخبارية. موجريني: رفع العقوبات عن إريتريا يسرع السلام بالقرن
الأفريقي، 15 نوفمبر 2018. [https://al-ain.com/article/eritrea-eu-lifting-
sanctions](https://al-ain.com/article/eritrea-eu-lifting-sanctions)
- 24- هدى الحسينى: خرجت امريكا من القرن الافيقى فدخلت الصين، جريدة الشرق الاوسط
الدولية، عدد 14429 بتاريخ 31مايو 2018

تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية

The implications of the Arab movement for security in the Mediterranean region

ط.د خالد بركة جامعة محمد الخامس- الرباط/ المملكة المغربية¹

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية ابتداء من أواخر سنة 2010، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الأمنية بحوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية تحظى باهتمام القوى الإقليمية والدولية الكبرى ويمثل همزة وصل بين أوروبا والعرب، وذلك من خلال التعرف على أسباب هذه الثورات وخصائصها والمواقف الدولية منها، ثم الكشف عن تداعياتها على البيئة الأمنية للمتوسط ومستقبل هذا الأخير من خلال ما تطرحه هذه التحولات من فرص وتحديات.

الكلمات المفتاحية: الأمن في حوض المتوسط، التحولات السياسية، الثورات العربية تداعيات الحراك العربي.

Abstract :

This study seeks to shed light on the political changes that the Arab region has experienced since the end of 2010 and its direct and indirect effects on the security situation in the Mediterranean basin as a strategic region that is of great interest to the regional and international powers and represents a link between Europe and the Arabs. By identifying the causes of these revolutions and their characteristics and international positions about them, and then reveal their implications on the security environment of the Mediterranean and the future of this one through what these transformations represent of opportunities and challenges.

Key Words : Security in Mediterranean, political transformation, Arab Revolutions, The repercussions of the Arab movement.

¹ باحث دكتوراه جامعة محمد الخامس- الرباط/ المملكة المغربية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا تخصص القانون العام والعلوم السياسية.

مقدمة:

على مر التاريخ كانت بعض الأحداث تشكل فارقاً في تكوين وتأريخ السياسات الدولية القادمة (مثل الحربين العالميتين، وانهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين أو حربي الخليج وأفغانستان)، وحديثاً كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 تمثل ذلك الفارق، حيث أصبح الخبراء ودارسي العلاقات الدولية يحللون هاته العلاقات انطلاقاً مما قبل أحداث 11 سبتمبر وما بعد هذه الأحداث.

لكن مع الأحداث الغير مسبوقه والتي أثرت وخلطت الأوراق في منطقة المتوسط الجنوبي بل ووصل تأثيرها إلى أطراف العالم، أصبح التأريخ اليوم في مجال الدراسات الدولية يفرض أن ندرس ونحلل التفاعلات الدولية ما قبل هذا الربيع العربي لسنة 2011 وما بعده فقد شكلت الانتفاضات الشعبية العربية حدثاً كونياً سيؤثر على مستقبل الحياة الدولية، إذ شهد الوطن العربي ابتداءً من تونس وانتقالاً إلى باقي الأقطار العربية الأخرى ثورات جماهيرية كبرى أطاحت برؤساء من على عروشها، فكانت "ثورة الياسمين" بتونس بداية لانتشار عدوى المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية في الوطن العربي، والجميل والغريب في ذات الوقت في هاته الانتفاضات أنها لم تكن متوقعة، فلم يكن أحد يتوقع ما حدث من ثورات فمن كان يدري أن رد فعل إنسان منفرد في تونس كان الشرارة في انطلاق موجة من الانتفاضات الشعبية، ضد الفقر والفساد أولاً ثم من أجل الديمقراطية والحرية ثانياً وانتهاءً بالمطالبة بإسقاط رأس النظام، ولهذا فإن السبر الموضوعي لمفاعيل هذا الحراك وما نتج عنه وما سينتج يفترض فهمه كظاهرة اجتماعية.

وإن اختلف الكثيرون حول العلل أو الأسباب التي أدت إلى هذا الحدث الجلل المتمثل في "الربيع العربي"، فإن الأرجح أن الكل تقريباً يتفق على ما أنتجه هذا "الحراك العربي" من تداعيات كبرى على المستوى القطري والإقليمي بل حتى الدولي، ولعل أهم ما أنتجه هذا الحراك هو فقدان الأمن الداخلي لهاته الدول، وفقدان الأمن الشخصي لمواطني تلك الدول حيث يوضح بوزان Buzan أننا لا نعلم ما هو الأمن إلا بعدما نفقده أو يتم تهديدنا بفقدانه وهذا ما حدث لدول الحراك العربي والتي يتفق الجميع على مطالبها الشرعية في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، لكن ما خلفته تلك الأحداث من فوضى وعبث أمني استغلته بعض الأطراف الدولية من دول وجماعات إما لتصفية حساباتها أو لوضع موطئ قدم لها بتلك الدول خلق انتكاسة لدى عموم الشعوب العربية المطالبة بالإصلاحات الداخلية.

إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير موجات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية على البيئة الأمنية للمتوسط؟
ويندرج تحت هذا الإشكال الجوهرى مجموعة أسئلة فرعية تمثلت في:

- كيف انعكست ثورات الحراك العربى على المنظومة الأمنية للمتوسط؟
- ماهى دوافع الانتفاضات العربية؟
- ماهى التحديات التى فرضتها ثورات الحراك على المستوى السياسى والأمنى؟

فرضيات الدراسة:

سوف نضع جملة من الفرضيات للإجابة على الإشكالية المعتمدة والتي يمكن إخضاعها للاختبار عند معالجة هذه الإشكالية.

- أدت الثورات العربية إلى تعميق التحديات التقليدية وظهور تحديات جديدة تهدد الأمن فى المتوسط.
- الثورات العربية ستؤدى إلى إعادة صياغة الحوارات والمبادرات الأمنية المتوسطة.
- سيبطل حوض المتوسط منطقة لا أمن وبؤرة لا استقرار ما لم تستقر الأوضاع فى دول الربيع العربى.

أهمية الدراسة:

لقد شهدت المنطقة العربية منذ ديسمبر 2010 احتجاجات عارمة أدت إلى إسقاط عدة أنظمة ديكتاتورية فى تونس، مصر وليبيا ودفعت إلى القيام بإصلاحات فى دول مثل المغرب والجزائر والأردن وغيرها، مؤسسة بذلك لحقبة جديدة فى تاريخ المنطقة إذا ما نجحت فى التحول الديمقراطى، وقد تحدثت هذه الأوضاع أو ما يسميها البعض "بالثورات العربية" العديد من المقولات النظرية، وكانت خارج إطار ما يفكر فيه علماء السياسة وخارج جل التنظيرات السياسية والدستورية التى تراكمت خلال عقود، ورغم تعدد الرؤى والتفسيرات المقدمة بشأن هذه الثورات فإنه لا ينبغي النظر إليها فى إطارها الاحتجاجى الداخلى، ذلك أن لهذه الثورات بعدا جيو - استراتيجى مهم أيضا، يتمثل أساسا فى تأثيرها على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وعلى توازنات القوى الإقليمية والعالمية، وما ينتج عن ذلك من تدهور للأوضاع الأمنية وأزمات للإستقرار فى حوض البحر الأبيض المتوسط الذى تنقاسمه هذه الدول مع الجيران الأوروبيين منذ الأزل.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة موضوع الحراك العربي، إلى إبراز مدى تأثير هذه الحركات الاحتجاجية والاجتماعية على الأوضاع التي تعيشها الدول العربية والتي كانت سبباً مباشراً في اندلاع شرارة الحراك بداية من تونس وإحراق البوعزيزي نفسه إلى مصر ثم ليبيا واليمن ثم سوريا وإلى بعض الدول الأخرى التي قامت في حركات احتجاجية هي الأخرى ولم تعرف سقوط الأنظمة بل قامت ببعض الإصلاحات الداخلية التي هدئت من روع هذا الإعصار والمثل في المغرب والجزائر ثم الأردن، هذا كله أدى إلى المساس بالأمن المتوسطي أثناء قيام الحراك العربي، وهذا ما تهدف إلى توضيحه هذه الدراسة الموجزة حول تداعيات هذا الحراك على المنظومة الأمنية بالمتوسط.

مناهج البحث:

سوف ننهج في هذه الدراسة عند معالجتها المنهج التاريخي ثم المنهج التحليلي والمنهج الوصفي متمثلاً في دراسة الحالة.

خطة الموضوع:

هذا وسوف نعالج هذه الدراسة وفق الخطة التالية:

- المبحث الأول: دوافع الانتفاضات العربية
- المطلب الأول: الدوافع السوسيو - اقتصادية Socio-Economique
- المطلب الثاني: الدوافع السوسيو - سياسية Socio - Politique
- المبحث الثاني: تداعيات الحراك العربي على أمن المنطقة
- المطلب الأول: التداعيات السياسية
- المطلب الثاني: التداعيات الأمنية

المبحث الأول: دوافع الانتفاضات العربية

عقب الربيع العربي انتشرت التقارير والمقالات التي تبرز أو بالأحرى توضح مسببات هذا الحراك، وقد اختلف الباحثون من هذه الناحية حول هاته الأسباب لكن ما يلاحظ أنها كانت في أغلبها أسباب ودوافع داخلية وليس الباحثون من هذه الناحية حول هاته الأسباب لكن ما يلاحظ أنها كانت في أغلبها أسباب ودوافع داخلية وليس مسببات خارجية كما كانت العقلية العربية في السابق تسوق لنا بأن الآخر هو العدو وتعتمد في ذلك على نشر نظرية المؤامرة، وهاته الاستفاقة الأخيرة تحيلنا إلى " مفارقة إيزنهاور" القائلة "

دعونا لا ننسى أن نحمي أنفسنا من الداخل، قبل أن نحمي أنفسنا من الخارج"، فحتى الأنظمة العربية نفسها كانت تظن أن الخطر الذي يهدد كراسيها يتمثل في الخارج وهكذا أغفلوا الداخل، مما جعل التراكم في الظلم الاجتماعي يتطور وفي التالي ينفجر،¹ ويمكننا أن نميز في هذا الإطار بين الدوافع السوسيو-اقتصادية، بمعنى الدوافع الاجتماعية الاقتصادية، وهي حسب عدة تقارير دولية كانت الدافع الرئيس للثورات، وبأن إحراق البوعزيزي لنفسه لم يكن سوى الشرارة التي فجرت برميل البارود هذا المتمثل في الأوضاع الاقتصادية الهشة للمجتمعات العربية والتي فرضتها البنية الهشة للدولة القطرية وغياب الشفافية وارتفاع نسب البطالة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فتوجد الدوافع السوسيو-سياسية والتي لا تقل أهميتها عن الدوافع الأولى السابق ذكرها، حيث يعتبر غياب الديمقراطية وانتشار الفساد دافعاً في ثورة الشباب الغير قابل لهاته الظروف خصوصاً في ظل القرية العالمية الصغيرة والمترابطة بالوسائل التكنولوجية، حيث يقارن المواطن العربي نفسه مع أقرانه في الدول الأخرى وبالأخص مع الضفة الشمالية للمتوسط أي دول أوروبا وقد ساندت هاته الأخيرة مطالب الشباب في التغيير وذلك من منطلق خوفها من سقوط تلك الدول وبالتالي تحولها لدول فاشلة ومنهارة مما يشكل خطراً عليها حيث أن الدولة الضعيفة والمنهارة تمثل تهديداً أكبر للأمن العالمي أكثر من الدول القوية، هاته المساندة لا تنفي تورط الغرب في دعم الأنظمة السابقة خدمة لمصالحها بطبيعة الحال.²

المطلب الأول: الدوافع السوسيو-اقتصادية Socio-Economique

بالرغم من أن ما أشيع رسمياً عن دوافع اشتعال الربيع العربي والتي اتخذت نبرة المناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن العوامل الرئيسية حسب الكثير من المحللين كانت سوسيو-اقتصادية بالأساس. ولعل هذا ما عبر عنه استطلاع للآراء أجري في أواخر سنة 2011، حيث اعتبرت الأغلبية الكبيرة من المستطلع آرائهم (حوالي 74 %) أن الديمقراطية مرتبطة بنجاح الاقتصاد، وليس بحرية التعبير أو الانتخابات النزيهة، وعندما تم السؤال عما هو الأهم، هل اقتصاد قوي أم ديمقراطية جيدة؟، 49 % من المصريين فضلوا الاقتصاد مقابل 47 % فضلوا الديمقراطية.³ ولعل مصر تعتبر نموذجاً عربياً لكل الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث أنه لو قمنا بنفس الاستطلاع في الضفة الشمالية للمتوسط لكانت اختلفت النتيجة بالتأكيد نظراً لاختلاف الوعي الفكري والثقافي للشعوب، وهو ما يبرز أن قلة التنمية (وهنا نعني

¹ - إحسان طالب، حوار الديمقراطية والإسلام: مفاعيل الربيع العربي، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى 2013 ص 105 .

² - Stewart Patrick, Weak Links : Fragile States, Global Threats, And International Security, Oxford University Press, New York, 2011 ; PP. 100-123.

³ - Florence Gaub, Understanding Instability : Lessons From The 'Arab Spring', The Arts And Humanities Research Council (AHRC), December 2012, P 23 .

بها التنمية الشاملة لكل الأبعاد الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية) أو عدمها هي التي تؤثر على باقي جوانب الحياة الاجتماعية للفرد، حيث أن هاته التنمية التي سبق ونبه إليها مكنمارا هي التي أثرت في اختيارات وطموح الشعوب العربية، وعليه فإن استمرار الفصل الإجباري بين الأمن والتنمية من جانب وبين مستويات الأمن من جانب آخر (كما تفعل الواقعية الكلاسيكية والهيكلية) لم يعد ذا جدوى، بل إننا نجادل ونقول بأن هذا الفصل صار ضار جداً بمستقبل الواقعية ذاتها، وعلى حقل الدراسات الأمنية والتنمية الدولية على وجه الخصوص فالعلاقة بين الأمن والتنمية بات لا يمكن الاستمرار في إنكارها.¹

واعتباراً لهذا الارتباط الحتمي بين التنمية والأوضاع الأمنية للدول، خاصة في العالم النامي فقد بتنا نسمع مصطلح "الدول الفاشلة"، بل أصبح لهاته الدول الفاشلة أو المنهارة قائمة خاصة تصدر كل سنة وتتجدد هي "قائمة الدول الفاشلة" Failed States Index توضيح مدى فشل أو تدهور كل دولة ومدى خطرها على الأمن الدولي قبل أمنها الداخلي حيث يصدر سنوياً تقرير بالشراكة بين صندوق "دعم السلام والمجلة الشهيرة "السياسة الخارجية"²، إذ يبرز مؤشرات محددة يمكن عبرها قياس مدى قوة وثبات الأوضاع الأمنية في الدول وبالتالي سرعة سقوطها وانهارها وإمكانية انتقال هذا التهاوي Collapse لباقي الدول المجاورة.³

لكن للأسف نجد في دول العالم النامي والدول الصغرى أن الاعتبارات الأمنية تفوق الاعتبارات التنموية وأي اعتبارات أخرى.⁴ بمعنى أن النظام يفعل ما في وسعه لتحقيق أمنه هو أي النظام دون اكتراث للشعب، وفي أحيان كثيرة قد يتناول الحاكم على حقوق المحكومين وبالتالي لا يحترم ذلك العقد الاجتماعي الذي يربط بينهما، ولهذا تجد أن أغلب إن لم يكن كل الحكام العرب منفردين وغير محبيين بالنسبة لشعوبهم، لأن تلك الشعوب ترى في الحاكم سلطة فوقية لا تهتم إلا بكرسي الحكم وتغفل تنمية شعوبها قصداً أحياناً حتى لا تنتور تلك الشعوب وتنادي بحقوقها أو على الأقل تنادي بالرجوع إلى جادة الصواب وتطبيق العقد الاجتماعي الذي يربط بينهما، والملزم للحاكم في تنمية وطنه وليس أسرته فعندما لا تنهض الدولة بما يكفي لحماية المواطنين والوقاية من الفساد أو توفير سبل الحصول على العدالة، وعندما لا توفر الأسواق فرص العمل، أو عندما تفقد المجتمعات المحلية تماسكها الاجتماعي تزداد

1 - محمد أحمد أبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 37.
2 - Foreign Policy, "The Failed State Index 2011", (access : 12/09/2018, 21:00 GMT) available at :
www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/2011_Failed_States_Index_Interactive_Map_And_Rankings.
3 - للاطلاع على مثل هاته التقارير السنوية يكفي النظر في أعداد غشت وشتنبر من كل سنة بمجلة السياسة الخارجية:
"The Failed States Index". Foreign Policy, August/Septembre.

4 - أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق ص 5.

احتمالات نشوب الصراعات العنيفة وهذا راجع بالأساس لما يسميه البعض بـ " التنمية المعاقة " ¹ حيث يساهم افتقاد الدولة للشرعية في عيون مواطنيها في إبطال بل وإلغاء العقد الاجتماعي الحاكم للعلاقة بين الدولة والمجتمع، فتصبح تصرفات وتحركات الدولة غير مؤيدة أو مساندة من قبل مواطنيها، هؤلاء الذين سيشرعون في تحدي إرادة الدولة والوقوف في وجهها وتعطيلها وإفقاد مؤسساتها قدرتها التنفيذية فتصبح الدولة بذلك ليست الجهة الوحيدة المحنكة لاستخدام العنف، وإنما مجرد طرف بين عدة أطراف أخرى ². ولا ترتبط شرعية الدولة في عيون المواطن العربي في الصورة الخارجية التي يرسمها النظام عن نفسه، بل في الواقع المعيشي الذي يشهده المواطن والذي يمسه مباشرة، وهنا نعطي مثلاً حياً لهذا التناقض، فبالنظر لتونس كدولة الشرارة الأولى للربيع العربي، فإن وضعها كان أفضل من باقي الدول في المنطقة، فهي تتمتع بنظام اقتصادي عصري والتعليم فيها مجاني للجميع وكانت قبلة للسياح الأوروبيين بل إنها حازت على لقب "أفضل دولة تنافسية في إفريقيا" فيما بنيتها الاقتصادية الجيدة حسب المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2010 ، كما أن اقتصادها بخلاف الدول العربية الأخرى لم يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، لكن رغم هاته المعطيات الإيجابية على الورق، ظلت أسباب عدم الاستقرار فيها تنتمي حيث الفقر يتفشى في الفئات القروية الغير منصف في تونس، حيث يتمتع 20 % من قمة المجتمع على 47.9 % من الدخل الإجمالي للدولة، بينما 20 % من قاع المجتمع تحصل على 5.7 % فقط ³. هذه هي حقيقة حال العلاقة المتنافرة بين الأمن والتنمية في جنوب المتوسط، رغم أنها في الأصل مترابطة معاً لكن في وطننا العربي مترابطة بشكل عكسي فالتنمية في العالم النامي تصبح العامل التابع بينما الأمن هو العامل المستقل على عكس الحال في الغرب. فبدل أن تجلب التنمية الأمن فإن الحكام ينظرون بشكل آخر، حيث أنه في نظرهم يجب فرض الأمن من أجل تحقيق التنمية، وهي نظرة شوفينية ترتبط بالأنظمة الشمولية الديكتاتورية التي تركز على العنف المحتكر من طرفها في وجه الشعب الذي يعاني من غياب التنمية ناهيك عن الأمن الفردي والحريات العامة، فالقمع البوليسي لا يعني تحقيق الأمن بأكثر ما يعني تخويف وترهيب وكبت مطالب وحقوق المواطن، وقد ربط عالم الاقتصاد آمارتيا سين Amartya Sen بنوبياً بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه، عندما اعتبر أن الأمن يعني "التحرر من الخوف" وبأن التنمية تعني "التحرر من الحاجة" ⁴.

1- جليلير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، دار الساقي، ط الأولى 2013 ص 17-54 .

2- محمد أحمد أبو زيد، مرجع سابق ص 40-41 .

3- Florence Gaub, Op, Cit, PP, 12-13.

See Also : Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2010-2011", World Economic Forum, Genova 2010 , P.38.

4- أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 2 .

هذا التحرر من الحاجة هو الذي يستلزم توفير مستوى معيشي أفضل، وقد يراه آخرون بالاكتماء الذاتي وعدم الحاجة للغير في تلبية طلبات الداخل، وتعتبر الجزائر التي سددت جميع ديونها وانتهت من استبعاد البنك الدولي أبرز مثال لهذا الرأي، وبالمقابل الجزائر نفسها مثال لأصحاب الرأي المخالف، والذي يقول بأن التحرر من الحاجة والخوف معاً يتطلب الحكامة الرشيدة في تصريف نفقات الدولة والرفع من مخصصات التنمية المحلية في مقابل خفض ميزانية التسلح والعسكرة التي لا يستفيد منها المواطن بشكل مباشر، حيث يعيب الكثيرون على الجزائر أنها تخصص الجزء الأكبر من ميزانيتها على التسلح، بل تعتبر من كبار زبائن شركات ودول التصنيع الحربي، في حين يرى النظام أن التهديدات الخارجية هي التي تبرز ذلك التسلح المفرط، وفي النتيجة فإنه كلما زادت حجم التهديدات الخارجية العسكرية التي تواجهها الدول، كلما قل حجم اهتمامها بالأوضاع التنموية وتحقيق الأمن البشري لشعبها، لأنها ترى أن تحسين مستوى القدرات الدفاعية أو الردعية للدولة أهم من تنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، حيث نلاحظ في هاته الحالات ارتفاع نسبة الموازنة السنوية العامة للدولة في مجال الانفاق العسكري، طبعاً على حساب باقي الخدمات العامة أو التعليم مثلاً.¹

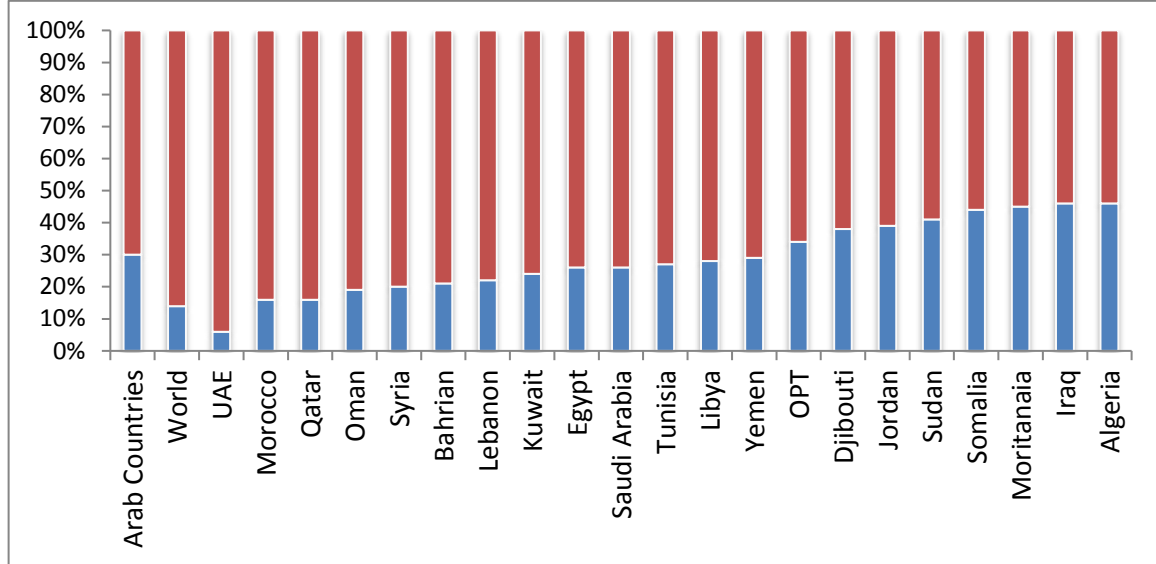
لا نقول هنا بالانكباب على الداخل وإغفال أو إهمال الجانب الأمني أو العسكري للدولة بقدر ما نطلب بشيء من التوازن في كل المجالات، إذ يجب تحقيق التوازن بين توفير لقمة العيش وتلقيم البندقية، وفي هذا الإطار ندرج ما عرفته تونس بعد إعادة هيكلة قطاع التعليم في التسعينات من تضاعف أعداد الطلبة في عشر سنين فقط، حيث وصلت تونس لمستويات ألمانيا ذاتها، وقامت الحكومة بضخ 20 % من الميزانية في التعليم، مما ساعد على اتساع غير متوقع في الهوة بين المتخرجين من التعليم العالي وسوق الشغل الغير قادر بتاتاً على احتوائهم جميعاً، فكلما تضاعف عدد المتخرجين تضاعفت أعداد العاطلين عن العمل، وهذا ما اعترفت به أخيراً المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أواخر 2010. وهذا ليس ناتج عن الاهتمام المفرط بهذا القطاع أو ذلك بقدر ما هو عدم التوفر على رؤية استشرافية مستقبلية للأوضاع وملاتمة المجتمع مع تلك الظروف، وتحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب في جميع الحالات.²

وقد أكدت بعض عمليات سبر الآراء التي جرت في تونس بعد الثورة حقيقة الصبغة الاجتماعية المطلوبة والصفة الجماهيرية العفوية اللتين طبعتا الثورة التونسية، حيث اعتبرت العينة من الشارع التونسي وينسب كبيرة، أن فئة الشباب والفقراء والعاطلين عن العمل هم صناعات الثورة، وفي استطلاع آخر جاء

¹- محمد أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 6.
²- Florence Gaub, Op, Cit, PP. 13-14.

مطلب تقليص البطالة في المرتبة الأولى من حيث أولويات ما ينتظر من الحكومة المؤقتة للقيام به، ولمزيد من التوضيح ارتأينا أن ندرج هذا الشكل الإحصائي الصادر في تقرير التنمية العربية لسنة 2009 أي سنة واحدة قبل انطلاق الانتفاضات العربية والذي يبرز نسب البطالة بين الشباب العربي.¹

Unemployment Rate Among Arab Youth



Source : Arabe Development Report, 2009, P.109 ; And IMF, World Economic And Finacial Surveys, Regional Economic Outlook, Middle East And Cenrat Asia, Octobre 2010. P.38.

هذا وقد ربط علماء مثل عازار Edward Azar وبيرتون Burton وغيرهما بين درجة نجاح الدولة في كفاية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من طعام ورعاية واستقرار ومشاركة سياسية... وبين انخفاض أو ارتفاع وثيرة انفجار الصراعات الاجتماعية الممتدة في العالم النامي.² إذ أن سلوك الدول للنزاع فيما بينها ودرجة انتشار هذا السلوك ما هو إلا نتاج للتفاعلات الداخلية لتلك الدول، حيث أن "تجزء أداء الاعتماد المتبادل للدولة يحدد سلوكها"، بمعنى أن سلوك الدول ما هو إلا انعكاس لأدائها، فقد أظهرت الأدلة مدى قوة العلاقة بين الأمن والتنمية المحلية فالمجتمعات التي يسودها الفقر تميل للعنف وللحرب الأهلية بصورة أكبر، حيث يساهم افتقار الأمن في إعاقة تحقيق التنمية لأغراضها في توفير

¹ - سهيل الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة - قطر، ط 1 يناير 2014 ، ص 38-39 .

² - محمد أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 23 . للمزيد أيضاً:

Edward azar, the management of protracted social conflict : theory and cases, dartmouth publishing hampshire, UK, 1990.

Edward Azar and jhon burton, international conflict resolution : theory and practice, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado, 1986 .

احتياجات الناس وهو ما سيؤدي لانفجار الأمور وتسريع وثيرة الانجراف نحو الصراعات الاجتماعية اللامتناهية، بمعنى آخر فإن ما تريده الدول يحدد ما تفعله.¹

هذا الميل للعنف هو ما يشكل موجة النزاعات التي تشهدها منطقة المتوسط والتي تؤثر لا محالة على الأمن الدولي كافة وتشكل تهديداً لاستقرار الدولي، إضافة لـ "قائمة الدول الفاشلة" Failed States Index الذي سبق أن أشرنا لها، حيث أن تداعي الدول وانهارها يخلق نوعاً من الجيوب الغير مستقرة داخل هاته الدول وفي محيطها، مما يشكل بؤرة للنزاع الإقليمي والقابل للتحوّل للمستوى الدولي هنا يجب علينا أن نتوقف قليلاً عند تقرير النزاع والتنمية Development & Conflict Report الصادر عن البنك الدولي،² هذا التقرير الذي يدرس العلاقة والارتباط المحتمل بين التنمية والنزاع والأمن بصورة مباشرة إذ يعتمد التقرير على مؤشرات استقاها من الميدان عبر استطلاعات للرأي وكذلك عبر التقارير التي يتبادلها مع الدول المعنية من جهة ومع المنظمات الغير حكومية من جهة أخرى، ناهيك عن الخبراء الاقتصاديين خاصة المندوبون من طرف هاته المؤسسة حيث يؤكد التقرير على العلاقة البنوية التي تربط بين ارتفاع معدلات العنف والصراع مع انخفاض معدلات التنمية في الداخل، وينتهي التقرير إلى خلاصة مفادها أن التنمية قد لا تمنع وقوع الحروب والصراعات، ولكن الحروب بالتأكيد سوف تقع في غيابها، فما التنمية إلا الحرية، وبدون حرية لا توجد تنمية، وبدون تنمية لا يوجد استقرار، وبدون استقرار لا يوجد أمن، إنها سلسلة مترابطة هيكلياً لا يمكن توفير إحدى أبعادها بدون الأخرى، إذ لا يمكن تحقيق الأمن الداخلي أو الخارجي لأي دولة بمنأى عن تقوية الأوضاع التنموية الداخلية.

1- محمد أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 19.

2 - World Development Report 2011 : Conflict, Security and Development', The International Bank For Reconstruction and development, The World Bank, Washington D.C, 2011.

فطبقاً لمؤشرات تقرير النزاع والتنمية والأمن هذا، فإن هناك ارتباط بنيوي بين وقوع واندلاع الصراعات والاضطرابات وبين طبيعة ونوعية الأوضاع الاقتصادية والتنموية في البلدان النامية.² حيث يجادل التقرير بأن المسبب الرئيسي للصراعات وعدم الاستقرار الداخلي والإقليمي بل وحتى الدولي، يكمن في الأوضاع التنموية، مثل البطالة والشعور بالظلم (الحكرة) وعدم المساواة، حيث وحسب استطلاع الرأي الوارد في التقرير حول الأسباب التي تدعو الشباب للانضمام إلى حركات التمرد أو العصابات المسلحة كانت البطالة بين الشباب العنصر الرئيسي لهذا النوع من العنف، وهذا يفسر الهبة الشبابية أيضاً لو لاحظنا نوع المتظاهرين الذين خرجوا للشوارع، فالخوف من المستقبل ومن عدم القدرة على تحقيق وتلبية الحاجات اليومية والاستقلالية مقارنة بالشباب الأوروبي بالصفة الأخرى وبالتالي فإن البحث عن عمل يعد لدى الشباب العربي أولوية الأولويات والسبيل الوحيد للانعقاد والاستقلال والشعور بالوجود الذاتي والاحساس بالقيمة المضافة إن على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي كذلك.

ومن ناحية أخرى، فقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها البنك الدولي أن الشعور بالظلم وعدم المساواة، جنباً إلى جنب مع الفقر وسوء التعليم، الصراع على الموارد وشحها، كانت أكثر الأسباب المحركة والمولدة للصراعات.

ولهذا فإنه على الجميع العمل على تأسيس أوضاع تضمن تحقيق السلام الدائم عن طريق تقوية المجتمعات المحلية ودعم النمو الاقتصادي، على الرغم من أن التنمية الاقتصادية وحدها لم يثبت بشكل قطعي قدرتها على تأمين الأمن وتحقيقه، ولكن الثابت أن غيابها يساهم في وقوع العنف، وهذا ما يحيلنا للحديث عن الدوافع الأخرى الغير اقتصادية ونعني بها بالضرورة السياسية.³

المطلب الثاني: الدوافع السوسيو سياسية Socio-Politique

يؤكد السجل التاريخي أن الدول لم تفشل دوماً بسبب الضعف الاقتصادي أو بسبب التنظيم العسكري السيئ، وإنما بسبب البناء السياسي والاجتماعي الداخلي المتهاك، وإن اجتمعت هنا في حالة الربيع العربي كل الشروط الاقتصادية والاجتماعية و السياسية وحتى النفسية لتكون عبر هذا الكم المتراكم قنبلة قابلة للانفجار ولا تحتاج سوى للفتيل، وكان حرق البوعزيزي لنفسه هو ذلك الفتيل.⁴

¹ - محمد أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 31.

² - The World Bank : "World Development Report 2011 : Conflict, Security and Development", The International Bank for Reconstruction, The World Bank, Washington D.C, 2011, P,7.

³ - Gerd Junne and Willemijin Verkoren, Post-conflict Development : Meeting New Challenges, Lynne Rienner Publishers, ³ Boulder, Colorado, 2005, P.2.

⁴ - محمد أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 14-15 .

فمن الناحية السياسية والمناخ اللاديمقراطي السائد ببلدان جنوب المتوسط سمح بظهور معارضة خشنة إن صح التعبير، وفي أحيان كثيرة سعت إلى تغيير النظام بالوسائل اللاديمقراطية أيضاً، حيث شهد الوطن العربي على طول حدوده من المشرق إلى المغرب محاولات انقلاب كثيرة لا تعد ولا تحصى بعضها نجح وبعضها الآخر باء بالفشل.

لكن الذي استمر في جميع الحالات هو انعدام الديمقراطية وغياب روح المنافسة السياسية الشريفة، والتركيز من طرف الأنظمة على الخلافات البيئية والصراع على الحدود أو الموارد وإهمال الداخل الوطني المفروض بها خدمته.

إذ يبدو أن تركيز الواقعيين على دراسة المتغيرات والتهديدات الخارجية أنساهم أن كل روما لم تنهار إلا من الداخل، وهذا ما حصل بالفعل لبلدان الربيع العربي التي أثقلت ميزانية دولها بالتسليح وتكديس شتى أنواع الأسلحة وكأن الحرب العالمية على الأبواب بدلاً من أن تستثمر تلك الأموال في الشعب الذي يعاني، بل حتى القوات الداخلية من شرطة ورجال أمن يعانون من قلة التكوين في مجال حقوق الإنسان، وذلك ما انعكس في تعاطيهم مع المتظاهرين المطالبة بالعدالة أو لقمة العيش، فالعنف الأمني كان الشرارة وراء تفجر الثورات العربية.¹

هذا بينما أننا لو نظرنا إلى شمال البحر الأبيض المتوسط، أي الضفة الشمالية منه والتي تعرف أنظمة ليبرالية، فس نجد مناخاً آخر يجعل من الصعب المقارنة لأن الفوارق في البيئة والتربية السياسية مختلفان تماماً، فمفهوم الأمن عند الليبراليين يرتبط أساساً بفكرة الحرية وتعاضم قدرات الدولة ومواردها التي ستحسن من أدائها ومستواها وقدرتها على مواجهة التحديات، وبالتالي فالقوة عندهم لا تعني الإرغام أو الإكراه بقدر ما تعني قدرة الدولة على توسيع نطاق مواردها أو التوافق حولها، وبالتالي فهي وظيفة أساسية في تحديد إرادتها وليس قدراتها بمعنى أن الأمن يعني القدرة على تعظيم الموارد اللازمة لحماية حرية الإنسان وكرامته بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى أو مقيدات مثل السيادة الوطنية واعتبارات الأمن القومي وما شابه، عكس ما هو الواقع لدى العرب، حيث نجد تركيز نظم دول الربيع العربي على المقاربة الواقعية الفجة للأمن والتي عجلت من سقوط هذه الأنظمة بحيث فقدت شرعيتها في نظر الشعب، بل وامتد تأثير هذا السقوط حتى على الداخل فتنامت الخلافات السياسية والهوياتية.²

1- تمثل هذا العنف عن طريق سلوكيات القطاع أو المؤسسات الأمنية العربية، مثل إهانة البوعزيزي في تونس، أو قتل خالد سعيد في الإسكندرية بمصر، أو اعتقال فتحي تريل في بنغازي بليبيا... للمزيد انظر:

- سهيل الحبيب، المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 1، يناير 2014.

- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2012.

2- يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مجلة المستقبل العربي، عدد 416 أكتوبر 2013، ص 23.

إذ يرى باري بوزان Buzan أن الصراع بين الجماعات البشرية داخل حدود الدولة يؤثر على العلاقات بين هذه الجماعات، تماماً كما يؤثر على العلاقات بين الدول، في حين زكت الدولة المركزية العربية من هاته الخلافات الداخلية من أجل إشغال المعارضين السياسيين وفي حال لم تتجح خطة الفتنة وسياسية "فرق تسد" فإن مصير أي معارض عربي كان هو السجن أو الاختفاء القسري، ومن هنا كانت الدوافع السوسيو- سياسية فعالة في اندلاع الحراك العربي، ولم تعد دولة عربية في المنطقة بمنأى منه ومن حالة اللأمن التي صاحبتة.¹

ولتحديد معنى أن تكون الدولة آمنة فإن هناك عدة مؤشرات لقياس مدى متانة وثبات الأمن يحددها جراهان آليسون وجيفري تريفيرتون Allison & Treverton في: القوة السياسية التوافق السياسي والإجماع الداخلي، التعافي السياسي والاقتصادي المحلي، الإدارة السياسية الجيدة، هذه المؤشرات مترابطة، بمعنى أن أي تغيير يحدث في إحداها سيؤثر على المؤشرات الأخرى، وهذا ما يجرنا إلى تطبيق هذه المؤشرات على أقطار الربيع العربي حيث نجد أنه بمجرد دخول الشعوب العربية في انتفاضاتها غاب أي أنه أصبحت الدولة بدون قوة سياسية موحدة حاكمة، وسادت الفرقة وطففت الخلافات السياسية والعرقية والجهوية بين سكان هاته الأقطار، مما سرع من عملية هروب رؤوس الأموال والمستثمرين ونفور السياح، لأنه ببساطة ساد اللأمن وأصبحت تلك الأقطار عبارة عن مناطق عشوائية فوضاوية ومتخلفة.²

من خلال مقارنةنا للأوضاع السياسية بين ضفتي المتوسط فإننا لا نعطي ضفة على أخرى وأيضاً لا ننزع المسؤولية عن الأحداث التي حصلت عن طرف ما، فالدول الأوروبية التي تدعي الديمقراطية نفسها شاركت من قبل في دعم الحكام العرب الذين تم إسقاطهم، وذلك من أجل المحافظة على إمدادات النفط من جهة واحتواء انتشار الإسلام الراديكالي من جهة ثانية، ومنع الهجرة غير الشرعية من جهة ثالثة، وربما هذا ما سيبرر تدخلهم العسكري فيما بعد في ليبيا عبر حلف شمال الأطلسي NATO ، بعد قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باتخاذ قراره رقم 1973 في منتصف مارس، والذي على إثره سنتور غضبة العقيد الليبي حيث هدد بأنه سيشعل النيران في منطقة المتوسط. بعدما سبق له أن وصف شعبه بشتى الأوصاف الوقحة والخارجة عن آداب المخاطبة أو المعاملة الإنسانية، مما يحيلنا على أمر سبق أن أشرنا له وهو ذلك العقد الاجتماعي الذي يربطنا كشعوب عربية بالحاكم، وضرورة إعادة النظر فيه،

¹ - Barry Buzan, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict", Survival, Vol. 35, No.1, Spring 1993, PP.27-47.

² - محمد أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 8-9.

بل والحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة ضمن رؤية شاملة لا بد أن تشمل دوراً للناس.¹

على الرغم من أن العوامل السياسية والسوسيو-اقتصادية في الوطن العربي والتي أدت لانتفاضات شعبية كانت معروفة ولم تكن مجهولة تماماً "Unknown Unknowns" ، أو ما اصطلح عليه في نظريات علم الاقتصاد الجديدة بـ "Black Swans" ، لكن رغم ذلك تفاجئ العالم من هاته الانتفاضات الغير متوقعة، مما يعني أن العالم لم يكن يعرف بعد المجتمع العربي وإن عرف ظروفه فهو لا يعرف سلوكه ولا ردة فعل الشارع العربي تجاه هاته الظروف، ما جعل الجميع يقع صريع المفاجأة عند قيام الشعوب العربية بإسقاط رؤسائها واحداً تلو الآخر، هذا ما جعل تداعيات هذا الربيع لا تنحصر في إسقاط الرؤساء فقط، بل وفي خلط أوراق المنطقة ككل وبالأخص من الناحية الأمنية حيث كان لوقوع الربيع العربي آثار جمة على الصعيد الأمني، سنأتي على ذكرها فيما يليه.²

المبحث الثاني: تداعيات الحراك العربي على أمن المنطقة

يعد الربيع العربي ظاهرة لا يمكن إغفالها، وسوف يظل الحديث عنها في كل التاريخ الإنساني القادم، فهي تعتبر تجسيدا واقعياً للهبّة الشعبية المناهضة للنظم الشمولية، لكن ما تبع هذا الحراك من أحداث وتداعيات أعقبت سقوط تلك النظم خصوصاً على المستوى السياسي من اغتنام الحركات الإسلامية للفرصة والوصول السريع للحكم، بينما ظلت الأوضاع السائدة كما كانت عليه إن لم تكن تدهورت أكثر، جعل مجرد الحديث عن انتقال سليم وناجح للديمقراطية في دول الربيع العربي يعد الضربة الاستراتيجية الفعالة للحركات الأصولية المتشددة في إطار ما يعرف بمكافحة الإرهاب، أو فوضى انتشار السلاح والانفلات الأمني، مما جعل جل المراقبين يتنبؤون بأسوأ لهاته المنطقة وبالأخص دول الحراك العربي إن لم تقم بتغييرات جذرية على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم.³

المطلب الأول: التداعيات السياسية

إذا استعرنا من هانتغتون عبارته "ديمقراطية الموجة الثالثة" Third Democracy Wave ، يمكننا أن نقول على الثورات التي عصفت بالدول العربية بأنها تعتبر "الموجة الرابعة" لعملية الديمقراطية "Fourth Wave" ، باستثناء أن ما لحقها كان انتقالاً من ثورة إلى حالة اللااستقرار

¹ - يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 24.

² - Muriel Asseburg, "Protest, Revolt and Regime Change in the arab world", SWP Research Paper 2011/R06 German Institute for International and Security Affairs, Berlin, February 2012, P 67.

³ - Nathan E. Shields, "Unrest in The Middle East : Potential Implications For International Terrorism And Counterterrorism Policy", *Global Security Studies*, Volume 3, Issue 2 Spring 2012, P. 21.

السياسي، ولعل خضوع هاته الشعوب لمدة طويلة لحكم نظم شمولية وديكتاتورية هو ما سيجعل عملية الانتقال تأخذ وقتاً أطول من المتوقع.¹

فقد كان الغرب يتوقع في بداية الأمر أن يشهد الوطن العربي تحولات علمانية ليبرالية موسعة، إلا أن الواقع أثبت أن الإسلاميين هم من اقتطف الثمرة، نظراً لأن هذه الثورات جميعها تفتقد إلى القيادة والأيدولوجية، مما سهل على الإسلاميين اختطافها، وقد اعتبرت الدول الغربية وصول أحزاب إسلامية في الضفة الجنوبية للمتوسط عبر صناديق الاقتراع خطراً على مصالحها، مما يؤشر لظهور عهد جديد في العلاقات البينية والدولية، مما يتطلب معه إعادة النظر في العلاقات بين دول ضفتي المتوسط، ومع تصاعد هيمنة الإسلاميين في المنطقة بعد الربيع العربي، فإن المخاوف الإسرائيلية تزداد بشأن الأمن القومي الإسرائيلي إذ أن ما يربع الصهاينة هو أن يعيد المسلمين بوصلتهم تجاه فلسطين المحتلة، خصوصاً بعد سقوط نظام مبارك، الذي يرتبط مع الكيان بمعاهدة سلام مثله مثل الأردن.²

ويرى الكثير من المحللين في العالم أن ثورات الربيع العربي هي خطة مرسومة مسبقاً من طرف الغرب في إطار ما يعرف بـ "الفوضى الخلاقة" أو البناء، حيث كانت تهدف بالأساس لاستنزاف الجيوش العربية وبالأخص جيوش دول المواجهة مع الكيان الإسرائيلي، أمثال الجيش السوري والمصري، حيث أن الهدف هو إضعاف الجيش واشغاله بالأمن الداخلي عوض مهمته الرئيسية في حفظ الأمن الخارجي، أمن الحدود وقدرة ردع أي اعتداء ويظهر من خلال دعم "المعارضة المعتدلة" بسوريا بالأسلحة والتدريب من أجل إسقاط نظام الأسد، ولعل ما يذكي هذا الرأي هو تدخل الغرب العسكري في ليبيا، فعنف قوات القذافي مع المتظاهرين فرض ضرورة التدخل فتمت الدعوة لإعمال مبدأ مسؤولية الحماية the principale Of Responsibility To Protect فتم بتدخل عسكري ودعم بالأسلحة من طرف الولايات المتحدة وفرنسا، ناهيك عن الناتو.³

وحدها ثورات الخليج العربي الفارسي من سلمت من التدخل الغربي، أو مساعدة الثوار في تحقيق أهدافهم، بل حتى البحرين لم تسمع من المجتمع الممثل بالدول الغربية سوى تنبيها لقسوتها مع المتظاهرين، ولهذا الامتناع عن التدخل أسبابه: أولاً، هناك قواعد عسكرية غربية مهمة في الخليج مثل القاعدة العسكرية التابعة للبحرية الأمريكية بالبحرين أو القاعدة العسكرية الأمريكية الجوية المتواجدة بقطر

¹ - Nathaniel D. Danjibo, "The Afetmath of the arab spring & its implication for peace and development in the sahel and sub-saharan Africa", *Strategic Review For Southern Africa*, Vol. 35, No 2, 2013, PP. 16-17.

² - Laurence Aida Ammour, "New Security Challenges In North Africa after The Arab Spring", Geneva Centre For Security Policy, GCSP POLICY PAPER, 2012/4. In <http://www.gcsp.ch> (access : 25/09/2018).

³ - Nathaniel D. Danjibo, op.cit, P, 24.

هاته القواعد التي تجد الترحاب والحماية من النظم الحاكمة بالخليج بدون رضى الشعب الراض لهذا التواجد، هذا من جهة، من جهة أخرى، أن الغرب يشعر بتخوف من أن تأتي هذه الثورات بثوار شيعة للحكم وبالأخص في البحرين وبالتالي تعاطفهم مع إيران ضد الغرب، بالإضافة إلى أن هاته المنطقة تعد المزود الرئيسي لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بالنفط ومنه يتوجب حمايتهم من أي تغيير سياسي قد يؤثر في الإمدادات النفطية للغرب.¹

لكن ما يلاحظ على تداعيات هذا الحراك العربي هو أن هناك صعوبات نظرية ومنهجية وعملية أيضاً في تحديد التهديدات والأخطار الأمنية، وتتجم هذه الصعوبات عن أن أهم أثر مباشر للربيع العربي هو إحداث تغيير وتحول في النسق الناظم لمستويات التفاعل والتحليل المختلفة، هذا يرتبط بمستوى آخر من الصعوبات التي تتصل بتقدير الآثار المحتملة المتوسطة والبعيدة المدى للانتفاضات في الدول المجاورة مع بروز مناداة ومطالب أقلييات كالتبو، والطوارق والأمازيغ بحقوق وامتيازات حيث قادت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الإثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية، مما أدى إلى تنشيط نزاعات خامدة Frozen Conflict ، وهو ما يتصل في بعض جوانبه بالدور الذي كانت تؤديه ليبيا والقذافي شخصياً في تحريك النزاعات في الصحراء الإفريقية الكبرى باستخدام الأقلييات في تلك الأقاليم لأغراض التهديد أو الإسكات مثلما كان الأمر مع الطوارق والتبو.²

ولذلك نجد أن صراعات قديمة تطفو على السطح الآن عبر عمليات التعبئة وتحريك السكان الطامحين إلى المشاركة وتجاوز ما عانوه من تهميش، إذ أن غياب الدعم الذي كان يقدمه القذافي إلى عدة جماعات إثنية وقبائل ومناطق مجاورة التي كانت تعتمد على الدعم المباشر والاستثمارات الليبية يجعل هذه الجماعات الدائمة التمرد أكثر استعداداً لذلك، وهو موقف يتعزز بفعل ما تواجهه من مخاطر وصعوبات وفق وهبوط حاد في مستوى معيشة هذه الجماعات، حيث أن الفشل في إدارة التنوع الثقافي والعربي والمذهبي قد يذهب ببعض الدول للانهيال إن لم يسبقه الانفصال والتشتت كما حدث ويحدث مع السودان، أو مع تشجيع نغرة الانقلابات كما حدث في شمال مالي، بعد العمليات الكبيرة لتهريب السلاح من ليبيا المنهارة، فالتمرد في شمال مالي جاء نتيجة مباشرة للحرب في ليبيا، إذ أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا مسلحين بشتى أنواع الأسلحة والمركبات الحربية كان فاعلاً حاسماً في إثارة النزاع بمالي.³

¹ - يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 22-23 .

² - Laurence Aida Ammour, "Security Issues Emerging in the Maghreb and the Sahel after the Arab spring", In : The Mediterranean Yearbook Med.2012, European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2012, PP.128-129.

³ - حيث تشير عدة تقارير دولية إلى أن أسلحة القذافي كانت سبباً مباشراً في العديد من الأنشطة الإجرامية التي تلت سقوط نظامه، حيث تم تهريب هاته الأسلحة إلى كل من شبه جزيرة سيناء المصرية، تونس، جنوب الجزائر، شمال النيجر، غرب السودان، شمال مالي...

ولا يمكن الحديث عن الثورة الليبية وتسريب السلاح دون التطرق لدور الطوارق الذين قاموا بدعم نظام القذافي ضد الثوار، فما إن سنحت الفرصة وسقط النظام الليبي حتى توجه الثوار نحو الطوارق من أجل الانتقام منهم، وهكذا فر هؤلاء وهم محملين بثتى أنواع الأسلحة، وعادوا إلى قبائلهم المنتشرة في الصحراء الإفريقية الكبرى عبر حدود هشة وغير مراقبة فتمكن الطوارق من نقل تلك الأسلحة إلى عدة دول في المنطقة، بعضها سقط في أيدي جماعات إرهابية خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين، كما أن تداعيات الحرب الدائرة رحاها بليبيا كان لها الأثر الكبير على عدة دول ضعيفة بالمنطقة، مثل النيجر، تشاد والسودان، ووضعت ضغط كبير على عملية الانتقال الجارية بجيرانها تونس مصر.¹

ولهذا فعلى الاتحاد الأوروبي من منطلق تحمل المسؤولية أن يغير استراتيجية تجاه الساحل وأن يركز بشكل أكثر على التعاون الإقليمي، فعلى أوروبا العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي بجيرانها من الضفة الجنوبية، خصوصاً بعد أن توضحت لها الصورة بأن الحكام المستبدين لم يعودوا هم الضامن الوحيد للاستقرار بالمنطقة، والاستقرار هذا يجب ألا يفهم من منظور أنه المحافظة على الحالة الراهنة Status Quo بل هو توازن حيوي يسمح بتغيير وانتقال سلمي للسلطة بدول الجوار، لأن مفهوم الحالة الراهنة والمحافظة على الأمور كما هي ليست في صالح أوروبا، فالحكام العرب الذين أطيح بهم في الحراك العربي سنة 2011 كانوا ممن وقعوا اتفاقيات مع الدول الأوروبية لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكان من الطبيعي أن تفلت الأمور بعد رحيلهم على خلفية الفوضى التي قامت بعد الإطاحة بالنظام القديم من دون أن يقوم نظام جديد محله، كما أن فوضى السلاح يمكن أن ينتقل إلى الشمال ويهدد الأمن الأوروبي بأسره.²

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية:

يمكننا إجمالاً حصر التداعيات الأمنية الظاهرة في الأمد القصير خصوصاً والتي لها امتداد في المستقبل في ثلاثة تداعيات كبرى تحتوي بدورها على العديد من التوابع الأخرى وتتمثل هاته التداعيات في تنامي ظاهرة الإرهاب، تهريب السلاح والهجرة غير الشرعية...

ولعل من أبرز هاته التداعيات كلها وبشكل ظاهر للعالم كله، هو سقوط نظام القذافي بشكل رئيسي، فقد كان تدخل حلف شمال الأطلسي NATO في ليبيا الأول من نوعه في المنطقة والذي أعقب قرار الأمم المتحدة رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن، حيث قام بإفقاد قوات القذافي تميزها الجوي في الميدان، إذ قام الحلف بضربات جوية سريعة، وقام بإنشاء منطقة محظورة الطيران No-Fly Zone ، وكذلك قام

¹ - Nathaniel D. Danjibo, Op.Cit, PP. 24-25.
² - Muriel Asseburg, Op.Cit PP. 47-69.

بضرب حصار بحري من أجل منع أي نقل للأسلحة، هذا كله ناهيك عن الدعم القطري للثوار الليبيين بالأسلحة والمال بحيث ساعد كل هذا على تغيير كفة الحرب في ليبيا لصالح الثوار وبالتالي انهيار نظام القذافي.¹

وبقدر ما ساعد كل هذا على التخلص من نظام القذافي، فقد فتح الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد، يصدق هذا بشكل واضح على السياقات الداخلية، وفي تأجيج الانقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لكنه يبرز أيضاً على المستوى الإقليمي، وذلك أن إسقاط نظام القذافي هز ميزان القوى الذي كان قائماً بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل، هذا التغيير أدى إلى إعادة إبراز معضلة المركز-الأطراف، وفتح آفاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الإفريقية المجاورة التي تحتاجها تجارة المخدرات والأسلحة والبشر، علاوة على الأعمال الإرهابية، كالاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.²

ورغم أن ظاهرة الإرهاب ليست جديدة وبالأخص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وانتشار صرعة "الحرب على الإرهاب" بين الدول، إلا أن الإرهاب بعد الربيع العربي اتخذ منحاً آخر، داخلي هذه المرة وبشكل قوي وفعال، على عكس ما توقعه الخبراء، إذ أسرع كثير من المحللين فور انطلاق شرارة الثورات العربية إلى القول أن هذه الانتفاضات كانت ضربة قوية للقاعدة وحلفائها في المنطقة وثبت أن هذا كان تصوراً خاطئاً أو على الأقل سابق لأوانه، فقد كان الكثيرون يظنون أن الحراك العربي سيأتي بنظم ديمقراطية وليبيرالية جديدة من شأنها أن تحاصر الأفكار المتطرفة للحركات الأصولية، في حين أن ما حصل هو أن الكثير من الحركات الجهادية نمت وأصبحت فيها القاعدة وغيرها من الحركات تصول وتجول بحرية وتنقل الأسلحة من مكان لآخر، بل حتى أن هاته الحركات قامت بتدعيم أعضائها بأفراد جدد استقطبتهم عقب الأحداث أو من السجناء الفارين حيث استفادت القاعدة من الأوضاع الراهنة، خاصة في ليبيا واليمن وسعت بقوة لتأكيد وجودها بل لقد خدم تفكيك الأجهزة الأمنية في مصر هذا التنظيم بشدة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التفجيرات المتتالية لأنابيب الغاز المتجهة إلى الكيان الإسرائيلي، أو عبر عمليات اغتيال الجنود والضباط المصريين بصحراء سيناء والذي تتبناه ما تسمى نفسها "بيت المقدس".³

1. Ian Black, "Qatar Admits Sending Hundreds of troops to support Libya rebels", The Guardian, 26 October 2011. In <http://www.guardian.co.uk> access : 25/09/2018.

2. يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 32.

3. تم تفجير أنابيب نقل الغاز هاته 15 مرة في سنة 2011 فقط، بينما تم تفجيرها 11 مرة في 2012. حيث تم خفض الإمدادات الغازية ب 80 %

فهناك خيط رفيع جداً بين الإرهاب والأعمال الإجرامية، حيث يبدو الارتباط وثيقاً بينها وتعتمد أنشطتها على بعضها البعض اعتماداً متبادلاً، حيث التعاون بين مهربي المخدرات وأعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي متشابهين في مجالات جمع الأموال وفرض الإتاوات على القوافل التجارية، كما شهدت الفترة الماضية تصاعداً في أعمال الخطف التي قام بها وسطاء محليون بتوجيه وقيادة أمراء القاعدة، نفس الشيء ينطبق على التنظيم الإرهابي الأشهر والأغنى في الوقت الحالي، حيث استفادت "داعش" أو الدولة الإسلامية في العراق والشام من الضعف السياسي والأمني في سوريا وخصوصاً العراق لتكون بديلة لأنظمة الحاكمة هناك.¹

فقد أدى الربيع العربي إلى تمكن جماعات إرهابية عابرة للحدود كداعش والقاعدة من التمتع بالتأثير الإيديولوجي والقوة المادية، ومعلوم أن الاصطفاة الإيديولوجي دون اعتبار حقيقي لقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، يتسبب بانزلاقات سياسية خطيرة ويديم الصراع، وهو ما سمح لتنظيم القاعدة بالذات بالتفكير وربما القيام عملياً في جعل إفريقيا مركزاً لها.²

ولقد قاد الانهيار الأمني في ليبيا إضافة إلى ما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب إفريقيا واستغلال القاعدة لذلك لإعادة ترتيب شبكتها وحدودها الغير مراقبة، بالإضافة للطبيعة الهشة للدول فيها من أن ينسج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM خاصة بعد هبوب رياح الربيع العربي عدة علاقات وروابط مع الكثير من المجموعات المعتبرة إرهابية من طرف المجتمع الدولي مثل الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا MUJAO ، وحركة أنصار الدين وتنظيم بوكو حرام Boko Haram.³

فالمناطق أصلاً كانت تعاني من عدد من التحديات الأمنية مثل تهريب المخدرات والهجرة بالإضافة إلى تنامي عمليات خطف الأجانب المدعومة من طرف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الآن هي تواجه تهديدات جديدة متعلقة بالاستقرار الناتج عن الربيع العربي خصوصاً في المنطقة التي يلتقي فيها الساحل بالصحراء حيث تشهد عودة نشاط بعض بؤر التوتر والنزاع عبر الحدود، بالإضافة لتقوي بعض الجماعات الجهادية المحلية والدولية على المستوى القاري، فما استجد الآن مع الربيع العربي هو بروز فاعلين جدد غير تقليديين، حيث في السابق كانت التفاعلات الدولية والإقليمية التي تعرفها المنطقة تقع على مستوى الدول، بينما نجد أنفسنا اليوم أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة غير

¹ - يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 23 .

² - إحسان طالب، مرجع سابق، ص 150 .

³ - Nathaniel D. Danjibo, Op.Cit, P. 28.

الخاضعة للدولة، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، حيث تحاول كل الأطراف الإقليمية والخارجية أو العابرة للإقليم السيطرة أو الزيادة في قدرتها على التأثير عبر توظيف عوامل تتعلق بالإثنية أو الإيديولوجية وغيرهما.

وتأتي حالة اللاستقرار الأمني في معظمه نتيجة الصراعات بين القوى السياسية والحزبية المرتبطة بالخارج، وهو ما يبرز أنشطة السلفية والحركات الجهادية القاعدة والاتجاهات السياسية أو الحزبية الموجهة لها، مما يجعل الدولة ومؤسساتها محل تساؤل للناحية الشرعية، وخاصة تحدي شرعية تفردتها بالحق في استعمال العنف أو القوة وتحقيق الأمن.¹

فقد أحدثت الأزمة الليبية أزمات وتحديات وأخطار أمنية ذات أبعاد تجاوزت المحلي لتطال البلدان المجاورة، ولتزيد من هشاشة الأوضاع وتضاعف التهديدات الأمنية في كل دولة على حدة، وفي المنطقة بكاملها، فحسب الإصدار السنوي العشرون من بارومتر النزاع Conflict Barometer ، والذي يصدره معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاع الدولي (HIK)، فإن سنة 2011 تعتبر من بين أعنف السنوات منذ 1945 ، حيث أن عدد الحروب النشيطة ارتفعت في سنة واحدة من ستة حروب إلى عشرين، ثمانية منها تجري في الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي، أربع حروب منها تأتي في سياق الربيع العربي.²

هذا بالنسبة للإرهاب، والذي بدوره يرتبط بتداعيات أخرى ومنها على الأخص معضلة تهريب وفوضى السلاح، حيث لم يمضي كثيراً على سقوط نظام العقيد القذافي حتى رأينا تبعات فوضى انتشار السلاح بإفريقيا، حيث يظهر هذا جلياً في الانقلاب الذي قامت به المجموعات الاثنية المسلحة بمالي والمنتمية للمقاتلين الطوارق العائدين في مواجهة مع الجيش المالي المهترئ والضعيف التجهيز والجاهزية سلاحاً وخبرات ميدانية أيضاً.³

فقد ترتب على انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا انتشار السلاح وتهريبه لأغراض سياسية، علاوة على تجارته غير الشرعية التي تزيد من خطورة التهديد الذي تمثله الجماعات المنشددة، إضافة إلى ما تتضمنه مسألة الهجرة غير الشرعية من أخطار وتهديدات متواصلة جعلت الاتحاد الأوروبي يعقد لقاءات متواصلة استجابة لجرس الإنذار لبحث هذه التداعيات على فضائه وأعضائه، إذ أنه وفور سقوط النظام الليبي نشط فرع القاعدة في المنطقة والمسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM ، حيث

¹ - Gause, F. Gregory, « Why Middle East Studies Missed The Arab Spring : The Myth Of Authoritarian Stability » Foreign Affairs, Vol .90, N° 4, July_ August 2011, PP. 81-90.

² - Conflict Barometer 2011, ed. Heidelberg Institute For International Conflict Research (HIK), Heidelberg, Germany 2012.
³ - Drew Hinshaw, "Libya Spillover Leads To Coup", The Wall Street Journal, 22 March 2012. In : <http://online.wsj.com> (access 30/09/2018).

تحصل على مخازن أسلحة القذافي، مما جعله أقوى عن ذي قبل، وهذا ما تجلّى في هجمات 2011 بكل من الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، ولأول مرة تونس.¹

والأخطر من هذا هو نوعية الأسلحة التي تم ويتم تهريبها عبر الحدود الصحراوية، حيث أن صواريخ أرض جو Surface-to-air missiles المتقدمة الروسية الصنع (Sa-24 & Sa-7) تم إعلانها مفقودة من مخازن الأسلحة الليبية وتم الإعلان عن أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد تحصّلت عليها، والمميز في هاته الصواريخ هو قدرتها على إسقاط الطائرة المنخفضة الارتفاع، فمثلاً Sa-7 تم استخدامها من طرف القاعدة في محاولة لإسقاط طائرة ركاب إسرائيلية كانت تحلق فوق الأجواء الكينية سنة 2002، ناهيك عن أنه مع طول أمد الأزمة والفوضى في ليبيا، فإنه يمكن أن تصبح البلاد الطريق المفضل لعبور مهربي الكوكابين، خصوصاً الكوكابين القادم من أمريكا اللاتينية والمتجه نحو أوروبا.²

فمع الفوضى السائدة بالمنطقة وتأثير هذا الحراك على الساحة الأمنية الإقليمية والدولية جعل منطقة المتوسط عبارة عن برميل بارود، وقد ساعدت جغرافيا ليبيا واتساع حدودها وغياب الرقابة عليها، في سرعة وسهولة انتقال الأسلحة بين عدة بلدان دون مراقبة وسقوطها في أيدي جماعات متشددة، مما جعل المنطقة كلها تغلي على صفيح ساخن وقابل للانفجار في أية لحظة.

جدول يبين تطور الأحداث في الأزمة الليبية والتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي.³

التاريخ	الحدث
17 فيفري 2011	اندلاع احتجاجات سلمية في ليبيا، قابلها تعامل عنيف من طرف النظام الليبي.
26 فيفري 2011	مجلس الأمن الدولي يصدر القرار رقم 1970 والقاضي بفرض حصار على واردات الأسلحة إلى ليبيا.
08 مارس 2011	حلف شمال الأطلسي ينشر طائرات بدون طيار AWACS في المنطقة.
10 مارس 2011	حلف شمال الأطلسي يوجه بواخره في المتوسط للقيام بعمليات مراقبة.
17 مارس 2011	مجلس الأمن الدولي يصدر القرار رقم 1973 المتضمن إقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية ودعوة الدول إلى وضع جميع الإمكانيات من

1- حيث قامت مجموعات مسلحة منتزعة من الجهادية في ماي 2012 بالهجوم على مقر للشرطة بالإضافة إلى بعض الحانات في ولاية الكاف وفي يونيو من نفس السنة قامت هاته المجموعات بعدة تفجيرات في مقرات اتحاد التجارة أو العمال التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، ناهيك عن الهجمة التي أودت بحياة شخص وجرح 65 شرطي في المرسى... أنظر:

A. Wolf, "Tunisia : Signs of Domestic Radicalisation in Post-Revolution", CTC Sentinel, Vol. 6, Issue 1, 2013.
- Karen Leigh, "North Africa's Sahel : The Next Terrorism Hot Spot ?" The Time, 12 sept.-11. In : <http://www.time.com>²

(access :01/10/18).
- "L'OTAN Et La Libye", Date De Consultation : 01/10/18, Disponible Sur Le Lien Suivant :³
http://www.Nato.int/Cps/Fr/Natolive/topics_71652.Html.

أجل حماية السكان الليبيين.	
عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة اتخذت إجراءات عسكرية فورية لحماية السكان المدنيين الليبيين.	19 مارس 2011
حلف شمال الأطلسي يقرر إطلاق عملية عسكرية تهدف إلى مراقبة تنفيذ الحظر الدولي على واردات السلاح إلى ليبيا.	22 مارس 2011
حلف شمال الأطلسي يقرر احترام منطقة حظر طيران جوي المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 1973 .	24 مارس 2011
وزراء الدفاع للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والدول المشاركة يقررون متابعة عملية الحامي الموحد (L'opération Unified Protector) .	08 جوان 2011
الأمين العام لحلف شمال الأطلسي يؤكد عزم الحلف على مواصلة جهوده من أجل حماية المدنيين الليبيين، وعن رغبة الحلف في رؤية الشعب الليبي يقرر بنفسه مستقبله في حرية.	22 أوت 2011
اجتماع "أصدقاء ليبيا" في باريس يؤكد دعم الدول المشاركة لعملية الحلف ويؤكدون التزامهم بحماية المدنيين الليبيين.	01 سبتمبر 2011
مجلس شمالي الأطلسي يتخذ قراراً مبدئياً بإنهاء عملية "الحامي الأوحده" في نهاية شهر أكتوبر.	21 أكتوبر 2011
مجلس شمالي الأطلسي يؤكد قراره بإنهاء عملية "الحامي الأوحده" Unified Protector .	28 أكتوبر 2011
في منتصف الليل حسب التوقيت الليبي، طائرات المراقبة AWACS التابعة لحلف شمال الأطلسي تغادر الأجواء الليبية وفي اليوم الموالي تغادر السفن البحرية المياه الإقليمية الليبية.	31 أكتوبر 2011

فقبل الربيع العربي كانت الأجهزة والمخابراتية العربية تنسق فيما بينها ومع الدول الغربية أيضاً لمواجهة الإرهاب وتركز بشكل كبير على تنظيم القاعدة وعلى الجماعات المتشددة وتعمل على استنزافها لكن لم يعد الحال كما كان عليه، حيث أنها الآن تركز في قضاياها الداخلية بأولوية أكبر، مما سيسمح للحركات

الأصولية المتطرفة بالتنامي والتقوي، فالحل ليس بالانغلاق على الذات ورفع شعارات "المغرب أولاً" أو "الجزائر أولاً" بدل العمل الجماعي على صياغة أمن إقليمي واحد وموحد، ويبدو أن هذا الانغلاق أو التفكير الأحادي في محاربة الإرهاب أو تهريب السلاح يتجلى يوماً بعد آخر في أفعال الدول الإقليمية المحيطة ببؤر النزاعات، فما تسعى إليه اليوم تركيا عبر المنطقة العازلة بينها وبين سوريا والعراق عبر الجدار الأمني هو نفس ما قام به المغرب فيما يخص حدودها مع الجزائر عبر تشييدها لجدار يمتد لعشرات الكيلومترات لرصد كل اختراق أو تسلل لحدودها من جهة الجارة الشرقية، ولعل الملفت للنظر أن المغرب ما فتئ يشجب عمليات تهريب الأقراص المهلوسة والبضائع بين البلدين، بل حتى عمليات تسلل المهاجرين الأفارقة، لكن دون أن يقوم بعمل ميداني كما يقوم به الآن عندما تعلق الأمر بخطر استراتيجي ناتج عن الانفلات الأمني بالمنطقة عقب الحراك العربي الأخير والقبض على العديد من المجموعات التي كانت بصدد تهريب الأسلحة حيث يشتد التخوف الآن من وصول الجماعات الأصولية المسلحة للتراب المغربي وزعزعة أركان الدولة، ولعله ما يبرر قيام المغرب بنشر صواريخ مضادة للطائرات بالمناطق الحيوية للمملكة وبالسواحل، وجاء ذلك بعد تحذيرات من هجوم محتمل بطائرات مدنية، وذلك عقب سيطرة مجموعات مسلحة على طائرات مدنية ليبية كانت ترابط بمطار طرابلس الدولي، وقاموا باختطافها إلى وجهات مجهولة.¹

لكن ما يخيف كثيراً الآن ويهدد السلام والأمن في منطقة المتوسط هو أن تقع أيدي الإرهابيين على مخازن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية (مثل التي تحتفظ بها سوريا أو ليبيا) عندئذ يصبح الخطر أكبر، ولا يهدد المتوسط فقط بل السلم الدولي فحسب بعض التقديرات فإنه يوجد حالياً ما يناهز 10 مليون قطعة من الأسلحة الخفيفة (Small & light weapon) (SALW)، بمنطقة الساحل والصحراء مما يشكل نوعاً من اللاستقرار والأمن في المنطقة، تضاف إلى المشاكل والتحديات الأخرى التي تزخر بها المنطقة من بطالة وفساد وبيروقراطية ونقص في التنمية والعدالة الاجتماعية في دول هي أصلاً هشة (Fragile States) فسنوات قبل سقوط القذافي كان هذا الأخير يجمع/يشترى في السلاح بكميات كبيرة، فبين سنتي 2007 و 2008، أمدت أوكرانيا ليبيا بأكثر من 100.000 بندقية Rifles وسنة 2009 قامت شركة إيطالية بإمداد ليبيا بما يناهز 10.000 مسدس Handguns كذلك فعلت بلجيكا، عبر صفقة كبيرة من

¹ - Nathaniel D. Danjibo, Op.Cit, P.18.

البنادق العالية التقنية High-Tech Rifles بينما سمحت بريطانيا ببيع كمية كبيرة من بنادق قناصة
1. Sniper Rifles

زمنه فإن تهريب الأسلحة من ليبيا لصالح تنظيم القاعدة يمثل الخطر القادم من على الحدود والذي يصعب احتوائه ما لم يكن تنسيق أمني مشترك لوقف زحف تلك الأسلحة فالتقارير تشير أن الأسلحة المتطورة التي تم تهريبها شملت صواريخ من طراز " اس 24 " الروسية التي سلمت إلى ليبيا سنة 2004 والتي تملك القدرة على إسقاط طائرات تحلق على ارتفاع 11 ألف قدم، وينظر إليها على أنها تعادل من حيث القدرات والخصائص صواريخ " ستينغر " الأمريكية التي استخدمها الأفغان في حربهم ضد القوات السوفيتية في الثمانينات من القرن الماضي، من جهة أخرى فهذا السلاح المهرب سيكون له وقع وخيم على الحياة السياسية بدول المنطقة، حيث أن انعكاس تهريب السلاح من ليبيا على أوضاع دول الجوار أكيد وحتمي، فخطر الأسلحة الليبية يطال رقعة جغرافية شاسعة تتجاوز 10 ملايين كيلومتر مربع هي إجمالي مساحة بلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي خصوصاً نظراً لطول الحدود وبالتالي تعذر مراقبتها، حيث تشير الأخبار إلى أن وحدات من جيشي الجزائر والنيجر قد اشتبكت خلال الفترة الممتدة بين أبريل وأكتوبر 2011 مع مقاتلين ومهربين أكثر من خمسة عشرة مرة في الحدود القريبة من ليبيا.

وتشمل ترسانة الأسلحة المهربة من ليبيا والمفترض أنها أصبحت في أيدي عصابات من المهربين والمرترقة، أنواع شتى من الأسلحة: كلاشينكوف صواريخ Rockets قنابل Mines ، قذائف Shells، أسلحة كيميائية، صواريخ أرض جو SAM-7 ، هذه الأخيرة التي تتوفر ليبيا منها على 20.000 وحدة، إلى جانب الصواريخ الروسية SA-24 ، وهم صواريخ من آخر جيل قادرين على إسقاط الطائرات
2. Fighter Jets المقاتلة

ولا يقتصر هنا، بل يمتد إلى مسألة الهجرة باعتبارها مهدداً أمنياً كذلك ناتج عن الحراك العربي الأخير، ففي أوائل 2011، تضاعف عدد المهاجرين واللاجئين الليبيين والتونسيين والمغاربة الفارين إلى هناك قصد العبور بجزيرة لامبيدوسا Lampedusa الإيطالية حوالي 25.000 ما بين شهر يناير ومارس 2011 ما شكل أول بؤار تآثر الاتحاد الأوروبي بعواقب الحراك العربي بالصفة الأخرى للمتوسط، وقد قرر الاتحاد الأوروبي وبعد المناشدة المتكررة خاصة من فرنسا من أجل التحرك بسرعة لوضع استراتيجية جديدة لمواجهة شبكات تهريب المهاجرين نحو أوروبا، وقرر الاتحاد الأوروبي في 22 ماي

¹ - For a comprehensive review of arm deals between Gaddafi's Libya and the world, see P D Wezeman, "Libya Lessons in Controlling the Arms Trade", SIPRI. Available at : <http://www.sipri.org/media/newsletter/essay/march11> (access: 02/10/18).
- Laurence Aida Ammour, IEMed, Op.Cit. P. 130.²

2013 إنشاء بعثة أوروبية خاصة لمساعدة ليبيا في السيطرة على حدودها البحرية الممتدة أكثر من ألفي كيلومتر، وفي دجنبر من السنة نفسها وافق المجلس الأوروبي على إعادة النظر في السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وذلك في اتجاه إعطاء الأولوية للأمن في البحر المتوسط نتيجة التهديدات الناشئة عن تغير الأنظمة في بعض الدول العربية المشاطئة له، لكن تبقى هذه المعالجة القصيرة النظر غير كافية لحل المعضلات الأمنية الصاعدة عقب الحراك العربي في جنوب المتوسط وشرقه، فتدابير معالجة التهديدات الأمنية لا بد من الاعتراف بأهمية وألوية أمن الشعب أولاً، وأن أمنهم هو جزء لا يتجزأ من أمن الدولة أو الأمن القومي الذي يرتبط بالأمن الإقليمي والعالمي أيضاً، فالفرد أصبح معياراً للأمن ومرجعاً للمقاربة الأمنية، وهو ما يتحدى فكرة سمو أو تفوق مركز الدولة أو المؤسسة العسكرية في إطار التنظير للأمن.¹

فمن أجل التحول الحقيقي نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي لا بد من إجراء إصلاح للأجهزة الأمنية لتلك الدول، بحيث يتم تغيير دور وعقيدة الأجهزة الأمنية من شرطة وجيش بشكل يتسق مع الأعراف الديمقراطية وأسس الحكم الرشيد، إذ أنه من الضروري التشديد على أن مهمة هاته الأجهزة هو خدمة وحماية المواطنين وتوفير الأمن والأمان لهم، وليس حماية النظم القمعية، فالربيع العربي أطمح للثام عن خطر منستر منذ عقود ويستشري في جسد المؤسسات الأمنية والعسكرية العربية، حيث أنه بعد الرجة التي حدثت عقب الحراك العربي شهدنا أن هاته المؤسسات وبحكم افتقارها لوجود هيكل قيادة مسيطرة لها ولاءات خاصة، سواء قبلية أو عقائدية، وبالأخص في حالتي كل من ليبيا واليمن وسوريا.

فمواجهة التحديات الأمنية لا تتم فقط بمقاربة إصلاح أو إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية أو العسكرية بقدر ما تتعلق بمقاربة جديدة للأمن وعلاقة الدولة بمكونات الأمن "الإنساني" الذي يعتمد على إدراك للعوامل المختلفة بما فيها أمن الفرد والجماعات ضمن سياقات البيئة الإقليمية أو العالمية.²

وقد شهدنا محاولات إصلاحية منها الجادة ومنها الالتفافية وتعتبر الإصلاحات التي اتخذها كل من الأردن و المغرب نموذجاً لتلك الإصلاحات، من جهة أخرى أدت ثورات الربيع العربي إلى تقليص الموازنة المعتمدة للقوات المسلحة.

وتخصيص جزء كبير من تلك الموازنة لخلق فرص عمل للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، ورفع مستوى أجورهم، إذ أجل العراق في شهر 2011 موافقته على تمويل صفقة شراء 18 مقاتلة F-16 أميركية بسبب الاحتجاجات الداخلية التي اندلعت في أنحاء شتى من البلاد، وتم على أثرها تحويل المبلغ

1- يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 26.

2- يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 30.

المخصص لتمويل تلك الصفقة الحيوية والضرورية لسلاح الجو العراقي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، على أنه أعيد العمل بالصفقة في وقت لاحق وتم طلب 18 مقابلة إضافية أيضاً، وهكذا فالسياق الإقليمي المتصارع حول وضع موطن قدم استراتيجي في دول الربيع العربي لن يكون محفزاً على إصلاح النظم والمؤسسات الأمنية والقضائية والحقوقية، وتأسيس ثقافة جديدة تعتمد القيم الديمقراطية، لأن التهديدات الأمنية الاستراتيجية المحدقة بالضفة الجنوبية للمتوسط هي نفسها التي تهدد الضفة الشمالية منه، وإن لم تكن بنفس الحدة أو التماس، ولذا يجب تحديد تلك التهديدات في إطار رؤية وتحليل موحد لها ولكيفية مجابته، والابتعاد عن النظرة الذاتية والأناية أحياناً في مقارنة المواضيع الأمنية، حيث أن المتوسط بالأخص يستحق هويته الأمنية الخاصة لأن هويته الحضارية تفرض أن تواكبها هوية أمنية استراتيجية.¹

خاتمة:

لقد كان "الربيع العربي" تجربة ناجحة في بعض البلدان، فيما شكل تجربة فاشلة في دول أخرى، وأدى في بعض الحالات إلى عودة النظام الذي كان سائداً قبل اندلاع ثورته. فإذا كانت الثورات قد أدت إلى ولادة هذه الظاهرة، فقد كانت هناك ثورات مناهضة تم تنظيمها لإعادة النظام الذي كان قائماً قبل الثورة، وذلك عندما لم تتم الاستجابة للتوقعات الشعبية. غير أن تلك الأحداث لا تزال ماثلة في الأذهان وهي تتخذ أشكالاً مختلفة، وقد مكن "الربيع العربي" من إذكاء الوعي السياسي لدى جميع طبقات المجتمع، الذي لم يعد يتوانى عن التعبير عن سخطه كما مكن المعارضة وقوات الثوار، التي كانت في السابق تفتقر للتنظيم أو تعاني من انقسامات، من تنظيم صفوفها بشكل أفضل بفضل شبكات التواصل الاجتماعي من جهتها، أدركت الحكومات أنه من أجل الدفاع عن شرعيتها، يجب عليها أن تتعامل مع مطالب الشعوب وتقديم تنازلات من أجل البقاء وفي الوقت الذي تنازل البعض فيه عن السلطة، تشبث آخرون بها بقبضة من حديد، فيما اقترح آخرون إصلاحات من أجل "شراء" السلم الاجتماعي.

ومن خلال ماسبق عرضه، نخلص إلى القول بأن موجات التغيير والحراك الديمقراطي التي تشهده المنطقة العربية تكمن خصوصياتها في كونها وقعت في منطقة المتوسط، هذه الأخيرة تشكل مجالاً للتمايز بين الهويات والثقافات وفضاءات تجسد فيها النزاعات الحادة والرغبات المدمرة والمنافسة الشديدة في ظل تداخل مصالح الدول الكبرى الدولية والإقليمية ما يجعل هذه الثورات محل اهتمام وترقب من جانب تلك الأطراف التي سارعت في تقديم رؤاها ومقترحاتها حول تسوية الأزمات التي تحدث في المنطقة بشكل

¹ - محمد نجيب، "تأثير الربيع العربي على الجيوش وقوى الأمن الداخلي، مهاماً وتسليحاً"، موقع الأمن والدفاع العربي: www.Sdarabia.com تاريخ الزيارة 02.10.18.

يضمن أمنها ويحمي مصالحها الاستراتيجية ويوجه التغييرات الحاملة وفقا لما يخدمها، وفيما يخص التداعيات الأمنية الخطيرة التي خلفتها الثورات العربية على حوض المتوسط، فإنها كما يقول بعض المحللين، وضع طبيعي تشهده المنطقة بعد هذه التغييرات السياسية الكبرى والمفاجئة فيما يسمونه بالفترة الانتقالية، لكن هذه الفترة متجهة نحو الاستمرار نظرا لأهمية المكان الذي وقعت فيه وضبابية مستقبل الدول التي تعيش الحراك الديمقراطي الذي يرتبط بالتوصل إلى الإجابة على السؤال التالي: هل حققت الثورات العربية تحول ديمقراطي حقيقي، أم أن أهدافها باءت بالإجهاض؟.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- محمد أحمد أبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.
- 2- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف بيروت، ط1 ، 2012.
- 3- جليبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، دار الساقى، ط الأولى 2013.
- 4- إحسان طالب، حوار الديمقراطية والإسلام: مفاعيل الربيع العربي، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى 2013.
- 5- يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن"، مجلة المستقبل العربي، عدد 416 أكتوبر 2013.
- 6- سهيل الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة - قطر، ط 1 يناير 2014.

المواقع الإلكترونية:

- 1- محمد نجيب، " تأثير الربيع العربي على الجيوش وقوى الأمن الداخلي، مهاماً وتسليحاً"، موقع الأمن والدفاع العربي: www.Sdarabia.com

References in foreign language :

- 1- Edward azar, the management of protracted social conflict: theory and cases, dartmouth publishing hampshire, UK, 1990. Edward Azar and jhon burton,

- international conflict resolution : theory and practice, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado, 1986.
- 2- Barry Buzan, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict", Survival, Vol. 35, No.1, Spring 1993.
 - 3- Gerd Junne and Willemijn Verkoren, Post-conflict Development : Meeting New Challenges, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado, 2005.
 - 4- Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2010-2011", World Economic Forum, Genova 2010.
 - 5- Stewart patrick, weak links : Fragile states, Global threats, and international security, oxford university press, New York, 2011.
 - 6- Gause, F . Gregory, « Why Middle East Studies Missed The Arab Spring : The Myth Of Authoritarian Stability » Foreign Affairs, Vol .90, N° 4, July_ August 2011.
 - 7- Muriel Asseburg, "Protest, Revolt and Regime Change in the arab world", SWP Research Paper 2011/R06 German Institute for International and Security Affairs, Berlin, Febraury 2012.
 - 8- Nathan E. Shields, " Unrest in The Midlle East : Potential Impalications For International Terrorism And Counterterrorism Policy", Global Security Studies, Volume 3, Issue 2 Spring 2012.
 - 9- Florence Gaub, Understanding Instability : Lessons From The 'Arab Spring', The Arts And Humanities Research Council (AHRC), December 2012.
 - 10- Laurence Aida Ammour, "Security Issues Emerging in the Maghreb and the Sahel after the Arab spring", In : The Mediterranean Yearbook Med.2012, European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2012.
 - 11- Nathaniel D.Danjibo," The Afetrmath of the arab spring & its implication for peace and development in the sahel and sub-saharan Africa", Strategic Review For Southern Africa, Vol. 35, No 2, 2013.

International reports :

- 1- World Development Report 2011 : Conflict, Security and Development", The International Bank For Reconstruction and development, The World Bank, Washington D.C, 2011.
- 2- The World Bank : "World Development Report 2011 : Conflict, Security and Development", The International Bank for Reconstruction, The World Bank, Washington D.C, 2011.
- 3- Conflict Barometer 2011, ed. Heidelberg Institute For International Conflict Research (HIK), Heidelberg, Germany 2012.

Websites:

- 1- Ian Black, "Qatar Admits Sending Hunders of troops to support Libya rebels", The Guardian, 26 October 2011 .In <http://www.guardian.co.uk>.
- 2- Karen Leigh, "North Africa's Sahel : The Next Terrorism Hot Spot ?" The Time, 12 sept.-11. In : <http://www.time.com>.
- 3- Laurence Aida Ammour, " New Security Challenges In North Africa after The Arab Spring", Geneva Centre For Security Policy, GCSP POLICY PAPER, 2012/4. In <http://www.gcsp.ch>.

- 4- Drew Hinshaw, ‘‘Libya Spillover Leads To Coup’’, The Wall Street Journal, 22 March 2012. In : <http://online.wsj.com>.
- 5- ‘‘ L’OTAN Et La Libye’’, Disponible Sur Le Lien Suivant : http://www.Nato.int/Cps/Fr/Natolive/topics_71652.Html.
- 6- For a comprehensive review of arm deals between Gaddafi’s libya and the world, see P D Wezeman, ‘‘Libya Lessons in Controlling the Arms Trade’’, SIPRI. Available at : <http://www.sipri.org/media/newsletter/essay/march11>.

مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل

الإصلاح السياسي عند الإخوان المسلمين:

بين الطموح والواقع

The Political Reform of The Muslim Brothers : Between Ambition And Reality

د. بوجحفة رشيدة

أستاذة في قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

الملخص:

إن الخطوات الإصلاحية التي قدمها الإخوان المسلمون، سواء تلك التي أوردتها حسن البنا مؤسس الجماعة، أو مبادرة 2004، ومشروع النهضة في 2012، ما هي بنظر الجماعة إلا طريق للوصول إلى إقامة دولة إسلامية، خاصة وأنها نجحت في تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم وتطمح في المستقبل إلى تحقيق الحكومة المسلمة ثم أستاذية العالم. فالمرحلة الثلاث التي وصلت إليها الجماعة كانت عن طريق تربية الأفراد في الأسر والكتائب والرحلات والمخيمات بالنسبة للصف الداخلي، وفي الوقت نفسه تسعى إلى إصلاح الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

الكلمات المفتاحية:

الإخوان المسلمون، الإصلاح السياسي، مصر، حسن البنا

Abstract :

The reforming stages/ steps supplied by the Muslim Brothers, either by Hassan El Benna, Mubadara 2004 or Machroue Ennadha in 2012 are only a way to build an Islamic Nation, especially because it has succeeded in the formation of the Muslim individual, family and society, aiming at making the Muslim government, then, being the lords/ masters of the world.

The GROUP has passed through the three stages that include the education of individuals, families, companies, excursions/ journeys and camps for the internal class. At the same time, it(group) aims at repairing /fixing the economic, social and political situation of the society.

مقدمة:

تعتبر حركة الإخوان المسلمين أم الحركات الإسلامية وأكبرها والتي أسسها "حسن البنا"، وهي التي وضعت حجر الأساس لبناء الإسلام السياسي في مصر، وهي جماعة إسلامية، إصلاحية شاملة، وتعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية. أسسها الإمام حسن البنا في مصر في مارس عام 1928 كحركة إسلامية، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة في مصر والعديد من الدول، ووصلت الآن إلى أكثر من 72 دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الست:

تهدف هذه الدراسة وإن كانت نظرية على أن تتبع ببعض النماذج في مقالات لاحقة إلى التعرف على أساليب الإصلاح السياسي التي انتهجتها حركة الإخوان المسلمين وتبيان أسس التوافق ما بين أساليب الإصلاح المختلفة والخطاب السياسي المعلن من قبل حركة الإخوان المسلمين نحو إقامة دولة إسلامية، كما أنه وعلى الرغم من أهمية الحركة التاريخية وثقلها السياسي والمجتمعي، إلا أن جماعة "الإخوان المسلمين" لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة الجادة أكاديمياً وبحثياً. ولعله من الحظ العاثر لهذه الحركة أنه كلما حانت الفرصة للباحثين والمشتغلين في حقل الدراسات الإسلامية للاقترب منها ودراستها بعيداً عن التحيزات السياسية والتأثيرات الإيديولوجية، دخلت الجماعة في صراع سياسي شرس من أجل البقاء ما يصعب مهمة الباحثين والمراقبين منهجياً وميدانياً.

وطبقاً لقوانين ومناهج ومبادئ الجماعة فإن "الإخوان المسلمون" يهدفون إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وكذلك في الدول العربية التي يتواجد فيها الإخوان المسلمون مثل الأردن والكويت وفلسطين. وتسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنتشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة فاستاذية العالم وفقاً للأسس الحضارية للإسلام عن طريق منظورهم. ويقول الإمام البنا في هذا الصدد: "إن مناهج الإخوان المسلمين واضح الخطوات، فنحن نعلم تماماً ماذا نريد، ونعرف الوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة".

من هذا المنطلق نطرح الإشكال التالي: **كيف ينظر الإخوان المسلمون إلى الإصلاح السياسي؟**

هذه الإشكالية تتبعها بعض التساؤلات الفرعية:

1. ما هي نظرة الإخوان المسلمين للعمل السياسي؟ وما هي المعالم الأساسية لبرنامجهم الإصلاحي؟
2. هل الوصول إلى السلطة يعتبر من أولويات حركة الإخوان المسلمين أم أنه هناك أهداف أخرى؟

3. نجح الإخوان المسلمون في تكوين الفرد المسلم ثم البيت المسلم ثم المجتمع السلم ويطمحون إلى

الوصول إلى الحكومة المسلمة فأستاذية العالم، فهل سينجحون أمام ما يعترضهم من عقبات؟

4. الإخوان المسلمون يؤمنون بفكرة أن المستقبل للإسلام فهل سيكون المستقبل لهم؟

وللإجابة عن الإشكالية المحورية وهذه التساؤلات الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتجلى في:

1. وجود حسن البنا بتربية وشخصية الأسرة وقدرته التنظيمية كان عاملاً أساسياً وأولياً في نشأة

وامتداد وتطور جماعة الإخوان فكرياً وعملياً. بحيث يعتبره أصحابه مجدد العصر، وأفكاره رغم

أنها كتبت في زمن بعيد إلا أننا نلمس حين نقرأها وكأنها تعني زماننا الحالي.

2. تعتبر جماعة الإخوان المسلمين جماعة كاملة التكوين، بينة المعالم، قوية التماسك، واضحة في

وسائلها، غاياتها، أهدافها، برنامجها... الخ

3. تساهم الخبرات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها الإخوان سواء في الجزائر أو في مصر في

انفتاحهم الديمقراطي على القوى السياسية الأخرى، واهتمامهم بأجندة سياسية جديدة وضعت

احترام قواعد الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير بين أولوياتها.

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وعلى منهج دراسة الحالة والاقتراب

النسقي والاقتراب الوظيفي واقتراب الاتصال.

أولاً: البرنامج السياسي للإخوان في نظر "حسن البنا"

قدم الإمام البنا بعض خطوات الإصلاح العملي وهو يرى أن كل مجال يحتاج إلى جهود

المختصين وكفاءاتهم¹ (Ladh، Farhan)، كما أنها ليست كلها مطالب الأمة ومظاهر النهضة، وأنه

يصعب تحقيقها بين عشية وضحاها لأنها تعترضها عقبات، وتتمثل هذه الخطوات المرتكزة على الإسلام

فيما يلي:

1* / السياسة الداخلية للدولة النموذج:

¹ لمراجعة ملخص بعض مؤلفات حسن البنا أنظر:

Farhan Ben Majli Ladhfi, « L'héritage de Hassan Al-Banna et les flèches de ses héritiers », Traduit par Kamel Al-Maghribi, (Cette traduction concerne la partie qui traite de la mise en garde contre les frères musulman, Hassan Al-Banna et Sayid Qutb), pp. 6-18.

من خلال دراسة البنا وتفصيله للنظام الإسلامي حاول تقديم خطوات إصلاحية تأخذ بها الدولة من الناحية الداخلية والخارجية، فالسياسة الداخلية للدولة تشمل: النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي ونظام الجهاد وهي أنظمة رئيسية لبناء الدولة النموذج، وسيتم التفصيل فيها كالتالي:
أولاً: برنامج الإصلاح السياسي:

يسعى برنامج الإخوان في الإصلاح السياسي إلى بناء نظام سياسي يقوم على مسؤولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام إرادتها، وفي هذا الصدد يقول حسن البنا إلى: "قيام نظام سياسي يضمن تحقيق مبدأ التكريم الإلهي للإنسان، ويحفظ حقوقه وحرياته، ويوجه الجهود لبناء مؤسسات الحكم بما يحقق لها الاستقامة والفاعلية، كما يضمن النزاهة والحرية لعمليات انتخاب الحاكمين وحسن مراقبتهم خلال الفترة الموقوتة لحكمهم اعتماداً على أسس دستورية تضبط مسار الحكم وتضمن سلامته وإحكام إدارته وتداول سلطته وانتقالها بصورة سلمية"¹ (الغزالي، 1999: 201). وهذا الإصلاح يشمل الميادين التالية:

(أ) إصلاح نظام الحكم:

وفي تحديد نظام الحكم يقول البنا: "الحكومة في الإسلام تقوم على قواعد معروفة مقررة، هي الهيكل الأساسي لنظام الحكم الإسلامي... فهي تقوم على مسؤولية الحاكم، ووحدة الأمة، واحترام إرادتها ولا عبثة بعد بالأسماء والأشكال"². (حسن البنا، 2006: 65)
ومن خلال ما كتب البنا فإن النظام السياسي يقوم على دعائم تتمثل في³ (الغزالي، 1999: 210-213):

الدعامة الأولى: تحديد مسؤولية الحاكم: (العقد الاجتماعي)

- الحاكم هو أجير للأمة وعامل لديها ضمن حقوق وواجبات ينظمها الدستور والقانون.
- الحكم عبارة عن عقد اجتماعي بين الأمة والحاكم لرعاية مصالحها.
- البيعة بين الحاكم والأمة بيعة موقوتة.

¹ عبد الحميد الغزالي، حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا (الجزائر: دار الخلدونية، 1999)، ص. 201

² رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (هذه نسخة جديدة مزيدة برسائل جديدة مع التحقيق والتنقيح والمراجعة) (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط.1، 2006)، ص. 65

³ عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 210-213

- الحكم قائم على مبدأ الفصل بين السلطات.
- للحاكم أن يختار الكيفية المناسبة لممارسة صلاحياته إما بالتفويض أو بالتنفيذ المباشر أو حسب ما يقرر الدستور.
- يمارس الحاكم صلاحياته وسلطاته في ضوء مبدأ سيادة القانون.

الدعامة الثانية: وحدة الأمة: (الوحدة الوطنية)

ويقول البنا حولها: "والأمة الإسلامية واحدة، لأن الأخوة التي جمع الإسلام عليها القلوب أصل من أصول الإيمان لا يتم إلا بها ولا يتحقق بوجودها...".
الدعامة الثالثة: احترام إرادة الأمة: (الحياة النيابية)

وأفضل ضمانات لاحترام إرادة الأمة واختياراتها هو ترسيخ الحياة النيابية والتي تقوم على المبادئ التالية:
- مبدأ سيادة القانون: يقول البنا: "القانون أداة اجتهادية مرنة للضبط الاجتماعي لا يكون له من القبول والاحترام إلا بقدر اتساق أحكامه الجزئية مع مبادئ وقواعد القانون الأعلى في المجتمع (الدستور) فيتسق وينسجم مع ما ترسخ في ضمير الأمة ووجدانها".¹ (حسن البنا، 2006: 655)
- مبدأ الشورى: يقول حسن البنا: "من حق الأمة الإسلامية أن تراقب الحاكم أدق مراقبة، وتشير عليه بما ترى فيه من الخير. وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها، وأن يأخذ بالصالح من آرائها...".² (حسن البنا، 2006: 667)

- مبدأ الانتخاب الحر: يضع البنا شرط نجاح الانتخاب الحر فيقول: "ولقد رتب النظام النيابي الحديث طريق الوصول إلى أهل الحل والعقد بما وضع الفقهاء الدستوريون من نظم الانتخاب وطرائقه المختلفة. والإسلام لا يأبى هذا التنظيم ما دام يؤدي إلى اختيار أهل أهل الحل والعقد، وذلك ميسور إذا لوحظ في أي نظام من نظم تحديد الانتخاب صفات أهل الحل والعقد، وعدم السماح لغيرهم بالتقدم للنيابة عن الأمة".³ (حسن البنا، 2006: 655)

ولكي يطبق مبدأ الانتخاب الحر بنزاهة لا بد من وضع صفات خاصة للمرشحين أنفسهم، وضع حدود للدعاية الانتخابية، إصلاح الجداول الانتخابية، وضع عقوبة قاسية للتزوير من أي نوع كان وللرشوة الانتخابية، تحرير النواب من ضغط ناخبهم وإحلال المصالح العامة محل المصالح الشخصية.

¹ رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، المرجع السابق، ص. 655

² المرجع نفسه، ص. 667

³ المرجع نفسه، ص. 655

- مبدأ التمثيل والمشاركة: وتحديدًا لأهل الحل والعقد ويكونون إما من الفقهاء المجتهدين، أو أهل الخبرة في الشؤون العامة، أو ممن لهم نوع قيادة في الناس كشيوخ القبائل مثلاً.
- مبدأ تداول السلطة: فاستناداً لرأي البنا فإنه يقول: "التداول السلمي للسلطة هو جوهر الشورى والديمقراطية وأسلوبها الأمثل لحل مشكلة الصراع على السلطة بمختلف مستوياتها. ولن يكون النظام السياسي شورياً وديمقراطياً ما لم يتضمن الآليات التي تتيح للجماعة السياسية التي تحظى بتأييد الأغلبية الشعبية بتولي السلطة لتنفيذ البرنامج الذي كانت تدعو إليه، وذلك من خلال اقتراح دوري يحتكم إليه، فالمجتمع وحده الذي يرجح هذا الاتجاه أو ذاك".¹(حسن البنا، 2006: 202)
- ويرى الإخوان المسلمون ضرورة إعمال مبدأ الفصل بين وظائف الدولة الثلاث "إن تجميع السلطات وتركيزها بيد فرد أو جهة يشكل أخطر وأوسع مداخل الاستبداد الذي يفسد الدولة والمجتمع معاً، ويهز بنائها ويقوض دعائمها. ولذلك كان توزيع وظائف الدولة بين سلطات ثلاث: تشريعية وتنفيذية وقضائية، وإعمال مبدأ الفصل بينهما ضرورة اقتضتها حكمة التنظيم السياسي منعا للاستبداد وتحقيقاً للعدل".²(حسن البنا، 2006: 175، 176)

ولقد تناول حسن البنا السلطات الثلاث بشيء من التفصيل كما يلي:

السلطة التشريعية (الدستور): وتمثل أسسها فيما يلي:

- الانتخاب الدوري الحر وإصلاح جذري لقانون الانتخاب.
 - الأداء الرقابي والتشريعي.
 - تقييم أداء الحكومة.
 - تكوين الأجهزة الفنية والإدارية والمعلوماتية المساندة.
 - الاتصال الفعال بين النائب والمواطن.
 - تجذير الممارسة الديمقراطية الشورية.
 - استكمال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية
- السلطة التنفيذية (الإدارة أو الوزارة أو الحكومة):** تمارس السلطة التنفيذية مسؤولياتها وفق الأسس

التالية:

¹ المرجع نفسه، ص. 202.

² رسالة التعاليم من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، المرجع السابق، ص. 175، 176

- انتخاب الرئيس ضمن منهجية برامجية.
- تحديد العلاقة بين السلطات الثلاث.
- هيكله الحكومة وفقا للقواعد الدستورية.
- ضبط استخدام المال العام.
- التنظيم الإداري السليم.
- السلطة القضائية (القانون):**
- تكريس مبدأ استقلالية القضاء.
- استقلالية شرطة القضاء.
- تحديد نظام لتعيين رئيس مجلس القضاء ونائب المحكمة العليا والنائب العام.
- بسط الرقابة القضائية.
- تنظيم المؤسسات العقابية.
- إبعاد القضاء على الحزبية.
- إنشاء محكمة دستورية عليا.
- إنشاء نيابات ومحاكم إدارية.
- اختيار القيادات على أساس الكفاءة والأهلية.

(ب) إصلاح إدارة مؤسسات الدولة:

1. بث الروح الإسلامي في دواوين الحكومة بحيث يشعر الموظفون جميعا بأنهم مطالبون بتعاليم الإسلام.
2. تقديم مواعيد العمل في الدواوين صيفا وشتاء حتى يعين ذلك على الفرائض ويقضي على السهر الكثير.
3. القضاء على الرشوة والمحسوبية والاعتماد على الكفاية والمسوغات القانونية فقط.
4. أن توزن كل أعمال الحكومة بميزان الأحكام والتعاليم الإسلامية، فتكون نظم الحفلات والدعوات والاجتماعات الرسمية والسجون والمستشفيات لا تصطدم بتعاليم الإسلام،

وتكون الدوريات في الأعمال على تقسيم لا يتضارب مع أوقات الصلاة.¹ (حسن البناء، 2006: 606)

(ج) الدفاع والأمن:

اهتم حسن البناء بهذا المجال الحيوي اهتماما كاملا فقال: "ولست تجد نظاما قديما أو حديثا دينيا أو مدنيا، عني بشأن الجهاد والجنديّة واستنفار الأمة، وحشدّها كلها صفا واحدا للدفاع بكل قواتها عن الحق، كما تجد ذلك في دين الإسلام وتعاليمه، وآيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول العظيم صلى الله عليه وسلم فياضة بكل هذه المعاني السامية، داعية بأفصح عبارة وأوضح أسلوب إلى الجهاد والقتال والجنديّة وتقوية وسائل الدفاع والكفاح، بكل أنواعها من برية وبحرية وغيرها على كل الأحوال والملابسات".² (الغزالي، : 187)

ثانيا: برنامج الإصلاح الاجتماعي:

يقوم برنامج الإصلاح الاجتماعي وفقا لفكر حسن البناء على الأصول العشرة التالية وكل أصل من هذه الأصول لابد له من إجراءات عملية:³ (حسن البناء، 2006: 167)

الأصل الأول: تحقيق الربانية والتدين في المجتمع:

- رعاية كل المناشط التي تسمو بالإنسان.
- ترسيخ هوية المجتمع الحضارية.

الأصل الثاني: الحفاظ على الآداب العامة وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي:

وفي هذا يقول حسن البناء: "والأمة الناهضة أحوج ما تكون إلى الخلق... الخلق الفاضل القوي المتين والنفس الكبيرة العالية الطموح، إذ أنها ستواجه من مطالب العصر الجديد ما لا تستطيع الوصول إليه بالأخلاق القوية الصادقة النابعة من الإيمان العميق والثبات الراسخ والتضحية الكثيرة والاحتمال البالغ، وإنما يصوغ هذه النفس الكاملة الإسلام وحده، فهو الذي جعل صلاح النفس وتزكيتها أساس الفلاح"⁴ (حسن البناء، 2006: 176-179)

¹ رسالة الجهاد من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المرجع السابق، ص. 606

² عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 187

³ رسالة نحو النور من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المرجع السابق، ص. 167.

⁴ رسالة التعاليم من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المرجع السابق، ص. 176-179.

وهذا الأصل لتحقيقه يحتاج إلى الإجراءات التالية: ¹ (الغزالي، 1999: 189)

1. تعويد الشعب احترام الآداب العامة.
2. مقاومة العادات الضارة اقتصاديا أو خلقيا أو غير ذلك، وتحويل تيارات الجماهير عنها إلى غيرها من العادات النافعة، أو تهذيب نفسها تهديبا يتفق مع المصلحة، وذلك كعادات الأفراح والمآتم والموالد والزار والمواسم والأعياد وما إليها، وتكون الحكومة قدوة صالحة في ذلك.
3. القضاء على الروح الأجنبية في البيوت، من حيث اللغة والعادات والأزياء والمربيات والممرضات... إلخ، وتصحيح ذلك وبخاصة في بيوت الطبقات الراقية.
4. اعتبار الدولة ممثلة للفكرة وقائمة على حمايتها ومسؤولة عن تحقيق أهدافها في المجتمع الخاص وإبلاغها إلى الناس جميعا.
5. تأكيد وحدة الأمة والقضاء على كل مظاهر الفرقة وأسبابها.
6. إعلان الأخوة بين الناس.
7. حسن المعاملة وكمال التخلق بالأخلاق الفاضلة.
8. إقامة ورعاية وتنشيط المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المدنية التي تعزز المجتمع وتكافله الاجتماعي.

الأصل الثالث: رعاية الأسرة (المرأة والشباب والطفولة):

1. علاج قضية المرأة علجا يجمع بين الرقي بها والمحافظة عليها وفق تعاليم الإسلام، حتى لا تترك هذه القضية التي هي أهم قضايا الاجتماع تحت رحمة الأقلام والآراء الشاذة من المفرطين.
2. تشجيع الزواج والنسل بكل الوسائل المؤدية إلى ذلك، ووضع تشريع يحمي الأسرة ويحض عليها ويحل مشكلة الزواج.
3. إعادة النظر في مناهج تعليم البنات ووجوب التفريق بينها وبين مناهج تعليم الصبيان في كثير من مراحل التعليم.
4. منع الاختلاط بين الطلبة والطالبات، واعتبار خلوة أي رجل بامرأة لا تحل له جريمة يؤخذان بها.
5. النهوض بالرجل والمرأة جميعا، وإعلان التكافل والمساواة بينهما، وتحديد مهمة كل منهما تحديدا دقيقا.

¹ عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 189.

6. استيعاب الشباب ووضع البرامج الهادفة إلى رعاية وتوفير احتياجاته الأساسية وتوجيهه لخدمة المجتمع والإسهام الفعال في إنجاز برامج التنمية الشاملة.

7. الاهتمام بالأطفال ورعاية شؤونهم وحسن تنشئتهم ورعاية الأم وتوفير البيئة المناسبة للأمومة السليمة.¹ (الغزالي، 1999: 190)

الأصل الرابع: محاربة الجرائم والفساد:

1. القضاء على البغاء بنوعيه السري والعلني، واعتبار الزنا مهما كانت ظروفه جريمة منكرة يجلد فاعلها.

2. مقاومة التبرج والخلاعة وإرشاد السيدات إلى ما يجب أن يكون، والتشديد في ذلك بخاصة على المدرسات والتلميذات والطبيبات والطالبات ومن في حكمهن.

3. القضاء على القمار بكل أنواعه من ألعاب وبناصيب ومسابقات وأندية.

4. محاربة الخمر كما تحارب المخدرات، وتحريمها وتخليص الأمة من شرورها.

5. إغلاق الصالات والمراقص الخليعة وتحريم الرقص وما إلى ذلك.

الأصل الخامس: إحياء نظام الحسبة:

1. اعتبار عودة الحسبة ومؤاخذه من يثبت عليه مخالفة شيء من تعاليم الإسلام أو الاعتداء عليه، كالإفطار في رمضان وترك الصلاة عمداً أو سب الدين وأمثال هذه الشؤون.

2. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذل النصيحة.² (حسن البناء، 2006: 176-179)

الأصل السادس: إقامة العدل الاجتماعي وتوفير العمل والكسب:

1. العمل والكسب وتحريم السؤال.

2. تأمين المجتمع بتقرير حق الحياة والملك والعمل وتحديد موارد الكسب.

3. تأمين الحياة الطيبة وبيان الخطأ في فهم حقيقة الزهد.

4. حل مشاكل المال والفقر وتوزيع الثروة.

5. القضاء على نظام الطبقات ومطاردة الرأسمالية الفاسدة.

6. التضامن الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم بالرعاية والطاعة.

¹ المرجع نفسه، ص. 190

² رسالة التعاليم من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المرجع السابق، ص. 176-179

7. بسط الرعاية الاجتماعية في المجتمع وتوسيعها وتعميمها واعتبارها مسؤولية تضامنية بين الفرد والمجتمع والدولة.

الأصل السابع: إصلاح التربية والتعليم:

1. تقرير التعليم الديني مادة أساسية في كل المدارس على اختلاف أنواعها كل بحسبه وفي الجامعة أيضا.
2. تشجيع تحفيظ القرآن في المكاتب العامة الحرة، وجعل حفظه شرطا في نيل الإجازات العلمية التي تتصل بالناحية الدينية اللغوية، مع تقرير حفظ بعضه في كل مدرسة.
3. وضع سياسة ثابتة للتعليم تنهض به وترفع مستواه، وتوحد أنواعه المتحددة الأغراض والمقاصد، وتقرب بين الثقافات المختلفة في الأمة، وتجعل المرحلة الأولى من مراحلها خاصة بتربية الروح الوطني الفاضل والخلق القويم.
4. العناية باللغة العربية في كل مراحل التعليم وإفرادها في المراحل الأولى عن غيرها من اللغات الأجنبية.
5. العناية بالتاريخ الإسلامي والتاريخ الوطني والتربية الوطنية وتاريخ حضارة الإسلام.
6. التفكير في الوسائل المناسبة لتوحيد الأزياء في الأمة تدريجيا.
7. ضم المدارس الإلزامية في القرى والمساجد وشمولها معا بالإصلاح التام من حيث الموظفين والنظافة وتمام الرعاية، حتى يتدرب الصغار على الصلاة ويتدرب الكبار على العلم.¹ (حسن البناء، 2006: 176-179)
8. تطوير التعليم في مجالاته المختلفة: الإدارة التربوية والمناهج وتأهيل المعلمين والتعليم الفني والمهني ومحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي بكل أشكاله.

الأصل الثامن: العناية بالصحة العامة:

1. العناية بشؤون النظافة العامة من نشر الدعاية الصحية بمختلف الطرق والإكثار من المستشفيات والأطباء والعيادات المتنقلة وتسهيل العلاج.

¹ المرجع نفسه

2. العناية بشأن القرية من حيث نظافتها وتنقية مياهها.
3. الحرص على سلامة البدن والمحافظة على الحواس.

الأصل التاسع: توجيه الإعلام والفن:

1. مراقبة دور التمثيل وأفلام السينما والتشديد في اختيار الروايات والأشرطة.
2. تهذيب الأغاني واختيارها ومراقبتها والتشديد عليها.
3. حسن اختيار ما يذاع أو يعرض على الأمة من برامج ومحاضرات وأغاني وموضوعات واستخدام الإذاعة والتلفاز في تربية وطنية خلقية فاضلة.
4. توجيه الصحافة توجيهها صالحا وتشجيع المؤلفين والكاتبين على طرق الموضوعات الإسلامية الشرقية.
5. مصادرة الروايات المثيرة والكتب المشككة المفسدة والصحف التي تعمل على إشاعة الفجور وتستغل الشهوات استغلالا فاحشا.

الأصل العاشر: تنظيم السياحة والاصطياف:

1. تنظيم المصايف تنظيما يقضي على الفوضى والإباحية التي تذهب بالغرض الأساسي من الاصطياف.
2. تحديد مواعيد افتتاح وإغلاق المقاهي العامة، ومراقبة ما يشتغل به رواده وإرشادهم إلى ما ينفعهم وعدم السماح لها بهذا الوقت الطويل.
3. استخدام هذه المقاهي في تعليم الأميين القراءة والكتابة، ويساعد على ذلك هذا الشباب المتوثب من رجال التعليم الإلزامي والطلبة.¹ (الغزالي، 1999: 194)

ثالثا: برنامج الإصلاح الاقتصادي:

يقول حسن البنا: "من المعلوم أن المال هو عصب الحياة، وأن الاقتصاد ركن أساسي من أركان الدولة، ومن الصعوبة بمكان أن يقوم الاقتصاد بدوره الفعال في النهضة والتنمية الشاملة في ظل نظريات اقتصادية غربية عن المجتمع وهويته وثقافته. وعليه، لابد من برنامج ينطلق من مبادئ الإسلام وقيمه، ويعبئ طاقات تعتمد الواقعية، وتحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الاستثمار والادخار، وبين الصادرات والواردات، وتأخذ في الحسبان مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي

¹ عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 194

وإمكانيات المتاحة للمجتمع من أجل التغيير المنشود وتحقيق السلام الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي".¹ (حسن البناء، 2006: 719، 720)

ويعد أن عدد البنا النظم الاقتصادية الوضعية المعروفة بالاشتراكية والرأسمالية أكد على ضرورة الأخذ بالنظام الإسلامي الذي يقوم على أصول عشرة:

الأصل الأول: اعتبار المال الصالح قوام الحياة ووجوب الحرص عليه: وما يدل على هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "نعم المال الصالح للرجل الصالح"

الأصل الثاني: إيجاب العمل والكسب على القادر: والدليل على ذلك قوله عز وجل: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون" (التوبة: 105)

الأصل الثالث: الكشف عن منبع الثروات الطبيعية ووجوب الاستفادة منها: لقوله تعالى: "ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة" (لقمان: 20)

الأصل الرابع: تحريم موارد الكسب الخبيث: يقول حسن البناء في هذا الأصل: "من تعاليم الإسلام: تحريم موارد الكسب الخبيثة، وتحديد الخبث في الكسب بأنه ما كان بغير مقابل من عمل: كالربا والقمار، واليانصيب ونحوها. أو كان بغير حق: كالنصب والسرقة والغش ونحوها. أو كان عوضا لما يضر: كثمن الخمر والخنزير والمخدر ونحوها. فكل هذه موارد للكسب لا يبيحها الإسلام ولا يعترف به." (حسن البناء، 2006: 720)²

الأصل الخامس: التقريب بين الطبقات ليقضى على الثراء الفاحش والفقر المدقع: يقول البناء: "عمل الإسلام على التقريب بين الطبقات بتحريم الكنز ومظاهر الترف على الأغنياء، والحث على رفع مستوى المعيشة بين الفقراء، وتقدير حقهم في مال الدولة ومال الأغنياء، ووصف الطريق العملي لذلك. وأكثر من الحث على الإنفاق في وجوه الخير والترغيب في ذلك، وذم البخل والرياء والمن والأذى، وتقدير طريق التعاون والقرض الحسن ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى ورجاء ما عنده"³ (حسن البناء، 2006: 720)

¹ رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المرجع السابق، ص.

720، 719

² المرجع نفسه، ص. 720

³ المرجع نفسه

الأصل السادس: حرمة المال واحترام الملكيات: وفي هذا يقول حسن البنا: "وقررة حرمة المال، واحترام الملكية الخاصة ما دامت لا تتعارض مع المصلحة العامة، (كل المسلم على المسلم حرام: دمه وعرضه وماله)"¹ (حسن البنا، 2006: 720)

الأصل السابع: تنظيم المعاملات المالية والتدقيق في شؤون النقد: في هذا الأصل يقول البنا: "شرع تنظيم المعاملات المالية في حدود مصلحة الأفراد والمجتمع، واحترام العقود والالتزامات، والدقة في شؤون النقد والتعامل به، حتى أفردت له أبواب في الفقه الإسلامي تحرم التلاعب فيه كالصرف ونحوه، ولعل هنا موضعا من مواضع الحكمة في تحريم استخدام الذهب والفضة باعتبارهما الرصيد العالمي للنقد."² (حسن البنا، 2006: 721)

الأصل الثامن: الضمان الاجتماعي: يقول البنا: "قرر الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين راحته ومعيشته كائنا من كان، ما دام مؤديا لواجبه، أو عاجزا عن هذا الأداء بسبب قهري لا يستطيع أن يتغلب عليه. ولقد مر عمر على يهودي يتكفف الناس، فزجره واستفسر عما حوله على السؤال، فلما تحقق من عجزه رجع على نفسه باللائمة وقال له: (ما أنصفناك يا هذا، أخذنا منك الجزية قويا وأهملناك ضعيفا، افرضوا له من بيت المال ما يكفيه). وهذا مع إشاعة روح الحب والتعاطف بين الناس جميعا."³ (حسن البنا، 2006: 721)

الأصل التاسع: تقرير مسؤولية الدولة في حماية هذا النظام: لتحقيق هذا الأصل يقول البنا: "أعلن مسؤولية الدولة عن حماية هذا النظام، وعن حسن التصرف في المال العام، تأخذ بحقه وتصرفه بحقه، وتعديل في جبايته..."⁴ (حسن البنا، 2006: 721)

الأصل العاشر: حظر استغلال النفوذ... من أين لك هذا؟: يقول البنا: "كما حظر الإسلام استخدام السلطة والنفوذ، ولعن الراشي والمرتشي والرائش، وحرم الهدية على الحكام والأمراء، وكان عمر يقاسم عماله ما يزيد عن ثروتهم، ويقول لأحدهم: (من أين لك هذا؟ إنكم تجمعون النار وتورثون العار)، وليس للوالي من مال الأمة إلا ما يكفيه."⁵ (حسن البنا، 2006: 721)

¹ المرجع نفسه

² المرجع نفسه، ص. 721

³ المرجع نفسه، 721

⁴ المرجع نفسه

⁵ المرجع نفسه

وفي نهاية عرض هذه الأصول يقول البنا عن النظام الاقتصادي في الإسلام: "تلك هي روح النظام الاقتصادي في الإسلام، وخالصة قواعده أجزئها منتهى الإيجاز، ولكل واحدة منها تفصيل يستغرق مجلدات ضخاما، ولو اهتدينا بهديها وسرنا على ضوئها لوجدنا في ذلك الخير الكثير".¹ (حسن البنا، 2006: 179، 180)

ولتطبيق هذه الأصول قدم حسن البنا مجموعة من الإجراءات اللازمة منها: تنظيم الزكاة والاستعانة بها في المشاريع الخيرية مع تحريم الربا وإعادة تنظيم المصارف بإلغاء الفوائد، وتشجيع المشروعات الاقتصادية وتشغيل العاطلين من المواطنين فيها، حماية الجمهور من عسف الشركات المحتكرة وتحسين حال الموظفين الصغار برفع مرتباتهم وتقليل مرتبات الموظفين الكبار مع توزيع العمل على الموظفين توزيعا عادلا. وبالنسبة للقطاعات التالية: الزراعي والصناعي والتجاري فلا بد من تشجيعهم عن طريق الاهتمام بترقية الفلاح والعناية بشؤون العمال الفنية والاجتماعية، واستغلال الموارد الطبيعية كالأرض البور والمناجم المهملة وغيرها.² (الغزالي، 1999: 220)

2* / السياسة الخارجية للدولة النموذج:

تستند العلاقات الخارجية للدولة النموذج التي قدمها الإخوان المسلمون على عدد من المبادئ:

1. المحافظة على استقلال وسيادة الأمة.
2. إعادة الأمة إلى مكانتها الكريمة بين الأمم.
3. تخليص الأمة من استبداد غيرها بها وتدخله في شؤونها.
4. تحديد الصلة بين الأمة وبين سواها تحديدا يفصل حقوقها جميعا.
5. تقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية جميعا، وبخاصة العربية منها تمهيدا للتفكير الجدي العملي في شأن الخلافة الضائعة.
6. الكفالة التامة لحقوق غير المسلمين سواء أكانت حقوقا دولية أم كانت حقوقا وطنية للأقليات غير المسلمة.³ (J. Brown، Hamzawy، 2010: 15)

وعن العلاقات العربية والعلاقات الإسلامية والعلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد فإن البنا قد تحدث عنها في رسالات مختلفة (كرسالة المؤتمر السادس، رسالة المؤتمر الخامس، رسالة دعوتنا في

¹ رسالة التعاليم من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، المرجع السابق، ص. 179، 180.

² عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 220

³ Amr Hamzawy- Nathan J. Brown, "The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment", *Carnegie PAPERS*, n. 19, March 2010, p. 15

طور جديد)، أكد فيها على وحدة العرب ولا اعتبار للحدود الجغرافية والفوارق الجنسية الدموية لأن المسلمين كلهم أمة واحدة، ولأن هدف الإخوان المسلمين الأسمى هو الأستاذية، كما يشير إلى ضرورة اتباع سياسة جديدة بها يستقر النظام الجديد، وهي سياسة التعاون والتحالف الصادق البريء المبني على التآخي والتقدير، وتبادل المنافع والمصالح المادية والأدبية بين أفراد الأسرة الإنسانية في الشرق والغرب، والساسة عليهم أن يتخذوا الإسلام الحنيف الذي أخذ من كل شيء أحسنه أساساً لتنظيم السياسية والمدنية والاجتماعية، فتحقق الوحدة الإنسانية الروحية التي طال عليها الأمد والتي لا يحققها إلا سماحة وهدي الإسلام.

ثانياً: المبادرة الإصلاحية للإخوان

هناك مبادرة تعبر عن نظرة الإخوان المعاصرة للإصلاح السياسي بمبادرة الإخوان للإصلاح الشامل التي تقدم بها المرشد العام للإخوان محمد مهدي عاكف عام 2004 إلى البرلمان المصري¹ (عبد الرحيم، 2007: 365)، أكدت فيها الجماعة أن شكل الدولة المرجوة هي القائمة على إيجاد نظام جمهوري برلماني دستوري ديمقراطي في نطاق مبادئ الإسلام، وتأكيد حق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة، والانفتاح على العالم من خلال إقامة علاقات دولية تقوم على مبدأ الندية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرهما، من خلال تطبيق الديمقراطية² (عبد الرحيم، 2007: 365-367). وتتص بنود المبادرة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي على ما يلي:³

1- الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقاً في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استناداً من إرادة شعبية حرة صحيحة.

2- الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

3- التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.

4- تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.

¹ علي عبد الرحيم، الإخوان المسلمون من حسن البنأ إلى مهدي عاكف، ط.1 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007)، ص. 365

² المرجع نفسه، ص. 365، 267

³ Müge AKNUR, « The Muslim Brotherhood in Politics in Egypt: From Moderation to Authoritarianism? », in: http://usak.org.tr/images_upload/files/Makale%201_33.pdf

- 5- تأكيد حرية الرأي والجمهور به، والدعوة السلمية إليه، في نطاق النظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، وتعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.
- 6- تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالا بالتزام العمل السلمي، وعدم اللجوء للعنف أو التهديد به.
- 7- تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.
- 8- تأكيد حق التظاهر السلمي.
- 9- تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا، ولمدة محدودة، يعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وحيده القائمين على إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني، الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات -في انتخابات حرة نزيهة - هو الذي يتولى تشكيل الحكومة.
- 10- ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.
- 11- ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.
- 12- إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيا سياسيا كسائر الوزراء.
- 13- أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هو نص الدستور، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.
- 14- تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزا لكل المصريين، فلا يت رأس أي حزب سياسي، ويكون بعيدا كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

15- إلغاء القوانين سيئة السمعة، وعلى الأخص: قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية، واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حرية المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.

16- الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية عسكرية.

17- القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مزار الشرطة، ومقار مباحث أمن الدولة، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي، وحفظ كرامة المواطن المصري.

18- إلغاء القوانين التي شلّت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية، وتبني مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتعلي من قيمة أداء المهنة الحرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني.

وما يلاحظ على هذه المبادرة غياب الدعوة الواضحة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في البنود واقتصارها على مطالب مدنية عامة وكأن الإخوان يهدفون إلى طمأنة كافة شرائح المجتمع المصري بما فيهم الأقباط إلى التوجهات الجديدة للجماعة القائمة على الاعتراف بالآخر والاحتكام للشعب كمقدمة لمشاركة أوسع للجماعة في الحياة السياسية المصرية.

ثالثاً: مشروع النهضة في الانتخابات الرئاسية 2012

بعد ثورة 25 يناير 2011 وما أسفرت عنه من نتائج، تقرر إجراء أول انتخابات حرة ونزيهة في التاريخ المصري، تراجعت جماعة الإخوان المسلمون عن قرارها السابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن المرشد العام للجماعة، محمد بديع في 31 مارس 2012 ترشيح نائبه خيرت الشاطر بالاتفاق مع الجناح السياسي للجماعة حزب الحرية والعدالة. وقررت الجماعة كذلك الدفع بمحمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، مرشحاً احتياطياً تحسباً لاحتمالية وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر. ويعد أن استبعدت لجنة الانتخابات الرئاسية الشاطر بالفعل، أصبح محمد مرسي المرشح الرئيسي للجماعة.

حمل مرسي لواء «مشروع النهضة» كبرنامج انتخابي، وهو المشروع الذي أعده عدد من كوادر جماعة الإخوان المسلمين تحت إشراف خيرت الشاطر نائب المرشد العام للجماعة. كما قدم مرسي

نفسه كمرشح محافظ يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية¹. ومن ثم نجح في نيل دعم الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح. ونظمت حملة محمد مرسي مؤتمرات شعبية حاشدة في ملاعب مصرية مختلفة، كما اصطف عشرات الآلاف من أنصار مرسي في سلسلة بشرية تنتشر بين محافظات مصر حاملين صورته تأييداً له. وقد كانت أول محاولة لإعداد مشروع النهضة في عام 1997 وظهرت في كتاب "حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا" للدكتور عبد الحميد الغزالي وآخرون. وفي عام 2004 نجحت فرق العمل داخل وخارج مصر في وضع الإطار الفكري والاستراتيجي للمشروع بكامله. وفي مارس 2011 تم تكليف المهندس خيرت الشاطر بإدارة فريق العمل لوضع الاجراءات التنفيذية والخطط اللازمة وأصبح للمشروع إطار تنفيذي تفصيلي يشمل التمويل والتشغيل والمراحل. فمشروع النهضة هو حصاد جهد ما يقرب من 1000 عالم وخبير ومتخصص ومعظمهم من غير الاخوان وقد عمل على صياغته 16لجنه استشارية متخصصة، كما قامت فرق العمل بزيارة أكثر من 50 دولة لنقل تجاربهم ومن هذه الزيارات تم التوصل إلى 25 تجربة رائدة في 25 دولة.² (مشروع النهضة، 2012: 1،2)

جاء في مشروع النهضة والذي حمل شعار "نهضة مصرية .. بمرجعية إسلامية": "أنه يقوم على تمكين الشعب والمجتمع ووضع مقدراته في يديه لا في يد طغمة فاسدة أو روتين حكومي فاسد لا يرحم. ويستهدف الوصول إلى إنسان مصري مطمئن بريه، مطمئن بأسرته، آمن في عمله وبيئته ومجتمعه يتحقق له ما أراد الله له من كرامة. وإلى مجتمع لا تغلبه على إرادته دولة غاشمة ولا نظام فاسد ولا قوة خارجية. يحتل مكانته المستحقة بين الأمم متسلحاً بقيمه السامية وبالعلم والفكر في زمن اقتصاد المعرفة وعصر الابتكار. ودولة تمكن الناس من فرص التعليم والصحة والعمل والاستثمار وبناء الأعمال. وتدافع عن حقوقهم وكرامتهم داخل الوطن وخارجه بما يليق بخير أمة أخرجت للناس. مشروعنا ينطلق

¹ قال المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، إن تنفيذ مشروع النهضة يحتاج إلى شعب مؤهل ومتحمس ومقتنع بالفكرة، يشارك في بناء المجتمع، ويكون متأكد أن هناك عائد من المشروع سيتم توزيعه بطريقة عادلة على كل أفراد، مؤكداً أن مشروع النهضة يهدف إلى رسم خارطة طريق لتحديد أدوار كل مؤسسة وكل فرد. وأشار إلى أن مشروع النهضة يتضمن مجموعة من المسارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لإعادة بناء مصر، ويعتمد على عناصر أساسية «الإرادة السياسية التي تحقق نظام سياسي مناسب ووضع الرؤية وتوافر الموارد، وشعب مؤهل ومتحمس، والتعليم». أنظر: <http://www.almasryalyoum.com/node/1109586>

² مشروع النهضة المصرية، 2012، ص. 1،2

من الفهم الوسطى الشامل للشرعية الإسلامية وضرورة تهيئة المجتمع وتربيته وإصلاح تشريعاته ليتم التطبيق الصحيح لها، الذي لا يمكن بدون أن نحقق أي حضارة أو تقدم أو أي عدل ومساواة. وهي شريعة سمحة تستوعب كل أبناء الوطن داخلها. يخرج غليكم هذا المشروع من رحم جماعة جاهدت على مدى أكثر من ثمانين عاما لحفظ هوية هذه الأمة وبناء قوتها وترسيخ الاعتدال والوسطية في فكرها. جماعة لم تعرف إلا التربية منهاج والعمل وسيلة للإنجاز. ولم تعرف لها مكانا إلا في قلب مجتمعها ملتحمة مع شعبيها ومرتبطة بهوموم وآلامه وأحلامه. متبينة طموحه المشروع في حياة كريمة تحت ظل عقيدته وقيمه الدينية الراقية المتسامحة.¹ (مشروع النهضة، 2012: 3-12)

ويقول المحلل السياسي أحمد جعفر في مشروع النهضة: "في قراءة متأنية لمحاوّر " مشروع النهضة المصرية " الذي طرحه حزب الحرية والعدالة كبرنامج نهضوي، ومقارنته بالبرامج الأخرى للمرشحين المستقلين أو بأطروحات مرشحين لم يتقدموا حتى لحظة كتابة تلك السطور ببرامج باعتبار أن تاريخهم حافل بالإنجازات، ولا ادري ما تلك الإنجازات التي يتحدث عنها؟!.. وجدت في هذا المشروع الذي يعتزم المرشح الدكتور محمد مرسي تطبيقه في حال فوزه بماراطون انتخابات الرئاسة المصرية جهداً شاقاً وعملاً دؤوباً ربما يفوق الفترة الزمنية التي أعلنت في مقدمته "خمس عشرة عاماً" من أجل إعادة وبناء رباعية (بناء الإنسان المصري والأسرة المصرية والمجتمع المصري والدولة المصرية) على قاعدة المرجعية الإسلامية والهوية الحضارية لأبناء مصر".

ويضيف قائلاً: "المشروع كغيره من المشروعات لا بد أن يحمل عوامل قوة وقيمة مضافة لمن يحمله ولمن يستفيد منه في كافة الإطارات المحلية ونكمن نقاط القوة في ثلاثية " الرؤية والقدرة والأمل" .. الرؤية بمعنى الحلم (المستقبلي - التشاركي - الطموح - المتحدي - الممكن تحقيقه) والاستراتيجية بمعنى (طريق الوصول إليه) آخذة في الاعتبار دراسة الوقع (نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات) ودراسة حالات النجاح المحلية، والعالمية (القريبة من الخصائص المصرية) والأهداف العامة والمرحلية (قيم ونسب ومعايير محددة نتحاكم إليها) وبرامج وخطط العمل (خطط تنفيذية وتشغيلية، أعمال، مسؤوليات، توقيتات) والهيكل الداعم (موارد بشرية ومالية ومادية، ونظم عمل ومعلومات).

¹ المرجع نفسه، ص ص. 3-12

وحدد مشروع النهضة ثلاثة مستويات لإنفاذ المشروع:

المستوى القيمي والفكري: ينطلق من مبادئ وقيم الإسلام وهي بالتطبيق الصحيح قادرة على النهوض بالأمة. فهذا المشروع يستهدف الارتقاء بالشخصية المصرية إنسانياً وحضارياً، وعلى رأس ذلك، المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية المتعلقة بالإنسان في مجالات حقوق الإنسان والمواطنة والديموقراطية والتنمية وقيم العمل والانتاج.

المستوى الاستراتيجي: عبارة عن مجموعة خطط تنموية تغطي سبع مسارات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع بحلول عام 2025، تتمثل هذه المسارات في: **بناء النظام السياسي** بهيكله مؤسسات الدولة، إصلاح القوانين والتشريعات، ومحاربة الفساد، آليات الرقابة الشعبية. **التحول للاقتصاد التنموي** من اقتصاد ريفي إلى اقتصاد إنتاجي. **التمكين المجتمعي** باستقلال ودعم القطاع الاهلي، الحريات وحقوق الإنسان، إعلام الدولة إلى إعلام المجتمع. **التنمية البشرية الشاملة** عن طريق هيكله مسارات التعليم المصري، ودعم خاص للتعليم المهني والحرفي. **بناء منظومة الأمن والأمان** وهذا بإعادة هيكله وزارة الداخلية، رفع كفاءة الجيش المصري. **تحقيق الريادة الخارجية** باسترداد وضع مصر الإقليمي والدولي. **مجموعة الملفات الخاصة:** تقوية مؤسسة الأزهر، حقوق ومشاركة الاقباط، تفعيل دور ومشاركة المرأة، حقوق وثقافة البدو، حماية البيئة الطبيعية، دعم وتوجيه البحث العلمي، معالجة الاقتصاد الموازي.¹

وفي هذا الصدد يكشف المشروع عن نماذج بسيطة من المشروعات التي نجح فريق المشروع توقعها بالأحرف الأولى مع 15 شركة عالمية بواقع (200 مليار دولار – 2 مليون عامل خلال اربع سنوات)، **مشروع خاص بقناة السويس:** (منطقة حرة – إنشاء ترسانات لإصلاح السفن وتطوير الموانئ – 100 ألف فرصة عمل) ، ومشروع تأهيل المؤسسات المصرفية : (تجربة الصكوك الإسلامية بسوق المال في أبوظبي ودبي ومشروع التدريب المهني وتأهيل العمالة لتحويلها إلى عمالة فاعلة ماهرة : (ليبيا مثلا خطة إعمارها 700 مليار دولار وتحتاج 3 مليون عامل – بالإضافة إلى تطوير وتنمية العمالة في دول الخليج ..)، ومشروع تنمية شمال السودان بطول 1800 كيلو متر من أسوان حتي الخرطوم وبمساحه أطول من مساحه مصر كلها ، والجانب السوداني في احتياج شديد لهذا المشروع)، ومشروع I-PAD

¹ أحمد جعفر، "مشروع النهضة المصرية .. قراءة في المضامين"، في : <http://www.alamatonline.net/13.php?id=29972>

مصري بتكلفة الوحدة حوالي 30 دولار فقط وهذا المشروع يوفر تكلفة علي الدولة 16 مليار دولار سنويا وهي تكلفة الكتب المدرسية.

المستوى التشغيلي: أو التنفيذي، فتلك الخطط تترجم إلى مجموعات محددة من المشاريع والإصلاحات والسياسات التشغيلية مقسمة على ثلاث فترات زمنية كخطوة أولى على طريق النهضة المصرية. فقد حدد مشروع النهضة الـ 100 يوم الأولى بعنوان "خطة إطفاء الحرائق" على المستويات الخمسة (الانفلات الأمني - رغيف العيش - المرور - النظافة - البوتاجاز)، كما حدد المشروع خطة السنتين الأولى حتى 2014 بعنوان "خطة إدارة الأزمة، وإعادة تمثين (المطالب الفئوية الخاصة بالأجور والمرتبات)". كما حدد المشروع خطة الدورة الأولى حتى 2016 بعنوان "خطة مرحلة البناء "

ويختم قوله بـ : النجاح الحقيقي لمشروع النهضة هو تبني الأمة كلها لهذا المشروع سواء نجح المرشح أو لم ينجح.

ما يمكن قوله عن مشروع النهضة عند قراءته أنه من ناحية اقتباس مما كان يسرده حسن البنا في رسائله، ومن ناحية أخرى هو فعلا عبارة عن خطط تنموية تهدف إلى تنمية مصر على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن المشكل المطروح: هل يتطابق القول مع الفعل؟ أي هل يستطيع الإخوان تنفيذ هذا المشروع في خضم المشاكل التي يعانيها المجتمع المصري من جهة، وفساد النظام السياسي المصري من جهة أخرى. وهذا لأن إسقاط نظام مبارك لا يعني انتهاء الفلول والجهات المستفيدة من النظام آنذاك إضافة إلى أن الشعب المصري يحتاج إلى سنوات عديدة للتأقلم مع هذا المشروع وإلى إرادة قوية، وكذلك الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا المشروع بحاجة إلى دراسة متأنية وخطط لتجاوز المشاكل والأزمات.

وفعلا أثبت الواقع بالرغم من تجربة الإخوان المسلمين في البرلمان إلى أنهم غير مؤهلين لقيادة مصر في الوقت الحالي في خضم المشاكل التي تعانيها مصر والعراقيل المتمثلة في فلول النظام السابق والتدخلات الأجنبية بطريقة غير مباشرة. وبعد مرور عام من حكم مصر حدث الانقلاب العسكري على الرئيس وأطيح بالإخوان من السلطة وزج بمعظمهم في السجون، وكأن التاريخ يعيد نفسه كما حدث في عهد عبد الناصر.

والسؤال المطروح: هل سيستفيد الإخوان مما حدث لهم في 3 جويلية 2013 في مصر؟ وهل ستكون هناك مبادرات إصلاحية أخرى للإخوان المسلمين سواء في مصر أو في دول أخرى وسيكتب لها النجاح؟ وهل أن تطبيق هذه الخطوات الإصلاحية هي فعلا برنامج تغييري ناجح؟

خاتمة:

في الأخير نقول أن هذه المبادرات الإصلاحية التي تقدم بها الإخوان المسلمون في مصر من أجل الإصلاح السياسي لم يكتب لها النور، وحتى مشروع النهضة الذي بدأ محمد مرسي في تطبيقه إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية 2012 لم يكتب له الاستمرار بعد عزله في 03 جويلية 2013. وهذا لأن ترشح الإخوان للسلطة في مصر كان خطأ كبيرا من قبل الجماعة، في دولة سماها المحللون دولة الضباط، ومن الصعب جدا إزالة راسب ثلاثين سنة في مدة وجيزة. لكن ما يمكن قوله أن تاريخ الجماعة الطويل أثبت أنه بعد كل محنة وأزمة تمر بها الجماعة تعاود الرجوع بقوة أكبر من الأولى، وهذا ليس حكما ذاتيا وإنما قراءة تاريخ الجماعة يثبت ذلك، ولأن كذلك هدف الجماعة ليس الحكم بقدر ما هو إصلاح المجتمع المصري والحكومة المصرية ثم إقامة الدولة الإسلامية لينتهي بأستاذية العالم.

قائمة المراجع المعتمدة:

(1) حسن البناء، 2006، رسالة التعاليم من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، هذه نسخة جديدة مزودة برسائل جديدة مع التحقيق والتنقيح والمراجعة)، الطبعة الأولى، مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية

(2) حسن البناء، 2006، رسالة الجهاد من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المرجع نفسه

(3) حسن البناء، 2006، رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المرجع نفسه

(4) حسن البناء، 2006، رسالة نحو النور من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المرجع نفسه

(5) عبد الحميد الغزالي، 1999، حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البناء، الجزائر: دار الخلدونية

(6) علي عبد الرحيم، 2007، الإخوان المسلمون من حسن البناء إلى مهدي عاكف، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(7) مشروع النهضة المصرية

(8) Amr Hamzawy- Nathan J. Brown, March 2010, "The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment", **Carnegie PAPERS**, n. 19

(9) Farhan Ben Majli Ladhfiri, « L'héritage de Hassan Al-Banna et les flèches de ses héritiers », Traduit par Kamel Al-Maghribi , (Cette traduction concerne la partie qui traite de la mise en garde contre les frères musulman, Hassan Al-Banna et Sayid Qutb)

(10) أحمد جعفر، "مشروع النهضة المصرية .. قراءة في المضامين"، في :

<http://www.alamatonline.net/13.php?id=29972>

(11) Müge AKNUR, « The Muslim Brotherhood in Politics in Egypt: From Moderation to Authoritarianism? », in:

http://usak.org.tr/images_upload/files/Makale%201_33.pdf

(12) <http://www.almasryalyoum.com/node/1109586>

أثر العولمة على أنماط الهوية الأفريقية بين الواقع والمأمول

دراسة حالة : الجزائر كدولة فرانكفونية ، ونيجيريا كدولة أنجلوفونية

L'impact de la mondialisation des motifs de l'Afrique identité entre la réalité et la désiré

I' étude du statu : le Nigeria comme un pays francophone, le Nigeria comme un pays anglo-fone

الباحث: محمد جابر/ جامعة أسيوط_قسم العلوم السياسية

البحث حاصل على المركز الأول في الملتقى الثقافي الإفريقي الدولي المقام بجامعة جنوب الوادي بجمهورية مصر العربية ودرع المركز الأول في الملتقى الذي كان يضم العديد من الجامعات العربية والأفريقية المشاركة .

الملخص:

تواجه الدول الإفريقية تحديات متعددة في تفاعل الآثار السلبية من مجمل التفاعلات والتطورات المسماة بعملية "العولمة"، ولذا فهناك حاجة لدراسة التجربة الإفريقية في التعامل والتفاعل معها، مع محاولة جادة لاستشراف الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة المركبة والمعقدة ، التي تترابط أبعادها .

والواضح أن هناك تنوعاً في الرؤى لدى قيادات ومفكري وأبناء القارة الإفريقية بشأن العلاقة بين إفريقيا والعولمة في طورها الراهن، حيث تنقسم هذه الرؤى بشكل عام إلى ثلاث مجموعات عريضة، نشأت وتطورت من داخل القارة: الأولى تسعى للتوصل إلى حالة حل وسط بين إفريقيا والعولمة، والثانية تطالب بتضامن إفريقي جاد وعلى أسس صلبة وموضوعية كوسيلة تهدف إلى بلورة مواقف وبرامج عمل من شأنها تحقيق أقصى استفادة ممكنة للقارة الإفريقية من العولمة من جهة، وتحجيم واحتواء أي أضرار محتمل أن تنتج عن التحديات التي تطرحها على دولها من جهة ثانية، والثالثة مجموعة تبرز بشكل نقدي المخاطر التي تمثل جزءاً لا يتجزأ عن العولمة في طورها الراهن وتدعو إفريقيا للاستعداد الجيد والمسبق للتعامل مع هذه المخاطر على أرضية الندية وعلى خلفية منطق المواجهة والمجابهة.

إن الهوية الثقافية ومحددات الهوية الثقافية الجزائرية كانت ولا تزال قبل كل شيء تعبير عن الانتماء، الانتماء إلى حضارة ميزتها الأمازيغية والعربية الإسلامية، في ظل تداعيات العولمة الثقافية والإعلامية، وفي عصر يتسم بالتقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي والانفتاح الثقافي والمتغيرات السريعة في العديد من المجالات المادية والتقنية والاقتصادية والثقافية .

ولم تكن نيجيريا بعيدة هي الأخرى عن التأثر بمخلفات الإستعمار وعلى نحو بات يهدد الحفاظ على تلك الهوية ويزعزع الإستقرار ، فبالإضافة إلى أن الأحداث الحالية في نيجيريا وصفت على أنها أزمة دولة وأزمة شرعية، فقد انتقدت التقارير الدولية نيجيريا لعدم البت في القضايا الأساسية المتعلقة بالهوية القومية، وتصاعدت حدة العنف الاجتماعي الذي يعكس التوترات العرقية والدينية والإقليمية والسياسية والإحساس المتزايد بفقدان الأمن والأزمة في الدولة عموماً .

إن العولمة ليست شراً خالصاً ولكن يمكن التخفيف من الآثار السلبية لها عن طريق تكاتف مصالح دول القارة ، العربية والإفريقية في اتجاه واحد، والمضى قدماً نحو المستقبل المأمول والواقع المرغوب للقارة السمراء التي عانت كثيراً من رق وإستعمار وتهميش وتهديد للهوية .

الكلمات المفتاحية :

(العولمة _ أفريقيا _ الهوية _ الأنجلوفونية _ الفرانكفونية _ الجزائر_ نيجيريا)

résumé:

Les pays Africains remettent en état les plusieurs défis en evitement les passifs émouvoirs en résumé des interactions et des développements qui nomment par la transaction de " la mondialisation" , donc ilya une besoin pour étudier l' Africaine expérience en traité et réaction avec elle , en sérieuse essayée pour orientalisme les futuristes perspectives de cette véhicule relation et compliquée qui ses dimensions sont interconnectées.

c'est clair qu'il y a une diversité en les voirs des leaders et des penseurs et des fils d' Afrique continent pour la relation entre Afrique et la mondialisation en son courant état où ces voirs sont divisés en général en trois grandes groupes qui sont nées et sont développée dans le dedans du continent, la première se connecte pour une centrale solution entre Afrique et la mondialisation et la deuxième est pour l' Africaine solidarité sérieuse en des solides et objectivités fondations comme un moyen pour une cristal des situations et des programmes de travail qui réalisent une avantage extrême pour l' Afrique continent de la mondialisation et de deuxième main minimiser et fit quelles dommages qui prouvent produire des défis que se présentent à leurs pays et la troisième est une groupe présente en espèce format les risques en la terre de la confrontation et en le fond de la logique de la confrontation.

l' identité culturelle et ses déterminants algériens ont été et encore avant toutes les choses une expression de l'expression de l' affiliation, l' affiliation d'une civilisation sa caractéristique amazigh et arabe et islamique dans les implications de culturelle et média de la mondialisation et en l'âge qui marqué du .

développement technologique et de cognitive explosion et de la culturelle ouverture et les rapides variables dans les plusieurs domaines matérielles, techniques, économiques et culturelles .

le Nigeria n'est pas loin de l' impact des déchets de la colonisation avec un format qui menace le maintenir de l' identité et secoue la stabilité , en plus que les courantes actions en Nigeria sont décrits qu'une internationale et légitimité crise , les internationales rapports critiquent le Nigeria parce qu'il n'est pas réaliser aucun étape dans les basiques problèmes qui relatifs avec le national identité, le netteté de la violence sociale est escaladé qui réfléchissant les tensions groupes ethniques , religieux, régionales et politiques et la croissance sensation de la perte de la sécurité et la crise en plusieurs du pays en general .

la mondialisation n'est pas glopale méchant mais il est possible soulager de ses passifs effets par la coopération des pays du continent, les arabes et les Afriques dans une unique direction.

et aller de l' avant à propos du désiré future et la souhaité réalité pour le noir continent qui souffert beaucoup de esclavage et colonisation , marginalisation et menace de l' identité .

les mots clés :

francophone) (la mondialisation_ Afrique_ l' identité_ anglo-fone_

المقدمة :

"لأريد أن يكون منزلي محاطاً بالجدران من كل الجوانب ونوافذى مسدودة . أريد أن تهبّ ثقافات كل الأوطان على منزلي من كل الجهات ، وبكلّ حُرّية ، ولكنى أرفض أن يقتلنى أحد من جذورى" _ المهاتما غاندى

منذ أن بدأ مصطلح العولمة يتأصل كواقع ، باتت الدول والمجتمعات الإفريقية تتأثر بها وبشكل متسارع كما باتت ردود الأفعال والمواقف حيال القبول والرفض، على غرار شعوب ومجتمعات الجنوب الأخرى، التي تعد متلقية هي الأخرى لمؤثرات العولمة، فباتت المجتمعات الإفريقية ما بين مرحبة ومستبشرة بها وبمؤثراتها، ورافضة لها وبعواقبها على الثابت والموروثات المتأصلة بالخصوصيات، وكذا ما بين داعٍ للانتقاء والعزل بحذر.

إن مفهوم الهوية في السياق الأفريقي يتراوح بين الوهم والواقع، فالهوية ليست جوهرًا أو معطى مسبقاً، بل تصنع وتكون اجتماعي ،

وتدخل القارة السمراء عصر العولمة، وهي تضم جراح الماضي، وتقع في عثرات الحاضر وتطلعات في آفاق مستقبل شعوب بأكملها حاملة العديد من الهموم والألام، فما زال الصراع بين النخب السياسية داخل الدول الإفريقية على أشده، ناهيك عن الجفاف والفقر اللذين ينحدران في جسد القارة منذ عقود، إضافة إلى الاطماع الخارجية وثقل المديونية على خزانة دول القارة، كل ذلك يثير العديد من التساؤلات حول مصير القارة في حقبة العولمة وتأثيرها على الهوية الإفريقية .

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على واحدة من أخطر قضايا الواقع الأفريقي وهو الحفاظ على مكنون الهوية الإفريقية والتمسك بأواصر التاريخ والثقافة الأصليين والمنحدرين في كل شعوب الدول الإفريقية ، خشية ضياع تلك الهوية في ظل تدفق العولمة بأشكالها المختلفة في جميع دول العالم بشكل عام والدول الإفريقية بشكل خاص متأثرة بذلك بالتبعية للغرب في كافة الميادين والمجالات ، لذا كان لزاماً البحث حول تأثير العولمة على سياسات الهوية الإفريقية ، ومستقبل الهوية الإفريقية في ظل تنامي تلك الظاهرة .

إشكالية البحث :

الإشكالية تكمن في معرفة المخاطر التي تحيط بهويتنا الإفريقية وعلى أي بعد تقف من تأثرها وإفتاحتها على ثقافات العالم الأخرى وإختلاطها باللغات الأخرى ومستقبل هذه الهوية ومعرفة مخاطر العولمة على الدول الحديثة التكون ، أو على الجماعات السياسية الهشة أو التي لم تنتهي بعد من عمليات الاندماج السياسي أو القومي ، وتهديد وجود هذه الكيانات أو الجماعات وايضاً آثارها في ذلك التصاعد الكبير في الشعور بالتهديد الثقافي أو التهديد للكيان الثقافي وإشاعة أجواء من الشك تحيط بمسألة الهوية .

تساؤلات البحث:

- 1_ هل خرجت افريقيا من ظلم الاستعمار لتقع في فخ العولمة ؟
- 2_ وما هي الآثار السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة على القارة الافريقية؟
- 3_ وهل اصبح التعاون العربي الافريقي ضرورة حتمية لمناهضة العولمة ؟
- 4_ وما هي الحلول الواجبة للخروج بالقارة من هذا المأزق؟
- 5_ وما آثار كل تلك العوامل على سياسات الهوية الإفريقية ؟

منهج البحث:

_اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وجمع المعلومات لبيان تأثير العولمة وأهم مظاهرها وتأثيراتها الإقتصادية والثقافية والإجتماعية على القارة الأفريقية ، هذا بالإضافة إلى بيان تأثيرها الثقافي والإقتصادي في حالي الجزائر ونيجريا ، هذا إلى أن نصل أين نحن الآن من هذه الظاهرة المخيفة .

مفاهيم الدراسة:

1_العولمة :

ويمكن تعريفها على أنها هدف سياسى وثقافى يهدف إلى إعادة بناء هيكليات أقطار العالم السياسية في صيغ تركز الشردمة والتشتت الإنسانيين، وتفكك الأوطان والقوميات إلى كيانات هزيلة قائمة على نزعات قبلية عرقية أو دينية طائفية أو لغوية ثقافية، بغية سلب أمم العالم وشعوبها القدرة على مواجهة الزحف المدمر للرأسمالية العالمية والتي لا تستقر إلا بالتشتت الإنسانى. (1)

(1)سمير الطرابلسى ، العولمة وأثرها على الهوية ، مركز الزيتونة للدراسات ، أغسطس 2007

2_ الهوية :

الهوية هي مصطلح يستخدم لوصف مفهوم الشخص وتعبيره عن فرديته وعلاقته مع الجماعات (كالهوية الوطنية أو الهوية الثقافية)... والهوية هي مجمل السمات التي تميز شيئاً عن غيره أو شخصاً عن غيره أو مجموعة عن غيرها.

والهوية لأي أمة هي صفاتها التي تميزها عن باقي الأمم لتعبر عن شخصيتها الحضارية ، والهوية دائماً جماع ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى ، واللغة هي التي تلي الدين، كعامل مميز لشعب ثقافة ما عن شعب ثقافة أخرى ثم يأتي التاريخ وعناصر الثقافة المختلفة في صنع الهوية.

وأهم عناصر الهوية هو الدين حيث في الحروب تدوب الهويات متعددة العناصر، وتصبح الهوية هي الأكثر معنى بالنسبة للصراع وغالباً ما تتحدد هذه الهوية دائماً بالدين. (1)

3_ الدول الفرانكفونية :

الفرانكفونية أو المنظمة الدولية للفرانكفونية هي منظمة ظهرت للدول التي تتكلم باللغة الفرنسية سواء كانت لغة رسمية أو كانت تتعامل بها فقط ، تتألف هذه المنظمة من 80 بلداً منها 57 دولة عضوية و 23 دولة برتبة مراقب ، تم تأسيس هذه المنظمة عام 1970 و التي يقع مقرها الرئيسي في فرنسا لتتفق الدول التابعة للمنظمة بالاحتفال بيوم تأسيسها وهو 20 مارس من العام نفسه.

4_ الدول الأنجلوفونية:

هي مجموعة الدول التي تتخذ الإنجليزية لغة رسمية أولى لها أو تتعامل بها .

5_ الأمازيغية :

الأمازيغ أو البربر هم مجموعه إثنية من شمال أفريقيا وتحديداً بلاد المغرب وأفريقيا ، ويتحدثون لغات ذات صلة تنتمي إلى عائلة اللغة الأفروآسيوية ، ويتواجد الأمازيغ اليوم في المغرب والجزائر وليبيا ، وغالبيتهم من المسلمون السنة ويتحدثون العربية والأمازيغية معاً.

6_ الهوية الأفريقية :

المفهوم الإجتماعي الذي يتعامل مع الأفارقة باعتبارهم شعباً أو أمة واحدة ، لها ذات الأسس والجذور ، ولها نفس الخصائص والسمات مترابطاً مع مفهوم الجامعة الأفريقية .

(1) العولمة وعالم بلا هوية، محمود سمير المنير، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000م، ص: 146.
رابط الموضوع: <http://www.alukah.net/culture/0/18839/#ixzz5NJPhq63r>

المبحث الأول : الهوية والعولمة فى الفكر السياسى الأفريقى :

إن الفكر الأفريقى بات يكشف فى الواقع أننا بعيدين كل البعد عن الإستقلالية ، أو أنه يمكننا التحدث بشكل موضوعى عن البنية الذاتية ، فى حين أننا نخرط فى مقولات جديدة عن العولمة وما بعد الحداثة ، التى باتت كل منها تخدم تفكيك الدول ، ونشر الفوضى، وجعل ذلك من مشروع الدولة الوطنية القومية مجرد شعارات ليس إلا .

_العولمة والهوية لدى المفكرين الأفارقة :

تعد مدرسة المفكر الكبير "على مزروعى" والذى يطلق عليه "تبنى الوحدة الأفريقية" أهم المدارس التى تناولت العولمة وأثرها على الهوية الأفريقية ، حيث نادى بالوحدة بين شمال القارة والجزيرة العربية وجنوبها عبر الروابط الحضارية التى جمعتها منذ القدم، مثل الدين واللغة والتاريخ والجغرافيا والهم المشترك، لمواجهة الرؤى الغربية التى تسعى للهيمنة على قارة أفريقيا، وظل يؤكد دائما على تماثل الثقافة العربية والأفريقية .

وكانت أفكار مزروعى تتحدث عن "الآثار السلبية للعولمة" على القارة الأفريقية، لأنه يرى وعلى الرغم من قدم الظاهرة من وجهة نظره، إلا أنه يرى أن فيها جوانب إيجابية يتمتع بها الفائزون، وجوانب سلبية يشتمل منها الخاسرون، وقد أدلته على قدم الظاهرة من خلال العولمة المسيحية فى البداية ثم عولمة الاسلام بعد ذلك ثم عولمة الثورة الصناعية التى لعبت دورا مهما فى تقدم الغرب وتخلفنا، ومع التكنولوجيا وثورة المعلومات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس ومعها الغرب هم أسياد العالم، وعن مواجهة هذه الظاهرة كانت أفكاره تؤكد على الاعتماد على النفس فى مجتمعاتنا الأفريقية والعربية، والتخلص من الصراعات حتى يمكننا مواجهة آثار العولمة والاتجاه نحو جنى الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة وهو مايسمى "أفريقيا" ككتلة عربية أفريقية متماسكة .

وعلى جانب آخر جاءت أفكار المفكرين الأنجلوفون الذين عاشوا داخل القارة السمراء التأكيد على قيم الموروثات الجماعية لدى أفراد القارة ورفع قيمة الوعى لديهم وإبراز الهوية والوحدوية الأفريقية والوعى الأسود ، الذى ظل أثيراً للثقافة البيضاء لعدد من القرون متناسياً قيم مجتمعه التقليدى وماله من تاريخ وحضارة ومعتقدات . (1)

(1) باسم رزق عدلى ، نفس المرجع السابق ، ص313

وأكدوا على ضرورة تحقيق الترابط والإندماج الإفريقي ، والمحافظة على الهوية وقيم التراث والمحافظة على الدول من التفكك والتشردم ، ودعوا الزعماء الأفارقة لتغليب المصلحة الوطنية على مصلحة الفرد أو جماعه .

_الإستعمار والقارة الأفريقية coloniality :

يكاد مفهوم " الحالة الاستعمارية " أن يكون الأكثر تعبيراً ، عن ترتيبات الدولة الاستعمارية الحاكمة مباشرة ، والتي تنشأ فيما بعد الغزو ، أو الاحتلال ، أو الاسترقاق ، ليصبح الإقليم أولاً قابلاً للاستعمار . ومع مجيء الاستقلال الصوري ، يصبح الإقليم متكيفاً مع الفلسفات الاستعمارية فيما بعد انتهاء الاستعمار التقليدي ، متأثراً بمخلفات هذا المستعمر من كافة الجوانب الإجتماعية والثقافية والإقتصادية . انتبه المفكر النيجيري " بيتر إيكه " P.Ekeh إلى أن "الحالة الاستعمارية " ترتب المستعمرة على أساس وجود عالمين : عالم المستعمر والطبقة الموالية له ، والشعب الآخر ، حتى يقع الاستقلال فتبقى الطبقة المسيطرة هي العالم الأول ، وتستمر بذلك "الحالة الاستعمارية " بسلطة جديدة حتى بعد رحيل ذلك المستعمر إلا أنه يترك أثراً تمثل امتداداً لأهدافه وسياساته .

ومع ذلك ففي الفترة الأولى للاستقلال تبلورت جهود في الفكر الإفريقي عن "الهوية الوطنية" وعن الصراع الاجتماعي حول التنوع والوحدة ، وليس فقط العرقي والقبلي ، بل وصيغت أفكار للتكامل الإقليمي قارياً أو إقليمياً .

ثم جاء بعد الأستعمار حالات عميقة أثرت في الفكر السياسي العالمي ، أو الإفريقي خاصة ، هي حالات الهند ، وأمريكا الجنوبية " . وقد لعبت الثقافة واللغة الوطنيين دوراً هاماً في الهند ، كما لعبت بنية السلطة البديلة دوراً مماثلاً في كليهما. وانشغل الفكر الغربي التقدمي نفسه بالمثلين مبكراً لثرائهما الفكري ، حتى لحق بهما الفكر الإفريقي فيما بعد الأبارتهيد (وذلك بالنسبة لفكرة العرق كمخلف تاريخي يرتبط بالامبراطورية ، إلى أداة تحكم للدولة الحديثة ما بعد الاستعمار ، ومن ثم يصبح التاريخي حدثاً بالضرورة . (1)

وبالطبع خلف الإستعمار الفرنسي الإستيعابي أثراً كبيراً على مختلف الدول القارة وكذلك نظيرة البريطانى ، تاركين أثراً كبيراً في ثقافات الدول الأفريقية

(1) باسم رزق عدلى ، الهوية الأفريقية في الفكر السياسي الإفريقي ، المكتب العربي للمعارف 2015 ، ص9

المبحث الثاني: العولمة وآثارها على القارة الإفريقية :

المطلب الأول: الآثار السياسية للعولمة على القارة الإفريقية :

تظهر الآثار السياسية للعولمة في اربعة اتجاهات:

_اولها تهميش القارة الافريقية ، حيث تزايدت الاتجاهات نحو تهميش القارة مع بداية التسعينيات، بسبب تراجع مكانة القارة وتصنيف دولها في مرتبة ادنى مما كانت عليه خلال مرحلة القطبية الثنائية، وأصبحت معظم دول القارة الافريقية تنتمي الى العالمين الرابع والخامس وليس العالم الثالث، لانها ليست دولاً صناعية حديثة مثل تلك التي ظهرت في جنوب شرق آسيا او في امريكا اللاتينية.

_وتجلى الاتجاه الثاني في التحول الديمقراطي والمشروطية السياسية في افريقيا، فقد فرضت العولمة على دول القارة الافريقية ضمن منظومة الدول النامية بصفة عامة، ان تفتح على ما هو خارج حدودها، وان تستورد قيماً ونظماً تراها القوى العالمية صالحة للتطبيق عالمياً، فظهرت الجهود والضغط العالمية لدفع القارة كي تتوافق مع ما يسمى المجتمع الديمقراطي، ومن هذا التوجه ، يكون للعولمة تأثيرها على تطور حركة الديموقراطية في القارة الافريقية من خلال الدور الذي لعبته في الدولة المستعمرة، ثم في اطار الدولة الموروثة، عن النظام الاستعماري إلى جانب الدور المؤثر على حركة الديمقراطية في افريقيا من اجل تفعيل مشاركة المواطن الافريقي في العملية السياسية (1)

_ويظهر الاتجاه الثالث في تأثير العولمة على السياسة الأفريقية في اعادة تفعيل واحياء التزامات القومية على نطاق واسع بين الجماعات المتعددة ذات الطبيعة المتداخلة، الامر الذي اثر على مفهوم الامن الاقليمي داخل القارة، ويتطلب ذلك وضع تعريف جديد موسع لمفهوم الامن الافريقي يتماشى مع ما تركته البيئة الدولية الجديدة من آثار على القارة ،

_ وآخر تلك التأثيرات السياسية هو اعادة التفكير في مفهوم السيادة الوطنية للدولة الافريقية، وكذلك التكتلات الإقليمية الافريقية المسيطرة على النزاعات والصراعات المحلية والاقليمية في القارة حيث إن مبدأ قدسية الحدود الافريقية وسلامة اقاليمها الذي اقرته منظمة الوحدة الافريقية منذ نشأتها عام 1963، قد توارى شيئاً فشيئاً مع تزايد عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام في القارة، ومع تزايد الاتجاه نحو التكتل اقليمياً بين دول المنطقة الواحدة وهو ما اثر على السيادة الوطنية لتلك الدول.

(1) دكتورة نيفين حليم (تأثيرات العولمة على إفريقيا المعاصرة) سياسيون وخبراء الشؤون الإفريقية فبراير 2002

المطلب الثاني: الآثار الثقافية للعولمة على القارة الإفريقية:

في عملية التفاعلات الدولية هناك تفاعل بين الثقافات ، وبالتالي تبادل ونشر الثقافات بين الدول ، وهذا في حد ذاته يعتبر امرا عاديا ، ولكن من غير المعتاد ومن المؤسف ان تكون الهيمنة من قبل ثقافة واحدة ، وان تفرض تلك الثقافة قسراً علي شعوب العالم الثالث وبخاصة شعوب القارة الأفريقية ، وهذا ينطبق على العولمة والتي ولدت الكثير من الجدل فيما يتعلق بصعود ثقافة عالمية ، حيث ان المعايير والممارسات الغربية يتم نقلها تدريجيا في جميع أنحاء العالم بطريقة يصعب ان تحيد عنها ، وأفريقيا هي الأشد تضررا في هذا الصدد ، حيث تم طمس معالم الثقافة الأفريقية الراسخة ان لم تكن محاولة لمحيتها تماما⁽¹⁾

ونتيجة لوجود فراغ ثقافي لدي شباب الافارقة والعرب بصفة عامة اصبح من السهل استقطابهم من قبل ثقافات غربية ، وذلك ناتج عن انعدام التخطيط العلمي لغرس الثقافة العربية في نفوسهم، في مقابل وجود أدوات ضخمة للثقافة الغربية متمثلة بالإعلام الأميركي بكل رموزه من هوليوود حيث صناعة السينما، إلى التلفزيون الأميركي حيث صناعة الخبر، وصولاً إلى الصحافة الأميركية حيث صناعة الرأي العام وفق المصالح الاميركية ، كذلك يظهر تأثير العولمة من الانتشار الواسع والسيطرة على أذواق الناس في العالم، فالموسيقى الأميركية والتلفاز والسينما، أصبحت منتشرة في مختلف أنحاء العالم⁽²⁾ إن للعولمة اثراً كبيراً في تفجير الصراعات الاثنية والقبلية داخل القارة، الامر الذي كشف عن تعقد ازمة الهوية داخل المجتمعات الافريقية متعددة الاثنيات خاصة بعد هبوب رياح العولمة، وبالتحديد العولمة الاقتصادية، التي بدأت ارهاصاتها تحت مسميات تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي ثم فتح الحدود للاستثمارات والسلع وغيرها من محاولات ادماج اقتصاديات القارة في النظام الرأسمالي العالمي.

الأمر الذي قلل من دور الدولة وانحصر دورها في الحفاظ على القانون والنظام، وتيسير دخول رؤوس الاموال الاجنبية وإدارة برامج التخفيف من الفقر، وتركت الادوار الثقافية وتدعيم الهويات الثقافية، مما فجر ازمة الهوية واثر بطريقة مباشرة على العملية الثقافية داخل القارة واضحت إفريقيا هي الخاسر الأكبر.

(1) Precious, Obioha Uwaezuoke, ” Globalization and the future of African culture ” , Philosophical Papers and Reviews journal (nayroby : ICEA Building ,vol2 ,issue1,2010) p.1

(2) جمال محمد احمد ، الإعلام والتوجهات الدولية الراهنة (القاهرة : دار النهضة ، 2015) ص 11 .

تسعى العولمة الثقافية إلى فرض ثقافة الغرب الأمريكي على كل ثقافات ومجتمعات العالم وتتميز هذه الثقافات تحت نمط واحد يلهث في المجتمع الدولي وراء الثقافات الاستهلاكية التي بدأت أمريكا في تصديرها مستثمرة في ذلك التقدم الهائل في ثورة لاتصالات والمعلومات.

ويمكن لنا ان نوجز مخاطر العولمة الثقافية على الثقافة المحلية فيما يلي :

. الغزو الثقافي لإبتلاع الثقافة نتيجة لعدم قدرة الثقافات المحلية على مواجهة تنين العولمة الثقافية والعولمة العالمية بقوتها الجارفة .

. الصراع اللغوي الذي يهدد اللغات الوطنية من جانب اللغات الأجنبية وبصفة خاصة (اللغة الإنجليزية) بوصفها أكثر انتشاراً، مما يؤدي الى ضياع كثير من مفردات اللغات الوطنية وإحلال محلها لغات اجنبية .

. إحداث خلل في نسق القيم والمجتمعات الدول النامية ، وتدمير قيم العمل و الانتاج والدافعية للإنجاز واستبدالها بقيم للإستهلاك ، والتحول الى قيم استسهال ، حيث ينتظر الانسان في تلك الدول سلعة جاهزة الصنع في الدول الصناعية بل تجعله يتبأها لأي نتيجته ، فهو قادر على استهلاك ما لا يصنعه مما يشكل لديه قيم الاتكالية والتواكل .

. ضياع الهوية الثقافية المتميزة نتيجة للعولمة الثقافية وتيار العولمة الجارف ورفضها المطلق للتعددية الثقافية تحت دعوى الخصوصية الثقافية لكل ثقافة .

. الاغتراب حيث أدت العولمة الى اضعاف التماسك العائلي والإجتماعي من خلال انعزال افراد العائلة الواحدة عن بعضهم داخل البيت الواحد (مشكلة التفكك الأسرى) ، إذا يضل بعضهم منفردا مع اجهزة الاتصال لفترة طويلة مما يخلق نوعا من الغربة المكانية بين افراد الاسرة ، والإحساس بالاغتراب والعزلة.

ان النتائج الثقافية والاجتماعية والإقتصادية للعولمة أعمق اثر من تلك التي افرزتها الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ، فالهيمنة الأمريكية على تقنيات هذا المجال تقود العالم بأسره إلى اشكال جديدة من التبعية الثقافية .

وقد بدى ملامح هذا التحول الثقافي في عدد من المؤشرات نسوقها كأمثلة للآثار الثقافية التي خلفتها العولمة بأنماطها المختلفة لنعرف مدى تأثيرها بفعل الهيمنة الأمريكية وما افرزته في فترة زمنية منذ اعلانها عام 1995.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة على القارة الإفريقية:

أشارت الدلائل خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات الى العزلة والتهميش للقارة حيث يمكن وصفها بأنها الخاسر الأكبر "في عصر العولمة" مقارنة بدول أمريكا اللاتينية وآسيا، ونبرهن من خلال مجموعة من البيانات على انحدار الاقتصاد الإفريقي :

فقد حققت إفريقيا أقل معدلات النمو الاقتصادي، من بين مختلف مناطق العالم (نحو 3% في أواخر التسعينيات) ورغم التحسن المحقق أخيراً، ورغم أن إفريقيا تستوعب 12% من إجمالي سكان العالم فإنها لا تحوز أكثر من 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي المجمع على الصعيد العالمي، 1,8% من الصادرات العالمية من السلع والخدمات عام 1998، هذا بجانب قلة الحجم الكلي للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي حيث لم يتجاوز نصيب إفريقيا سوى 15 بليوناً بحصة نسبية تبلغ قرابة 4%، علاوة على إفريقيا لم تسهم إلا بـ 5% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية للبلاد النامية، وبالتالي أدى ذلك إلى تفكك هيكل الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لضعف القطاع الصناعي، مما أدى إلى الاعتماد الزائد على تدفقات المعونة الغذائية والاستثمارات الصناعية والخدمة الأجنبية والقروض المتركمة بفرض ادائه عجلة الاقتصاد الراكد نسبياً، إضافة لانخفاض التام في مستويات المعيشة الاجتماعية.¹

والحقيقة أن العولمة ليست شراً خالصاً، ومن الضروري التعايش معها بشتى الطرق، فتحريم التجارة بين الدول الإفريقية قد يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول، خاصة في ظل وجود تجارة غير مرئية تسمى في عرف الاقتصاديين بالتجارة غير الرسمية، ويقوم بهما تجار افارقة بعيداً عن رقابة الحكومات. وفي ظل تحرير التجارة قد يزيد ذلك من حجم تلك التجارة، كما ان ذلك سيؤدي إلى تحسين موقف الدول الإفريقية نسبياً تجاه التكتلات الاقتصادية خارج القارة، ويؤكد حجاج ان هذا الامر يزيد من التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية المختلفة.

وقد تم ذلك بالفعل داخل الكوميسا ، التي انشأت داخلها سوقاً مشتركة لبعض اعضائها، وكذلك الايكواس في غرب إفريقيا، والسادك في الجنوب الإفريقي، ولكي تستفيد إفريقيا من العولمة كما يرى حجاج يجب ان تزيد من استثماراتها، في القوى البشرية اي الإنفاق على النواحي الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وخاصة تدريب عمالها على مزيد من استيعاب التكنولوجيا واستيعاب صناعة المعلوماتية الحديثة وتحديث

(7) د. مصطفى محمد العبد الله الكفري " عولمة الاقتصاد والاقتصاديات " مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع والخامس، 1998 - 1999، دمشق، ص 316،

صناعاتها الناشئة كي يمكن أن تتنافس ولو جزئياً صناعات العالم المتقدم، بدلاً من ان تكون أفريقيا مجرد سوق مستوردة فقط.

المطلب الرابع: الآثار الاجتماعية للعولمة على القارة الإفريقية :

من أهمّ تحديات العولمة الاجتماعية في إفريقيا: المظاهر المتسببة في التسيب والتفكك المجتمعي، وانعكاساتها التي تؤدي إلى تحلل دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، مع انشغال أفراد الأسرة بالفضائيات بدلاً من الواقع، ولا سيما تأثيراتها على الشباب التي تؤدي إلى ازدياد الانحراف الاجتماعي، بسبب طبيعة الرسائل والمضامين الإعلامية التي يفرضها واقع الفضائيات الوافدة المنتشبة بالقيم الغربية، والتي تُحرّض على العنف والمخدرات والانحلال الأخلاقي والرعب وأساليب الجريمة؛ مؤدية إلى ما يُسمّى: "الاستلاب والاعتراب الثقافي والحضاري". (1)

المطلب الخامس: الآثار الأمنية للعولمة على القارة الإفريقية :

شجعت العولمة في إفريقيا إلى حدّ كبير نشاطات الجريمة المنظّمة، كتجارة المخدرات، والدعارة، والمواد الإباحية، وتهريب البشر، والإغراق بالنفايات الخطرة، واستنزاف البيئة، من قبل رجال الأعمال عديمي الضمير.

كما ساهمت العولمة في تنقل اليد العاملة عبر الحدود، وتسهيل هجرة الأدمغة، ومن ثمّ إضعاف القدرة البشرية التي تُعد ركيزة التنمية المستدامة في البلدان النامية.

المسألة الأكثر تعقيداً على المستوى الأمني تظهر أيضاً في الهجرة غير الشرعية التي انتشرت مع التبشير بقيم العولمة، حيث يتطلع الشباب الإفريقي إلى مستويات معيشية أفضل، متأثراً بالمظاهر الثقافية في بلدان الشمال، مع الغزو الثقافي والإعلامي، وفي ظلّ غياب التنمية، وضعف أداء الحكومات الإفريقية.

فضلاً عن أنّ الهروب من التهديد قد حلّ الآن محلّ البحث عن فرص أفضل في العيش الكريم، كدافع للهجرة الدولية، بسبب مشكلات الفقر، وتغيّر المناخ، وارتفاع مستويات العنف الأهلي في الدول الإفريقية الأكثر فقراً. (2)

(1) أ.عربي بومدين ، العولمة وثمن الإستقرار في أفريقيا ..نحو تفعيل ثلاثية الأمن والتنمية والديمقراطية ، مجلة قراءات إفريقية عدد مايو 2018
(2) أ.عربي بومدين ، نفس المرجع السابق

المبحث الثالث: آثار العولمة على الهوية الجزائرية :

المطلب الأول: محددات الهوية الجزائرية :

المجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من العالم العربي والإسلامي والأفريقي و محددات الهوية الجزائرية تعني الانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية بكل مكوناتها وبالتالي فإن الهوية الجزائرية بالمفهوم الحضاري تعني الانتماء إلى الأمة العربية العربية والإسلامية بأكملها ، وهذه الهوية الواضحة اجتماعيا والتي تحظى بالقبول النسبي من طرف جميع أفراد المجتمع وكذا مختلف الفاعلين بالإضافة إلى عوامل أخرى مادية أساسا مرتبطة بمستوى السياسيين داخل المجتمع الجزائري بالإضافة إلى عوامل أخرى مادية أساسا مرتبطة بمستوى التقدم الاقتصادي والحضاي الذي يبلغه المجتمع في مرحلة معينة من مراحل التاريخ غير أنها عدة عوامل تاريخية محلية وكونية في المجتمع في مرحلة معينة ساهمت في بلورة ثوابت معينة للهوية الجزائرية تتمثل في أربعة محددات :

الدين الإسلامي : وهو الرابط الذي يربط الحضارات والأمة العربية مع بعضها البعض ولا يزال عنصر الدين هو العامل الرئيسي في الحفاظ على الهوية الجزائرية من الضياع ، وبصفة خاصة فيما بعد ما تركته المستعمر من آثار تغريب وضعف للإندماج فيما بين الجزائر وأشقائها المسلمين والعرب .

الأصل الأمازيغي : إن الأمازيغية هي العامل الأساسي في تكوين الهوية الثقافية الجزائرية إذ ارتبطت الثقافة الأمازيغية في شمال أفريقيا بالعديد من أنواع الفنون والتراث التي شكلت فيما بعد مجموعه من القيم والعادات والتقاليد والإرث المشترك.(1)

البعد الزماني والمكاني : الجزائر بلد إفريقي تربط ما بين سواحل أوروبية وروابط عربية وهي جزء من إقليم حوض البحر المتوسط حيث إنبعثت على ضفاف هذا الحوض العديد من الحضارات كالفينيقية والرومانية واليونانية فهي مهبط الأديان والرسالات حيث الجزيرة العربية ونزول القرآن وانتشار الإسلام والفتوحات العربية .(2)

كل هذه العوامل ساهمت في الحفاظ على الهوية الجزائرية من الضياع وربطتها بأواصر العروبة والإسلام ، ولكن لا تزال التحديات مستمرة ومخاطر التشتت في تزايد مستمر لما تركته المستعمر من إضعاف للهوية وأحد مقومات بقائها وهي اللغة التي تأثرت بها الجزائر كثيراً عن غيرها من الدول التي كانت مستعمرات أجنبية .

(1) فضيل شريقان ، بين لغة البعض والبعض الآخر ، الجزائر ، منشورات القصبة 2002 ص19
(2) محمد الطمار ، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1983 ص 73

اللغة العربية : وعلى الرغم من تدهورها في الحياة الجزائرية ، إلا أنها ظلت إرث ثقافي وإجتماعي مشترك تحت تلك الأمة على التمسك بجذورها وماضيها وتقوية روابط العروبة والدين والتماسك ، وكانت سندان لكافة أشكال العولمة .

المطلب الثاني: الجزائر وتحديات العولمة :

_التحديات الثقافية :

لقد عانى الشعب الجزائري لمدة قرون من ويلات الاستعمار المتعاقبة، بدءاً من الرومان وصولاً الى الاستعمار الفرنسي، أفقدته سيادته و أقصي عن المشاركة في بناء وتسيير الدولة ووضع أسسها ومعالمها ، عملت جميعها على طمس هويته، و لكن رغم كل ذلك احتفظ بهويته من انتماء و لغة و دين ، و عرف وحدة و تكاملا شعبيا حقيقيا بعيدا عن الصراعات الإثنية و الطائفية ، ولعل أول من خاض ووظف مسألة الهوية كان الاستعمار الفرنسي في إطار حملته الاستيطانية المبنية على سياسة "فرق تسد" ، فحارب العنصر العربي بالأمازيغي قبل ثورة المقراني عام 1871 ثم حارب الامازيغي بالعنصر العربي خلال القرن 19 وبداية القرن العشرين بعد ميلاد و تصاعد القومية العروبية بالمشرق بدعم فرنسي ثم حارب العنصر العربي بالعنصر البربري بعد الحرب العالمية الثانية. فأولد بذلك صراعا لدى النخبة ثم انتقل الى الحركة الوطنية السياسية ، إلا أن ذكاء مناضلي المنظمة الخاصة التي تولدت عن حزب الشعب الجزائري كان اكبر من دهاء الفرنسيين ، لما تجاوزوا الجدل بإعلان حرب تحريرية جزائرية لا شرقية و لا غربية .فالتف الجميع حولها محققة الإنتصار المنشود ، استرجعت الجزائر سيادتها بعد قرون من الإستبدا .(1)

لقد ترك المستعمر الفرنسي في قرابة المائه وثلاثون عاماً إحتلالاً أكبر التحديات للهوية الجزائرية ، وهو تحدى اللغة العربية ، ففرنسا بعد أن خرجت من الجزائر عام 1962 سحبت معها كل المعلمين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في المدارس الجزائرية ، ولم يبق في الجزائر حينها إلا 3000 معلم، لم يلبثوا أن تركوا مجال التعليم إلى مجالات أخرى، لأن الدولة كانت بحاجة ماسة إلى كوادر لم تجدها إلا في المعلمين، فوُجعت أزمة التعليم واحتاجت الجزائر لطرق أبواب الأشقاء المشاركة لإمدادها بالمعلمين ، فالدمار الذي أحدثه المستعمر في مجالى التعليم والثقافة كبير وقديم قدم دخوله إلى الجزائر ، فالإستعمار قضى على المدارس الملحقة بالمساجد أو الزوايا المنتشرة في القرى والمناطق النائية، كما استولت فرنسا على

(1) الاستغلال الايديولوجي للهوية الوطنية في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي ، موزاوى على ، جامعة مولود معمري ، البديل 2018

الأوقاف التي كانت تنفق على التعليم، بحجة عدم وجود أوراق ثبوتية لها كما هو الحال في فرنسا ، تركت نحو 90% من الرجال بالجزائر أميين، وما بين 95% و 97% من النساء، فضلا عن أن عدد الأطفال الذين كانوا ملتحقين بالتعليم لم يتجاوز 600 ألف طالب في كل مراحل التعليم، و500 طالب جامعي ، إن فرنسا حرصت على أن يبقى الشعب الجزائري جاهلا، مع فرسة نخبة من الشعب لاحتياجها لهم في بعض المجالات ، وندلل على ذلك أنه بعد الاستقلال لم يبق في الجزائر سوى مئة طبيب وصيدلي، وعشرة مهندسين، و3000 معلم، لشعب يقدر عدده بتسعة ملايين نسمة ، وحتى بعد الاستقلال أيضا بقيت الجزائر ثماني سنوات تستورد كتبها مدرسية من دول عربية، ومن فرنسا . (1)

أما عن المرحلة الحالية في هذا الصراع نجد ضد كل خطوة تقوم بها الجزائر لتعريب التعليم ، تخوض النخبة المفرنسة، ورغم أنهم أقلية من الذين تعلموا بالفرنسية إلا أنها ذات صوت مسموع في الجزائر ، تحول بين تنفيذ هذه الخطوات الإصلاحية ونجد العديد من الوزراء والمسؤولين ممن أطيح بهم لمحاولتهم تغيير السياسات التعليمية لصالح الهوية الجزائرية وممن حاولوا إدخال اللغة الإنجليزية جنبا إلى جنب بجانب الفرنسية لتقليل للحد من آثارها على مدار الأجيال . ونجد الصراع يتجدد في كل مرة يتحدث فيها مسؤول عن الإصلاح في وزارة التربية والتعليم من الذين يفكرون في زحزحة اللغة العربية من المكانة التي وصلت إليها بعد خروج المحتل الفرنسي .

والآن نجد الإهتمام باللغة الأمازيغية التي تلقى مكانة خاصة في المغرب العربي عموما وفي الجزائر خصوصا بعد التحديات التي تواجه هذه اللغة والأجندات التي تحاول أن تضرب الأمازيغية بالعربية الإسلامية ، ونجد العديد من القرارات التي توصى بإنشاء أكاديميات للغة الأمازيغية وترقيتها وتطويرها للحفاظ على موروثات وعادات وتقاليد تلك الفئة من السكان الأصليين خاصة بعد إندلاع العديد من الثورات والإحتجاجات التي قامت بها بعض القبائل للحصول على مزايا أكبر للسكان الأمازيغ. (2)

التحديات الاقتصادية :

يعيش الواقع الجزائري اقتصادا متدهورا من جميع الجوانب ،فقد عاش و لمدة طويلة تحت رحمة القرارات و المراسيم، كما كان لإنتشار العولمة آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، حيث أدت إلى إعاقة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات وألزم تبني إستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات ومواجهتها بإنتهاج سياسات أكثر شمولاً ،

(1) صراع اللغة والهوية في الجزائر الأبعاد والتداعيات ، على ابن محمد ، العربية ، 2015
(2) الشباب والهوية الثقافية الجزائرية في ظل العولمة : بين جدلية القبول والرفض محلب حفيظه 2016 ص 43

ومن توابع العولمة أيضاً على الإقتصاد الجزائري أن النظام المصرى الجزائرى كإمتداد للنظام الفرنسى ونتيجة لذلك فقد تواجدت شبكة واسعة من المصارف والمنشآت قبيل الإستقلال الجزائرى ، وهذا عائد لإعتقاد الفرنسيين موطن دائم لهم. (1)

إن أول مؤسسة مصرفية فى الجزائر هى تلك التى تقررت بالقانون الصادر فى 1907 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ، واهتمت به السلطات الفرنسية بمنحه إعتقاداً كبيراً ليكون إستمرار لها حيث ورثت الجزائر غداة الإستقلال نظاماً مصرفياً قائماً على النظام الليبرالى ، وتحكم قواعد السوق البنكية ، وقبل الإستقلال كانت مقتضيات هذا النظام فى مجملها تقدم مصالح الإستعمار الفرنسى ومعمرية فى الجزائر ، وأيضاً نجد التبعية الكاملة بين الإقتصاد الفرنسى ونظيرة الجزائرى وتمركزه فى المدن الجزائرية الكبرى من ناحية ومن ارتباطه بفروع ووكالات لأكبر البنوك الفرنسية من جهة أخرى وارتباطه بشبكة البنوك الفرنسية وظلت تلك الأنظمة تعمل فى ظل الأستعمار وتسيرة فرنسا بإستعمال مختلف الآليات والوسائل من أجل أستحواذ والإستغلال لمختلف ثروات البلد ومنها الأراضى الفلاحية والثروة النفطية بما يخدم مصالحه . (2)

ومن الآثار السلبية أيضاً على الإقتصاد الجزائرى البيروقراطية الإدارية، والعقود والصفقات السياسية، بعيدة عن السوق أي عن العرض و الطلب والمنافسة. وجاءت الصدمة البترولية عام 1986 كشفت عن هشاشة و ضعف المنظومة الإقتصادية، و بهذا أصبح الإقتصاد الجزائرى يمر بمرحلة انتقالية ظهرت سلبياتها فى الميدان الصناعى و الاجتماعى فى 1994، ثم التوقيع مع المؤسسات المالية الدولية ثم القبول بشروط صندوق النقد الدولى، و من هذه الشروط:

- تقليص مصاريف الدولة و الخاصة بالشؤون الاجتماعية ؛
- الحرية الشاملة للأسعار؛
- تخلي الدولة عن دعم الشركات و تطبيق الخصخصة و تشجيعها ؛
- الحرية المطلقة للتجارة الخارجية و الرفع من الضرائب لدعم تمويل الخزينة ؛
- مراقبة شديدة لتعديل ميزان المدفوعات ؛
- تجميد الأجور والتخفيض من استثمارات القطاع العام ؛
- لا بد من إستراتيجية شاملة (أي التنسيق بين كلالقطاعات) فى الجزائر؛

(1) أشام فاروق "أهمية الإصلاحات المصرفية فى تحسين أداء الإقتصاد" الملتقى الوطنى حول الإصلاحات الإقتصادية والممارسة التسويقية يومية 20-21 سنة 2004 المركز الجامعى بشار

(2) شاكر الفزوينى "محاضرات فى إقتصاد البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية 1992_ ص59

- إرادة الجزائر إلى الدخول إلى اقتصاد السوق بقطاع عام مريض و مفكك و بمؤسسات لا تملك الفعالية و لا الخبرة في آليات السوق،

- لم تستطع مؤسسات الاقتصاد الوطني الزيادة في العرض، و بالتالي المزيد من الاستيراد، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية؛ (1)

وعلى مستوى القطاعات وجد العديد من التحديات أيضاً :

قطاع الفلاحة : لازال يعاني من بعض المشاكل منها الملكية العقارية، فحسب قانون 87/19 يعطي حق الملكية لكلا المنشآت و التجهيزات و المخازن للمستفيدين، فأصبح الفلاحون المستثمرون غير مطمئنين للاستثمار، و كذلك عدم وجود بنوك للتمويل و أصبح المستثمر يستأجر الأرض لأناس آخرين. في الصناعة: عرف هذا القطاع تدهور بعد أن دخل الخصخصة كما عرف تراجعاً كبيراً، فقد دخل اقتصاد السوق بهياكل قديمة و يفتقر لشروط المنافسة فرغم الإجراءات التي اتخذت مع المؤسسات العمومية (إعادة هيكلية، استقلالية المؤسسات، التطهير المالي) لم يستطع هذا القطاع أن يستجيب للأهداف التي رسمت له.

القطاع الخاص : لا بد من تشجيع هذا القطاع، و على الدولة الرفع من احتكارها على بعض القطاعات، و المشكل الكبير هو أنه كيف يمكن مؤسسة غارقة في الديون الدخول إلى اقتصاد السوق.

التجارة: إن الجزائر عضواً في المنظمة العالمية للتجارة الحرة و هي إحدى آليات العولمة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و بالتالي كيف يمكن للتجارة الجزائرية مجابهة المؤسسات الأجنبية وتمرکز رأس المال لدى الدول الكبرى . (2)

تعانى الجزائر والهوية الجزائرية من العولمة المفرطة في التأثير على شخصيتها القومية و وحدويتها على كافة الأصعدة والمجالات ، ثقافية واجتماعية ، وإقتصادية ، مما يتطلب سياسات داخلية معينة بالطريقة التي تساعد على الحفاظ على تلك الهوية وإستقلاليتها .

(1) بولعرج سهيلة آثار العولمة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2012 جامعة أبو بكر بلقايد _ تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه 2016
(2) عولمة الإقتصاد فى الميزان (الإيجابيات والسلبيات) محى محمد مسعد _ جامعة القاهرة

المبحث الثاني : نيجريا وتحديات العولمة :

إن ما يعطي نيجيريا الحديثة والمعاصرة وضعها القانوني هو أيضا نتيجة وأثر لتدخل القوى الأجنبية منذ القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي بسطت فيها القوى الأجنبية هيمنتها على القارة مع بداية الزحف على أفريقيا عام 1886.

الإستعمار على نيجريا :

ففي خلال هذه الفترة أسس البريطانيون المستعمرة النيجيرية بدمج ثلاث مناطق متباينة كان من المحتمل أن تصير دولا قومية مستقلة لو لم يحدث استعمار. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت القوة الاستعمارية الغربية تتقوض في كل العالم النامي، الأمر الذي أدى إلى قيام دولة نيجيريا المستقلة الحديثة رسميا عام 1960. النظام العالمي الجديد، أي بروز السلام الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية إيذانا بحقبة الاستعمار الجديد وحقبة العولمة الأكثر حداثة التي جلبت معها الهيمنة العالمية ونظام التعددية العالمي الجديد، هو البيئة الحديثة التي يتحرك فيها دور القوى الأجنبية بحرية في التحولات الديناميكية للسياسة النيجيرية المعاصرة.

المطلب الأول: التحديات السياسية :

وهو التحدى الذى تتصارع فيها دولة نامية معاصرة مثل نيجيريا مع نفوذ العولمة- المحددة بالسمات البارزة وتحدث على إثرها الأزمة السياسية في نيجيريا.

هناك تقارير دولية قائمة عن صدمات طائفية داخلية أنشئت لنيجيريا وإشارة دائمة لمصطلح "الأزمة" مثل "نيجيريا على شفا جرف هار". ومع ذلك فالنتيجة السلبية لثورة الاتصالات العالمية تتلخص في تغطية

إعلامية جماهيرية ممجوجة ومنحازة ومشوهة تجعل القادة المعاصرين سريعي التأثير بمزاج العامة. (1) ولفهم مصطلح الأزمة في السياسة الأفريقية والنيجيرية، التي يصفها البعض بأنها هجوم أفريقي متشائم على السياسة الأفريقية ، تستخدم مصطلحات مثل مركزية الدولة والتسلط العسكري والدكتاتورية والفساد والأزمات والقبلية والأمراض للإشارة إلى طغيان الخسائر في القارة. وعند محاولة تفسير الأحداث في أفريقيا المعاصرة لجأ المجتمع الدولي طواعية إلى هذه الإساءة الشائعة لنظريات العلة التاريخية والجنوح الغريب لشرح العمليات المعقدة في القارة بأسلوب الخسائر البسيطة.

(1) إبراهيم الحيدري ، تحديات العولمة وخيار الحداثة ، مقال على موقع الحياة ، 2014

إن أزمة نيجيريا كحملة تشويه لما حدث وما يحدث فيها ، تستخدم تحريف الحقائق عن نيجيريا والافتراضات الكاذبة عن طبيعتها وسياستها التي أصبحت تشكل تهديدا على الاستقرار السياسي للدولة ويقائها ونمو الديمقراطية. (1)

المطلب الثاني: التحديات الدينية:

في الألفية الجديدة صنف المجتمع الدولي نيجيريا مرة أخرى كدولة تعيش أزمة دينية وأزمة حقوق الإنسان. فقد اشتتات المجتمع الدولي غضبا، متمثلا في منظمات حقوق الإنسان العالمية، على الحكم الذي صدر في نيجيريا بـرجم امرأة مسلمة في نيجيريا وإتهامها بالزنا، وجعل من الأمر قضية قانونية تدعو لدق ناقوس الخطر حول العالم، ولكنه لم يبذل جهدا كافيا لفهم أو تخفيف حدة الأحداث التي تعصف بهذا البلد.

لقد جعلت هذه الحوادث نيجيريا بلدا منبوذا ومنتهكا لحقوق الإنسان، وأدانتها منظمة العفو الدولية التي وصفت تلك العقوبات ضد مواطنيها بالقسوة والإهانة لإنسانيتهم، وإخفاقها في تحقيق المعايير الدولية في إيجاد محاكمة عادلة والتمييز على أساس الجنس.. كذلك وجه النقد إلى نيجيريا لعدم التزامها الكافي بالديمقراطية منذ إعلانها في البلاد عام 1999، والنقد الدولي الذي واجهته بسبب العنف المصاحب للخلافات بين المسيحيين والمسلمين على خلفية تطبيق الشريعة الإسلامية في المنطقة الشمالية لنيجيريا. فبالإضافة إلى أن الأحداث الحالية في نيجيريا وصفت على أنها أزمة دولة وأزمة شرعية، فقد انتقدت التقارير الدولية نيجيريا لعدم البت في القضايا الأساسية المتعلقة بالهوية قومية ، وتصاعدت حدة العنف الاجتماعي الذي يعكس التوترات العرقية والدينية والإقليمية والسياسية والإحساس المتزايد بفقدان الأمن والأزمة في الدولة عموما.

يمكن تفسير التعبئة السياسية للإسلام السياسي في شمال نيجيريا والعنف الاجتماعي اللاحق الذي اندلع نتيجة لذلك في سياق "المسألة القومية" النيجيرية، وهي فكرة تصور بحث نيجيريا عن الاستقرار والشرعية والتطور، وهذه المسألة تخاطب النزاعات المتعددة الأبعاد في الدولة والتي تتضمن تنافس سلطوي بين قبائل اليوروبا والهوسا الفولاني والإيجبو ومنطقة دلتا النيجر الأكثر حداثة، أي مسألة تقاسم السلطة والعملية المستمرة للدمج الرأسى والأفقي وتطوير الجنسيات المختلفة التي تشكل الدولة القومية النيجيرية.

(1) محمد امباكي، "أزمة النظم السياسية في إفريقيا"، ليبيا: أكاديمية الفكر الجماهيري، 2006م، ص34

المطلب الرابع: التحديات الداخلية :

ليس هناك معلومات وافية عن التركيبة الديموغرافية المتنوعة لنيجيريا، لكن الشائع من المعلومات أنها تتكون من حوالي 400 مجموعة عرقية و 20 طائفة دينية رئيسية، والقانون الساري هناك هو القانون الإنجليزي والشريعة الإسلامية والعديد من القوانين التقليدية التي تحكم حياة لكل مجموعة عرقية على حدة ، ومن الجدير بالذكر أيضا أن 50% من النيجيريين مسلمين في حين أن 35% مسيحيين و 15% من الروحانيين.

ويضاف إلى هذه المناطق الثقافية ست مناطق ثقافية أخرى تشمل إمارات الهوسا-الفولاني الشمالية ومنطقة البورنيو الشمالية وأقليات الميدل بلت في الشمال الأوسط واليوروبالاند في المنطقة الجنوبية الغربية والإيجبولاند في الأقليات الجنوبية الشرقية والجنوبية في مناطق دلتا النيجر ، وكمعظم مناطق الرعي الأفريقية عجلت تحولات ما قبل الاستعمار والتحويلات الاستعمارية التاريخية من حدوث تطورات منفصلة بين المناطق الشمالية والجنوبية أدت إلى نشوء تيارين ثقافيين مختلفين يتجهان نحو العصرية.

فعلى سبيل المثال كيف الجنوب النيجيري جالياته المقيمة في ولاياته المدنية وممالكه الدستورية تبعا للقيم الاستعمارية الدخيلة التي أتى بها المنصرون. وباعتناق الديانة المسيحية ونتيجة للسبق في التعليم على النمط الغربي، أصبح للجماعات الجنوبية قصب السبق في توصيف الدولة الديمقراطية الحديثة في فترة ما بعد الاستعمار.

وبالتناوب، حافظ الشمال النيجيري، الذي كان في الماضي مركزا للإمبراطوريات السودانية الإسلامية في القرون الوسطى، من خلال السياسة الاستعمارية للحكم غير المباشر، على تقاليده وقوانينه الإسلامية كالشريعة التي تعود إلى 500 سنة، ومن ثم ولج إلى العصرية مع الشرق الأوسط كنقطة مرجعية ثقافية . ويحتاج النزاع حول التوسع في قوانين الشريعة الإسلامية في نيجيريا إلى تحليل واف كأزمة دستورية وديمقراطية. لقد كان للتفسيرات المختلفة للدستور النيجيري أثرها في تأجيج النزاع. فقد رأى الجنوبيون غير المسلمين أن تطبيق الشريعة إعلان غير دستوري من قبل ولايات الشمال التي أقرت الإسلام دينا للدولة متجاهلة بذلك تأييد دستور 1999 الصريح للعلمانية. وعلى النقيض، يرى مؤيدو تطبيق الشريعة أمثال كور حاكم ولاية النيجر بأنها تعبير عن الديمقراطية الشعبية في حين أن الحاكم يريما جادل بأنه لم يعلن زمفرا ولاية إسلامية، ولكنها منحت وضعا إضافيا كمركز للإسلام. وردا على تفسير الحاكم ساني عن هذا القانون، صرحت منظمة الحريات المدنية النيجيرية بأن حرية الاعتقاد الديني لا تقتضي ضمنا فرض دين

بعينه من قبل ولاية ما على شخص ما. وجادلت المنظمة بأن الدستور أقر حق المسلمين في اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء محكمة استئناف إسلامية مختصة بالمسائل المدنية والشخصية لهؤلاء الأشخاص.

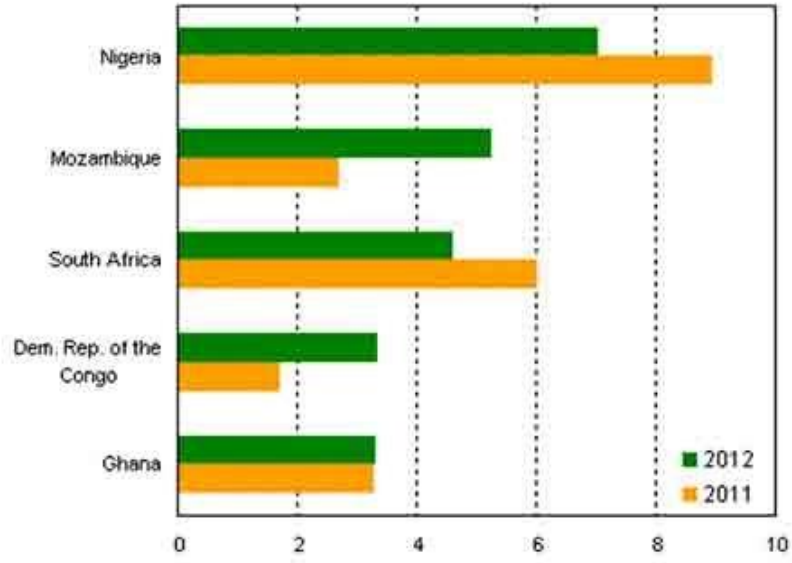
المطلب الخامس: التحديات الاقتصادية :

إن البنية الاقتصادية لدول العالم الثالث بنية مشوهة ، صاغتتها الرأسمالية العالمية لخدمة مصالحها في الحصول على المواد الخام وتسويق فائض الإنتاج واستثمار رؤوس الأموال ، وهذه البنية جعلت تلك الدول تنتج مالا تستهلك ، وتستهلك مالا تنتج وتتأثر دائماً بالأحوال الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وظلت هذه البنية على حالها حتى بعد إستقلال هذه الدول على الرغم من عقود التنمية وجهد التحديث والإستثمار ، وظلت جذور التبعية النقدية للخارج قوية وراسخة .

وتقع الإقتصاديات النامية مثل الإقتصاد النيجيري في هامش الخط الاقتصادية العالمية ، وهي عرضة لتأثيرات العولمة السلبية ، ولم يكن الوضع أفضل مع إستمرار طبيعه غير المتوازنة للتجارة الدولية ، وعلاقات التبادل ، إضافة إلى الضعف الداخلي التي تعانيه تلك الدول النامية وهشاشة إقتصادياتها ، وهذا فضلا على أن النشاط التجارى لنيجريا يتميز بالسعه وتتعامل مع نحو 100 بلد ومنطقة بالعالم ، وبالطبع كانت بريطانيا شريكها التجارية الرئيسية مما يربطها بروابط التبعية لها .

ونجد أن صادرات نيجريا قد تأثرت في بعض الأوقات بسبب الأوضاع المحيطة بها ففي عقد الثمانينات قل الطلب عليها بسبب الأعمال التخريبية التي قام بها المعارضون السياسيون في دلتا النيجر وخفضت الأوبك حصة نيجريا حينها من البترول إلى 10% (1) . وتشير التقديرات إلى أن نيجيريا، التي تعد الآن أكبر اقتصاد في إفريقيا، كانت قد جذبت نحو 49 مشروع استثمار أجنبي مباشر في 2014 .

(1) هاشم نعمة فياض ، نيجريا : دراسة في المكونات الإجتماعية _ الاقتصادية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الفصل السادس عشر 2016



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣م.

(1)

الخاتمة:

إن ظاهرة العولمة وفقاً لتمثلاتها الواقعية بإفريقيا؛ كشف عن حالات من الفجوة الملازمة لطبيعة المكون السياسي والاجتماعي في علاقته بمظاهر العولمة، خصوصاً على المستوى الاقتصادي والثقافي، فحاجة إفريقيا اليوم إلى بناء استقرارٍ رصين ومتعدد الأبعاد؛ لا ينفصل عن ضرورة تمحيص بنية الدولة، والتي هي بحاجة اليوم إلى التوجه بخطى ثابتة ومتسارعة نحو الإصلاح السياسي، والاجتماعي، والتلاحم الثقافي.

لقد تركت العولمة آثارها السلبية على إفريقيا أكثر من الفرص التي أتاحتها، ذلك أن العولمة والسياسات الليبرالية الجديدة أثبتت فشلها في الاستجابة لحاجيات البشر في القارة، ومثلت أداة من أدوات الاستغلال الرأسمالي المتوحش؛ من خلال زيادة الحروب، والمجاعات، وانتشار الفقر، وتدمير البيئة، واستغلال البشر، واستنزاف الخيرات والثروات.

وضمن هذه الحقيقة؛ فإن (التصور الأول في محاولة فهم العولمة) الذي تسعى فيه مجموعته للتوصل إلى حالة "حلّ وَسَط" بين إفريقيا والعولمة له قدرة تفسيرية أكبر؛ نظراً لكون العولمة مرحلة تاريخية لا يمكن

(1) نفس المرجع السابق.

لإفريقيا أن تعيش على هامشها؛ شرط أن يكون لها قدرة على للتكيف مع المراحل المتقدمة في عالم العولمة وما بعدها، والذي قد تُشكّل فيه هذه القارة عصب النشاط الإنساني مستقبلاً؛ نظراً لإمكانياتها البشرية والمادية.

ومن آليات هذا التكيف : فكرة الفضاءات التي يمكن أن تخفّف من الآثار السلبية للعولمة والليبرالية المتوحشة في جميع أبعادها، وضمن هذا الطرح يمكن للفضاء (العربي - الإفريقي) امتلاك مناعة المقاومة، وأن يكون إطاراً إقليمياً في سياق الإقليمية الجديدة، وحلاً وسطاً بين عزلة المحليّة ومخاطر العولمة، ولاندرى لعلها تتحقّق بذلك نبوءة المفكر «علي مزروعى» للتعاون (العربي - الإفريقي) تحت مسمى «أفريبيا» Afrabia.

النتائج والتوصيات:

1_ في ضوء ديناميكيات العملية الجارية والمتسارعة للعولمة، تواجه القارة السمراء تحديات عديدة، يجب العمل على مواجهتها مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تجارب الماضي والخبرات المتراكمة التي تولدت عن تلك التجارب.

2_ وفي هذا الإطار، يجب التوافق على الإقرار المسبق للطابع الشامل وعبر القطاعي لتأثيرات العولمة، مع تعدد جوانبها، وتنوع صورها، وتباين أشكالها، على القارة الإفريقية، وعلى كافة مناحي الحياة بها. يتضمن ذلك التأثير على منهج تسوية الصراعات والنزاعات وما يرتبط بها من مساعي تحقيق وبناء والحفاظ على السلم والأمن بالقارة.

3_ التأكيد على قضية التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية، وتساعد الاهتمام بضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الفردية والجماعية ، بالإضافة إلى الأهمية الخاصة التي تتمتع بها قضايا جديدة، مثل: تمكين المرأة، والشباب ، والفئات الأكثر ضعفاً أو عوزاً في المجتمعات الإفريقية .

4_ ضرورة الحرص على مقاومة منطقتي تجزئة القارة إلى إقليمين منفصلين: شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، والذي يتسق مع التوجه العام إلى تقسيم العالم إلى "أقاليم" في السنوات الأخيرة. لكن علينا أن ننتبه إلى أن هذا التقسيم ليس إلا استحضاراً لمفردات لغة خطاب استعماري تجزيئي وتقسيمي كان من المفترض أن ينتهي بزوال الاستعمار التقليدي والاستيطاني والعنصري عن القارة السمراء. لكن ذلك لم يحدث، بل استمر استخدام هذا الخطاب، أحياناً على لسان بعض أبناء القارة أنفسهم، ويتم ترسيخ ذلك

من خلال بعض الأفعال غير المسئولة من جانب بعض الساسة، سواء من شمال القارة أو من جنوبها. بل ومع الأسف تسللت هذه اللغة إلى بعض الوثائق والدراسات والبحوث، الصادرة عن هيئات ولجان وجهات الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها.

5_ ضرورة إعطاء الأولوية للتعليم ومحاولة الاستفادة من مميزات العولمة للعلوم والبحث العلمي وأنشطة التطوير التكنولوجي أهمية محورية في تحديد تأثير العولمة على القارة الإفريقية.

6_ تعزيز التكامل الإفريقي بما يمكن من الارتقاء إلى توقعات النخب والشعوب الإفريقية، وتلبية متطلبات التنمية والتعاون والتكامل فيما بين الدول الإفريقية على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي في كافة الأصعدة والمجالات.

7_ القضاء على الفضاء العربي الأفريقي هو الحل الأمثل لمناهضة العولمة، والتخفيف من الآثار السلبية لها وللرأسمالية المتوحشة، حيث يمكن أن تتكاتف مصالح الدول العربية والإفريقية في اتجاه واحد، وعن طريق هذا التعاون فقد يزيد من حجم السوق ويؤدي إلى إعطاء دور أكثر بروزاً للدول الإفريقية والعربية في إدارة اقتصادها وتمكينها من السلطة الحقيقية على مواردها وحماية الاقتصاد الوطني من مواجهة الشركات العملاقة، وإن من شأن ذلك أن يعطيها مركزاً تفاوضياً أقوى خاصة عندما يتعلق الأمر بمنظمة التجارة العالمية ومؤسسات التمويل العالمي أو مع التكتلات الأخرى.

8_ إن الدخول في عصر الحداثة أصبح خياراً لا رجعة فيه ومن يتخلف عنه يفوته القطار ويصبح مهمشاً وربما يخرج من التاريخ، لأن رياح التغيير والإصلاح والتحديث ستدخل المجتمعات ليس من أبوابها الخلفية، كما كان يحدث في السابق، وإنما من أوسع أبوابها، لذلك على الدول الإفريقية تكوين القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وثورة المعلومات الإلكترونية والسيطرة على الوجود وتحويل الإمكانيات المتاحة إلى قوة ديناميكية مبدعة تستطيع التحكم بآلياتها المتعددة.

9_ المأمول للدول الإفريقية ومجتمعاتنا هو مقاومة العولمة بآثرها السيئة وليس مقاومة الحداثة، ومحاولة الاستفادة من الجوانب التعميرية لها وتحقيق التنمية والتقدم للشعوب الإفريقية.

قائمة المراجع:

الكتب :

- 1_ باسم مرزوق عدلى (الهوية الأفريقية فى الفكر السياسى الأفريقى) المكتب العربى للمعارف 2015 .
 - 2_ السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث ، ميريت للنشر والمعلومات القاهرة 1999 .
 - 3_ عبدالرحمن حمدى ، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة ، أى مستقبل ، مكتبة مدبولى 2007 .
 - 4_ حمدى عبدالرحمن ، العولمة وأفريقيا ، دار الفجر للنشر ، 2014 .
 - 5_ هاشم نعمة فياض ، نيجريا : دراسة فى المكونات الإجتماعية _ الإقتصادية ، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات 2016 .
 - 6_ هاليدوويداروغو ، ت:قاسم المقداد ، تأثير العولمة على إفريقيا ، دار الفكر ، 2008 .
 - 7_ ديفيد ج. فرانسيس ، إفريقيا السلم والنزاع، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010 م .
 - 8_ طايح أصيفا سفرين ، العولمة والديمقراطية والتنمية فى أفريقيا ، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية ، 2003 .
 - 9_ إفريقيا من قرن إلى قرن ، حلمى شعراوى ، دار المعارف ، القاهرة ، يناير 2010 .
 - 10_ حمدى عبدالرحمن ، إفريقيا وتحولات النظام الدولى ، دار المعارف ، القاهرة 2017
- الدراسات البحثية والمقالات :
- 1_ إفريقيا فى عصر العولمة : التحديات والفرص ، المركز الإقليمى للدراسات الإستراتيجية ، بوابة إفريقيا الإخبارية 4يناير 2015 .
 - 2_ يوسف محمد الصوانى ، إفريقيا والعولمة ، الآثار والتحديات والإستجابة ، ورقة قدمت فى المؤتمر السنوى الأول لبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية حول إفريقيا والعولمة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية _ جامعة القاهرة 2002 .
 - 3_ محلب حفيظه _ الشباب والهوية الثقافية الجزائرية فى ظل العولمة : بين جدلية القبول والرفض _ مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية _ مركز جيل البحث العلمى _ العدد 23 _ الجزائر _ سبتمبر 2016 .
 - 4_ محمد صايل نصرالله الزبود ، "تأثير العولمة على الثقافة العربية" ، موقع الدراسات الجزائرية (عمان : كلية العلوم التربوية ، 2012) .
 - 5_ حنا عيسى ، علاقة العولمة والهوية الثقافية ، موقع إلكترونى شبكة فلسطين الإخبارية ، 2015 .

- 6_ عبد الرضا، اسعد. الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث. جامعة بغداد، مجلة الدراسات دولية العدد الثالث والاربعون 2010.
- 7_ حمدي عبد الرحمن حسن، "جدلية العلاقة بين الربيع العربي وإفريقيا"، الجزيرة نت ، (2012/4/9م).
- 8_ د . محمد عمارة : مخاطر العولمة على الهوية الثقافية (1999) مركز البديل ، 2013 .
- 9_ سلوى حجازى ، تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي النيجيرى : تجربة القرن 21 ، مركز الدراسات الإفريقية ، يناير 2017.
- 10_ الأستاذ محمد راتب الحلاق . العولمة وسؤال الهوية .مجلة الفكر السياسي .العددان الرابع والخامس . 99/98 .
- 11_ أ.عربى بومدين ، العولمة وثمان الاستقرار في إفريقيا.. نحو تفعيل ثلاثية: الأمن والتنمية والديمقراطية ، مجلة قراءات إفريقية ، مايو 2018 .
- 12_ محمد أبو طالب ، القرية العالمية ومفاهيم السياسة النيجيرية ..من الإستعمار إلى العولمة ، مركز الفكر الإستراتيجى للدراسات ، 2016 .
- 13_ الدكتور أحمد بن نعمان ،اشهدي يا جزائر .دار الأمة .الجزائر ، 2002 .
- 14_ الخضر عبد الباقي محمد ، الخبرة النيجيرية فى مواجهة الإنحراف الفكرى والثقافى ، ورقة علمية ، المركز النيجيرى للبحوث العربية ، مؤتمر نحو استراتيجية للأمن الفكرى والثقافى فى العالم الإسلامى أكتوبر 2013 الرياض .
- 15_ محمد عبد المجيد حسين ، تداعيات العولمة على سيادة الدولة فى أفريقيا ، المركز الديمقراطى العربى ، يناير 2018.
- 16_ حلمى شعراوى ، إفريقيا فى عالم متغير ، مجلة الصدى السودانية ، العدد الأول 1998.
- 17_ القارة السمراء الأكثر معاناة من سلبيات العولمة ، مقال إلكترونى موقع البيان ، <https://www.albayan.ae/one-world/2001-05-23-1.1160310>
- 18_ خالد حنفى على ، الإقليمية الجديدة فى إفريقيا ومواجهة العولمة ، مقال إلكترونى ، <https://archive.islamonline.net/?p=11380> .

المؤتمرات العلمية:

- 1_ حلمى شعراوى ورقة مقدمة بعنوان (حول فكر مابعد الإستعمار فى أفريقيا) مؤتمر أفريقيا كأفق للتفكير ، الرباط المغرب 8 ديسمبر 2015.
- 2_ على مزروعى اللقاء العلمى حول العولمة والهوية الإسلامية (ندوة المعهد العالمى للفكر الإسلامى) 1983.
- 3_ الدكتور محمد عابد الجابري .ندوة : التراث وتحديات العصر 1990، موقع الفكر العربى.

مراجع باللغة الإنجليزية :

- 1_ Alassane D. Ouattara, “ The Challenges of Globalization for Africa”, WWW. IMF.ORG.
- 2_ Ali Mazrui, “Africa in the Shadow of Globalization: The Costs and Benefits” in, African Unity Lectures, Tripoli ACARISOD, 2001.
- 3_ Berrian Albert h , Rechard a long (eds) Neg'ritude :essays and studies (Virginia , Hampton institute press) 1990.
- 4_ the culture unity of black Africa : the domains of patriarchy and matriarchy in classical antiquity (London :karnak ,house) 1990.
- 5_ mazrui , alamin "Globlization and the muslim world : Sub_saharan Africa in A comparative context , (Africa.org) 2002
- 6_ Precious, Obioha Uwaezuoke, ” Globalization and the future of African culture ” , Philosophical Papers and Reviews journal (nairobi : ICEA Building ,vol2 ,issue1,2010.)
- 7_ International Monetary Fund, “Globalization Threat or Opportunity?” , International Monetary Fund (Washington: International Monetary Fund, 2002)

برامج التعويضات في العدالة الإنتقالية : جنوب افريقيا نموذجاً.

Transitional justice compensation programs: South Africa as a model

محمد كريم جبار الخاقاني. ماجستير دراسات دولية. جامعة بغداد. العراق.

الملخص.

تعد برامج التعويضات وجبر الضرر للضحايا من أهم الآليات التي اعتمدها جنوب افريقيا في تحقيق العدالة الإنتقالية وتعزيز الوحدة الوطنية، وذلك من خلال إقرار القوانين التي من شأنها إستعادة الحقوق التي تم سلبها من قبل الأنظمة الدكتاتورية وتعويضهم عما لحقهم من ضرر. ومن ابرز آليات تطبيق العدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت من تسلط انظمتها الدكتاتورية على مواطنيها: إقامة الدعاوى الجنائية ولجان الحقيقة وبرامج التعويض وجبر الضرر ومحاولات تخليد ذكرى الضحايا عبر إقامة النصب والتماثيل التي تُخلد التضحيات وتكرس المأساة التي عانى منها ذوو الضحايا .

Abstaract

Compensation and reparation programs for victims are one of South Africa's most important mechanisms for achieving transitional justice and promoting national unity by passing laws that restore the rights stolen by dictatorships and compensate them for their harm.

One of the most prominent mechanisms for the application of transitional justice in societies that have suffered from the imposition of their dictatorial regimes on their citizens: the prosecution of criminal cases and truth commissions and programs of compensation and reparation and attempts to commemorate the victims through the establishment of monuments and statues that perpetuate sacrifices and devote the tragedy suffered by the victims' families.

المقدمة:

تعد برامج التعويضات في العدالة الانتقالية للمجتمعات التي عانت من ظلم الأنظمة الدكتاتورية التي حكمتها ذات أهمية بالغة بقصد تحقيق نوع من الإنصاف لهؤلاء الضحايا الذين وقع عليهم الحيف . ومن أجل العمل على تحقيق العدالة والإنصاف لضحايا الأنظمة، أُقرت برامج تعويضات للضحايا بقصد إنصافهم واسترجاع القليل من الحقوق لقاء ما لحق بهم في فترة استبداد الأنظمة القمعية التي انتهكت حقوقهم وحرمتهم من أبسط مقومات الحياة الطبيعية عبر استلاب تلك الحقوق والحريات ومنعهم من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي , الامر الذي اثر في حركة هؤلاء الضحايا وعوائلهم . ومن أجل طي صفحات الماضي الأليم ومحاولة مواصلة الحياة بشكل جديد , كان لا بد من إقرار آليات جديدة تتماشى مع التغيرات التي طرأت على البلدان التي حُكمت بالقوة والحديد , عملت تلك الأنظمة الجديدة على إتباع آليات جديدة من شأنها ان تعيد جزء من الحقوق الطبيعية للضحايا وذويهم عبر آليات تتلائم مع قواعد العدل الدولي وتطبيق العدالة والإنصاف لهم, وكذلك محاولة تعويض الضحايا التي الذين تضرروا بفعل سياسات الأنظمة الدكتاتورية وهذا الامر ينسحب على ذويهم وبالتالي إيجاد آلية تتلائم التعويض المناسب لهم لإن من شأن عدم إتباع تلك الآلية ان يؤدي الى احتقان المجتمع وتوتره بسبب شعور ذوي الضحايا بعدم تحقيق النظام الجديد للعدالة المنشودة .

ان العدالة الانتقالية تقوم على اساس من الإقرار بحقوق المتضررين وإنصافهم في ظل النظام الجديد الذي قام على أنقاض النظام السابق وبالتالي العمل على تطبيق الآليات التي تؤدي الى إعادة الثقة بمؤسسات الدولة وعملية الانتقال الديمقراطي وتحوله من نظام الى اخر, اي عملية إعادة المؤسسات الرسمية المسؤولة عن تطبيق العدالة والتحول الديمقراطي واكتساب الثقة من قبل المواطنين عامة والمتضررين من سياسات الأنظمة السابقة بصفة خاصة, وهذه الآلية لا تكون إلا عبر تطبيق آليات العدالة الانتقالية وتنفيذ برامج تعويض المتضررين .

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال المكانة الكبيرة التي للقوانين التي تم إقرارها في جنوب افريقيا التي أسهمت في تعزيز العدالة الإنتقالية ودعم الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب, مما كان له الاثر البارز في إعادة الإعتبار وإنصاف الضحايا وذويهم وصون كرامتهم التي انتهكتها الانظمة الدكتاتورية السابقة. فكانت برامج التعويض إحدى آليات العدالة الإنتقالية في تلك الفترة.

اهداف البحث:

للدراة العديء من الاهداف والتي يمكن تلخيصها بما يأتي:

- 1- دراة مفهوم العءالة الإنتقالية وءورها في تعزيز الوءءة الوطنية في جنوب افريقيا .
- 2- معرفة اشكال التعويضات في برامج التعويض وءبر الضرر وبالشكل الءءي اسهم في إسترجاع الحقوق التي سلبتها الانظمة السابقة.
1. 3- بيان تجربة جنوب افريقيا في تعويض المتضررين وإنصافهم وصون كرامتهم وعءها نوءجاً لبقية الءول الاخرى في هذا المجال.

إشكالية البحث:

في ضوء الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في ظل الأنظمة الإستبدائية وما تبعه من سلب لحقوق الضحايا , اصبح من الضروري لءومات العهد الجءء ان ينصفوا تلك الشريحة التي تعرضت للظلم والإضطهاد وسوء المعاملة والءرمان من حقوقها , ومن اجل ان تعيد تلك الءومات الجءءة لذوي الضحايا حقوقهم التي صادرتها الانظمة القمعية , كان لابد من برامج عملية لإنصافهم وصون كرامتهم وبما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجءءة, ولذلك تم إقرار التعويض المناسب لهم وبما يحقق العءل ويعوضهم عما لءق بهم من ضرر ومعاناة.لذا تتمءور إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل الآتي: (هل كان لبرامج ءبر الضرر وتعويض ذوي الضحايا عما لءق بهم من ظلم واضطهاد اثره الكءبر في إنصافهم وبما يتلائم مع معطيات الواقع الجءء؟), وتفرع من هذه الإشكالية الاسئلة الفرعية الآتية التي يحاول البحث الءابة عنها :

- 1- ما مءى إءتمام المنظمات الءولية ببرامج ءبر الضرر وتعويض الضحايا؟
- 2- ما اشكال التعويضات لذوي الضحايا والتي تم إقرارها في القوانين للانظمة الجءءة؟
- 3- كيف اسهمت تجربة جنوب افريقيا في تعزيز العءالة الإنتقالية عبر برامج ءبر الضرر وتعويض الضحايا في تعزيز الوءءة الوطنية؟
- 4- ما لبرز النتائج التي يمكن استءلاصها من برامج ءبر الضرر وتعويض الضحايا؟

فرضية البحث:

تعد مسألة العءالة الإنتقالية وما يصاحبها من اليات لتطبيقها على ارض الواقع من الضرورات الءتمية لإقامة ءولة على اساس من العءل والإنصاف لذوي الضحايا وبالتالي القضاء بشكل كلي على تركات الماضي وما سببته من ضرر واذى لهم طيلة حكم الانظمة الءكتاتورية, وهذا ما تم عبر الءخذ بمفهوم

العدالة الانتقالية وبرامج التعويض وجبر الضرر الذي لحق بذوي الضحايا كونه سبيلاً لتحقيق العدل وانصافهم والانتقال من حالة الى اخرى عبر إقرار برامج للتعويض وجبر الضرر لذوي الضحايا, لذا تتطرق الدراسة من فرضية مفادها: (كان لبرامج جبر الضرر وتعويض ذوي الضحايا التي اعتمدها جنوب افريقيا الدور الاكبر في تعزيز الوحدة الوطنية عبر إقرار اليات من شأنها ان تعيد حقوقهم التي سلبتها الانظمة الدكتاتورية السابقة).

منهجية البحث:

استندت الدراسة الى العديد من المناهج العلمية على وفق الأسس في الدراسات الأكاديمية بهدف التوصل الى افضل النتائج , فقد تم استخدام المنهج التاريخي عبر إستعراض التجربة الجنوب افريقية في العدالة الإنتقالية وتحليلها , وكذلك تم استخدام المنهج التحليلي لبيان وتحليل المعطيات التي رافقت عملية الإنتقال من نظام الى اخر بقصد تعويض وانصاف الضحايا.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة , المبحث الأول يتعلق بمفهوم العدالة الانتقالية, بينما يركز المبحث الثاني على برامج التعويض وجبر الضرر التي قامت بها الأنظمة التي جاءت بعد الأنظمة الدكتاتورية, وفي المبحث الثالث تم استعراض تجربة جنوب افريقيا في برامج التعويض وجبر الضرر .

المبحث الأول: مفهوم العدالة الانتقالية.

يتكون مفهوم العدالة الانتقالية من مصطلحين اثنين وهما "العدالة" و"الانتقالية" , فمصطلح العدالة تعني المساواة والاستقامة اما الانتقالية فتعني نقل الشيء من مكانه الى موضع اخر, ومن الناحية اللغوية للمصطلح, فتعد العدالة ضد الجور وتعني التوسط في الامور من غير افراط في الزيادة والنقصان¹ اما فيما يخص المعنى الاصطلاحي فالعدالة الانتقالية تعني عملية التحول في المجتمعات من نمط الى نمط مغاير له , وتعد من المفاهيم الحديثة التي حُظيت بأهتمام الباحثين وصناع القرار في العالم , ويرتكز المفهوم بصورة خاصة على ارث المجتمعات والتي تعاني من انتهاكات حقوق الانسان من مثل : الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من مسببات الحروب الاهلية بين المجتمعات , وبما انه لاسلام من دون عدالة , لذلك تعد العدالة الانتقالية من اكثر الوسائل قدرة على التعامل مع حالات التحول

¹ يوسف عناد زمل وزينب محمد صالح العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. قراءة ثقافية انتروبولوجية, مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, العدد الحادي والعشرين, 2016, ص228, متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=122406>

الديمقراطي للدول وانتقالها من نظام الى اخر, ولذلك فإنها كفيلة بتحقيق العدل لمجتمعات ما بعد التحول والتعامل بشكل شفاف مع مسؤولي الانظمة السابقة وبالتالي يحل العدل في النظام الجديد¹. وبالخصوص في المجتمعات التي عانت من الأنظمة الدكتاتورية التي انتهكت حياتهم وحرمتهم من ممارسة شؤونهم الحياتية بشكل طبيعي عبر قيامها بالعديد من عمليات الإبادة الجماعية وانتهاك الحقوق والحريات².

ويُعرف المركز الدولي للعدالة الانتقالية بإنها " مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من اجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان, وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية , ولجان الحقيقة , وبرامج جبر الضرر, وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات³.

وينطوي مفهوم العدالة الانتقالية على رؤية متكاملة بحسب الامم المتحدة , ذلك عندما تضمن تقرير الامين العام للامم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع والذي قدمه لمجلس الامن , إذ يشمل " كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق, بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالح, وقد شمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على سواء"⁴.

ويمكننا ان نفهم العدالة الانتقالية عبر تداخل مصطلحات عدة ومنها , إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة الوطنية ولجان الحقيقة وتعويض الضحايا وإنصافهم وإصلاح مؤسسات الدولة التي تحقق عملية العدالة الانتقالية⁵.

المبحث الثاني: برامج تعويض الضحايا وجبر الضرر.

ان العدالة الانتقالية تقوم على اساس جبر الضرر وتعويض الضحايا وذوهم بسبب سياسات الأنظمة الدكتاتورية التي حرمتهم من ابسط مقومات الحياة الطبيعية وبالتالي تعرضهم لشتى اصناف التمييز

¹ محمد كريم جبار الخاقاني , تطبيقات العدالة الانتقالية في العراق, متوفر على الموقع الالكتروني :

<https://www.democraticac.de/?p=48184>

² محمد كريم جبار الخاقاني, تجربة العدالة الانتقالية في العراق, مجلة اتجاهات سياسية, العدد الاول, 2017, ص 116, متوفر على الموقع الالكتروني :

<https://democraticac.de/wp-content/uploads/2017/12>

1- المركز الدولي

للعدالة الانتقالية, ما العدالة الانتقالية, متوفر على الموقع الالكتروني

www.ictj.org/ar

⁴ تقرير الامين العام للامم المتحدة عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع, وثيقة رقم s/2004/616

⁵ Louis Bickford, The Encyclopedia of Genocide and Crime Against Humanity, Macmillan Reference USA, 2004, Vol 3, pp. 1045-1047..

العنصري في المجتمعات التي عاشوا فيها , ومن اجل استعادة الاوضاع بشكلها الطبيعي لهم , كان لا بد من تعويض مناسب لهم عبر تهيئة الظروف المناسبة لهم وتحقيق العدل عبر إنصافهم وبما يتلائم وحجم الضرر الذي عانوا منه¹.

وينطوي مفهوم جبر الضرر على معاني عدة , ومنها, التعويض المباشر عن الضرر الذي لحق بتلك الفئات من المجتمع او عن ضياع الفرص ورد الاعتبار وذلك لمساندة الضحايا واسرهم معنوياً في الحياة العامة². ان الهدف الرئيس لأي عملية تعويض للضحايا وذويهم تستهدف إحقاق العدل وإعادة الاعتبار لهم عبر إنصاف الضحية وذويه ورد كرامتهم وإنصافهم من خلال دمجهم من جديد في المجتمع وإعادة بناء الثقة بين المواطنين من جهة وبين المؤسسات الرسمية المسؤولة عن رد الحقوق لمن يستحقها وبالخصوص للضحايا وذويهم³.

ويهدف برنامج جبر الضرر وتعويض الضحايا الى ضمان ان يتلقى كل من الضحايا نوعاً من الاستحقاقات الواجبة لهم وبالتالي يستفيد المتضرر من تلك المزايا التي تقدمها الحكومات , اي بمعنى ان تصبح الضحية مستفيدة⁴

وبسبب الانتهاكات التي عملت الأنظمة الدكتاتورية على ارتكابها بحق الضحايا , اصبح من الواجب على الحكومات الجديدة ان تنتهج طرقاً جديدة تتلائم مع الأوضاع التي قامت من اجلها بقصد تصحيح المسارات وإعادة الثقة للمجتمعات التي عانت من انتهاكات وطريقة تعامل غير حضارية وإنسانية بحقهم عبر تعويضهم بما يحقق متطلبات الحياة الإنسانية ويضمن الكرامة ويرد الاعتبار لهم من خلال إقرار آليات للتعويض , كأن تكون تلك التعويضات مباشرة عن الضرر وضياع الفرص الممكنة لهم ولعوائلهم او رد الاعتبار عبر مساندتهم بشكل مساعدات مادية لتعويضهم عن الفترات السابقة, او عن طريق استرجاع الممتلكات التي صادرتها الانظمة السابقة واسترجاع كل ما فقده من املاك وارضى واموال⁵.

ان للعدالة الانتقالية اهمية كبيرة في جبر الضرر وتعويض الضحايا عن الانتهاكات التي تعرضوا لها في ظل الانظمة الدكتاتورية وذلك من خلال القانون الدولي , إذ اكتسب مفهوم العدالة الانتقالية الاهمية الاستثنائية عبر تزايد المنظمات الدولية بهذا الموضوع , ومن ابرز تلك المنظمات الدولية هي منظمة

¹ صبرينة بو بكر, تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة, المجلة الجزائرية للدراسات السياسية, العدد الاول, الجزائر, 2018, ص 108.

² امنة داخل مسلم, العدالة الانتقالية, دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب أفريقيا والعراق, ط1, دار الكوثر للطباعة والتصميم, بغداد, 2016, ص 51.

³ ينظر في ذلك: الموقع الالكتروني: www.ictj.org

⁴ مفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان, ادوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات, برامج جبر الضرر, الامم المتحدة, نيويورك, 2006, ص 15.

⁵Tina Rosenberg, and A. Boraine, J. Levy & R. Scheffer (eds.), Dealing with the : انظر
.Past : Truth and Reconciliation in South Africa, 1994, p. 66

الامم المتحدة وتأكيداً على العدالة الانتقالية وذلك من خلال برامج جبر الضرر للضحايا المتضررين من اي انتهاكات لهم سواء كانت من غزو او قمع او انتهاكات تقوم بها انظمة استبدادية , ويظهر ذلك الامر بشكل جلي في موضوع تعويض المتضررين من غزو العراق للكويت في اب 1990 وما تلاه من قرارات صريحة بهذا الخصوص لتعويض المتضررين في ذلك الوقت من الغزو العراقي , إذ تسلمت لجنة التعويضات في الامم المتحدة ما يقارب 5,2 مليون طلب وبمبالغ تعويض وصلت لأكثر من 18 بليون دولار¹.

ويتخذ التعويض الذي تقدمه الحكومات للضحايا اشكالاً مختلفة , فحسب النوع يكون التعويض اما مادياً او معنوياً , وبالنسبة للفئة المستحقة للتعويض فيكون التعويض اما بشكل فردي او يتم بصورة جماعية, ويمكن ان يكون التعويض المادي عبر منح الاموال او عن طريق حوافز تُعطى لاهل الضحايا, وكذلك يمكن ان يتم تفضيلهم عن طريق شمولهم بالمنح التعليمية والصحية والسكنية وغيرها من الامتيازات². ويكون التعويض المعنوي الذي تقدمه الحكومات عن طريق تخليد ذكراهم وذلك يتم عن طريق إقامة النصب التذكارية والتمائيل او المتاحف التي ترتبط بأسمهم³. ويلجأ المواطنين الى إحياء ذكرى الضحايا بإقامة النصب التذكارية بشكل رسمي او اللجوء الى إقامة جداريات في بعض المجتمعات رغبةً منهم في استحضار ذكرى الضحايا وبقاؤهم احياءً في المجتمع وبالتالي مقاسمة الال مع بقية افراد المجتمع والتأسي بهم ولذلك نجد ان الدول اخذت تلجأ لمثل تلك الممارسات لتقوية الصلات بين افراد مجتمعاتها وإحياء ذكرى ضحايا الانظمة الدكتاتورية⁴.

وتعترف الحكومات بجبر الضرر كأحد المبررات الرئيسة لإنصاف الضحايا وتتخذ خطوات إجرائية لمعالجتها من اجل رد الاعتبار لتلك الفئة من المواطنين , فعلى سبيل المثال , تمت الإشارة الى عملية جبر الضرر وتعويض الضحايا في الدستور التونسي وبما يحقق الصالحة الوطنية بين فئات المجتمع ويحفظ الذاكرة الوطنية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار تلك الانتهاكات مرة اخرى⁵ وفي الاغلب يتم اقرار مبادرات تتضمن مبالغ مالية او تقديم بعض الخدمات للضحايا وتفضيلهم عن بقية افراد المجتمع الاخرين كخدمات الرعاية الصحية كما حدث في مصر, إذ أولى الدستور الجديد لعام 2013

¹ فريجه محمد هشام, جبر الضرر عن طريق التعويض واولويات العدالة الانتقالية, مجلة الحقيقة, جامعة ادرار, الجزائر, العدد 23, 2012, ص 425.

² عادل ماجد, العدالة الانتقالية والادارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات, مجلة السياسية الدولية, المجلد 84, العدد 192, 2013, ص 15.

³ رضوان زيادة, العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي, متوافر على الموقع الالكتروني: <http://sl4c.org/ar/wp-content/uploads/2016/03/>

⁴ نقلًا عن: اياد يونس محمد الصقلي وعامر حادي عبد الله الجبوري, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, متوافر على الموقع الالكتروني:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=125210>

⁵ ينظر في ذلك, مشروع القانون الاساسي التونسي الصادر في 2012-10-29, الفصل الاول, الباب الاول منه.

مسألة جبر الضرر وتعويض الضحايا اهمية استثنائية عبر تقديم الدعم لشهداء الحرب والثورة والواجب الوطني واعطاهم الرعاية الصحية اللازمة لهم ولاسرهم واعطى لابنائهم الاولوية في فرص العمل¹ , او ان يتم تخليد ذكراه كإقامة النصب التذكارية في الشوارع او تقديم الاعتذار الرسمي لهم من قبل الحكومة او احياء يوم ذكرى لهم².

وتهدف اجراءات الحكومات عبر تعويض الضحايا وذويهم الى تشجيع الاندماج من جديد بين افراد المجتمع وتقوية الصلات بينهم , وكذلك الاعتراف بالجميل لتلك الفئة التي تم تهملها من قبل الانظمة السابقة وتهيئة الظروف المناسبة للمصالحة المجتمعية وبالتالي اصبحت عملية التعويضات بشقيها المادي والمعنوي من متطلبات القانون الدولي على الرغم من اختلاف الانظمة القانونية لكل دولة من الدول إلا انه نرى بان الدول ملتزمة بتنفيذ البنود التي تنص على الزامية تعويض الضحايا نتيجة الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها³.

وتقوم الحكومات ببعض المحاولات من اجل اقرار وسائل جديدة لجبر الضرر وتعويض الضحايا عبر : اولاً: محاولة بعض الحكومات الجديدة من تعويض الضحايا عبر اعادة الحقوق القانونية لهم واعادة ممتلكاتهم , كالمساعدة في ارجاع السكان الاصليين الى مناطقهم التي تم ارغامهم على مغادرتها بالقوة من قبل السلطات السابقة وارجاعهم الى وظائفهم في الدوائر والمؤسسات الحكومية التي اجبروا فيها على تركها⁴.

ثانياً: قيام الحكومات بتطبيق بعض البرامج التي تساعد ذوي الضحايا على استعادة التأهيل النفسي من جديد للاندماج مع المجتمع وتقديم الخدمات الطبية قدر الممكن لهم.

ثالثاً: العمل على اقرار سياسات من شأنها المساعدة في تقريب الصلات بين افراد المجتمع التي عانوا بسببها , عبر تقديم رسائل اعتذار مباشرة لهم والتذكير دوماً بمسألة التضحيات التي قدموها في سبيل القضية التي من اجلها تعرضوا لأقسى العقوبات الظالمة من قبل الحكومات الدكتاتورية والعمل على تخليد ذكرى الضحايا عبر اقامة النصب التذكارية في الساحات العامة وغيرها من الوسائل التي من شأنها ان تعيد تلك الفئات من الشعب الى الدولة من جديد⁵.

¹ اياد يونس محمد الصقلي وعامر حادي عبد الله الجبوري, مصدر سبق ذكره, ص 237.

² حسين عدنان هادي, العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق, العوائق والممكنات, مجلة ابحاث إستراتيجية, مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية, العدد الثالث عشر, بغداد, 2016, ص 49.

³ رضوان زيادة, مصدر سبق ذكره.

⁴ مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان, ادوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات, مصدر سبق ذكره, ص 7.

⁵ مفهوم العدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني بتطبيقها, متوافر على الموقع الالكتروني:

<https://syrianvoices.wordpress.com/transitional-justicecivil-society-rol>

ومن هنا يمكننا ان نميز بين نوعين من التعويضات وهي:

1- تعويضات مادية وتشمل منح الاموال لذوي الضحايا بشكل مباشر او على شكل محفزات مادية

وتقديم بعض الخدمات التفضيلية لهم كالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

2- تعويضات معنوية وتكون على اساس تقديم اعتذار رسمي من قبل الحكومات لذوي الضحايا او

على شكل اقامة نصب تذكارية لهم¹.

وهناك اهداف لبرامج جبر الضرر وتعويض المتضررين ومنها، اقرار الحكومات بفضل الضحايا سواء

كانوا جماعات او افراد وترسيخ ذكراهم في ذاكرة البلدان الجماعية وكذلك تستهدف تلك البرامج العمل على

تشجيع البناء الاجتماعي وتماسك فئات المجتمع فيما بينها وتهيئة المناخ المناسب لاتمام عملية المصالحة

المجتمعية عبر استرجاع ثقة الضحايا بالنظام الجديد².

المبحث الثالث: تجربة جنوب افريقيا.

وتعد تجربة جنوب افريقيا من التجارب الرائدة في مسالة العدالة الانتقالية وتطبيق برامج جبر الضرر

وتعويض الضحايا عن الانتهاكات التي تعرضت لها الفئات المتضررة من سياسات الانظمة السابقة ,عبر

اقرار اليات للعدالة الانتقالية فيها ومن خلال تشكيل ثلاث لجان لتحقيق العدالة في الفترة الانتقالية التي

حدثت فيها والانتقال السياسي من مرحلة حكم عنصري الى حكم ديمقراطي ومواجهة ارث تلك الحكومات

المتعاقبة التي انتهكت فيها حريات وحقوق المواطنين, ومن تلك اللجان , لجنة انتهاكات حقوق الانسان,

ولجنة العفو ولجنة جبر الضرر³, إذ تم تشكيل لجان شعبية سُميت (لجان الحقيقة والمصالحة) كانت

مهمتها الرئيسية الكشف عن الانتهاكات التي ارتكبتها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والعمل على

تعويض الضحايا عن ذلك, واصدرت اللجان تقاريرها بعد الاستماع لشهادات ما يقارب (22,000) شاهد

فضلاً عن شهادات (2,000) في جلسات علنية⁴.

وبموجب قانون تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية في جنوب افريقيا والذي تم اقراره , نص على اعتبار

كل الاشخاص الذين تم الاعتراف بهم كضحايا لنظام الفصل العنصري السابق , لهم الحق في اصلاح

الضرر, فاللجنة لم تكن لها صلاحية اصدار قرارات تعويضية فقد اقتصر عملها على اصدار توصيات

¹ امنة داخل مسلم, مصدر سبق ذكره, ص 52.

² رضوان زيادة, كيف يمكن بناء تونس الديمقراطية : العدالة الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل, المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد30, بيروت, 2011, ص 166.

³ المصدر نفسه, ص ص 150-174.

⁴ نقلاً عن: اياد يونس محمد الصقلي وعامر حادي عبد الله الجبوري, مصدر سبق ذكره, ص 276.

تصب في مساعدة العائلات عبر اعطائهم منح تعليمية وشمولهم بالرعاية الصحية , وتقديم المساعدة المادية لتوفير مساكن مناسبة لهم¹.

ويتم حساب التعويضات حسب احتياج الفرد وعدد الاشخاص الذين يعولون , فعلى سبيل المثال , الشخص الذي لا معيل له, يصرف له مبلغ من المال مقداره 250 دولار , والشخص الذي يعول شخصاً واحداً يمنح مبلغ من المال مقداره 363 دولار وهكذا مع ارتفاع اعداد المعيلين لكل شخص حتى يصل العدد لخمسة اشخاص او اكثر فيتم منحه 713 دولار².

اما فيما يخص باستعادة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل النظام السابق في جنوب افريقيا , فقد كانت الحلول لتلك المسألة تتلخص في تشكيل عدد من المؤسسات ومنها, بعثة الحقوق واعادة العقارات ومحكمة المطالبة بالعقارات ووزارة الشؤون العقارية وغيرها من المؤسسات الرسمية التي اخذت على عاتقها النظر في المطالب للضحايا من اجل استرجاع ما فقده ابان فترة النظام العنصري السابق, وكان هناك نوعين من الحقوق المطالب بها من قبل الضحايا:

1-الحق في اعادة الملكية وتتمثل في ارجاع الحق في ملكية الاراضي الى الشخص الذي تم الاستيلاء على اراضيه من قبل النظام العنصري.

2-الحق في الارض وتكون على شكل الارض المسجلة بشكل رسمي ام لا , كالحق للمستأجر العامل على تلك الارض وفق سند يظهره للجنة , او المزارع الذي يعمل بالمحاصصة والحقوق المستندة للقانون العرفي, والمستفيد من ترتيبات ائتمانية لمدة زمنية لا تقل عن عشرة اعوام على عملية المصادرة³.

الخاتمة.

ان العدالة الانتقالية في ابسط معانيها تدل على الانتقال من نظام دكتاتوري قمعي مصادر للحقوق والحريات الى نظام اخر مختلف جذرياً عنه وهو النظام الديمقراطي والانتقال من حالة الحرب الاهلية الى حالة السلام او التخلص من الاحتلال والاستعمار نحو التحرر, وبالتالي تجاوز تركات الماضي وما تعلق به الى مرحلة جديدة قائمة على اساس العدالة والمساءلة والتي تتمثل باليات قضائية وغير قضائية لتحقيقها ومنها برامج جبر الضرر وتعويض المتضررين.

¹ امنة داخل مسلم, مصدر سبق ذكره, ص 163.

² برنامج التعويض في جنوب افريقيا , مجلة الحل, العدد 20, حياة حل نزاعات الملكية العقارية, بغداد, 2010, ص ص 12-13.

³ امنة داخل مسلم, مصدر سبق ذكره, ص ص 165-166.

ومن خلال عرض تجربة جنوب أفريقيا في التعويض الفردي او الجماعي لضحايا نظام الفصل العنصري، يمكن لنا ان نستخلص دروساً لتجربة العدالة الانتقالية وبالخصوص فيما يتعلق ببرنامج جبر الضرر وتعويض الضحايا ومنها¹:

- 1- عدم وجود شكل واحد يُعتمد لترضية الضحايا.
- 2- ان التعويضات يجب ان ترفع من شأن ذوي الضحايا عبر الإقرار بتأسيس حياة جديدة لهم يعوضون بها عما فاتهم من اسباب الحياة الكريمة .
- 3- عدم اثاره التوترات بين فئات الشعب الواحد .
- 4- التعويض المعنوي يجب ان يكون موجهاً للم شمل الفئات داخل المجتمع , فعن طريق التخليد للضحايا والاقرار بفضلهم في استمرارية النضال ضد نظام الفصل العنصري , تكون تلك العملية مدعاة لتحقيق العدالة.

¹ امانة داخل مسلم، مصدر سبق ذكره، ص 53.

المصادر:

- 1- يوسف عناد زمل وزينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، قراءة ثقافية انتروبولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الحادي والعشرين، 2016، متوافر على الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=122406>
- 2- محمد كريم جبار الخاقاني، تطبيقات العدالة الانتقالية في العراق، متوافر على الموقع الإلكتروني: <https://www.democraticac.de/?p=48184>
- 3- محمد كريم جبار الخاقاني، تجربة العدالة الانتقالية في العراق، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الأول، 2017، متوافر على الرابط: <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2017/12>
- 4- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ما العدالة الانتقالية، متوافر على الموقع الإلكتروني: www.ictj.org
- 5- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، وثيقة رقم s.2004\616
- 6- Louis Bickford, The Encyclopedia of Genocide and Crime Against Humanity, – Macmillan Reference USA, 2004, Vol 3, pp. 1045–1047.
- 7- صبرينة بو بكر، تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، الجزائر، 2018.
- 8- امنة داخل مسلم، العدالة الانتقالية، دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب أفريقيا والعراق، ط1، دار الكوثر للطباعة والتصميم، بغداد، 2016.
- 9- www.ictj.org
- 10- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ادوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات، برامج جبر الضرر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006.

Tina Rosenberg, and A. Boraine, J. Levy & R. Scheffer (eds.), Dealing –11
with the
.Past : Truth and Reconciliation in South Africa, 1994.

12- فريجه محمد هشام، جبر الضرر عن طريق التعويض واولويات العدالة الانتقالية، مجلة الحقيقة، جامعة ادرا، الجزائر، العدد 23، 2012.

13- عادل ماجد، العدالة الانتقالية والادارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، المجلد 84، العدد 192، 2013.

14- رضوان زيادة، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي، متوافر على الموقع الالكتروني:
<http://sl4c.org/ar/wp-content/uploads/2016/03>

15- اياد يونس محمد الصقلي وعامر حادي عبد الله الجبوري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، متوافر على الموقع الالكتروني:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=125210>

16- مشروع القانون الاساسي التونسي الصادر في 29-10-2012، الفصل الاول، الباب الاول .

17- حسين عدنان هادي، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق، العوائق والممكنات، مجلة ابحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية، العدد الثالث عشر، بغداد، 2016.

18- مفهوم العدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني بتطبيقها، متوافر على الموقع الالكتروني:

<https://syrianvoices.wordpress.com/transitional-justicecivil-society-rol>

19- رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس الديمقراطية : العدالة الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت، 2011.

20- برنامج التعويض في جنوب افريقيا، مجلة الحل، العدد 20، هيئة حل نزاعات الملكية العقارية، بغداد، 2010.

انعكاس عملية المصالحة الوطنية على النازحين داخلياً في ليبيا تاورغاء نموذجاً

Reflection of the process of national reconciliation On the internal displacement in Libya "Taurgha is a model

د. محمد عبدالحفيظ الشيخ

رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الجفرة - ليبيا

ملخص

تبحث هذه الدراسة في مدى إمكانية معالجة أزمة النزوح والتهجير في ليبيا بالاعتماد على عملية المصالحة الوطنية، باعتبارها مقارنة لمعالجة التركة التي خلفها النظام السابق. فقد برزت ظاهرة النزوح بصورة لافتة بعد ثورة فبراير وأدت إلى نزوح أعداد كبيرة في مناطق مختلفة من البلاد. وتشكل أزمة نازحي مدينة تاورغاء الحالة الأكثر دراماتيكية للنازحين داخلياً في ليبيا، الذين يعيشون منذ عام 2011 وحتى الآن في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد. وهو ما يتطلب ضرورة إيجاد حلول لكثير من قضايا ومتطلبات النازحين، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إرساء دعائم الأمن والاستقرار المجتمعي وتحقيق نظام مستقر لحقوق الإنسان، بهدف استعادة التماسك المجتمعي والتي بدورها لها انعكاساتها على الاستقرار والأمن في ليبيا .

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، النزوح الداخلي، تاورغاء، الانعكاسات، ليبيا

Abstract

This study examines the extent to which the crisis of displacement and displacement in Libya can be addressed through the process of national reconciliation as an approach to address the legacy of the former regime. The phenomenon of displacement emerged remarkably after the February Revolution and led to the displacement of large numbers in different parts of the country. The displacement crisis in the city of Tawergha is the most dramatic situation for internally displaced people in Libya, who have been living since 2011, in extremely difficult and complex conditions. This requires the need to find solutions to many of the issues and requirements of the displaced. This will only be achieved by establishing security and social stability and achieving a stable system of human rights in order to restore social cohesion, which in turn has implications for stability and security in Libya.

Keywords: National Reconciliation, Internal Displacement, Tawergha, Reflections, Libya

مقدمة

تعد قضايا اللجوء والنزوح اليوم من أعقد القضايا التي باتت تؤرق المجتمع الدولي، وخاصة في ظل تبعات العنف والاضطهاد اللذين خلفا تهجيراً قسرياً في بقاع متعددة من العالم، حيث كانت الإنسانية هي الضحية الأولى في كل ذلك. ويعود السبب الأساسي لتدفق موجات النزوح إلى اندلاع الصراعات المسلحة والاحتلال. وقد برزت ظاهرة النزوح في ليبيا بصورة لافتة بعد اندلاع ثورة فبراير 2011، وعقب الإطاحة بنظام القذافي من خلال ثورة دموية مسلحة، وما نتج عنها من فوضى أمنية وعدم استقرار سياسي، مما دفع أعداد كبيرة من الليبيين للنزوح عن ديارهم، واتخذوا من المباني العشوائية والمخيمات مسكناً لهم، وكانت معاناة شريحة واسعة من النساء والأطفال والمسنين أكثر وطأة وأشد قساوة في ظروف انعدام الأمن والغذاء والدواء.

مع التسليم بأن هناك عوامل أخرى أسهمت في استفحال أزمة النازحين داخل ليبيا واستدامتها، أهمها؛ الأزمة المجتمعية غير المسبوقة التي لها علاقة بمأل المصالحة الوطنية وتعثرها، وغياب مؤسسة وطنية جامعة في ظل انقسام سياسي وتناحر بين طرفي الانقسام (مجلس النواب في طبرق، والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في الغرب) وترافق ذلك مع ضعف أداء الحكومات الليبية المتعاقبة وانتشار الفساد في أجهزتها، وتدهور الاقتصاد الليبي بعد تراجع أسعار النفط. ومن ثم دخلت مشكلة النزوح في فصل جديد. إن واحدة من أخطر المشاكل المتصلة بالنازحين داخلياً، هي مشكلة مدينة "تاورغاء" التي يبدو أنها حتى اليوم عصية عن أية معالجة.

تتمن أهمية الموضوع كونه يرتكز أساساً على البحث في مدى إمكانية معالجة أزمة النزوح والتهجير في ليبيا بشكل عام، وأزمة نازحي تاورغاء بشكل خاص، بالاعتماد على المصالحة الوطنية باعتبارها مقاربة لمعالجة مآسي الماضي والتركة التي خلقها النظام السابق، والتي تعدّ من المتطلبات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها في المرحلة الانتقالية، بهدف إرساء دعائم الأمن والاستقرار وتحقيق نظام مستقر لحقوق الإنسان، واستعادة التماسك المجتمعي والتي بدورها لها انعكاساتها على الاستقرار والأمن في ليبيا.

انطلاقاً من ذلك، تهدف الدراسة إلى تشخيص الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة النزوح داخل ليبيا واستدامتها. وتوضيح التحديات والإكراهات التي حالت دون عودة النازحين في ليبيا إلى مناطقهم، وتحديدًا نازحي مدينة تاورغاء، ومن ثم المساهمة في وضع أرضية معرفية لاقتراح الحلول الممكنة للاستجابة لأزمة النازحين داخل ليبيا.

هذه المشكلة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية، ستكون إجاباتها محور اهتمام هذا البحث وهي: كيف انعكست عملية المصالحة الوطنية على النازحين داخلياً في ليبيا، ومدينة تاورغاء بشكل خاص؟ وما هي العقبات التي تحول دون عودتهم الآمنة إلى مناطقهم؟

وهنا نفترض إن تعثر مسار المصالحة الوطنية في ليبيا كان له انعكاسات سلبية على نازحي مدينة تاورغاء تمثلت في تفاقم مشكلة النزوح واستدامتها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع المصالحة الوطنية في ليبيا وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على النازحين داخل ليبيا، من خلال استخدام بعض البيانات والأرقام الإحصائية، وفيما اتخذ من سياسات وآليات مناسبة لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها، سواء على المستوى الوطني أو من خلال المنظمات الدولية. وبالنظر إلى النطاق الواسع لحالات النزوح الداخلي في ليبيا، فإننا اخترنا دراسة حالة مدينة تاورغاء كونها الحالة الأكثر تعقيداً، حيث تُظهر المصاعب الكبيرة في إيجاد حلول دائمة والتحديات التي يواجهها النازحون في هذه السياقات.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية في محاولة للإجابة عن التساؤل في أعلاه .

أولاً: التحليل المفاهيمي لدلالات ومقاصد الصياغة اللفظية لعنوان البحث

1. مفهوم المصالحة الوطنية

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها، "عملية للتوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة أثار صراعات الماضي، ومحاولة تقريب

وجهاً النظر، لتحقيق التعايش السلمي بين أطراف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات، تهدف للوصول إلى نقطة الالتقاء، بما يمهد الطريق نحو إنقاذ الوطن ووضعه في الطريق الصحيح نحو الاستقرار الكامل¹.

فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة هو أمر ليس بالهين، ويتطلب إماماً تاماً بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني، وإدراك الدرب الصحيح والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية دراسة تجارب الدول الأخرى. وهو ما يستلزم إتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية. لذلك فمن المهم دراسة المصالحة الوطنية، جنباً إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية، وهي تحديداً كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية.

إذن، فالمصالحة الوطنية المرجوة من تطبيق آليات العدالة الانتقالية تقوم أساساً على مسارات حقوقية وعدلية، وهي في ذلك تختلف عن المصالحة التي تسعى لها التيارات والفصائل السياسية التي يضطلع بها أساساً ممثلو الأحزاب والقوى السياسية المختلفة. ومصطلح العدالة الانتقالية لا يعني إطلاقاً التصالح مع مرتكبي الجرائم الجسيمة، لأن مفهوم المحاسبة وهو أحد دعائم العدالة الانتقالية وفقاً للاتجاهات الدولية الحديثة، التي تقوم على مبدأ عدم الإفلات من العقاب، يمنع المصالحة مع مرتكبي الجرائم الجسيمة وجرائم الإرهاب. وبالتالي يعني هذا المفهوم، تطبيقاً على الوضع في ليبيا، إجراء عملية الفرز والتصنيف واستخدام آليات العدالة الانتقالية الأخرى المتاحة لمحاولة رآب تصدعات المجتمع وإعادة الاستقرار إليه عن طريق تحديد أسباب وأنماط العنف واحتوائه، وإعادة إدماج من شرد عن الطريق أو غرر به إلى أحضان المجتمع².

ويجب أن نضع في الاعتبار عند تصحيح مسار العدالة الانتقالية أن أطراف المصالحة الوطنية تتعدد في ليبيا، وأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيلة معين، ومن ثم تتعدد صور المصالحة المطلوبة. فهناك مصالحة يجب أن تجري بين رموز وأنصار النظام السابق وفئات عديدة من المجتمع الليبي ممن تعرضوا للظلم أو التعذيب أو الاعتقال القسري قبل ثورة السابع عشر من فبراير، ويتفرع عنها

¹ محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، المستقبل العربي، السنة 37، العدد 431، كانون الثاني/يناير 2015، ص 123.

² عادل ماجد، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، مجلة الديمقراطية، العدد 54، أبريل 2014، ص 12.

مصالحة بين ضحايا الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان التي وقعت في ظل هذا النظام ورموز القوى الأمنية التي ارتكبت تلك الانتهاكات، فضلاً عن المصالحة مع العديد من الفئات التي عانت من الإقصاء والتهميش، وتأتي بعد ذلك المصالحة الكبرى التي تهدف إلى إزالة حالة الاحتقان القبلي والانقسام المجتمعي الحاد الذي روج له رموز النظام السابق ونتج عنه صدامات دموية بين أنصاره وغيرهم من أطراف الشعب الليبي، تطورت إلى ارتكاب جرائم الإرهاب من جانب أنصار هذا النظام، كما هي معروفة في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. ثم تأتي المصالحة الأهم والأصعب، خصوصاً بعد اندلاع ثورة 17 فبراير بين شرائح المجتمع الليبي المختلفة التي ساندت ووقفت مع نظام القذافي وساهمت في استمراره، وبين الأطراف الأخرى التي قاومت ضد تسلط هذا النظام بطرق متعددة¹.

2. مفهوم النزوح الداخلي

يمثل النزوح شكلاً من أشكال الهجرة، ولكن تحت ظروف خاصة، والنازحون هم مواطنون تركوا ديارهم الأصلية إلى أجزاء أخرى من البلد، نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة. وقد يكون النزوح الداخلي وسيلة للهروب من العنف لكنه قد يخلف الكثير من المآسي التي ترتبط بالنازحين .

عُرف النازحون داخلياً بأنهم أشخاص أُجبروا على النزوح عن ديارهم مع بقائهم داخل حدود بلدهم. وتتمثل الخصائص الرئيسية للنزوح الداخلي بطبيعته القسرية وحقيقة أن السكان المتأثرين يعبرون الحدود المعترف بها دولياً، وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "بان كي مون" إلى النزوح باعتباره واحداً من أعظم التحديات الإنسانية في العالم².

ووفقاً لتعريف المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي، فالنازحون داخلياً هم الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أُجبروا على أو اضطروا إلى الفرار أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة لاسيما كنتيجة أو سعيًا لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف المعمم³.

¹ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا، مرجع سابق، ص102.

² محمد عباس محسن، القانون الدولي الإنساني وحماية النازحين داخلياً؛ حالة النزوح في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد51، صيف 2016، ص7.

³ مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي (نيويورك، الأمم المتحدة، 1998)، وريتشارد بيروتشود، قانون الهجرة الدولي، (جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، 2004)، ص18.

من هنا، نجد أن مصطلح النزوح يختلف عن مصطلح اللجوء، فاللاجئون عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين اضطروا أو أجبروا على الخروج عن ديارهم، بسبب الحرب أو الجفاف أو الاضطهاد الديني أو العرقي أو الكوارث الأخرى، وعبروا الحدود، وبالتالي لم يعودوا تحت حماية وطنهم الأصلي، بخلاف النازحين الذين لا يزالون مواطنون في بلدهم، وحكومتهم مسؤولة بالدرجة الأولى من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم. ولا ينتهي المطاف بالنازحين دائماً في المخيمات، إذ أن الغالبية تحل أحياناً ضيفة على أسر مضيضة، ويجد البعض المأوى مؤقتاً أثناء الترحال، في حين يستقر البعض الآخر في المناطق الحضرية¹.

ويتفق النزوح واللجوء في أنهما هجرتان قسريتان وغير اختياريّتين، فالنزوح يكون داخل البلد الواحد، أما اللجوء فيكون إلى بلد آخر، ولكن النازح مواطن عادي يتمتع بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها مواطنو بلده، ولا يعامل معاملة اللاجئين، ويتميز النزوح من الهجرة، بأن النزوح نوع من أنواع الهجرة، لكنها قسرية، ولا إرادية، وغير اختيارية، لذلك تخلق نوعاً من المخاوف والهواجس لدى مناطق الاستقبال، التي يصعب عليها استيعاب هذا الكم من البشر في وقت واحد مهما كانت الإمكانيات².

ثانياً : واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

بعد سقوط نظام القذافي في أواخر عام 2011، بدأت تتمظهر أزمات مجتمعية نتيجة السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة على إدارة الشأن العام الليبي، وكذا استفحال الفساد السياسي والمالي والإداري ببنية مترهلة للمؤسسات القانونية، وظهور مشكلات اجتماعية كان تأثيرها أشد وقعاً على بعض الفئات والمناطق التي تم تهميشها وإقصاؤها عند صياغة المشهد الليبي، حيث لم يكن ذلك ممكناً لولا تهافت واضمحلال المشروع الوطني، نتيجة للمأزق الذي وصل إليه الفكر السياسي الليبي، والذي أدى إلى الانقسام والتشطي وساهمت ممارسات النخب السياسية المتعاقبة ما بعد

¹ محمد تنتوش، قضية النازحين في ليبيا .. نظرة عامة، ورقة قدمت إلى ندوة: النازحون في ليبيا: تحديات وحلول، التي نظمتها المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، في 4 يناير 2017، طرابلس، ص4.

² عثمان محمد بابكر الجزولي، أحمد محمد عمر جنقو، ظاهرة النزوح وعلاقتها بالتحصيل الدراسي والتوافق العام لدى الطلاب: دراسة حالة طلاب المرحلة الثانوية في مدينة زانجي (دارفور - السودان)، مجلة إضافات، العدد السادس عشر، خريف 2011، ص54.

الثورة في الشردمة والتجزئة القائمة بين الليبيين في الداخل والخارج الذين يعيشون ليس مأزقاً وطنياً فقط بقدر ما هو وجودي.

ساهم فوز حزب التحالف الوطني الذي يرأسه محمود جبريل في انتخابات صيف 2012، وعدم قبول بعض الأطراف الأخرى التسليم بنتائجها، في توافر أسباباً بنوية عميقة للتنافر والتشردم، ومن ثم لمزيد من الانقسام بين الليبيين. بدأ الانقسام سياسياً وأيديولوجياً، لكن سرعان ما تحول إلى انقسام مادي جغرافي، ثم تدرج، وصولاً إلى تشطي الوجود الليبي وتعدد مرجعياته وانقسامه على ذاته، وقد ترتب على كل ذلك وجود هوة سياسية عميقة مازالت تشكل مصدراً للتنافر الحاد نشأت عنه ثنائيات ذات دلالة على تشطي وتبعثر حال الليبيين، وهو ما جسده تسيير البلاد بجهازين تشريعيين وتنفيذيين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبدالله الثني وتدعمها قوات المشير خليفة حفتر، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فائز السراج، وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة. وتداخلت في نطاقهما ليس السياسة والأيديولوجية فحسب، وإنما أيضاً، المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية في إطار التجاذب الكبير¹.

كل ذلك عمق التناقضات، وهدد الاستقرار، وأدخل البلاد في دوامة من الأزمات عنوانها: العنف، الفساد، إضافة إلى ملامح الاستبداد جزاء تناحر النخب والزعامات السياسية على المصالح الضيقة، وانعكس ذلك سلباً على حياة المواطن الذي يدفع يومياً الثمن بحياته، وجعل عملية المصالحة بعد مرور تجربة سبع سنوات هشة والمجتمع غير متماسك، والمواطنة في حالة تراجع أمام الولاءات الضيقة، وما رافق ذلك من أزمات وويلات عصفت بالبلاد وذهبت به إلى حافة التقسيم، وكان المواطن والمجتمع ضحيتها الأولى، حيث وصلت أعداد النازحين داخلياً واللاجئين إلى أكثر من مليون مواطن، وكانت معاناة شريحة واسعة من النساء والأطفال والمسنين أشد وطأة وقسوة في ظل انعدام الأمن والغذاء والدواء².

¹ محمد عبدالحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وأفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، أكتوبر 2017، ص 37.

² أبوالقاسم المشاي، البرلمان الليبي بين الثوابت الوطنية والمساومات الأوروبية، المركز الديمقراطي العربي، 2018/10/14، شوهد في 2018/10/15. <https://democraticac.de/?p=56851>.

زاد الأمر سوءاً أن هناك أطرافاً خارجية إقليمية ودولية لا زالت تعبت بالمشهد الليبي وتمارس دور تعطيلي لمسار المصالحة الوطنية من خلال طي صفحة اتفاق الصخيرات وفرض أمر واقع جديد في ليبيا . فقد شكّل العامل الخارجي قوة دفع باتجاه الفصل المعنوي بعدما فصل بين الشرق الليبي وغربه مادياً، وتزامن ذلك مع وجود نخبة سياسية ليبية مستفيدة من الانقسام، وتعزز وتكرس الفكر والوعي المناطقي أكثر فأكثر الذي بدأ يحكم "الوجود الليبي الجديد، غير ملتفتين إلى حقوق المواطن الليبي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. الأدهى من ذلك، ارتباط بعض النخب بأطراف خارجية وتحاول الاستقواء بالخارج في صراعها الداخلي وحتى مع النخب السياسية الليبية الأخرى، لاسيما تلك النخب التي عُرفت بنفسها القبلي والمناطقي.

وبعد الانقسام الليبي - الليبي بعد عام 2014 ضربة موجعة كان لها بالغ الأثر في حياة وسلوك الشعب الليبي، وأدى إلى مأزق خطير انعكس في ثلاثية الفكر/ الوعي/ المشروع الوطني، ولم يختلف الليبيون قيادة وأحزاباً وشعباً حول المشروع الوطني وحدوده فقط، وإنما حول البرامج الوطنية وأدوات تنفيذها .

وعلى قاعدة أن الثقافة السياسية الليبية مأزومة ومعطوبة أيضاً، لعدم استيعابها التعدد والاختلاف، وانطلاقاً من مقولة أن "الثقافة في جوهرها تجسيد للوعي الوطني"، فإن الوعي الوطني هو امتداد لمأزق الثقافة السياسية الليبية، ويعد أبرز تجلياتها، وأن التراجع في الوعي الوطني قد غذى بالضرورة قيماً سلبية مثل الاغتراب السياسي واللامبالاة بين المثقفين والجماهير والشباب الليبي في الشأن العام. هذا كان نتيجة هيمنة الخوف ولجم الأفواه وحرية الرأي، من قبل السلطات السياسية في شرق البلاد وغربها، واتهام المخالفين في حال انتقادهم إحداهما بأنها تدعم الجهة المناوئة لأي منهما¹ .

وقد غيب الانقسام الليبي الحد الأدنى من رؤية ليبية واحدة للأمور، وبات الجميع ينظر إلى الجميع بعين الريبة والشك تجسيدا لأطروحة هوبس بأنها "حرب الكل ضد الكل"، وأصبحت أزمة الثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، بل داخل المؤسسات نفسها. قادت إلى تبلور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، طبقة سياسيين يعيشون حياة خاصة، وبانتت تتصرف أولاً، وقبل كل شيء بناءً على مصالحها الضيقة، حتى لو كانت على حساب مصالح الوطن العليا، ولذلك فالناس باتوا أكثر تشككاً

¹ محمد عبدالحفيظ الشيخ، النخب السياسية الليبية ودورها في تحقيق المصالحة الوطنية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد82، شتاء 2018، ص25.

بالسياسيين وفي المؤسسات بأشكالها المتعددة، وهو ما ولد شعوراً بخيبة الأمل والإحباط عند شريحة واسعة في أوساط الشعب الليبي بشأن قدرة هذه النخب السياسية على حل المشكلات الملحة، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها، والانزواء بعيداً، فأصبح مشروع المصالحة الوطنية قبل أن يخرج من مأزق يدخل إلى آخر أعمق¹.

ولا بد من تحديد حقيقة مفادها أن التعثر في جهود المصالحة الوطنية لا تتحملة النخب السياسية فقط، وإنما الجهات الأخرى، التي حاول ويحاول بعضها وضع العصي في دولاب العملية السياسية أولاً، ومن ثم جهود المصالحة الوطنية. فهناك أطرافاً إقليمية عربية ودولية لا زالت تعبت بالمشهد الليبي وتمارس دور تعطيلي لمسار المصالحة من خلال محاولة طي صفحة اتفاق الصخيرات وفرض أمر واقع جديد في ليبيا، وهو ما رسّخ الانقسام وأوجد واقعاً جديداً على الأرض.

بالرغم من ذلك، فإن النخب هي من تتحمل المسؤولية الأكبر في تأزم المصالحة الوطنية في ليبيا، كونها الطرف القيم على العملية السياسية، وإدارة الشأن العام الليبي. إذ أن بعض النخب السياسية محملة بقناعات تعدّ بمثابة ثوابت قبل الدخول في أي حوار بخصوص المصالحة، مما أفرغ مشروع المصالحة من محتواها، الأمر الذي جعل الساحة السياسية تنقسم بين مؤيد لمصالحة بدون شروط وآخر يصرّ على وضع شروط لا مناص من التخلي عنها، لكن كلا الطرفين مشتركان بغياب الرؤية الوطنية، لذلك لم يعد من الممكن رؤية أفق المصالحة الوطنية².

لم تكن أزمة النازحين داخلياً والمهجرين قسراً بعيدة من التجاذبات السياسية، بل كانت مستهدفة من أجل تطويعها واستغلالها سياسياً واجتماعياً، فدفع النازحون الثمن باهظاً لحالة العنف والاقْتتال الليبي - الليبي المستمر وتحملوا نتائج الانقسام أكثر من غيرهم من الشرائح الأخرى في المجتمع الليبي، إلى جانب العبء الأكبر من خلال استهدافهم من قبل الجماعات المسلحة في أمنهم ومستقر عيشهم.

بل تجاوز أثر الانقسام أبعد من ذلك، فكان له بالغ الأثر على كفاءة الجهود الإنسانية وأثر على المنظمات الدولية الإنسانية في عرقلة دورها الإغاثي في تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين، فضلاً عن عدم قدرة الكثير منهم العودة إلى ديارهم بفعل عدم قدرة أطراف الصراع على التمييز بين الخصومة السياسية والعسكرية في ساحة القتال وبين تجنيب الأبرياء آثار هذا الصراع.

¹ المرجع نفسه، ص 27.

² علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013 - 2014، مراجعات ما بعد التغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 184.

غير أن مستقبل البلاد يتأثر أكثر بما نجم عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي جعلت مناطق تعيش حالة عداء مستمر مع مناطق أخرى، خصوصاً بين مدينتي مصراته وتاورغاء، بما يجعل مسار المصالحة الوطنية وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات هائلة أثبتت، حتى الآن، أنها عصية على الحل، قبل إحقاق الحق وتقديم الجناة إلى العدالة لينالوا جزاءهم .

لا جدال في أن الأمر يقتضي حكمة متناهية وصبراً، مثلما يقتضي قدرة على التمييز بين المجرم والمتهم والبريء، وهو ما لن يتحقق حتى يمكن للمصالحة الوطنية أن تثبت نجاحاً في مناطق أخرى، وحتى يمكن لنظام العدالة الانتقالية أن يقوم بدوره المهم في معالجة هذه المسائل والتحديات¹.

إن وضع ليبيا اليوم هو أشد ما يكون إلى مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر في حال استمرار سياسة النخب الحاكمة الليبية القائمة، لأن بعضها غير مؤهل، وأخرى غير قادرة على ممارسة فعل، وثالثة قادرة لكن لا يُسمح لها بالعمل من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. لقد أثبتت التجربة خلال السنوات القليلة الماضية فشل هذه النخب في تحقيق الحد الأدنى من التوافق، وبالتالي فإن الخيار الأمثل والأنسب لتحقيق المصالحة يتم من خلال استبدال النخب العاجزة بنخب جديدة قادرة على تحمل المسؤولية وتستطيع أن تطور مشروعاً سياسياً وأمنياً متكاملًا خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساساً له، وتستطيع هذه النخبة أن تتعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية منذ ما قبل سقوط القذافي وما بعده. وصياغة عقد جديد بين هذه الأطراف، بالاستناد إلى الدستور الذي يمثل خريطة لتنظيم الحياة السياسية في ليبيا.

لكن على ما يبدو أن لا جديد البتة يمكن أن تقدمه النخب الليبية الحاكمة في سبيل إنجاز المصالحة، فمجمل المؤشرات التي صدرت عن هذه النخب واستجابتها لاستحقاقات المرحلة الراهنة كانت سلبية، ولا تبشر بكثير من التفاؤل، كما أن هذه النخب لن تتردد في اللجوء إلى كل السبل والوسائل مهما كانت بشعة وغير إنسانية وحتى غير واقعية، (التحالفات العبيثية). للاحتفاظ بسلطة ليس لها حق أبدي فيها. وأن هناك أملاً ضعيفاً في اقتربات تنتهجها بعض الأطراف المحلية المدعومة خارجياً لحلحلة الأزمة المتفاقمة وإنهاء حالة الانقسام وإنجاح المصالحة الوطنية، والتي لا يمكن أن تكون واقعية إلا في حالة كانت هناك روافع قوية يترجمها الشارع الليبي تضع هذه الأطراف أمام خيار التصالح الذي لا مفر منه.

¹ يوسف محمد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص212.

ثالثاً: مسار المصالحة الوطنية وانعكاساتها على نازحي "تاورغاء" الليبية

يمثل النزوح الجماعي التحدي الرئيس أمام إعادة أي بناء للتناسك الاجتماعي الليبي في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، وهو ما يعدّ أحد أهم الملفات الشائكة والمعقدة التي تواجه عملية المصالحة الوطنية في ليبيا .

في ظل غياب المعالجة الفعّالة لمسببات النزاع في ليبيا، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وظاهرة الإفلات من العقاب، تجدد الاقتتال في عام 2014، في عدة مناطق من ليبيا، وقد تسببت هذه النزاعات في خسائر في الأرواح ضمن المدنيين، مما أجبر الآلاف من السكان المدنيين للنزوح عن ديارهم، واتخذوا من المباني العشوائية والمخيمات مسكناً لهم، واستمر النزوح الداخلي في كثير من المدن والمناطق الليبية لفشل أطراف النزاعات المسلحة في احترام حقوق السكان المدنيين، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع النزوح، وهو ما نتج عنه أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة والتعقيد، حيث كثيراً ما عانى الأشخاص الذين يعيشون أوضاع نزوح طويلة الأمد عمليات نزوح مستمرة، ثانية وثالثة في المناطق التي نزحوا إليها، فمتى ما توقفت حرب، أو أعلنت هدنة ما يلبث النازحون بالعودة إلى مدنهم وأماكن سكنهم، حتى تشتعل حرب أخرى في مكان آخر تكون أشد وأنكى من سابقتها¹.

وحسب وزارة الهجرة والنازحين في ليبيا فإن أكثر من مليون ليبي يعيشون حالة نزوح داخلياً وخارجياً منذ عام 2011، وحتى الآن. وعلى الرغم من أن كثيرين عادوا إلى البلاد منذ ذلك الحين، إلا أن أعداداً كبيرة من الليبيين لا زالوا يعيشون حتى الآن في تونس ومصر والجزائر وهم غير مسجلين رسمياً كلاجئين.

تشكل أزمة نازحي مدينة تاورغاء الحالة الأكثر دراماتيكية عن النزوح في ليبيا، فقد أقدم مقاتلو تاورغاء المؤيدين لنظام القذافي على ارتكاب انتهاكات جسيمة وخطيرة بحق أهالي مدينة مصراته، من قتل ممنهج واغتصاب خلال حصارهم الذي فرضوه على المدينة خلال مارس 2011 والذي استمر لمدة شهرين. لكن بعد سقوط نظام القذافي وجد ثوار مصراته الفرصة سانحة، فأجبروا جميع سكان تاورغاء البالغ عددهم 42.000 نسمة، على مغادرة المدينة التي أضحت مهجورة بالكامل. ويعيش معظم سكان تاورغاء في ثلاثة مخيمات، في حين لجأ آخرون إلى مدن أخرى أو فروا خارج البلاد. مدينة تاورغاء هي إحدى المدن

¹ خالد عاشور، الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم وسبل حلها، ضمن ندوة: النازحون في ليبيا: تحديات وحلول، مرجع سابق، ص6.

الليبية تقع شرقي مدينة مصراتة، وتبعد عنها بمسافة تقدر بـ 40 كيلو متر، وتشتهر المدينة بإنتاج التمور، ويوجد بها مصانع لإنتاج الحليب ومشتقاته، ومصانع للأعلاف، إضافة إلى مشروع زراعي للمواطنين¹.

وبحسب "فريد ابراهامز" المستشار الخاص لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن ثوار مصراتة ربما ذهبوا أبعد من ذلك، حيث تمت ملاحقة أبناء تاورغاء، واعتقالهم، وتعذيبهم، وقتلهم. فضلاً عن التدمير المنهجي للمباني السكنية والتجارية والصناعية في المدينة بعد توقف القتال لمنع عودتهم. ويقول علي التاورغي المتحدث باسم مخيم نازحي تاورغاء في جنزور غربي طرابلس العاصمة، أن أبناء تاورغاء أصبحوا الآن ضحايا الأعمال الوحشية. ويضيف نحن بحاجة إلى كشف حقيقة الانتهاكات التي ارتكبت بحق أهالي مدينة تاورغاء بعد الثورة، إذ لم يعد هناك عدالة انتقالية، هناك عدالة واحدة فقط لا غير هي عدالة المنتصر².

تجدر الإشارة إلى أن العديد من نازحي مدينة تاورغاء لم يتواطؤوا مع نظام القذافي وأجهزته الأمنية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كون معظم المتهمين أو المتورطين بارتكاب انتهاكات جسيمة وخطيرة خصوصاً الذين كانت تربطهم علاقة مباشرة مع النظام السابق، قد فروا إلى خارج البلد بعد انهيار الأمن، لخوفهم من أي رداً فعل انتقامية، أما البعض الآخر، فقد تم إلقاء القبض عليهم ودخلوا سجون الثوار، لاسيما في المدن الكبرى، مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة وغيرها. اللافت للنظر أن النازحون في المخيمات أغلبهم من النساء والأطفال والمسنين، الذين لا ذنب لهم بجرائم النظام السابق، لذا فمعاناة هذه الشريحة تعدّ بمثابة عقاب جماعي.

لقد استمرت بعض المجموعات المسلحة التابعة لمدينة مصراتة في منع أهالي تاورغاء من العودة إلى ديارهم، رغم إعلان حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج في 19 يونيو 2017، أنها صادقت على اتفاق، بوساطة الأمم المتحدة، بين مدينتي مصراتة وتاورغاء لإنهاء خلافاتهم والسماح لسكان تاورغاء

¹ آلاء عرعر، مدينة تاورغاء الليبية، موقع موضوع، 19 أبريل 2017، شوهد في 2018/10/21.

https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D8%AA%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%BA%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9.

² إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 9، ديسمبر 2013، ص17.

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Libya-National-Reconciliation-Arabic.pdf>

بالعودة إلى ديارهم، لكن ذلك لم يحصل، واستمرت الميليشيات المسلحة من مصراتة في تعنتها التي تحتج على عدم حصولها على التعويضات المالية المتفق عليها، ما بدد آمال العائلات وألقى بظلال من الشك على تسوية جرى التفاوض بشأنها طويلاً، وأظهرت مجدداً كلفة الحياة في بلد يحكمه مسلحون دون حسيب ولا رقيب فيما يبدو. من جانب آخر، تعدّ تاورغاء بالنسبة لمصراتة خاصرة أمنية رخوة ينبغي التعامل معها بكل حزم. ويبقى صراع تاورغاء مصراتة من التركة الكبيرة التي خلفتها ثورة فبراير، لما شابها من انتهاكات جسيمة وخطيرة شملت القتل والتعذيب والاغتصاب، هذا فضلاً عن التمييز العنصري¹.

فهناك العديد من أبناء تاورغاء يؤمنون بأن العنصرية تعدّ أحد الأسباب الرئيسة وراء المحنة التي يواجهونها. إذ ينحدر سكان تاورغاء من غرب أفريقيا الذين يتميزون بالبشرة السمراء الداكنة أكثر من غالبية الليبيين. وعلى الرغم من أنهم عاشوا في البلاد على مدى قرون ويتحدثون اللغة العربية ويدينون الإسلام ويعيشون جنباً إلى جنب مع باقي الليبيين قبل الثورة، إلا أنهم يعتقدون بأنهم قد وضعوا في خانة التبعية، شأنهم شأن المرتزقة الأفارقة السود الذين جندهم القذافي للقتال إلى جانب كتائبه خلال فترة الصراع².

وفي السياق ذاته، فقد دعا مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حكومة الوفاق الوطني الليبية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية النازحين من أهالي تاورغاء من مزيد من النزوح والتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك في أعقاب التهجير القسري لنحو 2000 شخص من مخيم طريق المطار في العاصمة طرابلس وهو أكبر مخيم للنازحين داخلياً، ويستضيف 370 عائلة من مدينة تاورغاء منذ عام 2011³.

¹ ليبيا: منع نازحي تاورغاء من العودة إلى ديارهم، هيومن رايتس ووتش، 2018/2/16،، شوهد في 2018/9/7. <https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/16/315156>

² شرقية، إعادة إعمار ليبيا؛ تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، ص 18.

³ ميليشيات ليبية تطرد وتشرّد نحو أفي نازح في طرابلس، المهاجرون واللاجئون، أخبار الأمم المتحدة، 14 أغسطس 2018. <https://news.un.org/ar/story/2018/08/1014942>

يوافق الجميع وليس أقلها النازحين أنفسهم ولاسيما المتعاطفون مع النظام السابق على أن الحل يكمن في عودتهم إلى ديارهم عندما تسمح الظروف بذلك. خاصة في حال سيطرت الدولة على الأمن الداخلي مع ضمان أنهم لن يتعرضوا لأعمال عنف عشوائية وانتقامية .

صحيح أن أزمة تاورغاء تعدّ الحالة الأكثر تعقيداً من بين جميع حالات النزوح في ليبيا، إلا أنها ليست الوحيدة. وعلى سبيل المثال، يعود الصراع القبلي في جبل نفوسة بين قبيلة الزنتان (التي انضم أهلها إلى الثوار) وقبيلة المشاشية (التي اتهم أهلها بالوقوف إلى جانب النظام السابق) إلى نزاعات على الأراضي من الحقبة الاستعمارية¹.

ومنذ منتصف عام 2014 وبعد انطلاق عملية الكرامة في مدينة بنغازي، فقد أسفرت الاشتباكات بين الجيش الوطني الليبي ومجلس شورى ثوار بنغازي عن موجات نزوح كبيرة من المدينة، ووفقاً للمجلس البلدي بنغازي فقد هُجرت قسرياً حوالي 3700 عائلة، وبحثت عن مأوى لها في المدن الغربية مثل طرابلس ومصراته وزليتن والخمس، عندما هاجمت مجموعات مسلحة ديارهم واستولت عليها أو أحرقتها بعد أن اتهمتهم بالإرهاب. كما أظهرت العديد من الفيديوهات خلال العام 2017 على وسائل التواصل الاجتماعي تورط على ما يبدو، مقاتلين من الجيش الوطني في إعدامات خارج إطار القانون والتمثيل بجثت المعارضين الذين أسروا في شرق البلاد².

ومع انطلاق عملية فجر ليبيا في طرابلس في عام 2014، واتساع رقعة الاشتباكات لتشمل مدناً عدة سواء في الشرق أو الغرب أو الجنوب الليبي، ما نتج عنه تضاعف العدد الكلي للنازحين في ليبيا بمعدل أربعة أضعاف ليصل إلى مستوى تاريخي في منتصف عام 2015. وتشير التقديرات إلى أن 450 ألف شخص فروا من منازلهم بحثاً عن الأمن والسلامة ويعيش حوالي 100 ألف منهم في مساكن جماعية في العراء أو في مبان بدائية مثل المدارس غير المكتملة أو في المخازن الخالية، ويقع أكبر عدد من النازحين في بنغازي وطرابلس والجبل الغربي والزواية ومصراتة³.

¹ شرقية، إعادة إعمار ليبيا؛ تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، ص17.

² ليبيا أحداث عام 2017، التقرير العالمي 2018، هيومن رايتس ووتش، 17 مارس 2017، شوهد في 2018/8/30.

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420>

³ معاذ أبو الزمزم، حصر النازحين الواقع والتحديات والإستراتيجيات المستقبلية، ضمن ندوة: النازحون: تحديات وحلول، مرجع سابق، ص4-5.

كما أدت الاشتباكات في مناطق ورشفانة إلى نزوح معظم سكان المنطقة الشاسعة، وفي الوقت نفسه كانت هناك اشتباكات على طول الساحل الليبي الممتدة من الزاوية إلى زوارة وفي جبل نفوسة بين قوات فجر ليبيا والقوات المحسوبة على عملية الكرامة في المنطقة الغربية. ثم حرب ككلة ونزوح كامل لسكانها، وأخيراً نزوح أهالي مدينة سرت لاسيما بعد سيطرة تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية "داعش" بشكل كامل على المدينة، وأوضح التقرير أن طرابلس استقبلت العدد الأكبر من النازحين الذين بلغ عددهم 126 ألف نازح، فيما سجلت بنغازي ثاني مدن ليبيا نحو 110 ألف نازح¹.

والحال لا يختلف كثيراً في مدينة سبها جنوب ليبيا، فقد أسفرت الاشتباكات المسلحة بين قبائل أولاد سليمان والتبو والطوارق، إلى نزوح أكثر من 4500 شخص موزعين على أكثر من 300 عائلة، في ظل عجز الحكومات الليبية ولجنة الأزمة عن تقديم المساعدات لهم².

وبحسب تقرير وكالة الأمم المتحدة للهجرة، بدأت تنقل أعداد النازحين الليبيين منذ أواخر عام 2017، ويرجع السكان إلى المناطق التي نزحوا منها لاسيما مدينتي سرت وبنغازي وغيرها من المدن التي تعرضت لأزمة نزوح كبيرة، لكن سرعان ما أخذت أعداد النزوح تتصاعد في مناطق أخرى. حيث تسببت الاشتباكات التي اندلعت في 17 أغسطس 2018، بين مجموعات مسلحة في العاصمة طرابلس ومحيطها إلى نزوح الآلاف من السكان، وقال يوسف جلاله وزير الدولة لشؤون النازحين والمهجرين "أن عدد النازحين تجاوز الـ 5 آلاف عائلة، أي ما يقارب 25 ألف نازح، إلى بلدات مجاورة أو البحث عن مناطق آمنة داخل العاصمة، وذلك وفق وزارة شؤون النازحين³.

رابعاً: التحديات التي تواجه النازحين داخلياً في ليبيا

تفرض هذه الموجة غير المسبوقة والمعقدة من النزوح والتهجير في ليبيا، تحديات جسيمة ليس على النازحين داخلياً فقط، وإنما على البلاد بأكملها والعمل الإنساني. وسوف نجمال أبرزها دون الجزم بحصرها في الآتي:

¹ التقرير العالمي 2018، ليبيا أحداث عام 2017، هيومن رايتس ووتش، شوهد في 2018/8/26.

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420>

² الهلال الأحمر سبها: عدد النازحين جراء الاشتباكات بلغ 5400 شخص، أخبار ليبيا، 1 مارس 2018، شوهد في 2018/10/23.

<http://www.akhbarlibya.net/sebha/972367.html>

³ نزوح الآلاف الليبيين بسبب المعارك في العاصمة طرابلس، أصوات مغربية، 4 سبتمبر 2018.

<https://www.maghrebvoices.com/a/458245.html>

1. تحديات سياسية وأمنية

منذ بداية أزمة النزوح في ليبيا عام 2011 أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في ليبيا أكثر شدة. فقد كان لأسباب موجات النزوح هذه آثار سلبية على البلد، إضافة إلى مآسي ومعاناة الأفراد الناتجة عن النزوح، وتتفاقم هذه المشكلة مع عجز المجتمعات المستقبلة للنازحين عن توفير الدعم والحماية للفئات المستضعفة منهم، كما تؤدي الصراعات إلى خلق موجات لا تنتهي من النزوح واللجوء.

تواجه الأسر النازحة تحديات كبيرة لاسيما التي فقدت مستنداتها الثبوتية القانونية بسبب النزاع. الأمر الذي حدّ من قدرتها على الحصول على الخدمات الأساسية من الحكومة والسلطات المحلية، كما أن كثيراً من النازحين لا يتحركون بحرية تامة بعيداً عن المجتمعات التي يعيشون فيها، نظراً للمخاوف والهواجس الأمنية المحيطة بالنازحين، وقد أثر هذا على توفر الأمان والأمن والخدمات الاجتماعية لهم .

لكن التحدي الأبرز الذي يواجه النازحون يكمن في ما يتعلق بالحماية، حيث تأثر الكثير منهم بالعنف والجريمة في نفس الوقت الذي يزيد فيه نزوحهم تعرضهم للهجمات المباشرة وسوء المعاملة، تتمثل في الاعتداء الجسدي والابتزاز والاختطاف والاعتقال غير التعسفي وغير القانوني في ظل محدودية نفوذ السلطات والقانون¹.

من جانب آخر، لا تخلو مشكلة النازحين من محاذير أمنية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجهات الأمنية في مناطق النزوح تواجه تحديات أمنية، وذلك لاحتمالية استغلال الجماعات الإرهابية موجة النزوح والتخفي بين النازحين لاختراق هذه المناطق. فقد تم رصد حالات عديدة لتسلل كثير من العناصر الإرهابية "داعش" داخل المخيمات من أجل القيام بعمليات تخريبية وإثارة الفوضى والشغب داخل المخيمات، وتقديم المعلومات للتنظيم، فضلاً عن محاولات تسلل هرباً إلى مناطق ومدن أخرى، وقد تم اعتقال عشرات المنغمسين مع النازحين ممن بايعوا أو ناصروا أو انضموا إلى تنظيم "داعش" في سرت كانوا يرغبون في القيام بعمليات إرهابية داخل المناطق التي سيذهبون إليها في طرابلس وبنغازي وباقي

¹ مثلث المساءة في ليبيا: العنف في المدن، وحركة النزوح الواسعة، ورحلات الهجرة المحفوفة بالمخاطر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 16 شباط/فبراير 2016. <https://www.icrc.org/ar/document/libya>

المدن الليبية الأخرى. وهو ما دفع الجهات الأمنية إلى تشديد الإجراءات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الخطر، وبالتالي زيادة الضغط على النازحين¹.

2. التحديات الاقتصادية

لا يمكن إغفال الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي نتيجة الانقسام السياسي وعدم توفير الميزانيات الكافية لتوفير المساعدة من قبل الجهات والمنظمات الحكومية للنازحين داخل ليبيا، فضلاً عن عدم توفر السيولة الكافية للنازحين مما زاد من حدة أزمتهم بشكل لم يستطيعوا معه توفير احتياجاتهم الرئيسية مثل دفع تكاليف العلاج والإيجار. ويعزي ذلك إلى إيقاف مرتبات بعض النازحين نتيجة لعدم عودتهم إلى أعمالهم في مناطقهم الأصلية بسبب خلافاتهم مع الأطراف المسيطرة على الأوضاع السياسية والأمنية في تلك المناطق².

تزامن هذا الواقع الأليم مع جملة من المتغيرات البنوية والجزهرية في بنية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، انعكس على واقع النازحين من النساء والشباب من استفحال للبطالة وانتشار الفقر والحرمان من القدرات وعدم تكافؤ الفرص لهم، ولشريحة واسعة من المجتمع الليبي، وأصبح الهم الأساس للنازحين هو كيفية تأمين مستقبلهم من طريق العودة إلى ديارهم ووظيفة لإشباع عوزهم اليومي. فالكثير من الأسر النازحة فقدت عائلها والبعض الآخر لم يتمكن عائلها من إيجاد عمل مع تدني الأنشطة التي يقومون بها³.

3. التحديات الاجتماعية

إذا كانت التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على النزوح وخيمة، فإن تحدياتها الاجتماعية هي أشد وطأة وأكثر خطورة، فما جرى في ليبيا منذ اندلاع ثورة فبراير عام 2011، قد أسهم في تمزيق النسيج والتماسك الاجتماعي الليبي، بشكل خطير جعل مناطق ومدن تعيش حالة عداء مستمر مع مدن ومناطق أخرى.

¹ تنتوش، قضية النازحين في ليبيا: نظرة عامة، مرجع سابق، ص 7-8.

² أبو الزمام، حصر النازحين: الواقع والتحديات والإستراتيجيات المستقبلية، مرجع سابق، ص 9.

³ المرجع نفسه، ص 10.

إن للنزوح آثاراً، وهي في معظمها سلبية، في النازحين أنفسهم، وفي المناطق الطاردة، وفي مجتمع مناطق الاستقبال. وتتمثل الآثار في النازحين في تدهور نوعية السكن وغياب المعايير الصحية، وتعطل والخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة، إذ تبدأ معاناة النازحين من خلال الإقامة في المخيمات والمدارس أو العشوائيات، وبسبب عدم وجود تناسب بين مساحة المكان والأسر النازحة فإن احتمال ظهور مشاكل صحية يكون كبيراً، كما أن الازدحام يسهم بسهولة تفشي وانتقال الأمراض المعدية بين النازحين، وهو ما يتطلب استحداث وحدة عمليات خاصة بالنازحين في كل منطقة يتواجدون فيها، وتحويل المخصصات الصحية للمناطق المنزوح إليها، من لقاحات وأدوية خاصة المتصلة بالأمراض المزمنة مثل السكري وضغط الدم وغيرها.

خامساً: الجهود المبذولة لمعالجة آثار أزمة النزوح في ليبيا

تقع مسؤولية حماية النازحين داخلياً بالدرجة الأولى على عاتق الحكومة، إلا أنها قد تفتقر إلى القدرة على ضمان استجابة فعالة لأزمة إنسانية معينة مثل الأوضاع التي يعيشها النازحون، وفي مثل هذه الظروف يقوم المجتمع الدولي بدعم السلطات الوطنية ويكمل جهودها بناءً على طلبها.

ثمة استجابة وطنية لمنع النزوح وحماية ومساعدة النازحين، فقد أبدت حكومة الوفاق الوطني الليبية رغبة والتزاماً من أجل معالجة أوضاع النازحين داخلياً، من خلال إنشائها لوزارة شؤون النازحين والمهجرين، وكذلك اللجنة العليا لعودة النازحين وغيرها من اللجان في مناطق مختلفة من البلاد، ويعدّ وجود مؤسسات فاعلة على المستويين المحلي والبلدي من أهم العوامل التي تسهم في إيجاد الحلول لأزمة النازحين، الأمر الذي يعدّ مؤشراً على الجهود الرامية للتوصل لحلول دائمة لحالات النزوح المستدامة في ليبيا¹.

وبالرغم من أهمية الجهود المبذولة من حيث تقديم المساعدات الإنسانية من جانب بعض مؤسسات الحكومة الليبية والمنظمات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى لمواجهة

¹ جنيفر ماكلين، الاستجابة الوطنية للنزوح الداخلي، نشرة الهجرة القسرية، برنامج دراسات اللاجئين، كانون الثاني/يناير 1998، ص 1
www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/pdf/NHQ01/NHQ1.pdf

تحديات احتياجات النازحين والتخفيف من معاناتهم، فإنها كانت عشوائية ولم تكن ضمن خطة موحدة فتضاربت المعلومات عن النازحين، ودخل المجال العديد من المنظمات الوطنية ولجان وقطاع خاص، ويتعدد الأطراف الفاعلة اختلفت الأهداف، فجاءت النتائج غير مرضية¹.

لكن يبقى دور الدولة لا غنى عنه، كون الاتفاقات التي حصلت بين المناطق والقبائل غير كافية لتأمين هذا النوع من الضمانات، إذ سيكون هناك متشددون سيخالفون الاتفاقات، حتى لو وافق شيخ القبائل على الاتفاقية لا يستطيع أحد أن يضمن أن الشباب سوف يلتزمون بها وأنهم لن يعتدوا على العائدين.

في الواقع، إن الحاجة إلى تدخل الدولة تتخطى إرساء سيادة القانون. إذ يشمل دور الدولة وضع حزمة من الشروط اللازمة لتسهيل عودة كريمة للنازحين، وسلامتهم في أمنهم ومستقر عيشهم. وحدها الدولة القوية يمكنها أن تستوفي هذه الشروط، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لو سمح أهالي مدينة مصراته لنازحي تاورغاء بالعودة إلى ديارهم فهذا ليس سوى حل جزئي، نظراً لأن معظم منازلهم مدمرة وتضررت البنية التحتية في تلك المدينة، وعدم توفر الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتعطل شبكات الصرف الصحي، والمستشفيات، لذا يجب ألا يركز دور الدولة في قيادة المصالحة الوطنية على إرساء الأمن فقط، وإنما أيضاً على إصلاح الضرر الذي خلفته الحرب والسماح للنازحين باستئناف حياتهم الطبيعية².

كل ذلك يستلزم إنشاء إطار قانوني (قانون عدالة انتقالية) من أجل التعامل بعقل مع جميع الأطراف، إن من شأن هذا القانون أن يكبح جماح المجتمعات المتضررة في أخذ القانون بيدها. بالإضافة إلى أن تطبيق القانون والذي يشمل جميع المتورطين بالفعل في الجرائم من شأنه أن يلغي الحاجة لتهديد مناطق ومجتمعات بأكملها بشكل عشوائي. إن وضع حد لهذا العقاب الجماعي من شأنه السماح للعديد من الأبرياء في مخيمات النازحين واللاجئين بالعودة إلى ديارهم، الأمر الذي سيساهم في تحقيق مصالحة وطنية شاملة.

¹ أبو القاسم علي القنطري، دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنسانية بليبيا، ورقة قدمت إلى ندوة النازحون في ليبيا: تحديات وحلول، نظمتها المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، 4 يناير 2017، طرابلس - ليبيا، ص2.

² ماكلين، الاستجابة الوطنية للنزوح الداخلي، مرجع سابق.

سادساً: السيناريوهات المحتملة لأزمة النازحين في ليبيا

ومن خلال استقراء معطيات الوضع القائم سنحاول تقديم بعض المشاهد الأقرب حدوثاً والأكثر ترجيحاً لمشكلة النازحين في ليبيا من خلال السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: تحقيق المصالحة وعودة النازحين

ويرتبط هذا السيناريو بعدة متغيرات أهمها: استقرار الوضع الأمني في ليبيا بشكل عام وفي المناطق التي جرى النزوح منها بشكل خاص، وتوافر الخدمات الأساسية على أقل تقدير من مياه صالحة للشرب وكهرباء ووقود وافتتاح المدارس والمستشفيات، فالنازح المستقر في المدن التي نزح إليها لا يفكر في العودة إلى منطقته الأصلية إلا بعد عودة مسلتزمات الحياة الرئيسية، ولهذا فإن هذا السيناريو يتعلق بطبيعة الجهود التي يمكن أن تبذلها الحكومة الليبية بالتعاون مع الجهات المعنية لحل هذه الأزمة. غير أن هذا السيناريو لا يمكن أن يتحقق بسهولة إلا إذا توافرت جملة من الشروط في مقدمتها وجود نية حقيقية في حل هذه الأزمة من قبل الحكومة، مع تكليف إدارة هذا الملف إلى جهات متخصصة نزيهة بشكل كامل، وإبعاد الفاسدين والانتهازيين عنه. لكن التجربة الليبية في إدارة مثل هذه الأزمات غالباً ما تعرضت لإخفاقات عديدة، وعليه فإن عودة النازحين السريعة قد تكون صعبة المنال في الوقت الراهن.

السيناريو الثاني: تعثر المصالحة ومن ثم تطاول حل أزمة النزوح (الراجح)

من المستبعد فيما يبدو على الأقل في المدى المنظور حلحلة أزمة النازحين واللاجئين في ليبيا قبل أن يصل الفرقاء الليبيين في الوقت الراهن إلى مصالحة حقيقية تفضي إلى شراكة، وقبل أن يراجع كل طرف منهما (أهدافه، ومواقفه، ومشروعه السياسي، وآليات عمله) بما يسمح بتقارب وطني حقيقي ولو بالحد الأدنى، وبإعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة والحد من التدخلات الخارجية السلبية الإقليمية والدولية.

لذلك، ينطلق هذا السيناريو من فروض تتصل بطبيعة دينامية عمل الحكومة الليبية وبطء إجراءاتها في إدارة الدولة، فضلاً عن تعثر إدارة الأزمات الطارئة، فقد مضى على أزمة النزوح أكثر من سبع سنوات (منذ 2011)، ولم تكن الحكومات الليبية المتعاقبة بأي شكل من الأشكال موفقة في إدارتها، بالرغم من نجاحها في التخفيف من حدة المشكلة. وبالمحصلة العامة يرجح أن تطول أزمة النازحين ووجودهم في المناطق الحالية، بسبب ضعف قدرة الحكومة على إدارة هذه الملفات الشائكة، لا بل يرجح أن تبرز أعداد جديدة من النازحين بسبب الاقتتال الداخلي المستمر الذي يحدث بين الفينة والأخرى .

السيناريو الثالث: القائم على استمرار الوضع على ما هو عليه

يرى هذا السيناريو أن الوضع القائم سوف يستمر لفترة قادمة ويبقى دون تغيير، وذلك لأسباب عديدة، تتمثل في ضعف الدعم الحكومي للنازحين وعدم قيام وزارة النازحين والمهجرين بدورها تجاه المشكلة لقلّة المخصصات المقدمة لها والناجمة عن انخفاض الموازنة المالية في ليبيا بسبب تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية واعتماد الاقتصاد الليبي عليه بصورة رئيسية، إضافة إلى قلة المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية وعدم قدرتها على سد الحاجة المتزايدة للنازحين .

خاتمة

يبقى النزوح الداخلي أحد القضايا الشائكة والمعقدة، بسبب التحديات المستمرة التي تواجه من يعيشون في أوضاع نزوح مطّول في ليبيا. إضافة إلى حالات النزوح الأخيرة والمستمرة والمستقبلية على الأرجح، وسيبقى النزوح الطويل الأمد وضعاً إشكالياً على نحو استثنائي.

لابد من تحديد حقيقة مُفادها أن أزمة النازحين في ليبيا هي نتيجة التداعيات السياسية التي ألفت بظلالها على الاحتياجات الإنسانية للمواطنين، وفي ظل غياب اتفاق ينتج عنه سلطة مركزية واحدة، في هذه الحالة سوف تستمر المعاناة غير المبررة للنازحين داخلياً، وستضيف أيضاً المواطنين المستقرين حالياً وتضاعف من حجم معاناتهم أيضاً.

وعليه، ينبغي التأكيد على أهمية المصالحة الوطنية الجادة التي تستجيب للمطالب الشعبية ودورها في تحقيق والمحافظة على الأمن المجتمعي، كمقاربة لإعادة تنظيم التفاعلات والسلوكيات وفق مبادئ ثقافية قيمة جديدة تتماشى وطبيعة مطالب هذه المرحلة والمعطيات السياسية والاجتماعية الجديدة.

غير أن هذه الأهمية للمصالحة الوطنية تبقى في حاجة ماسة إلى توفر شروط ضرورية على رأسها القدرة على بناء توافق اجتماعي عادل وحقيقي بحيث تكون ملزمة لكل الأطراف بما فيها فواعل المرحلة السابقة تقادياً لأي اضطرابات وانحرافها عن مسارها. وبذلك فإن عملية المصالحة الوطنية الحقيقية سوف تنعكس إيجاباً على النازحين داخلياً وعلى عمليات بناء الدولة وعلى احتمالات التعايش المجتمعي والسياسي. وهو ما يعني إن إنهاء أزمة النازحين في ليبيا ونازحي مدينة تاورغاء على وجه الخصوص، يرتبط بنجاح المصالحة الوطنية وقدرتها على بناء توافق اجتماعي عادل وإدارة التنوع الاجتماعي.

لذلك، يبقى من الضروري جداً الاهتمام بحل الإشكالات التي أدت الى حدوث أزمة النزوح حلاً جذرياً وذا أثر واضح وكبير في حياة هؤلاء النازحين، أي استلهم الحلول المستدامة حتى لا تتكرر هذه الأزمة وذلك نسبة إلى آثارها الوخيمة التي تتركها في المجتمعات عبر الزمن .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- الصواني، يوسف محمد، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

- هلال، علي الدين، وآخرون، حال الأمة العربية 2013 - 2014، مراجعات ما بعد التغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

ثانياً: الدوريات

- الجزولي، عثمان محمد بابكر، جنقو، أحمد محمد عمر، ظاهرة النزوح وعلاقتها بالتحصيل الدراسي والتوافق العام لدى الطلاب: دراسة حالة طلاب المرحلة الثانوية في مدينة زالنجي (دارفور - السودان)، مجلة إضافات، العدد السادس عشر، خريف 2011.

- الشيخ، النخب السياسية الليبية ودورها في تحقيق المصالحة الوطنية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد82، شتاء 2018.

- الشيخ، محمد عبدالحفيظ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد11، أكتوبر 2017.

- الشيخ، محمد عبدالحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، المستقبل العربي، السنة 37، العدد431، كانون الثاني/يناير 2015.

- ماجد، عادل، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، مجلة الديمقراطية، العدد54، أبريل 2014.

- محسن، محمد عباس، القانون الدولي الإنساني وحماية النازحين داخليا؛ حالة النزوح في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد51، صيف 2016.

- مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي (نيويورك، الأمم المتحدة، 1998)، وريتشارد بيروتشود، قانون الهجرة الدولي، جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، 2004.

ثالثاً: ندوات ومؤتمرات

- النازحون في ليبيا: تحديات وحلول، ندوة نظمتها المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، في 4 يناير 2017، طرابلس.

رابعاً: مواقع الكترونية

- آلاء عرعر، مدينة تاورغاء الليبية، موقع موضوع، 19 أبريل 2017.

https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D8%AA%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%BA%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9.

- أبوالقاسم المشاي، البرلمان الليبي بين الثوابت الوطنية والمساومات الأوروبية، المركز الديمقراطي العربي، 2018/10/14.

<https://democraticac.de/?p=56851>

- إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 9، ديسمبر 2013.

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Libya-National-Reconciliation-Arabic.pdf>

- التقرير العالمي 2018، ليبيا أحداث عام 2017، هيومن رايتس ووتش.

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420>

- الهلال الأحمر سبها: عدد النازحين جراء الاشتباكات بلغ 5400 شخص، أخبار ليبيا، 1 مارس 2018.

<http://www.akhbarlibya.net/sebha/972367.htm>

- جنيفر ماكلين، الاستجابة الوطنية للنزوح الداخلي، نشرة الهجرة القسرية، برنامج دراسات اللاجئين، كانون الثاني/يناير 1998.

www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/pdf/NHQ01/NHQ1.pdf

- ليبيا: منع نازحي تاورغاء من العودة إلى ديارهم، هيومن رايتس ووتش، 2018/2/16.
<https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/16/315156>
- ليبيا أحداث عام 2017، التقرير العالمي 2018، هيومن رايتس ووتش، 17 مارس 2017.
<https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420>
- ميليشيات ليبية تطرد وتشرّد نحو ألفي نازح في طرابلس، المهاجرون واللاجئون، أخبار الأمم المتحدة، 14 أغسطس 2018.
<https://news.un.org/ar/story/2018/08/1014942>.
- مثلث المأساة في ليبيا: العنف في المدن، وحركة النزوح الواسعة، ورحلات الهجرة المحفوفة بالمخاطر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 16 شباط/فبراير 2016.
<https://www.icrc.org/ar/document/libya>
- نزوح الآلاف الليبيين بسبب المعارك في العاصمة طرابلس، أصوات مغاربية، 4 سبتمبر 2018.
<https://www.maghrebvoices.com/a/458245.html>

الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمات الإقليمية. Algerian diplomacy towards regional crises

ب.د بلحميتي أمال/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر).
ب.د بوحادة سارة/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر).

ملخص:

نظرا لموقعها الإستراتيجي وإمتداداتها الإقليمية (مغربيا - إفريقيا) عملت الجزائر على تفعيل دورها الإقليمي والتفاعل مع القضايا الإقليمية، بهدف تحقيق أمن واستقرار المنطقة بما يتماشى مع مصالحها الوطنية والقومية. ونتيجة للأوضاع الإقليمية التي تحيط بها من نزاعات وحروب، ومشاكل اجتماعية؛ توجب على الجزائر تبني قرارات لحل هذه الأزمات ومواجهتها، بما يتوافق مع مبادئ سياستها الخارجية. وتجسيدا لهذه المبادئ؛ ساهمت الجزائر في تسوية النزاعات الإقليمية على مستوى الدائرتين المغاربية والإفريقية؛ سواء فيما تعلق بالنزاعات التقليدية أو الجديدة والتي يصح القول عليها أنها متجددة في ظل المعطيات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية- المبادئ- الأهداف- الأداء.

Abstract:

Due to its strategic location and regional extensions (Maghreb - Africa), Algeria has worked to activate its regional role and interact with regional issues in order to achieve regional security and stability according to its national interests. As a result of the regional situation that surrounds it from conflicts, wars and social problems, Algeria has to adopt decisions to resolve and confront these crises, in accordance with the principles of its foreign policy. Algeria has contributed to the settlement of regional conflicts in the Maghreban and African circles, both in relation to traditional or new conflicts, which can be said to be renewed in the light of regional and international realities.

مقدمة:

تشكل الدبلوماسية أداة أساسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بهدف إدارة العلاقات الدولية عن طريق مجموعة من الوسائل السلمية؛ والجزائر كدولة محورية في المغرب العربي وبحكم إمتدادها إفريقيا تعمل في سياق مستمر على مواجهة الأزمات التي تحدث في الدائرتين المغاربية والإفريقية، بطريقة سلمية تباعا لمبادئها وكذا ضرورات المصلحة الوطنية والقومية. ومن هنا نتطرق بالبحث والتحليل لمدى فعالية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمات الإقليمية؟

أولاً: الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمات في الدائرة المغاربية.

عملت الجزائر منذ حصولها على استقلالها السياسي على تسوية نزاعاتها الجوارية في الدائرة المغاربية لدرء التهديدات الخارجية؛ سواء بالنسبة للقضايا القديمة كونها تشكل تهديدات تقليدية أو القضايا الجديدة بحكم إفرازات المعطيات الجديدة على الساحة الإقليمية. وكانت حرب الرمال أحسن مثال على مدى إدراك أن زعزعة الإستقرار الداخلي يشكل تحدياً أمنياً منبعه الخارج عكس ما كان يظن صناع القرار إثر أزمة صائفة 1962.

الجهود الجزائرية في القضية الصحراوية:

تشكل الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر إحدى القضايا مستعصية الحل إلى يومنا كتهديد أمني تقليدي على الحدود الغربية والجنوبية الغربية للبلاد، وقد بدأ النزاع في الصحراء الغربية منذ 1975 إثر الإنسحاب الإسباني وتقاسم الإقليم بين المغرب وموريتانيا مما أبقى الإحتلال قائماً بالنسبة للشعب الصحراوي، وهو ما دفع الجزائر لمعارضة الوضع القائم في المنطقة، كونها تساند قضية هدفها تصفية إستعمار؛ إذ يعتبر المبدأ من أهم ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية خاصة مع وجود هذا التهديد الأمني على حدود بلادها مما يؤثر على إستقرارها.

أعلنت الجزائر اعترافها بالجمهورية الصحراوية رسمياً بتاريخ: 06 مارس 1976، كما نشطت في تأييدها للشعب الصحراوي من خلال تقديم مجموعة مذكرات لكل من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والمتضمنة رفض سياسة فرض الواقع التي لجأ إليها المغرب في احتلال الصحراء الغربية من خلال المسيرة الخضراء التي اجتاحت الإقليم،¹ كما شنت الجزائر حملة إعلامية ودبلوماسية شرسة ضد العدوان المغربي على حرمة الأراضي الصحراوية من أجل كسب التأييد الخارجي إقليمي ودولياً للوقوف في وجه سياسة التوسع التي ينتهجها المغرب الأقصى والتي لطالما تميز بها النظام عبر مختلف مراحل التاريخ.

¹ Pascal Boniface, La Géopolitique : Les Relations Internationales, Eyrolles, Paris, 2011, PP. 115,116.

ونتيجة لهذه المساعي وغيرها؛ أقرّ مجلس الأمن الحل رقم 690 بتاريخ 19 أبريل 1991 والمتضمن خطة مفصلة لإقامة استفتاء حر ونزيه أوكلت قيادته لجماعة مينورسو (MINURSO) فتمت جدولة عملية الإستفتاء في بداية عام 1992، إلا أن الأمر لقي اشكالات في التنفيذ حيثواجههم مشكلات في إعداد القوائم الإنتخابية التي تضم الآلاف من النازحين والمعمرين المغربيين الذيناجتاحوا الإقليم الصحراوي رفقة الملك "الحسن الثاني" من خلال المسيرة الخضراء لعام 1975؛ وهو ما يدفع للقول أن هذه القوائم المعدة بطريقة مخالفة لواقع الحال ولإنتماءات القبائل الأصلية؛ كون أغلب القاطنين ليسوا صحراويين وإنما مغربيين نازحين للصحراء؛ وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى استفتاء يقر بدمج إقليم الصحراء بالمغرب بمباركة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ يتم تأجيل الإستفتاء وهذا رغم لقاءات عديدة جرت بين الصحراويين والمغرب، ليتم التوصل لإتفاقية هيوستن (HUSTON) للعام 1997 والإقرار بتعيين "جيمس بيكر" (James Baeker) مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة بغرض التوسط لدى طرفي القضية الصحراوية.¹

حاول "جيمس بيكر" تقليص الهوة بين الطرفين من خلال العمل على إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم تعطي مساحة لكلا الطرفين، من أجل التحفيز على إستمرار المساعي الرامية لإيجاد حل للقضية يرضي الطرفين المتنازعين؛ فقدم مقترحا للحكم الذاتي بصلاحيات واسعة تحت السيادة المغربية في ماي 2000؛ وهو المقترح الذيرفضته الجزائر في 29 جويلية 2001؛ كون هذا المشروع (الإتفاق-الإطار) يجحف كثيرا حق جبهة البوليزاريو خاصة فيما يخص عملية اختيار الهيئة التنفيذية؛ إذ يرشح لإحتلال غير مشروع للأراضي الصحراوية. ورغم أن "بيكر" قام بعدها بتعديل مخططه، إلا أنه في 31 جويلية 2003 لم يتبنّ مجلس الأمن الدولي الحل رقم 1495 المصادق على آخر صيغة لمخططه؛ بل فرض المخطط على الطرفين المتنازعين، فوافقت الجزائر والبوليزاريو على مخطط "بيكر الثاني"، في حين رفضه المغرب معتبرا إياه مهددا لأمنه ومصالحه في المنطقة.

يرجع رفض المغرب للحل بغرض تسوية القضية الصحراوية لعقيدته ونزعتة التوسعية، ويرى أن الضرورة التاريخية تحتم إلحاق الصحراء الغربية بالمملكة لتوحيد المغرب العربي على مراحل، خلافا للجزائر التي ترى فيه حجة للتوسع بهدف إحياء فكرة المغرب الكبير²، وتؤكد ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره مدافعة بذلك عن أهم مبدأ في سياستها الخارجية ومؤكدة على ضرورة إحلال السلام في المنطقة من أجل تكثيف الجهود للتنسيق داخل التكتل الإقليمي.

¹ إبراهيم سعادة، "الجزائر والأمن الإقليمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ب. ت. ن، ص. 55.

² هي فكرة توسعية جاء بها الزعيم المغربي "علال الفاسي" مؤسس حزب الإستقلال؛ بموجب خريطة يبين فيها الحدود الحقيقية للمملكة إستنادا لأطروحة الحق التاريخي.

وكنتيجة لذلك؛ نجد المغرب يدعي أن الجزائر كانت متأكدة من كسب المغرب لتأييد أغلب القوى الكبرى؛ فبادرت بتقديم مقترح جديد للوسيط الأممي في 16 فيفري 2002 مفاده تقسيم الإقليم بين المغرب والبوليزاريو، تبعه إحتجاج المغرب عن طريق ممثله الدائم في الأمم المتحدة "محمد بنونة" قائلاً بأن الهدف من المقترح الجزائري هو إنشاء دويلة تحت حماية الجزائر وأن الأخيرة كشفت عن رغبتها التوسعية، وأنها في نفس الوقت إعترفت بشكل غير مباشر بأن مشكلة الصحراء ليست قضية حق تقرير مصير لشعب كما كانت الحكومات الجزائرية المتعاقبة تقول، بل هي في الواقع خلاف مغربي-جزائري محض.¹ إلا أن التدقيق في التصريحات المغربية يؤكد المغالطات التي تدفع بها لدعم موقفها التوسعي. فالرؤية الجزائرية تتم عن إدراك ووعي بمقومات الآخر ومدى قدرته على التأثير خصوصاً في ظل وجود حلفاء يدعمونه داخليا وخارجيا مما يدفع للسعي لتحقيق المكاسب بالتدرج وليس دفعة واحدة كون الأمر عصي بمعطيات المرحلة.

بالتدقيق في الأمر؛ نجد أن الطرف المغربي كان يهدف إلى إسقاط الحجة على الجزائر وإقحامها كطرف أصيل في النزاع من خلال ضرب أهم عنصر في القضية بخصوص الجزائر وموقفها منها؛ حيث سعى لتفنيدها في الأمر من خلال المساس بمصداقيتها، وفي هذا الشأن نجد المغرب يطلب مرارا الجلوس مع الجزائر لوضع حل توفيق حول النزاع الصحراوي؛ إلا أنها تدرك تماما أن الجلوس على مائدة التفاوض هو بمثابة تصريح ضمني أنها طرف أصيل في النزاع المغربي-الصحراوي، وهوما تنفيه الجزائر مؤكدة على موقفها المساند للبوليزاريو والمستمد من أهداف ومبادئ سياستها الخارجية التي لا ترغب في الحياد عنها.

وبهذا؛ فإن الجزائر تؤكد مرارا بأنها ليست طرفا مباشرا في القضية الصحراوية؛ بل هي طرف غير مباشر مهتم بالأمر كونه يشكل تهديدا حقيقيا على أمن واستقرار المنطقة. كما أنها تصرح دوما بإحترامها الشرعية الدولية وتوصيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بصفتها عضوا ملاحظا. في المقابل؛ فإن الأمر لا يمنعها من دعم البوليزاريو، فقد وظفت الجزائر نفوذها ومكانتها في القارة الإفريقية لتقوية موقف البوليزاريو مع الحرص الشديد على عدم دخولها المباشر في النزاع، لذا رفضت الدعوات الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) والأمريكية والتي سعت في مجملها لدفع الطرف الجزائري من أجل الدخول في مفاوضات مباشرة مع نظيره المغربي لتقرير مصير طرف ثالث وهو الشعب

¹ جمال عبد الجواد، "قضية الصحراء وأزمة الإتحاد المغاربي"، في: مجموعة من المؤلفين، التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ط. 1، 2004، ص ص. 373، 374.

الصحراوي، وهذا حرصا منها على عدم تحول التعارض بين البلدين في المواقف المتضاربة من القضية إلى نزاع مباشر بينهما، كما أن قبول الجزائر للجوء إلى الحوار مع المغرب الأقصى يعني سحب القضية من الأمم المتحدة وإسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره،¹ وبهذا فهي تتحكم في القضية عن بعد من خلال توجيهها لما يخدم الأمن والاستقرار بالمنطقة.

بالتعمق في الموقف الرسمي للطرف الجزائري من القضية الصحراوية نجد أن هدف الجزائر يكمن في إضعاف الآخر وإحاق الضرر به، من خلال إنهاكه واستنزاف قدراته قدر الإمكان بما يحول دون تمكنه من الإستمرار أو تحقيق المزيد من الأهداف والمطامح؛ كون الأمر يشكل تهديدا مباشرا على حدودها الغربية؛ ويقينا من صناع القرار في الجزائر بالطبيعة التوسعية للنظام الملكي في المغرب. وبهذا؛ فقد إستنفذ صراع المغرب والبوليزاريو عدة نقاط نسبية من الناتج القومي العام للمغرب، وعلى حسب الناشط الحقوقي والمحلل الإقتصادي "فؤاد عبد المومني" فإن: "ثمن هذه القضية هوبكل بساطة عدم تطوير المغرب".²

يجد الموقف الجزائري مرجعيته في مبادئ سياسته الخارجية والمستمدة من بيان أول نوفمبر 1954، والتي بموجبها قامت هذه الدولة التي ما كان يراد لها أن تقوم حتى من أقرب الجيران. لذا؛ فإن الطرح الجزائري في القضية الصحراوية يقوم من منطلق إعتبار القضية تصفية إستعمار مستندة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وأن الحل العادل والدائم للنزاع المغربي الصحراوي لن يحصل إلا إذا مارس الصحراويون حقهم في تقرير المصير مثلما تنص عليه اللوائح الأممية وفق إستفتاء حر ونزيه، متمسكة بمبادئ الثورة التحريرية التي قامت عليها هويتها وعقيدتها والتي تعتبر مبادئ أصيلة في سياستها الخارجية.

الدبلوماسية الجزائرية تجاه الحراك بدول الجوارالمغربي:

لما كانت البداية من تونس؛ وهي الدولة اللصيقة بالجزائر في حدودها الشرقية توجب الأمر التعامل مع المستجدات في ظل بيئة تعرف إضطرابات وتحولات على مدار الساعة، ثم شهد الأمر إفرزات على الشقيقتين ليبيا والمغرب؛ فردت الجزائر بما يخدم مصالحها وما له مرجعيته في أسسها ومبادئها في التعامل مع القضايا الخارجية.

¹محمد محمود السريان، الحدود الدولية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، صص. 118-120.

²تقرير الشرق الأوسط 2007، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع"، إطلع عليه بتاريخ: 2016/02/22، على الساعة: 01:28، في الموقع:

[www.crisisgroup.org/Western%20Sahara/Arabic%](http://www.crisisgroup.org/Western%20Sahara/Arabic%20)

ففيما يخص تونس؛ كانت تونس أول دولة عربية ومغاربية عرفت رياح التغيير ولحقت بها عدة دول أخرى (الثورات العربية في كل من مصر وليبيا اليمن وسوريا)، فقد كان تعامل الجزائر مع الوضع في تونس يتتبع المسلسل الثوري دون تدخل مطلق في مسار الثورة ومصير مجتمعها، والتزمت سياسة الحيطة والحذر بحيث عملت السلطات الجزائرية على حماية وتجنيب الحدود الرابطة مع تونس.¹ كما عمدت إلّتزام الصمت والتكتم بمواقفها، وذلك راجع للثوابت الوطنية خصوصا فيما يخص عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، كما سعت من جانب آخر لإحتواء موجة الثورة في تونس وعدم تصديرها للجزائر؛ وذلك من خلال إجراءات وقائية تمثلت في تأمين الحدود وترك الثورة تجري مجراها، إضافة لذلك فهي لم تسمح بدخول الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" للتراب الجزائري لتجنب أي انعكاسات تتجر عنها، ولكي لا يكون لها دخلا في مسار "ثورة مجتمعة" كان يعاني من حكم تسلطي.

وبهذا؛ فقد أخذت الدبلوماسية الجزائرية في موقفها تجاه الثورة في تونس بمبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، حتى مع أنظمتها الحاكمة وترك الثورة العارمة التي حدثت في تونس نهاية 2010 تأخذ مجراها؛ فهي لم تبد أي تدخل رسمي منها إلا فيما يخص العمل بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة. وفي هذا السياق؛ قَدّمت الجزائر مساعدات معتبرة لتونس قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار حيث إستلمت تونس الجزء الأكبر من المساعدات بعد إنتصار الثورة فيها.

والملاحظ؛ أن الموقف الرسمي الجزائري من التغييرات التي طرأت في تونس كان معتدلا؛ حيث إرتأت عدم حلّ المجلس التأسيسي والحكومة والدفع قدما بالمسار الإنتقالي نحو الإنتخابات لتحقيق إستقرار للمؤسسات وللدولة عموما؛ فتونس شريك إستراتيجي على كل من الصعيد الأمني، السياسي، والإقتصادي، ولا يمكن للجزائر السماح بجعل تونس عرضة للإهتزازات ممّا يعرضها بدورها لعدم الإستقرار بفعل إفرزات البيئة المجاورة.

شكلا إستقبال الرئيس الجزائري "عبدالعزیز بوتفليقة" للشيخ "راشد الغنوشي" و"الباجي قايد السبسي" رسالة موجّهة للداخل التونسي والخارج بأنّ الخارطة السياسية لتونس يتجاذبها قطبان إثنان لا غير؛ تصطف في نطاقهما بقیة الأطراف الأخرى؛ هما "حركة النهضة" و"نداء تونس".² وهو ما أكدته مجريات الأحداث بعدها

¹مالك عوني، "مواجهة اللاتيين: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي"، السياسة الدولية، ع. 190، مركز الأهرام الإستراتيجي، أكتوبر 2012، إطلع عليه بتاريخ: 2015/01/25، على الساعة: 22:07، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/IssueSupplements/24.aspx>

²فراح عباس، "مقاربة الجزائر للأزمة التونسية: محاولة للفهم"، إطلع عليه بتاريخ: 2015/01/26، على الساعة: 23:24، في الموقع: <http://hoggar.org/2013/09/21/>

رغم الإنتقادات الموجهة للموقف الجزائري والتي كانت تحاول جرّها للمستتقع التونسي من خلال التدخل عسكريا.

سعت الجزائر لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة في تونس بعد الثورة، بهدف قيامها بدور الوساطة بين الفرقاء السياسيين في تونس، من أجل تفعيل الحوار بينهم ودعم الثورة التونسية على مختلف الأصعدة وهو ما أشار إليه **عبد الملك سلال** (الوزير الأول آنذاك) من "أن بلاده عازمة على مواصلة دعم تونس على الصعيد الاقتصادي والأمني والسياسي وفي مكافحة الإرهاب". فنتيجة للأوضاع غير مستقرة في تونس وظهور الهجمات الإرهابية واغتيال السياسيين **شكري بلعيد** و**محمد براهيمي**، عمل الطرفين على التنسيق فيما بينهم توقيع إتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب الذي يهددهما، إضافة إلى القضاء على التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما. حيث تم تشكيل لجنة خبراء عسكرية وأمنية من أجل بحث موضوع توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية طويلة الأمد بين البلدين، ويشمل الاتفاق الأمني والعسكري المزمع عقده بين الجزائر وتونس أربعة مستويات للتعاون العسكري والأمني. الأول التعاون العملي، وهو أن تنشأ غرفة عمليات عسكرية مشتركة واختصاصاتها الإقليمية، ومدى قدرتها على اتخاذ القرار السريع ومستوى قياداتها وإمكانية الترخيص بإجتياز المجال الجوي في البلدين في حالات التعامل مع الجماعات الإرهابية. والثاني التعاون العسكري العام في مجال التدريب والتموين والإمداد، أما الثالث فهو أمني ويشمل تبادل المعلومات وإمكانية إستجواب أحد الطرفين للمشتبه فيهم بتهم الإرهاب في أي من البلدين، والرابع فهو اختصاصات اللجان العسكرية والأمنية المشتركة¹.

وفي الحالة الليبية؛ فقد كانت الأزمة الليبية أشد من نظيرتها في تونس والمغرب؛ كونالزعيم الراحل **"معمر القذافي"** لم يقبل الوضع بناتا، ودخل في حرب استنزافية مع شعبه تخللتها خطابات مسيئة أدت لحدوث ثورة عارمة، فتدخل الحلف الأطلسي وبعد شهور تمت تصفية القذافي وأتباعه، وتشكلت الحكومة الإنتقالية الحكم تماشيا مع الوضع الجديد. إلا أن الأمر لم يحل المشكل، ولا تزال ليبيا تدور في دوامة اللأمن بين سكرة التدخلات الأجنبية وهمجية المليشيات الداخلية وولاءاتها على إختلافاتها.

وحيال ذلك؛ إكتفت الجزائر بالصمت تجاه مستجدات الثورة الليبية ولم تبد أي تجاوب ولا دعم لا لنظام **"القذافي"** ولا للمعارضة ولا حتى التدخل الأجنبي، كما لم تتدخل في مجريات الحراك الليبي (الثوار) رغم وجودها بصيغة أو بأخرى داخل التراب الليبي، واكتفت بالتصريح بأنها لا تعترف إلا بالكيان القائم،

¹ إبراهيم المنشاوي، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس". أطلع عليه بتاريخ: 2018/10/24، على الساعة: 14: 10 من الموقع: <http://www.acrseg.org/36851>

وتحترم الدول المجاورة ولا تتدخل في شؤونها الداخلية،¹ وهذا بالموازاة مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة واحترام مبدأ التعاون بين الدول المجاورة باعتبارها ثوابت وطنية.

وبعد إنتصار الثوار؛ جاء أول تصريحات الحكومة الإنتقالية بعدم التعامل مع الجزائر ولوشكليا، لكن قيم الدبلوماسية الأمنية التي فرضتها الجزائر على مسارها أُنعت بموجبها الأطراف الليبية الحاكمة بطبيعة المبادئ التي تسلم بها الجزائر والتي تعد من ثوابتها الوطنية (عدم التدخل/ التعاون مع الدول المجاورة)، فنقلت الوضع الذي فرض على الجزائر عدم مساعدة الثوار وبناء علاقات تعاون وصدافة، كما قامت الجزائر في المقابل بإرسال مساعدات مادية ولوجيستية معتبرة، ولم يتوقف الأمر عند هذا؛ بل تعدها بمساعدة اللاجئين الليبيين، وتدريب قوات الجيش الليبي والشرطة في مراكز عسكرية جزائرية (شرشال)(حسن الجوار)، لكن هذا لم يمنعها من تعزيز الأمن على الحدود للتصدي للإختراق من قبل المسلحين التابعين لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.²

تميز الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بالحياد كونه شأن داخلي، فلم تتحيز لأي طرف داعية إياهم للتفاوض من أجل وضع حل سياسي من خلال حوار وطني، كما رفضت أي تدخل أجنبي لإيمانها وبقيتها لما له من تداعيات سلبية على أمن وإستقرار المنطقة. فعملت الجزائر تجاه الأزمة الليبية على أربع محاور أساسية، تمثلت في: ضرورة إحترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الترابية، الدعوة للحوار السياسي وانتهاج مسار توافقي، ضرورة وقف العمليات العسكرية لمختلف الميليشيات، رفض تدويل الأزمة الليبية والتحذير من تداعيات التدخل الأجنبي.³

وفي نفس السياق سعت الجزائر لجمع الأطراف الليبية على طاولة التفاوض للوصول إلى حل سلمي، وقامت بعدة جولات (من مارس 2015 إلى جوان 2015) ضمت ممثلي الأحزاب السياسية والنشطاء السياسيين، فأهم ما جاء في المحادثات ضرورة جمع الفرقاء الليبيين للحوار، التداول السلمي على

¹ نصير زروق، "الجزائر والأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، أطلع عليه بتاريخ: 2015/01/24، على الساعة: 01:10، في الموقع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

² المرجع نفسه.

³ زاوشي صورية، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ع.49، 50، شتاء-ربيع 2016، بالمجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2016، ص ص.145، 146.

السلطة، قضايا مكافحة الإرهاب، ومواجهة الإحتياجات الإنسانية للسكان، إضافة إلى دعم الحوار السياسي وحل الأزمة الليبية بطريقة سلمية¹.

لقد تحفظت الجزائر على كثير من القرارات منها الأزمة الليبية والتي دخلت فيها أطراف خارجية لأنها كانت تدرك نتائج السيناريوهات المتوقعة والتي ستكون سلبية أكثر منها إيجابية من خطر الإنكشاف الأمني المخطط من أطراف دول أجنبية ليست ليبية في نقل الثورة من مصر وتونس وتصديرها إلى الجزائر.

أما بالنسبة للمغرب الأقصى؛ فقد كانت مختلفة قليلا كون الإنتفاضات التي عرفتها البلاد نجم عنها تحركات تمثل أهمها في حملة إحتجاجات شعبية قادها الشبان (حركة 20 فبراير) بدعم من أحزاب سياسية وهيئات حقوقية بتاريخ: 20 فيفري 2011، وقد شهدت المظاهرات رفع مجموعة من الشعارات التي تنوعت بين أولويات دستورية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فيما اتخذت المطالب في كثير من الأحيان طابعا محليا، من خلال رفع مطالب إجتماعية ترتبط بالحق في الشغل والسكن، أو الدعوة إلى إقالة بعض المسؤولين المحليين، أوفتح تحقيقات في قضايا فساد إداري ومالي محليين.²

وإثر هذه الإحتجاجات أعلن الملك محمد السادس في خطابه يوم 9 مارس 2011 عن مجموعة من التعديلات الدستورية في إطار ثوابت الملكية وإمارة المؤمنين وإطلاق المرحلة الموالية لمسار الجهوية المتقدمة من خلال ترسيخها دستوريا وانتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام والمباشر وتخويل رؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها بدل إسناد ذلك للولاة والعمال، وهوما أسهم في احتواء الأزمة، وقد كان نجاحا معتبرا للتخفيف من حدة الأزمة³.

إثر حدوث موجة حراك مجتمعي مغربي واسع إكتفت الدبلوماسية الجزائرية بحماية الحدود الغربية، والأخذ بسياسة الترويج المعبئ للشعب الجزائري بمستوى الإنزلاق الذي آل إليه في العشرية السوداء، كما أخذت الدبلوماسية عملها التآثيري داخل الوطن للتحذير من مستوى الإنزلاق الذي سيأخذ الجزائر في حال الحراك الشعبي والتذكير بمآسي العشرية السوداء.

¹ إبراهيم مشعالي، "دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع.06، 2016، ص.93.

² Laila Memissi, «Le Mouvement Du 20 Février Au Maroc; Vers Une Seconde Indépendance ? » *Revue Avernois*, N°4-5, 2001, P.06.

³ أدريس الاكروني، "الإصلاح بالمغرب بين تدبير المرحلة و دعم الانتقال الديمقراطي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، 2011، ص.24.

ثانياً: الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمات فيالدائرة الإفريقية.

لطالما كانتلدبلوماسية الجزائرية صدى على الصعيد الإفريقي جراء سعيها الحثيثلخدمة مصالح القارة، وتحقيق السلم والأمن والعمل دوماً على إيجاد حلول وسطية لتسوية النزاعات الواقعة بين الدول الإفريقية.لكنها عرفت تراجعاً في الأداء في تسعينيات القرن العشرين نتيجة الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر، إلا أنها بنهاية العشرية السوداء عملت على استرجاع دورها الريادي في المنطقة من خلال عدة مبادرات بدءاً بالمشاركة في الدورة الخامسة والثلاثون (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية، إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية، ودور الوساطة لحل النزاعات بالطرق السلمية، والتعاون لتحقيق الأمن الإفريقي.

لعبت الجزائر دوراً كبيراً في إنجاح قمة الوحدة الإفريقية الخامسة والثلاثون والتي إنعقدت بالعاصمة 1999 رغم الظروف السائدة آنذاك (ظاهرة التحول الديمقراطي، أزمة الديون، النزاعات الحدودية، الفقر والتصحّر)¹؛ فاستغلت الجزائر القمة في فك الحصار عليها من جهة، وتأكيد دورها الريادي من جهة أخرى²، حيث ساهمت في تسوية عدة نزاعات بينية كانت عصية على الحل.

الجهود الجزائرية في النزاعات البيدولالية:

يشكلالنزاع الأثيوبي-الإريتريأحد أهم النزاعات التي استنزفت قوى الطرفين لتعنتهما؛ مما صعب دور الوسيط في العملية؛ وتحركت الدبلوماسية الجزائرية في 12-14 جويلية 1999 إثر انعقاد القمة سألقة الذكر؛ وانطلاقاً من إيمانها وتكريسها لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات وضرورة التعاون الإفريقي، فتبلورتجهداتها في طرح وثيقة عرفت بإجراءات وضع 'اتفاق-إطار' لمنظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع؛ والتي أهم ما ورد فيها أنيلتزم الطرفان بوقف العمليات العسكرية، وأي شكل من أشكال الإدعاءات المعرضة التي من شأنها أن تشجع الإستمرار في الإقتتال، وكذا قبول الطرفين نشر ملاحظين عسكريين من دول منظمة الوحدة الإفريقية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، والقيام بإجراءات عودة الإدارة المدنية وعودة اللاجئين إلى المناطق المعنية التي يتم تحديدها بعد وقف القتال.

تلقت هذه الوثيقة قبولاً من طرف إريتريا أما إثيوبيا فقد أبدت تحفظها بحجة دراستها في 'أديس أبابا' والرد عليها لاحقاً، وفي نفس الوقت كلف رئيس الجزائر الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بمتابعة الجهودات لتسوية النزاع، بتكليف السيد "أحمد أويحي" وزير العدل آنذاك بمتابعة

¹ و. أ. ج، "القمة الإفريقية بالجزائر"، مجلة الخمسينية، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، ص.10.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا المتوسط والاطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص.63.

توصيات قمة الجزائر؛ حيث قام بزيارة ميدانية لعاصمتي الدولتين في 22-25 جويلية 1999 أين أجرى محادثات مع رؤساء الدولتين خاصة الإتفاق -الإطار للمنظمة الخاص بتسوية النزاع حيث أكد الطرفا لإريتري على إلتزامه الصريح بالإتفاق عكس نظيرها لإثيوبي المتحفظ على بعض بنود الوثيقة.¹ ففي 5-11 أوت 1999 قام السيد "أحمد أويحي" بجولة ثانية للدولتين فقدم وثيقة الترتيبات الفنية، والتي وافقت عليها إريتريا أما إثيوبيا إعتضت أيضا على بنود الوثيقة مما أوجب على المبعوث القيام بجولة ثالثة ما بين 22-26 أوت 1999 للدولتين تكاللتب قبول إثيوبيا للوثيقة. إلا أن التوتر إستمر إلى غاية 24-30 أكتوبر 1999 في الجولة الرابعة التي باءت بالفشل؛ مما أدى إلى ضرورة عقد إجتماع فريق عمل في الفترة 03-06 فيفري 2000 بالجزائر لمناقشة الأوضاع من جديد حيث كانت هناك جولة خامسة 24 فيفري إلى 4 مارس 2000 التي إنتهت بالموافقة الإثيوبية على الوثيقة غير الرسمية التي أرسلها الرئيس الجزائري في ديسمبر 1999 بهدف تدعيم السلام.²

وعلى النقيض؛ نجد إريتريا رافضة للوثيقة وهو ما أجبر الرئيس الجزائري لإقتراح مفاوضات غير مباشرة بين البلدين بغية الوصول لصيغة ترضي كلاهما؛ جاءت في 29 ابريل 05 ماي 2000 بمشاركة وزيري خارجية البلدين بحضور السيد "أحمد أويحي" عن الجانب الجزائري وممثلين من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي؛ والتي باءت هي الأخرى بالفشل؛ مما أدى لمتابعة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" جهوده لحل النزاع إيماناً بمبدأ الحل السلمي للنزاعات، وتمت جولة سادسة في 22-24 ماي 2000 للتوصل إلى وقف إطلاق النار؛ حيث أصدر في 24 ماي 2000 بيانا يقر فيه الطرفين بعدم نشر قواتهما المسلحة ووقف إطلاق النار. لكن نتيجة لتأزم الأوضاع وتفاقم المواجهات العسكرية بعد إجتياح القوات العسكرية الإثيوبية للمدن الداخلية؛ قام الرئيس بزيارة أخرى للدولتين (الجولة السابعة) 25-27 ماي 2000 حرصا على دعم السلم وحل النزاع بالطرق السلمية فتوصل لإقناع الطرفين باستئناف المفاوضات غير المباشرة ابتداء من تاريخ 29 ماي 2000.³

وفي 18 جوان 2000 تم التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار والذي جاء كنتيجة لجهود الوساطة الجزائرية التي قامت بها منذ أن تسلمت رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1999. ومن أهم بنود الإتفاق أن يسوى النزاع بالطرق السلمية، وعدم اللجوء لإستعمال القوة، والتأكيد على الإلتزام بالحدود الموروثة عند

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، إدارة الحرب الإثيوبية -إريتيرية، دار الجيل، بيروت، ط. 1، 2004)، ص. 150.

² المرجع نفسه.

³ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 150.

الإستقلال.¹ وقد تم إعادة تجديد الثقة في الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في جويلية 2000 وتقويضه لمواصلته عمله للتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاع، فدعا البلدين لمحادثات السلم بالجزائر في 23-27 أكتوبر 2000 حيث ناقش المسائل المتعلقة بالحدود ومسألة التعويضات والبحث حول جذور النزاع والوقف الكلي للمعارك والهجمات العسكرية.² وتكللت هذه الخطوة بنتائج إيجابية ووقف إطلاق النار الذي يدل على قبول الوساطة الجزائرية ونجاحها، ودفع عجلة السلام الإفريقي بتوقيع اتفاق سلام شامل ونهائي بين الرئيس الإريتري "اساياسافروكي" والوزير الأول الإثيوبي "مليس زيناوي" في 22 ديسمبر 2012.³ وبهذا؛ ووفقا لمجريات الأمور يتسنى لنا الإقرار بالدور الريادي الذي لعبته المساعي الجزائرية في جولاتها الماراثونية من أجل إحلال السلم في المنطقة، والتوفيق بين الأطراف المتنازعة تقاديا للمقاربات الصفرية والحلول المجحفة في حق أي طرف مقارنة بالآخر.

الجهود الجزائرية في النزاعات اللاتماثلية:

وفي هذا السياق؛ لا يمكن إهمال دور الدبلوماسية الجزائرية في قضية الطوارق في مالي والتي تعود إلى فترة التسعينيات من خلال عدة مفاوضات،* كانت تهدف كلها لحل النزاع بطريقة سلمية بعيدا عن القوة بدءا بإتفاق تمناست 1991، وصولا لإتفاقية السلام لعام 2006. ولكن وبفعل ثورات الربيع العربي إزداد الأمر سوءا خاصة بعد سقوط النظام الليبي الذي أدى لهجرة غالبية المقاتلين الطوارق من ليبيا لمواطنهم الأصلية في كل من مالي والنيجر؛مدججين بالسلاح والعتاد الحربي المتطور، فقاموا بتاريخ 17 جانفي 2012 بهجوم ضد القوات المسلحة المالية في منطقة 'كيدال' و 'ميناكا' مطالبين بحق تقرير المصير؛ وسيطرة الطوارق على شمال مالي.⁴

وبهذا؛ ولتفادي النزاع المسلح دعا الطرف الجزائري إلى ضرورة فتح قنوات الحوار في نوفمبر 2012 بين ممثلين حركة الأزواد والحكومة المالية وبعض الإسلاميين داخل مالي لإيجاد أرضية مشتركة للنزاع⁵؛ إلا

¹النص الكامل لإتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 18/06/2000 من قبل وزير خارجة البلدين، ص.1.

²إدريس عطية، مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص.263-265.

³ وثيقة النص الكامل لإتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا الموقع في 12/12/2000، ص.01.

* للمزيد من التفاصيل عن المفاوضات الجزائرية في قضية مالي أنظر: نبيل بويبية، "مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف"، مداخلة أقيمت في ملتقى وطني موسوم بعنوان: إشكالية الأمن في المغرب العربي. صص.15-20.

⁴ خالد عظيم، "الجوار المالي: التداخيل الإقليمية لإنفصال الأزواد في مالي"، السياسة الدولية، ع. 189، مركز الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، جويلية 2012، ص.112-116.

⁵سعد المهدي، قضية الطوارق في مالي، "قراءات إفريقية"، ع. 13، سبتمبر 2012، ص.32-41.

أن اختراق أنصار الدين لهذه الوساطة زاد الوضع سوءًا، فالتدخل العسكري الفرنسي بحجة مكافحة الإرهاب. وهو ما رفضته الجزائر انطلاقًا من مبادئ سياستها الخارجية، ونتيجة لما يمليه هذا التدخل من تداعيات أمنية على أمن واستقرار البلاد على حد تعبير الوزير الأول أحمد أويحيى " أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديدًا أمنياً للجزائر"،¹ حيث قامت الدبلوماسية الجزائرية على مبدأ الحوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة المالية بطريقة سلمية بعيدا عن القوة، فباشرت -الجزائر- وساطتها لحل الأزمة، وفقا لعدة جولات كالتالي:²

الجولة الأولى: حاولت الجزائر تقرب وجهات نظر حركات شمال مالي، وهي مرحلة بالغة الأهمية لتوفير شروط نجاح الحوار المالي الشامل، ففي 05 جوان 2014 : تم استقبال حركات شمال مالي من أجل مشاورات تمهيدية موسعة في إطار جهود المجتمع الدولي والبلدان المجاورة لمالي بهدف البحث عن حل نهائي لمشكل شمال مالي. فتم التوقيع على إعلان الجزائر في 09 جوان 2014 جددت من خلاله على الإرادة في العمل على توطيد ديناميكية التهدئة الجارية ومباشرة الحوار المالي الشامل. وفي 14 جوان 2014 وقعت الحركة العربية للازواد والتنسيقية من أجل شعب الازواد والتنسيقية الحركات والجهات القومية للمقاومة بالجزائر العاصمة على أرضية جددت فيها على 'احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية لمالي' كما عملت الجزائر على عقد اجتماع رفيع المستوى (16 جويلية 2014) لدعم الحوار المالي من أجل تسوية الأمن في شمال مالي فتوج بتوقيع توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة طريق من أجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال (24 جويلية 2014). الجولة الثانية 01 سبتمبر 2014 :تمكنت الجزائر في هذه الجولة من جمع كل الأطراف على طاولة التفاوض.

الجولة الثالثة 19 أكتوبر 2014 : الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل يبدأ بالجزائر العاصمة بحضور ممثلين عن الحكومة المالية والجماعات المسلحة لشمال مالي وكذا كافة الأطراف المعنية. فتم استئناف الحوار في 21 أكتوبر 2014 من أجل بدء أشغال الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية-العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر التي أشرفت على الوساطة.

¹أحورية ساعو، محمد غربي، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع.18، جوان 2017، ص253.

²----، "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، أطلع عليه بتاريخ، 21-10-2018، على الساعة 19:37 من الموقع:

<https://www.djazairss.com/aps/415989>

وفي 23 أكتوبر 2014 انطلقت الجولة الرابعة من المفاوضات، وافقت الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية-العسكرية لمنطقة شمال مالي 'كقاعدة متينة' على وثيقة تفاوض تتضمن عناصر اتفاق سلم قدمته الوساطة. كما عقدت عدة اجتماعات في هذه الجولة وصولاً للجولة الخامسة 16 فبراير 2015 : الجولة الخامسة من الحوار المالي الشامل تبدأ بالجزائر العاصمة بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر. التي كان من أهم نتائجها التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مايو 2015. وفي 20 جوان من نفس السنة 2015 تم التوقيع النهائي على اتفاق السلم والمصالحة في مالي¹. وهو ما يحسب لصالح الأداء الجزائري جراء نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع بالطرق السلمية.

أما بالنسبة للنزاع النيجيري مع الطوارق؛ فقد عملت الجزائر على عقد اتفاق بين حكومة النيجر وحركات متمردية الطوارق بتاريخ 28 نوفمبر 1997 بالجزائر؛ فجاء ذلك كنتيجة للوساطة الجزائرية التي قادت ثلاثة لقاءات الأول في 28 أكتوبر 1997، والثاني 18-21 نوفمبر 1997، والثالث 21-28 نوفمبر 1997. وفي الأخير نص البروتوكول على وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى، الشروع في عملية نزع الألغام، إقرار عفوشامل، إدماج قوات التمرد في السلك العسكري وشبه عسكري، وإشراك الطوارق في شؤون تسيير البلاد بصفة عامة.²

وبهذا نلاحظ أنه رغم عدم الإقرار بمركز وفاعلية هذه الأطراف إلا أن الطرف الجزائري حاول جاهدا تفهم مطالبهم والسعي لتخفيف حدة الأزمات التي كانوا يتسببون فيها، من أجل الوصول لحلول سلمية تبعد المنطقة عن أي أخطار في حال تفاقم الوضع الذي من شأنه الانتقال إليها.

خاتمة:

نستنتج مما سبق؛ إدراك مدى فعالية الدبلوماسية الجزائرية في سياقها الخارجي؛ مما أعطها وزنا ومكانة في السياقين الإقليمي والدولي، وإتسامها بدبلوماسية الفعل بدلا من دبلوماسية القول؛ من خلال سعيها الحثيث على العمل على تنمية السلم بين دول الجوار، والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور لحل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المتجاورة، وكذا إستغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول؛ لتصبح المصالح مرتبطة

¹ - ع. شوار، " مبادرة الجزائر تتكامل بإمضاء الحركات الأزوادية على اتفاق السلم والمصالحة بالأحرف الأولى"، *جريدة النهار الجزائرية*، ع. 2322، 16 ماي 2015، ص. 09.

² إبراهيم مجاهد، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية (دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)، *مجلة صوت القانون*، ع. 08، 2017، ص 247

بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم؛ كل هذا دون الخروج عن مبادئ سياستها الخارجية. فهذا ما أثبتت مدى فعالية دبلوماسيتها الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع القضايا الإقليمية وخصوصاً منها الأزمات المعروفة بحساسية الموقف وضيق الوقت.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الوثائق الرسمية:

النص الكامل لإتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 18/06/2000 من قبل وزيرى خارجية البلدين.

وثيقة النص الكامل لإتفاق السلام بين إثيوبيا واريتريا الموقع في 12/12/2000.

الكتب:

السريان محمد محمود ،الحدود الدولية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا المتوسط والأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الإرتيرية، دار الجيل، بيروت، ط. 1، 2004.

المجلات والجرائد:

عظيم خالد، "الجوار المالي: التدايعيات الإقليمية لإنفصال الأزواد في مالي"، السياسة الدولية، ع. 189، مركز الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، جويلية 2012 .

مشاعلي ابراهيم ، "دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع. 06، 2016.

و. أ. ج، "القمة الإفريقية بالجزائر"، مجلة الخمسينية، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر.

-الإكرينبادريس،"الإصلاح بالمغرب بين تدبير المرحلة و دعم الانتقال الديمقراطي"، مجلة السياسة الدولية، ع. 2011.

-المهدي سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، قراءات إفريقية، ع. 13، سبتمبر 2012.

-ساعو حورية، غربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ع. 18، جوان 2017.

-ع. شوارد، " مبادرة الجزائر تتكفل بإمضاء الحركات الأزوادية على اتفاق السلم والمصالحة بالأحرف الأولى"، *جريدة النهار الجزائرية*، ع. 2322، 16 ماي 2015.

-مجاهد إبراهيم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية (دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجاً)"، *مجلة صوت القانون*، ع. 08، 2017.

التقارير:

تقرير الشرق الأوسط 2007، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع"، إطلع عليه بتاريخ: 2016/02/22، على الساعة: 01:28، في الموقع: [www.crisisgroup.org/Western%20Sahara/Arabic%](http://www.crisisgroup.org/Western%20Sahara/Arabic%20) عبد الجواد جمال، "قضية الصحراء وأزمة الإتحاد المغاربي"، في: مجموعة من المؤلفين، *التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003*، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ط. 1، 2004.

الندوات:

بوبيبة نبيل، "مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف"، مداخلة أقيمت في ملتقى وطني موسوم بعنوان: *إشكالية الأمن في المغرب العربي*.

6- الأطروحات والرسائل الجامعية:

سعادة إبراهيم، "الجزائر والأمن الإقليمي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ب. ت. ن. عطية إدريس، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

المواقع الإلكترونية:

----، "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، أطلع عليه بتاريخ: 2018-10-21، على الساعة 19:37 من الموقع: <https://www.djazairress.com/aps/415989>

المنشأوي إبراهيم، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس". أطلع عليه بتاريخ: 2018/10/24، على الساعة: 14: 10 من الموقع: <http://www.acrseg.org/36851>

زرواق نصير، "الجزائر والأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، أطلع عليه بتاريخ: 2015/01/24، على الساعة: 01:10، في الموقع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4/>

عونيمالك، "مواجهة اللايقين: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي"، السياسة الدولية، ع. 190، مركز الأهرام الإستراتيجي، أكتوبر 2012، أطلع عليه بتاريخ: 2015/01/25، على الساعة: 22:07، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/IssueSupplements/24.aspx>

فراح عباس، "مقاربة الجزائر للأزمة التونسية: محاولة للفهم"، أطلع عليه بتاريخ: 2015/01/26، على الساعة: 23:24، في الموقع: <http://hoggar.org/2013/09/21/>

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

Boniface Pascal, **La Géopolitique : Les Relations Internationales**, Eyrolles, Paris, 2011.
Mernissi Laila, « Le Mouvement Du 20 Février Au Maroc; Vers Une Seconde Indépendance ? » **Revue Averroès**, N°4-5 2001.

تحديات مسار الإصلاح التنموي في المغرب Challenges of the path of development reform in Morocco

محمد المستاري

باحث في علم الاجتماع، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب.

الملخص:

بالرغم من كون المغرب قد شرع منذ استقلاله السياسي سنة 1956 في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات والتدابير الهيكلية، والبحث عن الحلول والبدائل الممكنة، التي تمثلت في تبنيه لمجموعة من المشاريع والبرامج والمخططات التنموية المتعاقبة،.. وبرغم الطموحات الكبيرة والآمال والتطلعات والانتظارات الطويلة للمواطنين، لم يستطع حتى الآن، النهوض بتنميته؛ إذ ما يزال يحتل المراتب الذيلية والمتأخرة جدا في سلم التقارير الدولية للتنمية البشرية سنة بعد سنة! فما هي إذن، أهم وأبرز التحديات والإكراهات الكبرى التي واجهت وتواجه المخططات الإستراتيجية للتنمية في المغرب منذ الاستقلال حتى الآن؟ وكيف تعيق مسار الإصلاح التنموي في المغرب؟

الكلمات المفتاحية: الإصلاح التنموي – النخب السياسية – التخطيط الاستراتيجي – العولمة – التنمية المستدامة.

Abstract:

Although Morocco, since its dependence in 1956, has begun to take a set of fundamental measures, reforms and has sought for possible solutions through the structure of a plenty of projects, programs and successive development plans, and in spite of its citizens long waiting for the fulfillment of their ambitions, no progress has been made yet.

According to international reports for human development, Morocco is still placed in down ranks every year. So, what are the most important challenges and barriers facing the strategic plans for the development of Morocco since the declaration of independence? How do those barriers stand against the development reform course in Morocco?

Keywords: Development reform – Political Elite – strategic planning – globalization – sustainable development.

مقدمة:

بعد حصول المغرب على الاستقلال السياسي سنة 1956، وجد وضعه السوسيو-اقتصادي وضعاً متدهوراً وصعباً ومتديداً بكل المقاييس، وذلك نتيجة الاستغلال والاستنزاف المفرط لكل خيراته وثرواته¹ من قبل المستعمر الفرنسي. أمام هذا التحدي، شرع المغرب في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات والتدابير الهيكلية، والبحث عن الحلول والبدائل الممكنة، التي تمثلت في تبنيه لمجموعة من المشاريع والبرامج والمخططات التنموية المتعاقبة، لكن نلاحظ أنه برغم كل هذه المحاولات والتجارب الإصلاحية المتخذة، وبرغم الطموحات الكبيرة والآمال والتطلعات والانتظارات الطويلة للمواطنين، لم يستطع المغرب حتى الآن، النهوض بتميمته؛ إذ ما يزال يحتل المراتب الذيلية والمتأخرة جداً في سلم التقارير الدولية للتنمية البشرية سنة بعد سنة! فالأوضاع السوسيو-اقتصادية ما زالت تؤول بشكل متنامٍ ومتزايد نحو التردّي والتخلف، وتؤدي إلى الاحتقان والتوترات الاجتماعية.

إن هذه المفارقة، التي وسمت وما زالت تسم مسار الإصلاح التنموي في المغرب منذ الاستقلال حتى الآن، تجعلنا نتساءل بكل استغراب: لماذا لم يستطع هذا البلد النهوض بتميمته رغم كل الإمكانيات، المقومات والمؤهلات التي يزخر بها، إذ ما زال يحتل المراتب الذيلية والمتأخرة جداً في سلم التقارير الدولية للتنمية البشرية سنة بعد سنة؟ وكيف يمكن أن نفسر الفشل الذريع لكل المحاولات والتجارب الإصلاحية التي اتخذها منذ الاستقلال السياسي برغم الحجم الكبير للميزانيات التي رصدت لها؟ هل مرد كل هذا التأخر والتخلف إلى الإكراهات والتحديات التاريخية (حصيلة الاستعمار الفرنسي وتركته الثقيلة)، والطبيعية (تعاقب سنوات الجفاف والفيضانات) والخارجية (أثر العولمة والنظام الدولي الجديد على السياسة الوطنية للدولة)، أم تعود إلى تحديات سياسية متمثلة في غياب الحكامة وضعف النخب السياسية، وغياب الوعي لديها بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقها، وعجزها عن التخطيط وسوء التسيير والتدبير للقطاعات الإنتاجية؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الأسباب المفسرة لفشل كل الإصلاحات التنموية في المغرب تعود بالدرجة الأولى إلى أزمة النخب السياسية وضعف التخطيط الاستراتيجي، على اعتبار أن من شأن هذين المدخلين رفع كل التحديات الأخرى وتجاوزها، ولعل هذا ما نسعى من خلال هذه الدراسة- إلى إبرازه رسداً وتحليلاً ومساءلة ونقداً، وذلك بغرض تنبيه صنّاع القرار والمسؤولين إلى إعادة

1- ألبير عياش، حصيلة الاستعمار الفرنسي في المغرب، ترجمة عبد القادر الشاوي ونورالدين سعودي، كلمات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، من دون تاريخ.

النظر في النماذج التنموية المتعددة التي ينقصها نخب كفوّة ومواطنة وتخطيط استراتيجي متين من أجل أن يسلك المغرب الطريق السليم نحو التنمية وتجاوز التخلف.

وقبل الإجابة عن أسئلة الدراسة، نود الإشارة في البداية، إلى أن هناك مستويين رئيسين للإكراهات والتحديات التي اعترضت وتعترض مسار الإصلاح التنموي في المغرب، هما: مستوى التحديات الداخلية ومستوى التحديات الخارجية، إلا أن محاولة الفصل بينهما. أي بين ما هو داخلي وخارجي في الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يعد أمرا صعبا للغاية، لذلك سنحاول أن نعرض بإيجاز لهذه التحديات والإكراهات بشكل مندمج، معتمدين على منهج نقدي لا يقف عند لحظة الوصف والتشخيص، بقدر ما يسعى لتجاوزها إلى لحظة اقتراح مداخل ممكنة، وذلك على النحو الآتي:

أولا: إكراهات وتحديات تاريخية: حصيلة الاستعمار الفرنسي: استنزاف الخيرات والثروات... والتركبة الثقيلة:

بعد حصول المغرب على الاستقلال السياسي، وجد نفسه أمام أوضاع سوسيو-اقتصادية متردية وخطيرة بكل المقاييس، ذلك أن كل البنى والهياكل الإنتاجية الأساسية كانت مستنزفة نتيجة الاستغلال المفرط الذي تعرضت له من قبل المستعمر الفرنسي¹، خصوصا وأنه لم يترك له المجال فيما بعد للاستفادة من المنجزات التي قام بتحقيقها.

على هذا النحو، فقد ذهب العديد من الباحثين والمهتمين بالتحويلات التي عرفها المغرب خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي^(*)، إلى أن الآثار والانعكاسات السلبية لهذا الاستعمار تتجاوز المجال الزمني، على اعتبار أن «الاقتصاد الاستعماري أحدث بنيات كان من شأنها أن تعوق على المدى البعيد، إمكانيات التراكم المستقل للمركز حول الذات، الأمر الذي يعني أن الاستعمار لم يكن مجرد عملية استغلالية، بل وضع الاقتصاد المغربي في فك الرأسمال الفرنسي والدولي»².

وبالإضافة إلى ذلك، تمثلت التحديات التاريخية التي طرحها الاستعمار للمغرب بعد الاستقلال، في ما يمكن تسميته بـ«تركة ثقيلة»، تجلت في مجموعة من الاختلالات والتفاوتات المجالية، نتيجة سياسة المغرب النافع والمغرب غير النافع التي ما زالت ممتدة الجذور حتى اليوم بمسمى المركز والأطراف، وأيضاً، في الركود الاقتصادي الذي نتج عن هروب رؤوس الأموال، مما أدى إلى نقص في إنتاجية ومردودية

1- ألبير عياش، مرجع سابق.

(*)- عزيز بلال، ألبير عياش وغيرهما.

2- عبد العزيز بلال، (نقلا عن تقديم الترجمة العربية)، لكتاب ألبير عياش، مرجع سابق. ص. 12.

القطاعات سواء الفلاحية أو الصناعية¹. وكذا في الصراع الطويل الأمد بين المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر حول ملف استكمال أراضي الصحراوية... التي ما تزال حتى الآن، سببا في توتر العلاقات، وما ترتب عن ذلك من استغلال المنتظم الدولي لهذا الوضع، «فسياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغربية ارتكزت على التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية، والموازنة بين طرفي هذه العلاقات (...).» وذلك بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية والتي ترى في المنطقة خزانا نفطيا (الجزائر) وموقعا استراتيجيا (المغرب)، فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، وهي اعتبارات عززها الماضي الاستعماري لفرنسا التي كانت تعتبر المنطقة مجال نفوذ تقليدي لها².

ثانيا: إكراهات وتحديات سياسية: أزمة النخب السياسية... وضعف التخطيط:

لقد شكل العامل السياسي منذ زمن بعيد وما يزال حتى الآن، تحديا وإكراها خطيرا في تعثر مسار الإصلاح التنموي بالمغرب، حيث ظل واقع هذا المجال السياسي⁽⁺⁾ المغربي . بمختلف محدداته ومكوناته وعناصره وظواهره . واقعا مشوها، ينخره الفساد وتعمل فيه جملة من الممارسات والمسلكيات التقليدية، كتلك المتعلقة بطرق وأساليب إنتاج النخب السياسية، وسيادة «قيم العلاقات القرابية والقبلية والزبونية والمحاباة والوساطات، وهو ما يحرم المجتمع خيرة أطره ونخبه التي يمكنها أن تؤدي دورا محوريا في الإصلاح والنهوض»³، لأن الأدمغة الفاسدة في آخر المطاف، لا يمكن أن تنتج إلا واقعا مقرفا وفاسدا⁴، لذلك فرغم أن «المؤسسات الحكومية [عندنا] كثيرة، ومتعددة، تعج بالموظفين والأطر، غير أنها تتسم بضعف الإنتاج، وقلة المردودية النوعية»⁵.

تتجلى أزمة النخب السياسية، في غياب الوعي بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقها، واستخلاص الدروس والعبر من التجارب والإصلاحات الماضية المتتالية، وتتجلى أيضا في غياب التخطيط الاستراتيجي للمشاريع التنموية والشمولية برؤية واضحة ومضبوطة، حيث «قد دلت التجارب في الكثير من الدول المتقدمة أو النامية أن وضوح الرؤية والأهداف، واتساق الخطط القابلة للتطبيق، غير الحاملة

1- مريم الخياري، النموذج التنموي المغربي خلال نصف قرن: بين الطموح الداخلي والإكراهات الخارجية، الموقع الرسمي لمجلة العلوم القانونية، 5 سبتمبر 2014.

2- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، موقع الجزيرة، بتاريخ 2004/10/03.

(+) - إذا نظرنا إلى السياسة من زاوية الفهم لدى الغرب، فإننا سنجدها مجالاً لتقديم المقترحات والبدائل العقلية التي من شأنها النهوض والارتقاء بالشأن العام، أما السياسة حسب الفهم العربي، فهي مجال للاغتناء السريع والفاش، والمحافظة على الثروات والمكاسب الشخصية.

3- (بتصرف عن)، رشيد جرموني، المنظومات التربوية العربية بين مظاهر الأزمة وتحديات المستقبل، مجلة عمران (للعلوم الاجتماعية والإنسانية)، العدد 10، 2014، ص. ص. 90-91.

4- محمد المستاري، في تحديات وإكراهات سياسة الهوية المتقدمة بالمغرب، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر من ألمانيا - برلين - عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 05، غشت، 2018، ص. 68.

5- حسن مسكين، أزمة النخب العربية: الثقافة والتنمية، دار القرويين، الدار البيضاء، المغرب، 2007، ص. 103.

أو المثالية، وتقديمها على أسس منهجية سليمة، مدروسة بعناية من لدن مختصين مسؤولين، مشبعين بحس الوطنية الصادقة، يعد سبيلا ناجحا لتيسير نجاح المشاريع التنموية، شريطة أن يكون القائمون عليها من ذوي الكفاءات، والمؤهلات الخاصة التي تزكيها النتائج وتدعمها الحصيلة النهائية على أرضية الواقع»¹.

على هذا النحو، فإن العامل السياسي يشكل التحدي والإكراه وفي الوقت نفسه المدخل الأساسي للإصلاح والنهوض بالتنمية، على اعتبار أنه إذا كانت السياسة تدل على قيادة تجمع سياسي يسمى اليوم الدولة، فإن المشكل يكمن في مدى صلاحية وأهلية هؤلاء القادة والساسة، إذ هناك من يتساءل باستنكار شديد عن أسباب كل هذا التخلف والتردي رغم توفر الموارد والإمكانات اللازمة: «منذ كم مدة رحل المستعمر؟ وبالتالي ماذا حققتم في ظل الاستقلال؟ ألا يمكن إرجاع تخلف الشعوب الثالثة إلى حكامها والساهرين عليها؟ فكم من بلد خرج حديثا من الاستعمار والآن يعد من دول العالم الأول؟ فلننظر إلى النور السبعة جنوب شرق آسيا، وإلى بعض من دول أمريكا اللاتينية بل حتى في إفريقيا كما هو الشأن بالنسبة إلى بلد نيلسون مانديلا. لعل مثل هذه الدول يغرق العديد من حكام وقادة الدول الثالثة في الكثير من الخجل إن كان لهم أن يخجلوا!»².

والواقع، فإن الكثير من المشكلات والمعضلات المجتمعية المستفحلة، تعود إلى النخب السياسية، وسوء تسييرها وتدبيرها للقطاعات الإنتاجية للنهوض بالتنمية، حيث لم تستطع إدراك أهمية استخلاص الدروس من التجارب والإصلاحات الماضية المتتالية، لذلك فإن ارتفاع بعض مشكلات المسألة المجتمعية شأن «ارتفاع مستويات البطالة [اليوم]، لا يمكن إرجاعها فقط إلى العولمة وما تقرضه من تحديات ومؤثرات خارجية، وإنما يمكن أن يرجع ذلك أيضا إلى اختلالات داخلية تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات الوطنية على خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الزيادة المطردة في قوة العمل»³، وإلى «عدم تأقلم السياسات المتبعة مع التحولات السريعة التي يعرفها الوضع الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي»⁴.

كما تعود إلى عدم خلق الدولة آليات قانونية لمراقبة وتتبع الميزانيات القطاعية واتجاهات صرفها، بهدف الحد من الفساد السياسي المستشري، والقطع مع تلك السلوكيات والممارسات السائدة التي تجعل من السياسة مجالا للاغتناء السريع (وهو ما يعني عدم تفعيل المقترضات الدستورية المتعلقة بالحكامة الجيدة

1- المرجع نفسه، ص. 103.

2- أحمد هوزلي، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب، دار ويلي للكتابة والنشر، مراكش، الطبعة الأولى، 2000، ص. 114.

3- محمد غربي، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص. 36.

4- مريم الخباري، مرجع سابق.

وربط المسؤولية بالمحاسبة). ذلك أن هناك مجموعة من الخروقات والتجاوزات المسكوت عنها فيها يتعلق بتبديد واستغلال المال العام، بالرغم من أنه سبق لمجموعة من المنابر الإعلامية أن كشفت عنها مرارا وتكرارا، حيث أفادت أن عددا واسعا من المسؤولين الحكوميين وكذا رؤساء الجهات والجماعات الترابية تسببوا في هدر أموال طائلة في اتجاه شراء سيارات فاخرة، مع أن القطاعات والجهات والجماعات الترابية التي يتولون مسؤولية تسييرها وتديبها تفتقر إلى أبسط المقومات الضرورية والخدمات الأساسية واللازمة كالتعليم والصحة والتغذية والعيش الكريم¹.

إن القطع مع هذه الممارسات والمسلكيات التقليدية الفاسدة، لا يمكن أن يتم إلا بتفعيل مسطرة ربط المسؤولية بالمحاسبة تفعيلا سليما وصحيحا في آن.

ثالثا: إكراهات وتحديات طبيعية: تعاقب سنوات الجفاف... والفيضانات:

لقد كان للكوارث الطبيعية التي عرفها المغرب عبر التاريخ دورا لا يقل أهمية في تفسير تخلف وتردي مسار الإصلاح التنموي في هذا البلد²، لا سيما عندما يتعلق الأمر باستحضار معطى جد هام، ويتمثل في كون المجتمع المغربي بلدا فلاحيا بامتياز، إذ شكلت وتشكل لديه الفلاحة وأنشطتها الدعامة الاقتصادية الأولى.

على هذا الأساس، فقد كان لتعاقب وتوالي سنوات الجفاف والقحط وكذا الفيضانات، آثار كبيرة ومباشرة على مختلف مجالاته ومستوياته، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ إن تعاقب هذه الظواهر الطبيعية فرض على سياسات الدولة في سنوات عديدة نفس المشاريع والبرامج والمخططات والتدابير المتخذة، أو لنقل على الأقل، مراجعة الاختيارات والأولويات المحددة ضمن البرامج التنموية المتخذة، نحو اتخاذ مشاريع وبرامج سريعة واستعجالية لإسعاف ومساعدة المناطق الأكثر عوزا وتضررا، قصد إنعاش الاقتصاد الوطني الذي يتأثر بشكل سريع، حيث يطوله الركود والشلل والتأزم الخطير، وما يترتب عن ذلك، من توقف أرزاق الفلاحين وضياع ممتلكات الدولة، وكذا تأثر المجال الاجتماعي، الذي تنتشر فيه الكثير من الأوبئة من قبيل الجوع والسل والطاعون وداء المستنقعات وغيرها من الأمراض والأوبئة...

¹ - محمد المستاري، مرجع سابق، ص. 69.

² - يمكن الرجوع إلى كتاب جد مهم، ل محمد أمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 18، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1992.

وتأكيدا لهذا المعطى، فقد كشف تقرير، أصدره مركز بحوث أوبئة الكوارث في جامعة لوفان بلجيكا، اعتمادا على أرقام محلية وأممية، أن المغرب من بين أكثر البلدان، التي تواجه مخاطر الكوارث الطبيعية، خصوصا الفيضانات والجفاف¹.

والواقع أن المغرب قد صادف قبل ومنذ الاستقلال مواسم فلاحية جد سيئة وردئية، حيث «في السنين الأخيرة (...) أصبح هناك مناخ جديد في المغرب، فإما أن تكون التساقطات كثيرة فوق المعتاد، وإما أن يكون الجفاف أشد حدة، لكن سنوات الجفاف هي الأكثر هيمنة. فقد جاء في إحدى الدراسات أنه ما بين (1940 و 1979) أي خلال 40 سنة، عرف المغرب 5 سنوات من الجفاف. وما بين (1980-1995) أي خلال 16 سنة، تعرض المغرب لـ 6 سنوات من الجفاف، وما بين (1996-2002) عرف المغرب 4 سنوات من الجفاف خلال 7 سنوات»². حيث أثرت هذه السنوات التي شهدتها المغرب، بشكل كبير ومباشر على سياسة مشاريعه وبرامجه ومخططاته التنموية المتخذة، وهو الأمر الذي يؤكد جسامته التحدي الطبيعي على مسار الإصلاح التنموي في المغرب. وعليه فإن التفكير العميق في بدائل اقتصادية موازية كالسياحة والصناعة... أصبح أمرا ضروريا وملزما للدولة.

رابعا: إكراهات وتحديات خارجية: أثر العولمة والنظام الدولي الجديد على السياسة الوطنية للدولة: من الواضح جدا، أنه صار من الصعوبة بمكان أن نفصل اليوم بين العوامل الداخلية للوطن والعوامل الخارجية للعالم، حيث غدت هذه الأخيرة تؤثر بشكل كبير ومباشر في سير السياسة الوطنية للدولة، كما تؤثر في اختياراتها وأولوياتها ومخططاتها واستراتيجياتها العامة، ولعل من أبرز العوامل الخارجية التي فرضت نفسها بشكل كبير، ظاهرة العولمة، باعتبارها صارت تشكل تحديا خطيرا على العالم عموما، والبلدان النامية على وجه الخصوص، وذلك من حيث كون هذه الأخيرة «لا تملك المناعة الكافية لمقاومتها، خصوصا على مستوى بنيتها التحتية الهشة التي تجعلها غير قابلة لتقبل أطروحة المنافسة ورفع الحواجز الجمركية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إغراق أسواقها بالسلع الأجنبية الرخيصة وانصراف الزبائن عن البضاعة الوطنية الأقل جودة والعالية الثمن مما سيتولد عنه إفلاس وإغلاق المعامل المنتجة لها والدفع بعمالها إلى التسريح والفقر والبطالة»³.

في هذا السياق، يرى الباحث المغربي يحيى اليحياوي، أن «العولمة تعني الضحك على ذقون العالم الثالث ما دامت هذه الدول محكوما عليها بالخضوع للنظام العالمي الجديد الذي يكرس الهيمنة والتبعية،

1- تقرير بلجيكي: المغرب أكثر البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية، موقع اليوم 24.

2- عبد الحميد اسعيدو، الجفاف وبداية تطرف المناخ في المغرب، جريدة هسبريس، بتاريخ 31-01-2016.

3- عبد الله استيتو، مرجع سابق، ص. 28.

وما دام الاقتصاد العالمي محكوماً من طرف ثلاث مؤسسات دولية كبرى وهي صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، وهي كلها قنوات أرهقت كاهل العالم الثالث بمديونية ثقيلة وجعلته خاضعاً للشمال ولمؤسساته، وخصوصاً الهيمنة الأمريكية إلى درجة أن العولمة قد تعني "أمركة العالم"¹.

وهو الطرح نفسه الذي شدّد عليه أحمد هوزلي، حيث يرى أن الدولة تتعرض في عصر العولمة إلى «ضغوط داخلية وخارجية متزايدة قلصت هيبتها ونفوذها، فالخصوصية تسلبها ممتلكاتها، والشركات المتعددة الجنسية تقفز على سلطاتها، والمؤسسات الدولية تنازعها في كثير من اختصاصاتها وسيادتها، كما أن شيوع السلم والحوار يضعف جيوشها وقوتها الردعية، والنتيجة تقليص قدرات حكومات الدولة على ممارسة الرقابة والمحاسبة والتخطيط وضبط الشؤون العامة»².

ويبرز الباحث المغربي عبد الله استيتو، أن هذا الضغط والتحكم الذي تمارسه العولمة على الدولة «يحصل من خلال العديد من الأنسجة والروابط والالتزامات تترسخ بسبب الكثير من العوامل مثل: الشركات المتعددة الجنسيات التي تتولى التسيير عوض الدولة، والعمل على خلق المواطن الاستهلاكي الداعم للعولمة»³...

من هنا، يمكن أن نتحدث عن مساوئ هذه المتغيرات والمستجدات الدولية الجديدة، وعمق تحدياتها وإكراهاتها على سلطة الدولة في البلدان النامية، لا سيما إذا أدركنا جيداً، المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها، ف«الخصوصية تتمثل أساساً في تحويل ملكية الدولة إلى الخواص سواء كانوا مواطنين أو أجنبياً، فتتحول الدولة إلى جهاز يحكم ولا يملك، ومن لم يملك لن يراقب ولن يوجه كما يريد، وبهذا تفقد الدولة أحد أهم عناصر القوة. أما العولمة فتتمثل في نقل اختصاصات الدولة وسلطاتها في المجال الاقتصادي والإعلامي وكذلك السياسي والثقافي إلى مؤسسات عالمية. فأهدافها واضحة تتلخص في إضعاف الدولة بل إلغاء دورها في كثير من المجالات الحيوية ليحل محلها إمبراطور العولمة»⁴.

لكن، برغم كل هذه الاعتبارات السابقة، التي تكشف عن حجم التحديات والإكراهات الخارجية، والتي يشكل ضغط العولمة على الدولة الوطنية أحد أبرز مظاهرها وتجلياتها، لم تستطع سياسة الكثير من البلدان العربية، والمغرب واحد منها، إنضاج الوعي الفعلي والكافي إزاء هذا المتغير الجديد وأخذ في

1- يحيى اليحيوي، العولمة الموعودة: قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا، منشورات عكاظ، الرباط، 1999، ص. 96.

2- أحمد هوزلي، مرجع سابق، ص. 49.

3- عبد الله استيتو، مرجع سابق، ص. 26.

4- أحمد هوزلي، مرجع سابق، ص. 47.

الحسبان، ذلك أن «السمة التي طبعت معظم المخططات التي تبناها المغرب هو اعتمادها نفس الاستراتيجية العامة مع بعض التحولات التي فرضتها ظروف وتقلبات المرحلة»¹.

حيث كان من نتائج ذلك، الفشل الذريع لكل المشاريع والبرامج والمخططات التنموية التي راهن عليها المغرب لمعالجة مشكلاته وأزماته المجتمعية المستفحلة، مما أفضى به في آخر المطاف إلى «انتهاج بعض السياسات التصحيحية المملة من طرف بعض مراكز القرار الدولية...»². وكذا الدخول في دوامة المديونية التي أثقلت كاهله، ليأتي مسلسل «التبعية والمديونية التي حولت الكثير من الحكومات والمجتمعات إلى رهائن تحتجزهم المؤسسات المالية العالمية الكبرى، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على الرغم من الثروات الطبيعية التي تزخر بها هذه البلدان كما هو الشأن بالنسبة إلى المغرب (...). علما أن هذا البلد يتوفر على مقومات طبيعية هائلة لتحقيق إقلاع اقتصادي سليم، إذ يتوفر على أول احتياطي عالمي من الفوسفاط...»³.

أي مداخل ممكنة لتجاوز وضعية التخلف نحو التنمية؟

صحيح أن المغرب اليوم، ينشد عبر الإعلام الرسمي مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحت مسمى مغرب العهد الجديد، لكن باعتبارنا باحثين لا ننساق وراء هذه الخطابات ولا يمكن أن نعيد ترديدها، لأن دور الباحث هو رصد الواقع ومحاولة الكشف عن زيفه وتناقضاته، والتركيز على النظر في الاستراتيجيات المتخذة بدلا من التركيز على نتائج التقارير المزيفة. في هذا الإطار، ومن خلال تتبعنا لمسار الإصلاح التنموي في المغرب، نرى أن المشكل لا يكمن في غياب الوعي بأهمية المقاربات والمداخل المعاصرة التي من شأنها تحقيق التنمية، ولكن المشكل يكمن في كوننا لا نملك نخبا سياسية قادرة على استيعاب مضامين هذه المنظورات والمقاربات وتفعيلها تفعيلا سليما على أرضية الواقع.

والدليل على ذلك، أن المغرب يؤكد ويعبر عن وعيه الكبير بأهمية هذه المقاربات والمداخل التنموية الجديدة، شأن المقاربة الترابية بأبعادها المجالية الجهوية والمحلية، المقاربة الثقافية بأبعادها البشرية والاجتماعية والأنثروبولوجية، المقاربة السياسية بأبعادها الديمقراطية والحقوقية⁴، المقاربة التشاركية من

1- مريم الخياري، مرجع سابق.

2- مصطفى محسن، في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، منشورات دفاتر وجهة نظر، الرباط، الطبعة الأولى، 2007، ص. 46.

3- عبد الله استيتو، مرجع سابق، ص. 27-28.

4- عبد الله محسن، مقدمات في سوسيولوجيا التنمية، مقرر خاص بطلبة الماستر المتخصص سوسيولوجيا المجال وقضايا التنمية الجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة بن طفيل، القنيطرة، الموسم الجامعي 2017/2018، غير منشور، ص. 26-37.

إشراك المجتمع المدني والسكان وجميع الفاعلين وغيرها من المقاربات والمداخل الأخرى. ولكن تعامله معها يبقى عبارة عن شعارات ظرفية ومناسباتية يتم ترديدها بين حين وآخر. حيث برغم تأكيده عن انخراطه فيها والعمل بها ما تزال الأوضاع مستمرة في اتجاه التخلف والنتائج الذليلة في سلم التقارير الدولية، وكذلك فشل الدولة في السياسات الاجتماعية والعمومية، حيث ارتفاع مشكلات البطالة والصحة والتعليم والسكن وغلاء المعيشة والاحتجاجات الشعبية في عدد من المدن المغربية. بالإضافة إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية التي أثقلت كاهل الدولة، حيث قد كشف تقرير عن المجلس الأعلى للحسابات، وهو مؤسسة دستورية، عن ارتفاع المديونية العامة والتي وصلت حسه إلى 970 مليار درهم، وتجاوزت 91.2% من الناتج الداخلي الخام¹. إن كل هذا لا يمكن أن يكشف إلا عن أزمة النخب السياسية وعدم قدرتها على التسيير والتدبير العقلاني...

خاتمة:

ختاماً، يمكن القول، بأنه متى توفرت الإرادة السياسية الواعية والحقيقية، والحس الوطني الصادق، ووضوح الرؤية، والتخطيط الاستراتيجي الشمولي والمنسجم، والعدالة الاجتماعية... أمكن للمغرب التغلب على كل هذه التحديات والإكراهات وتجاوزها نحو التنمية والتقدم واللاحق بمصاف الدول المتقدمة...

¹ - تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة المغربية برسم سنة 2017، عن المجلس الأعلى للحسابات، بتاريخ 2018/10/23.

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة:

- 1- استيتو (عبد الله)، ظاهرة العولمة بين خيار التبني ومقاربة الرفض (العولمة الاقتصادية نموذجاً)، مجلة فكر ونقد، العدد 68، 2005.
- 2- اسعيدو (عبد الحميد)، الجفاف وبداية تطرف المناخ في المغرب، جريدة هسبريس، 2016/01/31.
- 3- البزاز (محمد أمين)، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 18، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1992.
- 4- الخلفي (مصطفى)، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، موقع الجزيرة، 2004/10/03.
- 5- الخياري (مريم)، النموذج التنموي المغربي خلال نصف قرن: بين الطموح الداخلي والإكراهات الخارجية، الموقع الرسمي لمجلة العلوم القانونية، 5 سبتمبر 2014.
- 6- رشيد جرموني، المنظومات التربوية العربية بين مظاهر الأزمة وتحديات المستقبل، مجلة عمران (للعلوم الاجتماعية والإنسانية)، العدد 10، 2014.
- 7- سطي (عبد الإله)، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، الحوار المتمدن، العدد 1622، 2006/07/25.
- 8- محسن (مصطفى)، في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، منشورات دفاتر وجهة نظر، الرباط، الطبعة الأولى، 2007.
- 9- المستاري (محمد)، في تحديات وإكراهات سياسة الهوية المتقدمة بالمغرب، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر من برلين - ألمانيا - عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 05، غشت، 2018.
- 10- مسكين (حسن)، أزمة النخب العربية: الثقافة والتنمية، دار القرويين، الدار البيضاء، المغرب، 2007.
- 11- عياش (ألبير)، حصيلة الاستعمار الفرنسي في المغرب، ترجمة عبد القادر الشاوي ونورالدين سعودي، كلمات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، من دون تاريخ.
- 12- غربي (محمد)، تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.

- 13- هوزلي (أحمد)، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب، دار وليلي للكتابة والنشر، مراكش، الطبعة الأولى، 2000.
- 14- اليحياوي (يحيى)، العولمة الموعودة: قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا، منشورات عكاظ، الرباط، 1999.
- 15- تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة المغربية برسم سنة 2017، عن المجلس الأعلى للحسابات، بتاريخ 2018/10/23.

الهلاليون ودورهم في تأسيس سلطنة المُسبعات في كُردفان آواخر العصر الوسيط

Banu Hilal & Their Role in the Foundation of Sultanate of Musabba't in Kordofan at the End of Medieval Age

د.إسماعيل حامد إسماعيل علي معهد البحوث والدراسات الأفريقية/ جامعة القاهرة

الملخص:

تُناقش هذه الورقة دور قبيلة بني هلال، وبطونها في تأسيس إحدى السلطنات الإسلامية التي ظهرت في "حوض النيل الأوسط" **Middle Nile Basin**، وتحديداً في إقليم "كُردفان" **Kordofan**، وهي التي اشتهرت في المصادر التاريخية بـ"سلطنة المُسبعات" **Sultanate of Musabba't**. وتضم هذه الورقة أربعة مباحث، الأول منها بعنوان: "إقليم كُردفان وأهميته التاريخية"، وهذا المبحث يناقش الموقع الجغرافي لإقليم كردفان، وسماته الطبيعية التي كان لها تأثير مهم في تاريخ هذا الإقليم لاسيما إبان حقبة العصر الوسيط. كما يتناول ذلك المبحث الأهمية التاريخية لهذا الإقليم، وأهم القبائل التي سكنته منذ القدم. بينما (المبحث الثاني) فهو الموسوم بـ"استقرار بني هلال في إقليم كُردفان"، وهو يُناقش قدوم هجرات جماعات وبطون بني هلال، ومن ثم استقرارها في هذا الإقليم لاسيما منذ القرن الثامن الهجري/القرن الرابع عشر الميلادي.

بينما (المبحث الثالث)، فهو يحمل عنوان: "بنو هلال وتأسيس سلطنة المُسبعات الإسلامية"، وهذا المبحث يُعد دونما ريب من أهم مباحث تلك الورقة، لاسيما وأنه يُناقش أحد الأدوار السياسية المهمة التي قامت بها بطون قبيلة بني هلال في إقليم كردفان، وذلك من خلال تأسيس "سلطنة المُسبعات الإسلامية" في حوالي القرن الثامن الهجري/القرن الرابع عشر الميلادي، وكذلك يتناول علاقة مؤسسي "سلطنة المُسبعات" بحكام "سلطنة دارفور"، وكذلك صلة النسب التي كانت تجمع بين كل منهما. أما (المبحث الرابع)، فإنه بعنوان: "سلاطين المُسبعات في كُردفان"، وهو يتناول أهم السلاطين والحكام الذين ارتقوا العرش في إقليم كردفان خلال الحقبة التي تتناولها تلك الدراسة، وكذا أهم الأعمال التي قاموا بها، وهو الأمر الذي لم تُسلط عليه المصادر السودانية الكثير من الأضواء.

Abstract

This Article is discussing the role of the tribe of Banu Hilal and its Groups in the foundation of one of Islamic Sultanates in the Middle Nile Basin particularly in Kordofan which was known under the name of **Musabba't**. This Article is including of Four Chapter the first named: "**Kordofan and its Historical Importance**". This Chapter discusses the Geographic Location of this province, and its characteristic figures of its nature that played an important role in the History of Kordofan during Medieval Age. The Second Chapter named as: "**Settlement of Banu Hilal in Kordofan**". It discusses the Immigration of Banu Hilal to Kordofan during the 8th century A.H.

The 3rd Chapter named as: "**Banu Hilal and the foundation of Islamic Sultanate of Musabba't**". This Chapter is dealing with the Political Role that Banu Hilal played to found Sultanate of **Musabba't** during 8th century and the Relation of the founders of the Musabba't with kings of Darfur. The 4th Chapter named:

"Sultans of Musabba't in Kordofan". It discusses a History of the most important Rulers of Musabba't and their most important acts during their time.

المقدمة

تُناقش هذه الورقة دور قبيلة بني هلال، وبطونها في تأسيس إحدى السلطنات الإسلامية التي ظهرت في "حوض النيل الأوسط" Middle Nile Bassin، وتحديداً في إقليم كردفان Kordofan، وهي التي اشتهرت في المصادر بـ"سلطنة المسبعات" Sultanate of Musabba't. وتُقدم الورقة تصوراً تاريخياً عن قبيلة "المُسبعات" التي استقرت في كردفان منذ قرون بعيدة، ويُحدد البعض الفترة التي استقرت فيها هذه القبيلة، وبطونها هناك بالنصف الثاني من القرن 9هـ/15م. وقد اختلفت الآراء حول أصل المُسبعات، إذ إن البعض يرى أنهم من بطون بني هلال التي هاجرت إلى إقليم كردفان، بينما يُشير آخرون إلى أنهم ليسوا من العرب في الأصل، بل من أصول أفريقية، ثم اختلطت بهم بعض الجماعات العربية بفضل الزواج، والمصاهرة، هذا إلى جانب العديد من الفرضيات الأخرى في هذا الصدد.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الورقة بسبب ندرة الدراسات التي تناولت الربط بين قبيلة بني هلال وتأسيس هذه السلطنة، وعلى هذا تهتم الورقة بحقيقة التأكيد على دور الهلاليين في تأسيس "سلطنة المسبعات" في كردفان، وهو الأمر الذي لم يتم تناوله من قبل على نطاقٍ علمي واضح، إذ قد يأتي الحديث عن الربط بين مؤسسي هذه السلطنة وبطون بني هلال بشكلٍ عارض، ودون التعمق في فرضية التأكيد على دور الهلاليين أكثر من غيرهم في تأسيس تلك السلطنة.

الدراسات السابقة:

يكتنف تاريخ تأسيس "سلطنة المسبعات" على أية حال الكثير من الغموض، وهو ما يجعلنا في مسيس الحاجة لمزيدٍ من الجهد العلمي والدراسات لكشف تلك الإشكالية، وسبر أغوارها. وللحق فالدراسات التي تناولت تأسيس هذه السلطنة تبقى محدودةً للغاية، وفي الغالب يأتي الحديث عن قيام السلطنة مقتضياً في خضم الحديث عن ممالك حوض "النيل الأوسط" في "العصر الوسيط". ولعل أهم الدراسات السابقة، سميرة العوض حامد: تاريخ سلطنة المسبعات، دار عزة للنشر، 2009م، وحاولت المؤلفة الحديث عن السلطنة ذاتها، وإن لم تتل مرحلة التأسيس خطأً وافيةً، لاسيما الدور الهلالي في هذا الشأن. ومن

الدراسات الأخرى، إبراهيم اسحاق إبراهيم: هجرات الهلاليين، وهو يتحدث عن هجرات الهلاليين في حوض النيل الأوسط، ثم يتحدث باقتضاب عن المسببات. كما قدم المستشرقون بعض الإسهامات في تاريخ كردفان، وفي مقدمتهم: ماكمايكل **Macmichael** في كتاب: قبائل شمال ووسط كردفان، ترجمة: سيف الدين عبدالحميد، مركز عبدالكريم مرغني الثقافي، أم درمان، ط2، 2017م. وفيه يتحدث المؤلف في بعض مواضع الكتاب عن قبيلة المسببات، ونسبها.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه "الورقة البحثية" علي ضوابط "المنهج التاريخي" الذي يقوم علي منهجية التحليل، وكذلك النقد لكل ما ورد في ثنايا الروايات والمصادر التاريخية المتعددة، وذلك إضافة إلى ضرورة تحليل "الحدث التاريخي" ذاته، ومحاولة معرفة أسبابه، والنتائج التي تمخضت عنه، هذا إضافة إلى المقارنة بين تلك الروايات الواردة في المصادر التاريخية المختلفة اعتماداً على أصول "المنهج العلمي" الذي يعتمد على مقارنة المصادر بعضها البعض، وليس مجرد أخذ المعلومات أو الأخبار التي وردت في متونها علي علاتها كما أوردها المؤرخون القدامى، دون أي تحليل أو تمحيص، إذ إن كل مؤرخ منهم يُعبر عن عصره، والحقبة التي عاش فيها، وكذلك البيئة الفكرية التي نشأ فيها. وعلى هذا، سوف تناقش تلك الورقة هذه الإشكالية التاريخية التي نحن بصددنا من خلال المحاور التالية:

أولاً- إقليم كردفان وأهميته التاريخية.

ثانياً- استقرار بني هلال في إقليم كردفان.

ثالثاً- بنوهلال وتأسيس سلطنة المسببات الإسلامية.

رابعاً- سلاطين المسببات في كردفان.

أولاً- إقليم كردفان وأهميته التاريخية:

تُشير المصادرُ السودانية إلى إقليم "كردفان" Kordofan بالعديد من المُسميات، ولعل منها: "كردفال" (1)، وكان شيخُ الإقليم يُدعى: "شيخ كردفال" (2). ويُكتب الإقليم أيضاً: "كردوفان" (3). ويقع الإقليم شرق دارفور. وهو يتمتعُ بالعديد من "السمات الطبيعية" التي أثرت على حياة سكانه. وينقسم جُغرافياً إلى ثلاث مناطق طبيعية، أو "أحزمة" Three Main Belts، أولها: "الحزام الشمالي" Northern Belt، وكانت تسكن في هذه المنطقة قبائل وبتون عربية (4). أما "الحزام الأوسط" من هذا الإقليم: فهو عبارة عن منطقةٍ تتميز بخصوبة التربة، وكانت تسكنها جماعاتٌ خليطٌ من البتون والقبائل العربية من جانب، وبعض الجماعات الأخرى من ذوي "البشرة السوداء" من جانب آخر (5). بينما يتكون "الحزام الجنوبي" Southern Belt من إقليم كردفان من منطقة سهلية فسيحة، تتخللها التلال والسلاسل الجبلية المنعزلة، وهي التي تُعرف باسم: "جبال النوبا" Nuba Mountains (6). وتعرف أيضاً بـ"جبال التكايرير" الشرقية (7). أما بخصوص هذا الإقليم من "الناحية الديموجرافية"، فيُشير عالم اللغات "سليجمان" Seligmann إلى أنه يسكن جنوب إقليم كردفان جماعاتٌ من ذوي البشرة السوداء، ولهم شعر مُجعد (8). وليس من اليسير، فيما يري البعض، أن نُعد هذه الشعوب خليطاً إثنياً، أو أنهم فرعٌ من قبائل زنجية الأصل أو حامية الأصل رغم اختلافهم إثنياً عن الشعوب الزنجية الأخرى في بلاد السودان الغربي (9).

(1) مجهول: مخطوطة تاريخ ملوك السودان وأقاليمه، ورقة رقم 10، وكذلك انظر الورقة رقم 31. ومن جانب آخر تطلق مخطوطة كاتب الشونة على جبال هذا الإقليم: جبال كردفال، وهو ما يعني تسمية الإقليم كردفال (أحمد بن الحاج ابوعلي: مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية، تحقيق: الشاطر بصيلي عبدالجليل، مراجعة: الدكتور محمد مصطفى زيادة، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، 1961م، ص129). وللمزيد عن ذات التسمية، انظر أيضاً ود ضيف الله: كتاب الطبقات في خصوص الولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، تحقيق: الدكتور يوسف فضل حسن، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1985م، ص82.

(2) وقد ورد اسم الإقليم في وثائق الفونج باسم: كردفال (انظر وثيقة الوثائق بالله والرسول السلطان ناصر بن السلطان بادي بن السلطان نول (محمد ابراهيم أبوسليم: الفونج والأرض (وثائق تملك)، جامعة الخرطوم، 1967م، ص85). وانظر مجهول: تاريخ مختص بأرض النوبة ومن ملوكها ملوك الفونج ومن تولى بعدهم، وثائق غير منشورة، دار الوثائق القومية، الخرطوم، MISC 191/15/1.

(3) نعوم شقير: تاريخ السودان، تحقيق: محمد ابراهيم أبوسليم، دار الجيل، بيروت، 1981م، ص109. ومن المعروف أنه اشتهر بعض العلماء في إقليم كردفان، ومنهم من حمل اسم الإقليم، ونسب له ومنهم الفقيه أحمد البدوي الدولاوي الكردفاني (ود ضيف الله: كتاب الطبقات في خصوص الولياء والصالحين والعلماء، ص24)

Macmichael: Tribes of Northern & Central Kordofan, Cambridge University (4)

Press, P. 1

Ibid. P. (5)

1

(6) سليجمان: السلالات البشرية في أفريقيا، ص77.

(7) أحمد عبدالقادر أرياب: تاريخ دارفور عبر العصور، ج1، مطبعة جامعة الخرطوم، ط1، 1998م، ص32.

(8) سليجمان: السلالات البشرية في أفريقيا، ترجمة: يوسف خليل، مكتبة العالم العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص77.

(9) المرجع السابق، ص77.

أما سُكان "جبال النوبا" التي تقع جنوبي إقليم كردفان، فقد اختلف في أصلهم، وفي ذات الوقت كانت تسكن في جزء من هذا الحزام جنوبي هذا الإقليم جماعات أخرى بدوية الأصل، وهي جماعات من فروع قبائل "البقارة" (1)، وهي جماعات قليلة العدد، خاصة وأن الجماعات العربية بصفة عامة لاسيما من رعاة الأبقار لا يؤثرون الاستقرار في المناطق الجبلية، أو المرتفعة، بل يميلون إلى الاستقرار في السهول، وهو ما يُشكل لهم بيئة طبيعية غير مُعقدة تتوافق مع نمط حياتهم البدوية، وهو ما يساعدهم على رعي دوابهم. وعلى أية حال، فإنه يسكن جنوبي إقليم كردفان "مجموعة إثنية" اختلفت الآراء في تصنيفهم، ومن أي المناطق جاءوا في الأصل، وهم "شعب النوبا"، أو "النوباويون"، وهم شعوب في الغالب من ذوي "الأصول الزنجية"، ومن المعروف أن "النوباويين" غير النوبيين Nubians سكان بلاد النوبة Nubia التي تقع جنوبي مصر، وشمالى السودان وادي النيل (2).

ويُشير "سليجمان" Seligman إلى أن "شعب النوبا" في إقليم كردفان يتركزون في المناطق الجبلية، وهم سكان تلك الجبال التي تتسم بارتفاعها الشاهق، ويُشير البعض إلى أنه بسبب الهجرات العربية إلى إقليم كردفان تسبب في إجبار "شعب النوبا" (النوباويين) على الاستقرار في تلك المناطق الجبلية (3). ولعل مآربهم الرئيس من ذلك أن النوباويين كانوا يرومون الحفاظ على هويتهم، والإبقاء على عاداتهم، وتقاليدهم بعيداً عن تأثيرات المهاجرين العرب. ويذهب المستشرق "إرنست زيلر" Ernest Zyhler، إلى أن "الجنس النوبي" Nubian Race كان يستقر في الأصل في كردفان (4)، ثم انقسموا بعد ذلك لعدة فروع قبلية تتحدث كل منها لهجةً تختلف عن الأخرى (5). ومن جانب آخر يُعد شعب "الداجو" Dagu من أقدم الشعوب التي سكنت جنوبي كردفان بالقرب من "جبال النوبا"، ثم هاجر الداجو إلى دارفور (6). ويُعتقد أن الداجو سيطروا على إقليم كردفان وكان ذلك في الغالب منذ قرون بعيدة، وتحديداً منذ "العصر الوثني" (7)، أي قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد بمدة.

(1) للمزيد، عن أصول سكان جبال النوبا جنوبي إقليم كردفان، انظر مجهول: مخطوطة تاريخ ملوك السودان، ورقة رقم 10. وللمزيد عن

MacMichael: Tribes of Northern and Middle Darfur, P.

أصول سكان هذا الإقليم، انظر:

Ibid, P. 4

(2)

(3) سليجمان: السلالات البشرية في أفريقية، ص 77.

S. Hilleleson: Nubian Origins, Sudan Notes & Records, University of Khartoum, Vol. 13, No. 1, (4)

1930, P. 138. وانظر سليجمان: السلالات البشرية، ص 77.

Ibid, P. 138

(5)

(6) للمزيد، انظر أحمد عبدالقادر أرياب: تاريخ دارفور، ص 32.

(7) المرجع السابق، ص 32.

وفيما يتعلقُ باللغة التي كان يتحدث بها "النوباويون" جنوبي إقليم كردفان، فإنه من المعروف حسب الفرضية التي يتبناها البعض من علماء اللغات بأن اللغة "النوباوية" تُوصف بأنها واحدة من مجموعة "اللغات البانتوية" Bantoid، ومع أن لغة "النوباويين" تُشبه بشكلٍ أو بآخر اللغة التي كان يتحدث بها شعوب "البانتو"، غير أنها في ذات الوقت ليست ذات اللغة بكل قواعدها، وتراكيبها، وكذلك بنيتها اللغوية⁽¹⁾. ويُشير العالم "سليجمان" لوجود ثمة تشابه واضح بين هاتين اللغتين لاسيما في بدايات بعض الألفاظ، وكذلك بعض التراكيب اللغوية، إضافةً لوجود تقاربٍ في مجموعات الأسماء بين كل من اللغة "النوباوية" من جانب، و"المجموعة البانتوية" من جانبٍ آخر⁽²⁾. وفي ذات الصدد، فإن لغة شعب النوباويين تختلفُ بشكلٍ كبير عن اللغات الأخرى السودانية، أو تلك اللغات ذات "الأصل الحامي" Hemitic Origin والتي كان يتكلمُ بها باقي السكان في إقليم كردفان⁽³⁾.

بينما يذهبُ المُستشرق "إي. زيلر" إلى أن "الجنس النوبي" Nubian Race ينقسمُ بصفة عامة لعدة قبائل، وبطون، وكان لدى كل واحد منهم لهجات نوبية مُتنوعة⁽⁴⁾. ومن هذا المنطلق يرى البعض أنه لا علاقة بين النوباويين والنوبيين، حيث يؤكد المُستشرق "سليجمان" من جانبه على فرضية تقوُّم على عدم وجود أي صلة بشكلٍ أو بآخر بين كل من النوبيين الذي يسكنون جنوبي مصر وشمالى السودان وادي النيل من جانب، وبين "شعب النوبا" (النوباويين) الذين يسكنون المناطق الجبلية جنوبي إقليم كردفان من جانبٍ آخر⁽⁵⁾. بينما يذهب البعض إلى أن "الجنس النوبي" كان ينقسم في الأصل إلى مجموعتين رئيسيتين، ذهب جزءٌ منها خلال القرون الأولى قبل الميلاد، ومن ثم تركوا موطنهم الأول، ثم إنهم اتجهوا بعد ذلك صوب المناطق الغربية، ثم استقروا في مناطق "جبل ميدوب" Jebel Midob⁽⁶⁾، وهو جبلٌ يقع شمالي إقليم دارفور على بعد حوالي 400 ميل من مدينة الخرطوم⁽⁷⁾.

- (1) وللمزيد عن شعب النوبا، وأصوله الإثنية، انظر سليجمان: السلالات البشرية في أفريقيا، ص77.
- (2) سليجمان: السلالات البشرية في أفريقيا، ص77.
- (3) يقول عالم اللغويات سليجمان: "وللنوبا القاطنين في الجبال الجنوبية أهمية خاصة بسبب لغتهم التي توصف بأنها البانتوية أي الشبيهة بلغة البانتو فهي ليست باللغة التي يتحدث بها البانتو ومع نلط فئمة اتفاق بين اللغتين في بداية بعض الجماعات..ولغة النوبا هذه تختلف كلية عن اللغات السودانية والحامية التي يتكلم بها أهل كردفان باستثناء العرب في الشمال (وللمزيد، انظر سليجمان: السلالات، ص77)
- (4) S. Hillelson: Nubian Origins, S. N. R, University of Khartoum, Vol. 13, No. 1, 1930. P. 138
- (5) سليجمان: المرجع السابق، ص77
- (6) S. Hillelson: Nubian Origins, Op. Cit., P. 13
- (7) رجب محمد عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م، ص29-30.

ثم هاجر "الجزء الآخر" من تلك "الجماعات النوبية" من إقليم كردفان بعد ذلك، ثم إنهم اتجهوا بالقرب من ضفاف "نهر النيل"، وأقاموا بعدئذ، فيما يرى بعض المستشرقين، مثل إس. هليلسون S. Hillelson، بالقرب من جماعات إثنية أخرى "ليبية الأصل" Libyan Origin وكان هؤلاء المهاجرون الليبيون قد استقروا في تلك المناطق قبل أن تهاجر تلك "الجماعات النوبية" أنفة الذكر الى هذه البلاد، وتستقر بها (1). ومن جانب آخر، يحدد البعض هذه المنطقة الأخيرة التي سكنت بها تلك "المجموعة النوبية" فيما بين كل من منطقة "مروي" Meroe، والضفة الغربية لـ"نهر النيل" (2). و"شعب النوبا" (النوباويون) ممن يسكنون "جبال النوبا" جنوبي إقليم كردفان كانت لهم بعض السمات والخصائص الطبيعية التي كانت تميزهم عن غيرهم، ومن أهم تلك السمات أن "النوباويين" كانوا يتمتعون بصفات جسدية متميزة، ولعل منها أنهم كانوا من ذوي القامات الطويلة (3).

وثمة رأي آخر حول قُدم "الهجرات العربية" إلى كردفان، ودوافع تلك الهجرات البشرية، فمن الراجح أن الهجرات العربية إلى كردفان زادت كثافتها بشكل واضح بعد سقوط "مملكة المقرة" Kingdom of Makouria، وهي المملكة النوبية المسيحية التي تأسست في "النوبة السفلى" Lower Nubia بعد سقوط "مملكة مروي" (4). ويؤرخ سقوط "مملكة المقرة" خلال النصف الأول من القرن 8هـ/14م، وتحديداً سنة 723هـ/1323م، وكان ذلك الحدث المهم أيام "دولة المماليك" (923-648هـ/1250-1517م)، وقد أدى سقوط "مملكة المقرة" إلى فُتح الطريق على مصراعيه أمام هجرات القبائل والبطون العربية صوب مناطق "حوض النيل الأوسط"، وخاصة في كل من كردفان ودارفور (5). ويشير البعض، ومنهم "هليلسون"، إلى أن بعض الجماعات النوبية هاجروا من إقليم كردفان الى "جبال النوبا" جنوباً، ثم آثرت هذه الجماعات بعد ذلك أن تستقر في تلك المناطق (6). ومن الراجح أن هذه الجماعات النوبية هم أجداد

"النوباويين" أو "شعب النوبا" الذي استقر جنوبي إقليم كردفان فيما بعد (7)، وهو ذاتُ الرأي الذي يميل إليه الباحثُ.

S. Hillelson: Nubian Origins, Op. Cit., P.

(1)

138

Ibid, p.

(2)

138

(3) سليجمان: السلالات البشرية في أفريقيا، ص 77.

(4) موسى آدم عبدالجليل: خلاوي دارفور، ص 60.

(5) المرجع السابق، ص 60

S. Hillelson: Nubian Origins, S. N. R, University of Khartoum, Vol. 13, No. 1, 1930. P. 139

(6)

Ibid, P.

(7)

139

ثانياً- استقرار بني هلال في إقليم كردفان.

بدأت "الهجرات الهلالية" إلى السودان وادي النيل بصفة عامة منذ القرون الهجرية الأولى، ثم انتشر الهلاليون بعد ذلك في العديد من أقاليم هذه البلاد (1). ويُعتبر دارفور وكردفان من أهم الأقاليم التي استقرت فيها أعداد ليست بالقليلة من بني هلال (2). وعلى هذا كان إقليم كردفان من المناطق التي استقر بها المهاجرون الهلاليون، ومن ثم تركوا بها عدداً من التأثيرات لا يمكن التقليل من قيمتها (3). ويُشير البعض إلى أن قدوم هجرات البطون الهلالية إلى إقليم كردفان ربما يرجع في رأي البعض إلى أيام "الدولة الفاطمية"، وهو الرأي الذي يميل إليه الباحثُ، حيث وفد المهاجرون الهلاليون إلى الأقاليم الشرقية من السودان وادي النيل، ثم إنهم سلكوا طريق وادي النيل بعد بضع قرون من وقوع "التغريبة الهلالية"، والتي يُقصد بها هجرة بني هلال من مصر إلى أفريقيا، ثم اتجهوا منها إلى المغرب.

وعلى أية حال اتجه الهلاليون في حوض "النيل الأوسط" على امتداد "وادي الملك"، ثم وصلوا طريقهم عبر دروب الصحراء حتى قدموا إلى كردفان (4). بينما ذهبت بطونٌ أخرى من بني هلال بعد إتمام الهجرة التي قاموا بها إلى إقليم كردفان، ثم إنهم ارتحلوا بعد ذلك صوب إقليم دارفور (5)، ويُعتقد أن أعداد المهاجرين الهلاليين في كردفان بصفة عامة كانت أقل من أعداد الهلاليين الذين استقروا في دارفور.

ولأن أعداد تلك "الجماعات الهلالية" لم تكن كبيرةً لاسيما تلك الجماعات التي سكنت شرق السودان وادي النيل، ومن ثم لم يستطع هؤلاء الهلاليون أن يكون لها تأثيرٌ واضحٌ في هذه المنطقة، إذ لم يحتفظوا لأنفسهم بكيان هلامي قوي هناك، وهو ما أدى لاندماج بعضهم مع جماعات أخرى، ولهذا صار الانتساب لقبيلة بني هلال، أو أحد بطونها، شرق النيل محدوداً بشكلٍ واضحٍ (6).

(1) للمزيد عن هجرات بني هلال إلى مناطق السودان وادي النيل، ابن حوقل: صورة الأرض، ص153، المقرئزي: المقفى الكبير، الجزء الأول، تحقيق: الدكتور محمد البعلوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م، ص94، وانظر أيضاً مصطفى محمد مسعد: المكتبة السودانية (مجموعة النصوص والوثائق العربية الخاصة بتاريخ السودان في العصور الوسطى، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم، الطبعة الأولى، 1972م، ص367، ابراهيم إسحاق إبراهيم: هجرات الهلاليين، ص72.

(2) للمزيد عن أثر بني هلال في إقليم دارفور، مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص225. وعن وجود بني هلال في كردفان، انظر ابراهيم اسحاق ابراهيم: هجرات الهلاليين، ص120.

(3) للمزيد، انظر ابراهيم إسحاق إبراهيم: هجرات الهلاليين من جزيرة العرب إلى شمال أفريقيا، الخرطوم، ص120، وانظر مصطفى مسعد: دارفور، ص225-226.

Macmichael: Kordofan, PP.231-234

(4) انظر، عبد الحميد بوسماحة: المسير في تغريبة بني هلال بين الواقع والخيال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2005م، ص53.

(5) المرجع السابق، ص53

(6) المرجع السابق، ص53

بينما كان "التأثير الهلالي" في الأقاليم الغربية من حوض "النيل الأوسط"، وتحديداً في كل من كردفان ودارفور كبيراً مقارنة بـ"التأثير الهلالي" الذي تركوه في الأقاليم الشرقية (1). ومن المعروف أن بعض مناطق كردفان كانت لها ثمة صلات بعدد من الأحداث التي ترتبط بقدم أعداد من "المهاجرين الهلاليين" من جانب، كما ترتبط ببعض وقائع وأحداث "السيرة الهلالية" من جانب آخر. ومن ذلك أنه يوجد وسط الإقليم جبل يُعرف بـ"جبل زناتة" Gebel Zenati، وهو الجبل الذي يقع على بعد ثلاثين ميلاً شمال مدينة "بارا" Bara (2).

وحسب بعض "الروايات المحلية" الذائعة بين السكان القاطنين في "جبل زناتة"، فإن السكان المحليين يزعمون أن "أبازيد الهلالي" هو الذي قاد جماعات ويطون بني هلال بالقرب من هذا الجبل، ومن جانبٍ آخر، يذكر سكان "جبل زناتة" في رواياتهم المحلية أيضاً أن "أبازيد" حارب "قبيلة زناتة" ذات "الأصل البربري" في هذه المنطقة، وكان يقود الزناتيين شخصٌ يُدعى "خليفة" Khalifa (3). ويُقصد به في

الغالب "الزناتي خليفة"، وهو الذي ورد ذكره في ثنايا روايات "السيرة الهلالية" التي ذاعت في كل من مصر وبلاد المغرب.

وحسب تلك الرواية، حقق الهلاليون انتصاراً عريضاً على الجنود الزناتيين (4)، وعلى أية حال تؤكد هذه "الرواية" فرضية "الوجود الهلالي" في كردفان، وكذلك كثافة هجراتهم لهذا الإقليم، ومن ثم الاستقرار به، هذا رغم أن الثابت تاريخياً أن ما ورد بخصوص شخصية "أبي زيد الهلالي" يحتاج مزيداً من التحقيق نظراً لوجود الكثير من الخطط والاضطراب في "الروايات المحلية" للقبائل السودانية لاسيما وأنه لم يرد في متون "السيرة الهلالية" غير السودانية أي وجود لـ"أبي زيد" في السودان وادي النيل. وحسب رواية أخرى، يزعم سكان "جبل كاتول" شمالي كردفان أنه توجد جماعات من "بني هلال" في المنطقة، وأن "أبازيد الهلالي" حكم هذه البلاد (5). وهي رواية أخرى تؤيد فرضية استقرار بطون من بني هلال، ومن ثم تزايد تأثيرهم في كردفان، حتى صار الحكم لهم، غير أن تلك الافتراضات تحتاج أيضاً لمزيد من البراهين والأدلة التي تُعزز الروايات المحلية.

(1) عبد الحميد بوسماحة: المسير في تغريبة بني هلال، ص 53.

(2) Macmichael: Tribes of Kordofan, P. 58

(3) Ibid, P. 58

(4) Ibid, P. 58

وللمزيد عن جبل كاتول في كردفان، انظر الفحل الفكي الطاهر: تاريخ وأصول العرب بالسودان، ص 119.

(5) Macmichael: Tribes of Kordofan, P. 58

ويجدر بالذكر أن قدوم الهجرات العربية إلى إقليم دارفور قادمةً من كردفان يعني أن هذا الإقليم كان يُعد معبراً مهماً لقدوم الهجرات البشرية الوافدة من الأقاليم الشرقية لـ"سودان وادي النيل" (1). بينما تذكر روايات أخرى أن "جماعات هلالية" قدمت إلى تلك البلاد إبان القرن 7هـ/13م مرافقة لحملة قلاوون إلى النوبة سنة 686هـ/1287م (2). ويُعتقد أن الجماعات العربية، ومنها بنوهلال، ممن رافقوا الحملة

المملوكية ذهبوا إلى هذه البلاد عبر طريقين يرتبطان بـ"نهر النيل"، إذ انقسمت تلك الحملة لفرقتين، الأولى: اتبعت "الطريق الغربي" من نهر النيل، بينما ذهبت الأخرى شرق النيل (3). ويُرجح أن الهالبيين الذين رافقوا الفرقة التي سلكت الطريق الغربي استقروا في مناطق الغرب مثل كردفان، ثم اختلطوا بالمحليين، ونتج عن ذلك عدة جماعات تفتخر بـ"أصلها الهالبي" (4).

بينما يُشير "ماكمايكل" Macmichael إلى أنه خلال القرن 8هـ/14م هاجرت جماعات من "الوثنيين العرب" Pagans Arab، المعروفين بـ"التُّجور" إلى كُردفان، وكانوا أكثر حضارةً من السكان المحليين، وهم شعب الداجو (5). ومما لا ريب فيه أن الهالبيين الذين سكنوا كردفان خلال تلك الهجرة، وحتى من ذهب منهم لمناطق أخرى في حوض النيل الأوسط، ثم استقروا في دارفور، كان عليهم أن يعبروا كردفان، وهذا حدث مع العديد من قبائل العرب التي هاجرت من صعيد مصر إلى النوبة. ومن المعروف أن "العنج" وهم سكان "مملكة علوة" Kingdom of Aloudia هربوا بعد سقوط مملكتهم بدايات القرن 10هـ/16م، واستقروا في جبال فازوغلي وكردفان (6). وعن ذلك يقول مؤلف "مخطوطة كاتب الشونة": "وأما النوبة فمن بعد ما حصل بينهم من المحاربة والمقاتلة، وصار الظفر للفونج، تفرقوا شذر مذر، ومنهم من فر إلى جبال الصعيد فازوغلي وغيرها، ومنهم من فر بالغرب إلى جبال كردفان، ولم يبق منهم إلا أنفارٌ قليلة جداً دخلوا في الإسلام.." (7).

(1) ماكمايكل: دخول العرب في السودان، ص31.

(2) للمزيد عن حملة السلطان قلاوون إلى بلاد النوبة، انظر أبو الفداء: المختصر، ج4، ص16، القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص276-277. وللمزيد انظر أيضا:

Mustafa Musad: Downfall of Chritian Nubian Kingdoms, PP . 124-125

(3) محمد الأسواني: ظهور الهلال في انتصار بني هلال، ص178

(4) المرجع السابق، ص178.

Macmichael: Tribes of

(5)

Kordofan, P. 5

(6) للمزيد، انظر مخطوطة واضح البيان: ورقة 2، مخطوطة كاتب الشونة، ص129، مصطفى محمد مسعد: بعض معالم الدعوة الإسلامية في السودان، ص403.

(7) انظر أحمد بن الحاج أبو علي: مخطوطة كاتب الشونة، ص129.

وتوجد العديدُ من الإشارات الأخرى التي وردت في "السيرة الهلالية" تُشير إلى هجرة بعض الهلاليين إلى السودان، أو بلاد الحبشة، ويرى الباحثُ أنه يُقصد بها في الغالب مناطق "حوض النيل الأوسط" (1). وعن هجرة بني هلال إلى كردفان، يُشير ه. ماكمايكل إلى أن بطون من جُدام سكنوا "الجزء الشرقي" من دلتا مصر منذ أن فتحها العرب مصر، وبقوا بها حتى سنة 1400م (803هـ)، وبعضهم مثل بني عُقبة انشق في وقت ما بقصد أن يتصل بقبيلة بني هلال، أو بعض فروعها، ثم ظهروا بعد ذلك بين الكبابيش شمالي كردفان (2). وهذا يؤكد أيضاً بشكلٍ واضحٍ انتشار "البطون الهلالية" في كردفان. وعلى هذا فمما لا ريب فيه أن بعض "الجماعات الهلالية" الذين قدموا إلى مناطق السودان وادي النيل عبروا "البحر الأحمر"، ثم استقروا في إقليم كردفان قبل أن يرحلوا بعدئذٍ إلى دارفور (3). ومن جانبٍ آخر استقرت في بعض المناطق الكردفانية الأخرى بطون من "بني هلال"، ومنها: "الزيادية"، ويقال إنهم ينتسبون باسمهم إلى "أبي زيد الهلالي" (4). ويؤيد فرضية وجود "الزيادية الهلاليين" في كردفان ما يشير إليه المؤرخ السوداني "الفحل الفكي الطاهر" الذي يذكر أن جماعات هلالية استقروا في كردفان (5). وتذكر الروايات أن "سليمان سولونج" لما ارتقى العرش في دارفور حوالي النصف الثاني من القرن 9/15م غزا كردفان، وكان في ذلك الوقت تحت حكم العرب والفونج منذ أيام السلطان "عمارة دُونقس" (910-940هـ/1505-1534م) (6). ومن الواضح أن حكم كل من العرب والفونج لكردفان لم يكن يتسم بالقوة والهيمنة، بينما بدت معالم القوة والعنفوان واضحةً خلال ذلك الوقت لـ"سلاطين دارفور" مع ازدهار بلادهم آنذاك، وفي ذات الوقت صار حكامُ كردفان أكثرَ وهناً بسبب بعض الأحداث الداخلية، ومنها "الحروب الأهلية" (7) وعلى هذا وقع كردفان تحت سيطرة الأسرة الحاكمة في دارفور ذات "الأصل الهلالي".

(1) تذكر أحداث "السيرة أن (دياب بن غانم) هرب إلى بلاد السودان (بلاد الحبشة) بعد أن قتل الزناتي خليفة، ثم سجنه الملك سرحان ملك بني هلال، وهرب دياب إلى السودان، ثم عاد لينتقم من السلطان سرحان ملك الهلاليين (ابراهيم عبدالحافظ. دراسات في الأدب الشعبي، مكتبة الدراسات الشعبية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2013م، ص64). وللمزيد عن بعض الروايات الهلالية في السودان، انظر:

Macmichael: Tribes of Northern Kordofan, P.231-234

(2) ماكمايكل: دخول العرب في السودان، ص12.

(3) إسحاق إبراهيم 'سحاق': هجرات الهلاليين، ص54.

(4) يقال إن الزيادية سموها بذلك نسبةً لأبي زيد الهلالي، وللمزيد عن قبيلة الزيادية ونسبهم الهلالي، انظر رجب عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور، ص126، عبدالمجيد عابدين: دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل، ص64. وللمزيد أيضاً عن الزيادية، انظر:

O' fahey: Darfur Historical Documents, PP. 51-52

(5) الفحل الفكي الطاهر: تاريخ وأصول العرب بالسودان، تحقيق: عمر فضل الله، دار المصورات، الخرطوم، 2015م، ص348،

Macmichael: Tribes of Northern Kordofan, P. 7 (6)

Ibid , P. (7)

7

ثالثاً- بنوهلال وتأسيس سلطنة المسبغات الإسلامية.

تنتسب "سلطنة المسبغات" لمؤسسها: "المُسْبَع" (1). وكذا ورد اسمه: "مُصْبِح" (2). وهذا الاسم لم يكن سوى لقب لمؤسس تلك السلطنة، وليس اسم علم له. ويرجح أن "المسبع" ينتسب إلى بني هلال حسب أكثر الروايات (3)، إذ تذكر إحداها عن نسب "المُسْبَعات": "هم أبناء السلطان حامد بن السلطان محمد جبرالدار بن السلطان أحمد الجعلي بن السلطان هاشم بن عيساوي ابن محمد (جنقول) بن السلطان بحر ابن السلطان إدريس (جُرو) بن محمد تمساح (وهو أخو أحمد كورو جد الكنجارية) بن السلطان محمد صابون... بن السلطان محمد دالي بن أحمد المَعْقور.. (4). ومن المعروف أن "المعقور" هو جد الهالبيين (5). وعن انتساب "المُسْبَعات" لقبيلة بني هلال، يقول المُستشرق ماكمايكل: "تقول إحدى الروايات الماثورة إن الملك دالي هو جد كل من تمساح جد المسبغات وكورو جد الكنجارية.. (6)، والمعروف أن كورو كان من سلاطين دارفور الهالبيين. وعلى هذا تبدو فرضية "النسب الهالبي" للمُسْبَعات جليةً في أكثر الروايات. بينما تذكر رواية أخرى أن السلطان "سليمان سولونج" حفيد السلطان دالي أعطى أخاه مُسْبَع (جد المسبغات) كردفان بعد أن استولى سولونج هذا الإقليم (7). بينما يرى البعض أن المُسْبَعات هم أبناء السلطان "لدليل بحر"، وهو ابن دالي بن أحمد المعقور الهالبي (8). بينما تؤكد إحدى وثائق الفونج علاقة القرابة بين المسبغات وسلاطين دارفور الهالبيين، حيث تتعت عدد من "وثائق الفونج" أحد حكام سلطنة المسبغات بأنه: "سلطان فور المسبغات" (9)، وهو ما يؤكد علاقة النسب بين حكام دارفور والمسبغات.

(1) للمزيد عن أصل ونسب قبيلة المسبغات في مناطق السودان وادي النيل عموماً، وفي إقليم كردفان خاصة، مخطوطة الزعيم الوراثي لمسبغات دارفور (ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص135). انظر احمد عبدالقادر أرياب: تاريخ دارفور عبر العصور، ج1، ص93. وللمزيد أيضاً، انظر أيضاً ماكمايكل: قبائل شمال ووسط كردفان، ص40 وما بعدها.

(2) عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج6، شركة افرواداف للطباعة والتأليف، الخرطوم، 1996م، ص2287.

(3) وللمزيد عن العلاقة بين المسبغات وقبيلة بني هلال، انظر: مخطوطة الشيخ طلحة عبدالباقي شيخ البطاحين (للمزيد عن المخطوطة، انظر ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص114.

- (4) عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب، ج6، ص2287.
- (5) وعن النسب الهلالي لكل من أحمد المعقور وحكام سلطنة دارفور تقول مخطوطة الشيخ الدرديري عن التنجور: "وأصلهم من الهلاليين الذين حكموا دارفور.. (المخطوطة: ماماكيل (تاريخ العرب في السودان)، ج2، ص175). وتقول رواية أخرى: "أن المسبغات هم أبناء السلطان بحر جد المسبغات، وهو بن السلطان دالي بن أحمد المعقور (عون الشريف قاسم: ج6، ص2287).
- (6) ماماكيل: قبائل شمال ووسط كردفان، ص40.
- (7) المرجع السابق، ص40.
- (8) عون الشريف قاسم: ج6، ص2287.
- (9) حجة سلطانية ووثيقة ملوكية صادرة عن السلطان بادي بن السلطان نول سلطان سنار (محمد ابراهيم أوسليم: وثائق الفونج والأرض، ص62). وحسب وثيقة أخرى تذكر سلطان المسبغات المدعو السلطان خميس بأنه سلطان فور المسبغات (انظر وثيقة السلطان الواثق بالله والرسول بن السلطان نول (أوسليم: وثائق الفونج، ص66).

وفيما يرى آخرون أن الأمير "تونسام" (ويكتب أيضاً: تَنَسام) هو مؤسس سلطنة "المُسبغات"، ويُعتقد أن "تونسام" هو ذاته الأمير محمد (تمساح) الذي ورد اسمه في العديد من "الروايات السودانية" باعتباره جد قبيلة المسبغات (1). بينما تُشير إحدى "المخطوطات السودانية"، واسمها "مخطوطة الزعيم الوراثي لمسبغات دارفور". وترجع أهمية تلك المخطوطة إلى أنها تتحدث عن نسب "هاشم المُسبعاوي" أحد حكام سلطنة "المُسبغات" (2). وتشير المخطوطة إلى أن "هاشم المسبعاوي" ينتسب إلى نسل السلطان: "محمد جعل بن السلطان بحر ابن السلطان إدريس بن محمد (تمساح)" (3). وعلى هذا كان السلطان "تمساح" هو جد "المسبغات" حسب الرواية الآتية، وهو في ذات الوقت كان أماً لـ"أحمد كورو" (جد الكنجارية) حسب ذات المخطوطة (4).

ومن المعروف أن السلطان أحمد كورو كان بدوره حاكم سلطنة دارفور الإسلامية، وهو والد السلطان "سليمان سولونج". وعلى هذا فإن الباحث يرى أن كلاً من "المسبح" و"تونسام"، وكذلك محمد المعروف باسم "تمساح" كانوا شخصية واحدة في الغالب، وهو مؤسس سلطنة المسبغات، لكنه حمل العديد من الأسماء والألقاب. ومن ناحية أخرى يرى البعض أن أصل قبيلة "المسبغات" يرجع على الأرجح إلى قبائل "الكنجارية"، وأنهم كانوا ينقسمون لقسمين رئيسيين، وهما، الأول: وهم المعروفون بـ"المُسبغات الزرق"، بينما القسم الثاني: وهم الذين اشتهروا باسم "المُسبغات الحمر" (5). وفي ذات الصدد تذكر إحدى "الروايات المحلية" في السودان وادي النيل أنه وقع الصراع بين زعماء قبيلة "المسبغات" من جهة، وبين زعماء الكنجارية في دارفور من جهة أخرى، وفي نهاية هذا الصراع انتصر أبناء السلطان صابون، وبعد ذلك أن قاموا بطرد "المسبغات" من إقليم دارفور، ثم اتجهوا إلى إقليم كردفان، ومن حسن الطالع، فإن الفور كانوا مشغولين بأمورهم داخل إقليم دارفور (6).

- (1) عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج6، ص2287.
- (2) يقول متن مخطوطة (الزعيم الوراثي لمسبغات دارفور): "أنا السلطان هاشم بن السلطان محمد جيرالدار بن السلطان أحمد الجعلي بن السلطان هاشم بن السلطان عيساوي بن السلطان محمد جعل بن السلطان بحر بن السلطان ادريس (جروانجت) بن السلطان محمد (تمساح) جد المسبغات، وأخ أحمد كور جد الكنجارة، وهم الاثنان أبناء السلطان محمد صابون جعل بن السلطان حبيب بن السلطان محمد دالي بن أحمد المعقور بن رزق بن سفيان بن السلطان جعفر (جرمون) بن قاصي بن رفاعة بن بطنان بن عجب بن ناجل بن عيسى بن مأمون ابن هلال بن عبدالسلام بن نصر (النضر) بن كنان بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد ابن عدنان..." (وللمزيد عن متن هذه المخطوطة، انظر ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص135). وللمزيد عن السلطان هاشم المسبعاوي، انظر أحمد عبدالقادر أرياب: تاريخ دارفور عبر العصور، ج1، ص97-99.
- (3) انظر متن هذه المخطوطة (مخطوطة الزعيم الوراثي لمسبغات دارفور) (ماكمايكل: ج2، ص135).
- (4) مخطوطة الزعيم الوراثي لمسبغات دارفور، ص135
- (5) عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج6، ص2287.
- (6) المرجع السابق، ص2287-2288.

ولعل هذا النسبُ الأنف ذكره يجعلنا نربط بشيءٍ من الحذر بين نسب بني هلال الذين ينتسبُ لهم "المسبغات"، وبين "الكنجارة" في إقليم دارفور، وإن كان من المعروف أن "الكنجارة" ارتبطوا بعلاقات نسب وقرباة مع جماعات من قبيلة بني هلال. بينما تذكر مخطوطة (الزعيم الوراثي لمسبغات دارفور) أيضاً روايةً مهمةً تشير إلى أن السلطان محمد (تمساح) وأخاه "أحمد كورو" كانا ينتسبان لنسل حاكم دارفور السلطان "محمد صابون"، وهو ابن السلطان حبيب بن السلطان محمد (دالي) بن أحمد (المعقور) (1) جد الهالبيين في إقليم دارفور، كما أن "أحمد المعقور الهالبي" حسب أكثر "الروايات المحلية" هو الذي قاد "الهجرات الهالبية" المبكرة التي وفدت إلى إقليم دارفور (2)، ويُعتقد أن ذلك يؤرخ إلى حوالي القرنين 7 أو 8 الهجريين. أما عن انتساب "المسبغات" لقبيلة بني هلال، فإن هذا هو النسب الراجح، وهو الأمر الذي تؤكد أكثر "المصادر المحلية"، ومنها مخطوطة "الشيخ الدريديري بن محمد" التي تذكر: "والمسبغات ينحدرون من العرب الهالبيين أيضاً..". (3).

وتشير العديدُ من الروايات إلى أن السلطان "دالي" هو جد محمد (تمساح) وأحمد كورو، وهما أجداد المسبغات والكنجارة (4). وعلى أية حال وقع الصراعُ بين أمراء "أسرة كيرا" من الفرعين الحاكمين، وهما الكنجارة في إقليم دارفور من جانب والمسبغات في كردفان من جانب آخر، وكلاهما ينتسب لقبيلة بني هلال. وقد اختلفت "الروايات المحلية" في طرفي ذلك الصراع. فرواية تذكر أنه وقع بين الأخوين محمد

(تمساح) وأحمد (كورو)، ثم هاجر تمساح إلى الشرق (أي صَبَح) قادماً من دارفور، ثم استقر به المقام في كردفان، وعُرف نسله بـ"المُصباحات"، ثم حُرِف الاسم إلى "المسبعات" (5). بينما تُشير رواياتٌ أخرى إلى أنه لما وقع الصراعُ في دارفور بين أمراء "الأسرة الحاكمة" ذات "الأصل الهاللي"، وتحديداً بين أحمد كورو وأخيه "تونسام"، اضطر "سولونج" وكان أميراً صغيراً للذهاب إلى "إقليم واداي" ليسكن مع قبيلة "المساليت" (المساليط)، وذلك بفضل القرابة التي تجمعهم بـ"المساليت"، على اعتبار أن أم سولونج كانت تنتمي لهذه القبيلة (6).

(1) انظر متن مخطوطة الزعيم الوراثي لمسبعات دارفور (ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص135). عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج6، ص2287.

(2) انظر عون الشريف قاسم: ج6، ص2287.

(3) مخطوطة الشيخ الدديري بن محمد الخليفة (ماكمايكل: ج2، ص157).

Macmichael: Tribes of Northern Darfur, p. (4)

7

Ibid, P. (5)

7

(6) ناختيقال: سلطنة دارفور وأقاليمها وأهلها وتاريخهم، ترجمة: النور عثمان أبكر (وآخرون)، الخرطوم، دون تاريخ، ص60.

ويؤرخ البعض الصراع بين حكام "سلطنة دارفور" من جانب، وأقاربهم من قبيلة "المُسبعات" في كردفان من جانب آخر إلى حوالي سنة 986هـ/1578م (7). ويُعتقد أن ذلك الصراع دام مدة 10 سنوات، وانتهى بانتصار سلاطين دارفور على سلاطين "المُسبعات" (8). وبحسب "جي. ناختيقال" Justave Nachtigal، فإنه لما وقع الصراعُ على العرش في إقليم دارفور بين كل من السلطان "أحمد كورو"، وأخيه "تونسام"، نقل السلطان "كورو" ابنه الأمير الصغير "سليمان سولونج" خارج أراضي إقليم دارفور، وكان سليمان سولونج لا يزال طفلاً صغيراً، ومن الراجح أن السلطان "كورو" أراد أن ينقل ابنه الصغير إلى مكان أكثر أمناً على حياته، وبحيث يكون خارج تخوم السلطنة التي يحكمها حتى لا يتعرض الأمير الصغير لأي أذى من جانب أعداء أبيه خلال هذه الفترة (1). وكان من الطبيعي أن يسكن الأمير

الصغير سولونج في "واداي" بين السكان القاطنين لـ"أرض المساليت" وذلك ريثما ينتهي الصراع، ومن ثم يمكنه أن يُعيد ابنه الأمير الصغير مرة أخرى إلى إقليم دارفور (2).

وعلى أية حال قضى الأمير "سليمان سولونج" طفولته، أو جزءاً كبيراً منها حسب ما ورد في تلك الرواية المهمة بين بطون قبيلة "المساليت" في إقليم "واداي". وتتحدث العديد من المصادر والروايات المحلية عن ذلك الصراع الذي نشب في ذلك الوقت، ولعل من أهم تلك المصادر إحدى المخطوطات السودانية المهمة، وهي تحمل اسم: (مخطوطة الشيخ الدرديري بن محمد)، إذ يقول متن هذه المخطوطة عن أصل قبيلة المُسبِعات: "والمُسبِعات: ينحدرون أيضاً من العرب الهلايين..." (3). ولعل هذا الأمر الذي تُشير إليه ذات "المخطوطة السودانية" المهمة في موضع آخر، حيث تتحدث عن نسب جماعات "التنجور" (التنجُر) في إقليم دارفور، وهي تشير إلى أنهم ينتسبون إلى بني هلال (4). وعلى هذا فإن هذه "المخطوطة" ذات دلالة تاريخية مهمة في هذا الشأن على اعتبار أن "المُسبِعات" وهم ربما كانوا فرعاً من فروع "التنجور" الهلايين في الأصل، وعلى هذا فما يكون على الكل من ناحية، يكون بالطبع على الفرع من ناحية أخرى.

(7) أحمد عبدالقادر أرباب، تاريخ دارفور، ج1، ص95.

(8) المرجع السابق، ص95.

(1) ناخيتجال: سلطنة دارفور، ص60. وانظر أيضاً عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج6، ص2287.

(2) ناخيتقال: المرجع السابق، ص60. وعن أصل الأمير تونسامين يقول الدكتور مصطفى مسعد: "تذكر روايات الفور أن تونسامين هذا كان أخاً لسليمان، ويبدو أنه كان يريد السلطنة لنفسه فحاربه سليمان سولونج وهزمه، وطرده من دارفور، فلجأ هذا الزعيم الطريد إلى كردفان، وهناك أسس سلطنة المسبِعات..." (مسعد: سلطنة دارفور، ص228).

(3) انظر مخطوطة الدرديري بن محمد الخليفة (نقلا عن كتاب ماماكيل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص175).

(4) مخطوطة الدرديري بن محمد الخليفة، ص175.

بينما حسب إحدى "الروايات المحلية" الأخرى وقع صراعٌ عنيفٌ على العرش في سلطنة دارفور بين "أحمد كورو" من جانب، وأخيه الذي تذكره الرواية باسم "تونسامين" (تونسامين) من جانب آخر، ويبدو أن الأمير "تونسامين" كان يتسم بالقوة والشدة، وعلى هذا تمكن الأمير "تونسامين" من التغلب على أخيه، وقد نال السلطان أحمد (كورو) هزيمة مُنكرة خلال أحداث هذا الصراع العائلي (1). وبينما حسب "رواية التونسي"، فإنه وقع ما يشبه الصراع على عرش السلطنة في إقليم دارفور بين كل من السلطان "سليمان سولونج"، وهو ابن السلطان أحمد كورو، وأخٍ له يُدعى "المسبع" (2)، ولعله يُقصد به "تونسامين" في رأي ثلثة من

الباحثين. غير أن حدة النزاع بين الأخوين هدأت حدتها فيما بعد، ومن ثم اقتسم كلاهما أملاك "الأُسرة الحاكمة" في إقليم دارفور بعد أن استقرت الأمور بينهما، وعلى هذا فإنه حسب الاتفاق صار الحُكم في دارفور لـ"سولونج"، بينما صار "المُسبع" حاكماً على كردفان (3).

ولعل هذا يُشير إلى أن تأسيس "سلطنة المسبغات" في إقليم كردفان كان قد تم في ذات الوقت الذي تأسست فيه "سلطنة دارفور" الإسلامية، أو ربما بعد ذلك بقليل، وهو الأمر الذي يُرجحه الباحث من جانبه. وعلى أية حال فإن تلك الرواية الأنفة التي أوردها الرحالة محمد ابن عمر التونسي تبدو الأصح، وهي الأقرب إلى الواقع التاريخي أكثر من غيرها من الروايات. ومن جانب آخر، تُشير بعضُ القوائم الملكية "Royal Lists إلى أنه لما ارتقى السلطان أحمد (كورو) العرش في إقليم دارفور، فإن أخاه الأمير "تونسام" بن السلطان دالي جد "المُسبغات"، وكانت هذه السلطنة منافسة لـ"أسرة كيرا" في إقليم دارفور (4).

(1) ناخيتقال: سلطنة دارفور، ص59.

(2) التونسي (محمد بن عمر ت: 1274هـ/1857م): تشحيز الأذهان بسيرة العرب والسودان، تحقيق: الدكتور مصطفى محمد مسعد، والدكتور خليل محمود عساكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة التراث، القاهرة، 2007م، ص83، وحسب التونسي فإن الأخوين تعاهدا ألا يخون أحدهما الآخر، أو يعتدي على أملاكه. غير أنه في أيام السلطان تيراب، كان حاكم المسبغات "هاشم المسبعاوي" من نسل الأمير تونسام، وكان شجاعاً، فأكثر من غزو بلاد التروج في تقلي وجبال النوبا جنوب ووسط كردفان. كما غزا بلاد البدو العرب وصار له من الثراء والأموال. وصار له من العبيد ما يقارب عشرة آلاف، وأعلن الطاعة له الشايقية والدناقلة، والرزيقات والكبابيش. ثم سولت لهاشم أن يغزو دارفور، وأرسل جنوده، ثم أرسل له تيراب ينهائه عن ذلك، فلم ينته المسبعاوي، ثم جمع تيراب جيشه وحارب أخاه الذي هرب وجنوده وطلب العون من سلطان الفونج، لكن تمكن سلطان دارفور من الاستيلاء على سلطنة المسبغات في كردفان، واستقرت لهم الأمور (انظر التونسي: تشحيز الأذهان، ص84-88). وللمزيد، عون الشريف قاسم: ج6، ص2287-2288.

(3) وعن الاتفاق الذي تم بين سليمان سولونج وأخيه المسبع، يقول التونسي: "حكى لي الثقة العارف بالأنساب أن السلطان سلونج المدعو سليمان... كان له أخ يقال له: المسبع، فافتسم هو وأخوه الإقليمين، فأخذ سليمان إقليم دارفور، وأخذ المسبع إقليم كردفان، وتعاهدا ألا يخون أحد منهما صاحبه..." (تشحيز الأذهان: ص83-84). وتضيف رواية التونسي عن حكام سلطنة "المسبغات" أن أحد الولاة ويدعى السلطان هاشم المسبعاوي على كردفان من نسل المسبع، وكان ذا شهامة وشجاعة، وإقدام في الأمور الشاقة، وكان هاشم المسبعاوي يكثر الغزو على بلاد التروج، وعرب البادية ثم صار حاكم المسبغات ذا مال وثراء، وصار عنده من العبيد الآلاف، واجتمعت له القبائل، وأعلنت له الطاعة. ويضيف التونسي بوقوع صراعات بين سلطان المسبغات، وسلطين دارفور بعد ذلك (تشحيز الأذهان: ص83-84).

(4) ناخيتقال: سلطنة دارفور، ص59.

رابعاً - سلاطين المُسبغات في كردفان:

لما تأسست "سلطنة المسبغات" في إقليم كردفان، كان حاكم هذه السلطنة يُعرف بـ"الوالي" (1)، وكذلك: "السلطان" (2).. وقد ورد ذكر "تونسام" حسب بعض الروايات الأخرى باسم "تومسان" Tumsan (2).

ويرى الباحث أن ذلك الاسم الأخير غير دقيق، وهو تحريفٌ لاسمه الأصلي الذي اشتهر به وهو "تونسام". وتجدر الإشارة إلى أن ثلثة من الباحثين قارنوا بين بعض "القوائم الملكية" Royal Lists لحكام بلاد الكانم والتنجور من جانب، وبين قوائم حكم المسبعات في إقليم كردفان من جانب آخر، واكتشفوا وجود ثمة توافقٍ Concordance بين أسماء سلاطين "المسبعات"، وأن بعض الأسماء كانت تتشابه إلى حدٍ كبير مع ملوك التنجور التي فُقدت في القوائم الملكية الأخرى (3).

ولعل هذا يُشير إلى وجود اضطراب واضح في ثنايا "القوائم الملكية" لحكام وسلاطين هذه البلاد، لاسيما مع وجود تداخلات في هذه السلطنات التي قامت في المناطق والأقاليم الغربية من حوض "النيل الأوسط"، وكذلك تلك الممالك التي تأسست في بلاد السودان الأوسط، ويُقصد بها بلاد وسط أفريقيا جنوب الصحراء، خاصة وأن هذه المنطقة كانت تسكن فيها العديد من القبائل ذات الأصل الواحد مثل بني هلال، والتنجور، والمساليت، والزغاوة... الخ. وحسب إحدى "روايات التنجور" ممن استقروا في إقليم كردفان، فإنها تؤكد نسبة كل من حكام "المسبعات" وحكام دارفور إلى بني هلال. وتجعل هذه الوثيقة كلاً من أحمد المعفور وأبي زيد الهلالي أجداداً لهذه "الأسر الملكية" في كل من كردفان ودارفور (4).

(1) التونسي: تشحيز الأذهان، ص 84. ومن جانب آخر تذكر بعض الروايات حاكم المسبعات والي كردفان (التونسي): تشحيز الأذهان، ص 84). وللمزيد انظر ماماكيل: قبائل شمال ووسط كردفان، ص 45.

(2) تصف وثائق الفونج حكام المسبعات بلقب: سلطان المسبعات (انظر وثائق الفونج وثيقة الواثق بالله (وللمزيد، انظر محمد ابراهيم ابوسليم: وثائق الفونج، ص 86).

A. Mcgregor: Monuments of Jebel Marra, P. (2)

143

Ibid, P. 143 (3)

(4) ومن اللافت أن هذه النسبة التنجور في كردفان تجعل كلاً من أحمد المعفور وأبي زيد الهلالي أجداد الأسر الحاكمة الثلاثة التي قامت في كردفان ودارفور، وهم مؤسسو سلطنة التنجور، وسلطنة دارفور، والمسبعات. وحسب هذه النسبة جاء أنساب حكام دارفور والمسبعات والتنجور من نسل المعفور وأبي زيد الهلالي، فهما يعدان أجداد (جد المسبعات - كينا بنت أحمد المعفور جد الكنجارة والفور - عبدالرحمن جد التنجور). انظر:

A. Mcgregor: Monuments of Jebel Marra, P.

140

وعلى أية حال تبدو اشكالية الاضطراب في الروايات الكردفانية فيما يخص نسب قبيلة المسبعات وكذلك أسرة كيرا الملكية ذات الأصل الهلالي، وعن ذلك الاضطراب يقول ابراهيم إسحاق ابراهيم: "وتتوالي الروايات الكردفانية الملفقة عن أصل الكيرا.. وكأنها تسعى جادة لانهاء حقبة تاريخية امتدت حوالي القرنين حكم خلالها الكيرويون واقاربهم المسبعات بكردفان.. (هجرات الهلاليين: ص 207).

ومن جانبٍ آخر، يُشير بعضُ الباحثين لدور جماعات الجعليين، وهم من بني العباس، في كردفان ودارفور، لاسيما ما قاموا به فيما يُطلق عليه البعضُ "تطويق التراث الهلالي" في تلك الأقاليم، ومن ثم محاولة اقحام "النسب العباسي" في أنساب كل من البطون والفروع الهلالية في السودان وادي النيل⁽¹⁾، وهو الأمر الذي يتفق معه الباحث، وهو ما تسبب في وقوع مثل هذه الاضطرابات التي أصابت الروايات السودانية. ويذهب البعضُ إلى أنه بعد موت "السلطان دالي" (دليل بحر) ارتقى العرش عشرةً من السلاطين، لكن في الحقيقة ليست لدينا أخبار ثابتة، أو مؤكدة عن أسمائهم. وربما يرجع السببُ في ذلك لقلة الأدلة والوثائق المتاحة، ولاسيما فيما يخصُ ترتيب هؤلاء السلاطين من "الناحية الزمنية"، كما أن العلاقة بينهم لاتزال يكتنفها الغموض، والراجح أن هذه الحقبة كانت تتميز بكثرة النزاعات بين أمراء الأسرة الحاكمة، وكانت ترتكز حول شرعية كلٍ منهم، وأحقيته في الحكم، ومن ثم كانت حقبةً تعجُّ بالأحداث المضطربة، وشهدت أنماطاً من التمرد والثورات⁽²⁾.

ويُعتقد أن أبناء "السلطان دالي" الثلاثة كانوا قد ارتقوا العرش بعد أبيهم، وهم السلاطين: صابون، وسيكار (صقر)، وبحر، ثم تلاهم أبناء السلطان صابون، وهم: أورو، وتونسام جد المسبعات، ثم أحمد كورو⁽³⁾. ومن الواضح أن "القوائم الملكية" Royal Lists لـ"سلاطين دارفور" تختلفُ فيما بينها حول ترتيب السلاطين لاسيما، وأنه كانت توجد بعضُ الأسماء التي وردت في تلك "القوائم الملكية"، غير أنه لايزال يُحيط بها الريبة لاسيما في كونها ارتقت عرش السلطنة في إقليم دارفور وكذلك في سلطنة "المسبعات" في إقليم كردفان من الأصل⁽⁴⁾. ويرجعُ السبب في ذلك الأمر إلى أن العديد من أسماء الحكام والسلاطين، أو ربما "الألقاب" المختلفة الواردة عنهم كانت تُستخدم لذات السلطان في بعض القوائم الأخرى، وهو ما أدى إلى وقوع مزيدٍ من الاضطراب في "الروايات المحلية" حول الترتيب الزمني للسلاطين في كل من المُسبعات وسلطنة دارفور.

(1) ولهذا يقول المؤرخ السوداني إبراهيم إسحاق إبراهيم: "وكان طبيعياً أن يواجه المد العباسي الأيديولوجي الذاهب غرباً لتطويق التراث الهلالي لكيرا..". (إبراهيم إسحاق إبراهيم: هجرات الهلاليين، ص 208).

(2) ناخيتقال: سلطنة دارفور، ص 58-59.

(3) ناخيتقال: سلطنة دارفور، ص 58. وحسب احدى الروايات المحلية كان الأمير تونسام ابنا للسلطان دليل بحر جد المسبعات، وأن بحر هو ابن أحمد المعقور (عون الشريف قاسم: ج 6، ص 2287. بينما يقول جوستاف ناخيتقال عن الأمير تونسام: "ومن المحتمل ألا يكون السلطان كورو الذي يظهر في كل القوائم الملكية كاب للملك سليمان سولونج قد تولى الحكم. كما أن تونسام ابن بحر الذي يذكر دائما كجد للمسبعات

كان لزمان طويل المنتظر في الصراع ضد كورو، وتصفهما معظم الوثائق بأنهما أخوان، وكلن قائمة الملك تيراب تجعل تونسام حفيداً..
(ناختيغال: سلطنة دارفور، ص 59-60).
(4) المرجع السابق، ص 58.

ومن جانب آخر يذهب "جي. ناختيغال" J. Nachtigal إلى أن أنه ليس من المُستبعد أن بعضاً ممن ذُكروا من بين السلاطين الذين حكموا إقليم دارفور لم يكونوا ملوكاً أو سلاطين فعليين، بل كانوا مجرد زعماء لـ"سلطنة المسبغات" في إقليم كردفان، ومنهم "تونسام" (1). بينما حسب "رواية التونسي" لم يكن "تونسام" أخاً لـ"سولونج"، أو خالاً له، بينما حسب روايات محلية أُخرى كان "تونسام" عمّاً لـ"سولونج". وهو ما يؤيد الرأي الذي يُشير لوقوع تضارب واضح بين الروايات المحلية في دارفور وكردفان حول أصل المُسبغات، ونسبهم (2). ويلفت "آركل" الانتباه لوقوع "الحرب الأهلية" في الأقاليم التي كانت تحكمها "أسرة كيرا"، وفروعها، وكان ذلك تحديداً بين "كورو" و"تونسام" ثم ذهب هذا الأخير على أثر هذه الحرب إلى إقليم كردفان، ثم أسس سلطنة "المسبغات" (3). وقد عُرف حكام سلطنة المُسبغات باسم: "والي كردفان" (4)، وكذلك عُرفوا بـ"سلاطين المسبغات" (5). كما أنهم لقبوا أيضاً ببعض الألقاب الأخرى، ومنها لقب: "سلطان فور المُسبغات" (6)، وهذا اللقب ورد كثيراً في وثائق سلاطين الفونج (7). ومما لا ريب فيه أن هذا اللقب الذي يؤكد صلة النسب والقربان بين كل من حكام المُسبغات وسلاطين دارفور. كما اشتهر عددٌ من كبار رجال الدولة في السلطنة ببعض الألقاب، فمنهم من كان يعرف بـ"شيخ كردفان (كردفال)" (8)، وقد هذا اللقب ورد عدة مرات في "وثائق الفونج"، وهم حكام السلطنة السنارية.

(1) ناختيغال: سلطنة دارفور، ص 58. وللمزيد عن نسب قبيلة المسبغات، انظر ود ضيف الله: كتاب الطبقات، ص 345، هامش رقم 17. وللمزيد، انظر التونسي: تشحيذ الأذهان بسيرة العرب وبلاد السودان، ص 83-85، وانظر أيضاً ناختيغال: المرجع السابق، ص 59-60. يقول نعم شقير: "أما المسبغات ففي المشهور أنهم هم وسلاطين الفور من جد واحد وقيل ان السلطان سليمان صولون.. لما تولى الحكم في إقليم دارفور كان له أخ يدعى مسبع فتولى كردفان، وتعاهد الإثنان على أن يقتع كل منهما بملكه فلا يطمع بملك الآخر، فعاشا في سلام وأمان الى أن توفيا، ودام هذا الحال من الود في أبنائهما حتى أيام السلطان تيراب، وكان من ذرية مسبع في إقليم كردفان في ذلك الوقت سلطان يدعى باسم: (هاشم المسبغوي)، وكان هذا السلطان شجاعاً محباً للحروب والغزوات، فقام بغزو السروج والعرب البادية الذين على حدجود دارفور فقهرهم فسولت له نفسه اخضاع دارفور فجمع جيشاً من السود مؤلفاً من عشرة الاف مقاتل وجيشاً آخر من العرب الدناقلة والكبابيش والرزيقات..." (وللمزيد، انظر نعم شقير: تاريخ السودان، ص 157).

(2) ويشيرُ المستشرق الانجليزي "جي. آركل" إلى أن الأمير "تونسام" الذي يحدد البعض أيام حكمه في الفترة من (1640-1635م) "كان قد ارتقى العرش في سلطنة المسبغات حوالي سنة 1625م. انظر:

Arkell: History of Darfur, P.

275

Op. Cit,

(3)

Arkell; P. 275

(4) التونسي: تشحيد الأذهان، ص 84

(5) انظر وثائق الفونج وثيقة الوثائق بالله والرسول (محمد ابراهيم ابوسليم: وثائق الفونج، ص 86).

(6) انظر وثيقة السلطان بادي بن نول (محمد ابراهيم ابوسليم: وثائق الفونج، ص 63).

(7) المصدر السابق، ص 63. وانظر أيضاً وثيقة الوثائق بالله (وثائق الفونج)، ص 86.

(8) ولعل من أشهر شيوخ كردفان الذين ورد ذكرهم في الوثائق السنارية الشيخ علي كرار ولد عمر شيخ كردفان (للمزيد، انظر وثائق الفونج

وثيقة الوثائق بالله والرسول (محمد ابراهيم ابوسليم: وثائق الفونج، ص 86).

ويُمكن القول بأن "سلطنة المُسبعات" شهد بعض مظاهر الازدهار رغم وقوع إقليم كردفان تحت نير الصراعات من جانب سلاطين دارفور من جهة الغرب وزعماء الفونج في السلطنة السنارية من جهة الشرق⁽¹⁾. ومن جانب آخر جمعت حكام المُسبعات، وسلاطين دارفور علاقات كانت تتراوح ما بين الشد والجذب رغم القرابة بينهما، حيث تراوحت العلاقات باضطراد بين هاتين السلطنتين الهاليتين في بعض الأوقات لاسيما بعد أن انتهت حقبة "الحروب الأهلية" التي وقعت بين الطرفين، ومن ثم تم الاتفاق بين السلاطين في كل منهما على حُسن الجوار. كما نشبت بينهما في أوقات أخرى بعد ذلك النزاعات، والتي تحولت بدورها إلى ما يشبه الحروب الطاحنة⁽²⁾. كما ربطت من جانب آخر بين الحكام في كل من "سلطنة المُسبعات" و"سلطنة دارفور" العديد من مظاهر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الودية. فمن المعروف أن إقليم كردفان كان يتمتع بمكانة تجارية مهمة، وكان واحداً من أهم المقاصد التجارية التي كان التجار القادمين من دارفور وغيره من الأقاليم يقصدونه، وكانوا يحرسون على القُوم ببضائعهم لأسواق كردفان بهدف تبادل السلع والبضائع. ومما يلفت النظر، أنه بحسب بعض "الروايات" كانت توجد علاقات تجارية بين تجار كل من كردفان ودارفور، إذ تُشير إحدى "الوثائق" إلى طلب بعض التجار من سلطان دارفور الذهاب ببضاعته إلى كردفان⁽³⁾. وتُضيف الوثيقة أن ذلك التاجر القادم من دارفور كان يحمل معه المواشي والأنعام⁽⁴⁾. وهي إشارة ذات دلالة تؤيد وجود علاقات تجارية بين سكان كردفان ودارفور. ومن جانب آخر ازدهرت الحياة العلمية في سلطنة المُسبعات بشكلٍ أو بآخر، حيث اشتهر في السلطنة عددٌ من العلماء والفُهاء ممن برع في الفقه، والعلوم الشرعية⁽⁵⁾.

(1) ماماكيل: قبائل شمال ووسط كردفان، ص 40-41.

(2) مصطفى محمد مسعد: سلطنة دارفور، ص 232، وانظر أيضاً عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج 6، ص 2287-2288. ولعل من أشهر مظاهر الصراعات والحروب التي جمعت بين كل من سلطنة المسبعات وسلاطين دارفور تلك التي قامت بعد تأسيس سلطنة المسبعات في إقليم كردفان، وهي التي اشتهرت باسم "حرب المسبعات". كما وقعت صراعات أخرى بين سلاطين المسبعات وسلاطين الممالك الأخرى في حوض النيل الأوسط، ولعل أهمها تلك الحروب التي وقعت بينهم وبين سلاطين الفونج، وهم حكام سلطنة سنار الإسلامية. (للمزيد عن حرب المسبعات بين السلاطين في كل من كردفان ودارفور، انظر مصطفى محمد مسعد: سلطنة دارفور، ص 232، وانظر أيضاً عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج 6، ص 2287-2288. ومن أشهر الحروب أيضا التي وقعت بين المسبعات وسلاطين دارفور التي وقعت أيام السلطان هاشم المسبعوي والسلطان تيراب (وللمزيد عن هذه الحروب، انظر التونسي: تشييد الأذهان، ص 84-85). وانظر أيضاً ود ضيف الله: كتاب الطبقات، ص 213، هامش رقم⁸

(3) O' Fahey: Darfur Historical Documents, P. 32

(4) Ibid, P. 32

(5) ود ضيف الله: كتاب الطبقات، ص 346. ومن أشهر علماء المسبعات ممن حملوا اسم هذه السلطنة فقيه وعالم اسمه: جُنقل المسبعوي، وقد تحدث عنه ود ضيف الله "صاحب الطبقات"، وقد له ترجمة، وإن لم تكن وفيه (كتاب الطبقات: المصدر السابق، ص 346).

الخاتمة:

وعلى هذا، يُمكن الخروج من خلال تلك "الورقة" بالعديد من الاستنتاجات المهمة، ولعل منها على سبيل المثال:

- رصدت تلك الورقة دوراً سياسياً وكذلك حضارياً كبيراً لقبيلة بني هلال، وبطونها، في مناطق السودان وادي النيل (حوض النيل الأوسط)، حيث يرجع الفضل إلى جماعات هذه القبيلة العربية في تأسيس إحدى "السلطنات الإسلامية" التي قامت في أحد الأقاليم التي تقع في حوض النيل الأوسط، وهو إقليم كردفان.

- وبينت الورقة من جانب آخر أنه حدث نوع من الخلط والاضطراب الواضح في متون "الروايات السودانية" المحلية حول أصل "قبيلة المُسبعات" التي ينتسب إلى أحد فروعها تأسيس السلطنة في إقليم كردفان، وهو ما أدى لوقوع بعض مظاهر الاضطراب فيما يخص الآراء والفرضيات التي ناقشت إشكالية تأسيس هذه السلطنة ذات الصبغة الإسلامية.

- وأشارت الورقة إلى أن تأسيس سلطنة "المُسبعات" يرجع الفضل فيه إلى أحد "الفروع الهلالية" التي استقرت في كردفان، ومؤسسو هذه السلطنة هم من فروع "أسرة كيرا"، وهي الأسرة ذات "الأصل الهلالي" المعروف، حيث أقام هؤلاء الهلاليون سلطنة إسلامية لعبت دوراً مؤثراً في تاريخ السودان وادي النيل بصفة عامة، وإقليم كردفان خاصة.

- وأكدت تلك الورقة من جانب آخر أن "سلطنة المُسبعات" ذات "الأصل الهلالي" شكلت كياناً سياسياً منافساً لأقاربهم من الفرع الآخر لـ"أسرة كيرا"، وكلاهما ينتسب إلى قبيلة بني هلال الذين كانوا قد أسسوا السلطنة الإسلامية الأخرى في إقليم دارفور، ومن المعروف أن هذه السلطنة الأخيرة كانت بالطبع أكثر قوةً، ونفوذاً في الأقاليم الغربية من السودان وادي النيل.

- وأوضحت تلك الورقة أنه رغم أن اسم "سلطنة المُسبعات" كان يُطلق على اسم السلطنة التي أقامها حكام هذه الأسرة، إلا أنه غلب عليهم لقب "الوالي" أو "والي كردفان" مما يُشير إلى أنهم كانوا أقل مكانة من أقاربهم الهلاليين حكام سلطنة دارفور الإسلامية.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً- المخطوطات:

- 1- أحمد بن الحاج أبو علي، كُتبت 1254هـ/1838م: مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية، تحقيق: الشاطر بصيلي عبدالجليل، مراجعة: الدكتور محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2017م.
- 2- الشيخ الدريدي بن محمد الخليفة، عاش خلال النصف الثاني من القرن 13هـ/19م): مخطوطة الشيخ الدريدي بن محمد الخليفة (ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص176)، منسوخة عن مخطوطة أخرى ترجع إلى سنة 1836م.
- 3- وثيقة الواثق بالله والرسول السلطان ناصر بن السلطان بادي بن السلطان نول (محمد ابراهيم أبووسليم: الفونج والأرض (وثائق تملك)، جامعة الخرطوم، 1967م، ص85).
- 4- حجة سلطانية ووثيقة ملوكية صادرة عن السلطان بادي بن السلطان نول سلطان سنار (محمد ابراهيم أوسليم: وثائق الفونج والأرض، ص62).
- 5- مجهول: مخطوطة تاريخ ملوك السودان وأقاليمه الى حكم إسماعيل باشا خديو مصر، عدد الأوراق: 45 ورقة، نسخة مصورة، دار الكتب القومية، القاهرة، رقم 2547 (تاريخ).
- 6- مجهول: مخطوطة الزعيم الوراثي لمسبعات دارفور (ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص135).
- 7- مجهول: تاريخ مختص بأرض النوبة ومن ملوكها ملوك الفونج ومن تولى بعدهم، وثائق 6- غير منشورة، دار الوثائق القومية، الخرطوم، MISC 191/15/1.

- 8- مجهول: مخطوطة تاريخ ملوك السودان وأقاليمه، ورقة رقم 10.
- 9- مخطوطة الزعيم الوراثي لمسبغات دارفور (ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص135).
- 10- مخطوطة الشيخ طلحة عبدالباقي شيخ البطاحين (للمزيد عن المخطوطة، انظر ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، ج2، ص114).

ثانياً- المصادر المنشورة:

- 11- التونسي (محمد بن عمر التونسي، ت: 1274هـ/1857م): تشحيد الأذهان بسيرة العرب والسودان، تحقيق: الدكتور مصطفى محمد مسعد والدكتور خليل محمود عساكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة التراث، 2007م.
- 12- ابن حوقل (أبوالقاسم بن محمد النصيبي، ت: 350هـ/961م): صورة الأرض، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، 2009م.
- 13- أبوالفداء (الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه ابن أيوب، ت: 732هـ/1331م): المختصر في أخبار البشر، تحقيق: الدكتور محمد زينهم محمد عزب، دارالمعارف، 1998م.
- 14- القلقشندي (أبوالعباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد، ت: 821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (الأجزاء الثاني والرابع والخامس)، تقديم: الدكتور فوزي أمين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2004م.
- 15- المقرئزي (تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، ت: 845هـ/1441م): المقي الكبير، تحقيق: محمد البعلوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م.
- 16- ود ضيف الله (محمد النور بن ضيف الله بن علي بن إبراهيم بن الحاج نصر الجعلي، ت: 1121هـ/1709م): كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، تحقيق: يوسف فضل حسن، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1985م.

ثالثاً- المراجع العربية والمُعربة:

- 17- ابراهيم إسحاق إبراهيم: هجرات الهلاليين من جزيرة العرب الى شمال أفريقيا وبلاد السودان، الخرطوم، د.ت.

- 18- جوستاف ناختيال: سلطنة دارفور أقاليمها وأهلها وتاريخهم، ترجمة: النور عثمان أبكر وآخرون، الخرطوم، دون تاريخ.
- 19- رجب محمد عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م.
- 21- سميرة العوض حامد: تاريخ سلطنة المسبغات، تقديم: محمد الأمين مدثر حامد جبرالدار، دار عزة للنشر، 2009م.
- 22- عبد الحميد بوسماحة: المسير في تغريبة بني هلال بين الواقع والخيال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2005م.
- 23- عبدالمجيد عابدين: دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل، القاهرة، دون تاريخ.
- 24- عون الشريف قاسم: موسوعة القبائل والأنساب في السودان وأشهر الأماكن والأعلام، ج6، شركة افروداغ للطباعة والتأليف، الخرطوم، 1996م.
- 25- ماكمايكل (هارولد إيه.): تاريخ العرب في السودان، ج2، ترجمة: سيد علي محمد ديدان المحامي، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2013م.
- 26- محمد الأسواني: ظهور الهلال في انتصار بني هلال، القاهرة، 2007م.
- 27- مصطفى محمد مسعد: المكتبة السودانية (مجموعة النصوص والوثائق العربية الخاصة بتاريخ السودان في العصور الوسطى، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم، ط1، 1972م.
- 28- — : سلطنة دارفور الإسلامية (تاريخها وبعض مظاهر حضاراتها)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلد رقم 11، 1963م.
- 29- نعوم شقير: تاريخ السودان، تحقيق: الدكتور محمد ابراهيم أبوسليم، دار الجيل، بيروت، 1981م.

رابعاً- المراجع الأجنبية:

- 30 - A. J. Arkell : Medieval History of Darfur in its Relationship to other Cultures & to the Nilotic Sudan, S.N.R, Vol. 40, 1959
- 31- : a history of Darfur, sudan notes & recoeds,

- 32- A. J. McGregor : The Stone Monuments & Antiquities of the Jebel Marra Region in Darfur, a Thesis of Phd, Department of Near East & Middle Eastern Civilization, University of Toronto, 2000.
- 33- Hilleleson: Nubian Origins, Sudan Notes & Records, University of Khartoum, Vol. 13, No. 1, 1930
- 34- Mustafa Musad: Downfall of Chritian Nubian Kingdoms , Sudan Notes & Records (S.N.R) Vol. 40. University of Kartoum, 1959
- 35 – Macmichael: the Tribes of Northern of northern and central kordofan, Cambridge university press, 1912.

مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل

